جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

التعريف والتنكير بين النحويين والبلاغيين
دراســـــة دلاليـــــة وظـــيفـــيـــــة
(نماذج من السور المكية)

إعداد الطالب
نوح عطاالله الصرايرة

إشراف الدكتور
يوســـــف القمـــــاز

رسالـــة مقدمـــة إلـــى عمـــادة الدراسات العليـــا
استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
فـــــــي اللغـــة قســـم اللغـــة العربيـــة وآدابـــها

جامعة مؤتة، 2007

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب نوح عطا الله الصرايرة الموسومة بـــ:

التعريف والتنكير بين النحويين والبلاغيين (دراسة دلالية وظيفية-نماذج من السور المكية)

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **اللغة العربية**.

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
د. يوسف عواد القماز		2007/5/14	مشرفا ورئيسا
أ.د. زهير أحمد المنصور		2007/5/14	عضوا
أ.د. سمير محمود الدروبي		2007/5/14	عضوا
أ.د. علي توفيق الحمد		2007/5/14	عضوا

عميد الدراسات العليا
أ.د. حسام الدين المبيضين

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL: 03/2372380-99
EXT: 5328-5330
FAX:03- 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته - الكرك - الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى النَّبْعِ الَّذي رَوَانِي بِحَنانٍ
إلى الحِضْنِ الَّذي ضَمَّني بِأَمَانٍ
إلى الكفِّ الَّذي مسح على آلامي بسلامٍ
والِدَيَّ العَزِيزَيْنِ، رَفَعَ اللهُ ذِكْرَهُما، وَأَعَزَّ قَدْرَهُما، وَجَزاهُما عَنِّي كُلَّ خَيْـــــرٍ.
إلى الحَبِيبِ القَرِيبِ، مَنْ قَدَرَنا فَقَدَّرَنا، أَنِسَتْ إِلَيْهِ النَّفْسُ، وَقَرَّتْ بِـــــــهِ العَيْنُ، العزيز حامد موسى سلامه الطراونه وطفلته الغالية **(وِئَام)**.
إلى مَنْ عَرَفْتُهُ فَأَلِفْتُهُ أَخًا وَصَدِيقًا، وَصاحِبًا وَرَفِيقًا، وَجَلِيسًا أَنِيسًا، لا يُمَلُّ عَلى قُرْبِه، ولا يُنْسَى على بُعْدِه، الصَّديق خالد شحاده رشيد السميرات.
أُهْدي هذا العَمَلَ وَفاءً وَحُبًّا، وتقديرًا وقُرْبًا.

نوح الصرايرة

الشكر والتقدير

يُسْعِدُني أنْ أتقدَّمَ بخالصِ الشُّكرِ والتَّقديرِ لأُستاذي الفاضلِ الدكتور يوسف القماز الَّذي تَكَبَّدَ عناءَ الإشْرافِ على هذهِ الرِّسالةِ بعدَ أنْ تفرَّقَتْ بيَ السُّبُلُ، فكانَ لي نعمَ العونُ والمرشدُ والنَّاصِحُ والمُوجِّهُ، فَجَزاهُ الله عنَّي كُلَّ خيرٍ.

كما أَتَقدَّمُ بجزيلِ الشُّكرِ لأساتذتي الأفاضلِ: الأستاذ الدكتور علي الحمد، والأستاذ الدكتور سمير الدروبي، والأستاذ الدكتور زهير المنصور؛ لِتَفَضُّلِهم بقَبُولِ مُناقشةِ هذهِ الرِّسالةِ وإبداءِ مُلاحظاتِهم القيِّمَةِ وتوجيهاتِهم السَّديدَةِ لتقويمِ المُعوَجِّ وتصويبِ الخطإِ، فجزاهُمُ اللهُ عنِّي كُلَّ خيرٍ.

كما أَتَقدَّمُ بالشُّكرِ الجزيلِ لأَخي (علي) لِما قَدَّمَهُ لي من مُساعدَةٍ في طباعَةِ هذهِ الرِّسالةِ وتَنْسيقِها.

نوح الصرايرة

فهرس المحتويات

المحتوى **الصفحة**

الإهداء..... أ
الشكر والتقدير..... ب
فهرس المحتويات..... جـ
الملخص باللغة العربية..... د
الملخص باللغة الإنجليزية..... هـ
الفصل الأول: التعريف والتنكير عند النحويين..... 1
1.1 المقدمة 1
2.1 التعريف والتنكير لغةً واصطلاحاً.....4
1.2.1 المعرفة لغةً..... 4
2.2.1 النكرة لغةً..... 4
3.2.1 المعرفة اصطلاحاً..... 5
4.2.1 النكرة اصطلاحاً..... 7
3.1 المعايير الدلالية للتعريف والتنكير..... 9
4.1 المعارف..... 12
1.4.1 تحديد المعارف..... 12
2.4.1 رتبة المعارف..... 15
1.2.4.1 الخلاف في رتبة المعارف..... 15
2.2.4.1 رتبة المضاف لمعرفة..... 16
3.2.4.1 تفاوت ما يندرج تحت كل قسم من المعارف..... 17
4.2.4.1 أثر السياق في تفاوت رتب المعارف..... 18
5.2.4.1 ثمرة موضوع تفاوت المعارف..... 18
3.4.1 الضمائر وظائفها ودلالاتها..... 19
4.4.1 العلم وظيفته ودلالاته..... 29
1.4.4.1 أقسام العلم..... 29

2.4.4.1 وظائف العلم ودلالاته 30
3.4.4.1 دلالة الكنية..... 32
4.4.4.1 دلالة اللقب..... 34
5.4.4.1 عدم دلالة الأعلام على معانيها..... 35
5.4.1 أسماء الإشارة وظائفها ودلالاتها..... 36
1.5.4.1 وظائف أسماء الإشارة ودلالاتها..... 36
2.5.4.1 تناوب أسماء الإشارة وتعاقبها 39
6.4.1 الأسماء الموصولة وظائفها ودلالاتها..... 42
7.4.1 المعرف بالأداة وظائفه ودلالاته..... 51
8.4.1 المعرف بالإضافة وظائفه ودلالاته..... 55
9.4.1 الوظيفة العامة للمعارف..... 59
5.1 النكرة..... 61
1.5.1 علامات النكرة..... 61
2.5.1 مراتب النكرة.....63
2.5.1 وظائف النكرة ودلالاتها..... 66
الفصل الثاني: التعريف والتنكير عند البلاغيين..... 71
1.2 مدخل..... 71
2.2 التعريف..... 72
1.2.2 الضمائر وظائفها ودلالاتها..... 73
2.2.2 العلم وظائفه ودلالاته..... 78
3.2.2 أسماء الإشارة وظائفها ودلالاتها..... 85
4.2.2 الموصول وظائفه ودلالاته..... 92
5.2.2 المعرف بالأداة وظائفه ودلالاته..... 104
6.2.2 المعرف بالإضافة وظائفه ودلالاته..... 108

7.2.2 تعريف المسند..... 115
3.2 التنكير 119

1.3.2 تنكير المسند إليه وظائفه ودلالاته..... 120
2.3.2 تنكير المسند وظائفه ودلالاته..... 127
3.3.2 موقف المحدثين من آراء البلاغيين في التنكير..... 129
الفصل الثالث: نماذج دلالية من السور المكية 134
1.3 من سورة الفاتحـــة..... 134
2.3 من سورة الأنعـــام..... 135
3.3 من سورة الأعراف..... 137
4.3 من ســـورة يونـــس..... 139
5.3 من سورة يوســـف..... 140
6.3 من سورة إبراهيم 142
7.3 من ســـورة الحِجْر..... 143
8.3 من ســـورة النحل 144
9.3 من سورة الإسراء..... 145
10.3 من سورة الكهف 145
11.3 من سورة مريـــم 147
12.3 من ســـورة طه..... 149
13.3 من سورة الأنبياء 151
14.3 من سورة الفرقان 153
15.3 من سورة الشعراء..... 154
16.3 من ســـورة النمل 155
17.3 من سورة القصص 156
18.3 من سورة العنكبوت 156
19.3 من سورة الـــروم 157
20.3 من ســـورة فاطر 157
21.3 من ســـورة يـــس..... 158
22.3 من ســـورة ص 159
23.3 من سورة الزمـــر 159

24.3 من سورة غافــر 160
25.3 من سورة الشورى 160
26.3 من سورة الزخرف..... 161
27.3 من سورة الجاثيــة..... 161
28.3 مــن ســورة ق..... 162
29.3 من سورة الطــور 163
30.3 من سورة القمــر 163
31.3 من سورة الحاقــة 164
32.3 من ســورة نــوح..... 164
33.3 من سورة المرسلات..... 164
34.3 من ســورة التكويــر 165
35.3 من ســورة قريــش 166
36.3 الخاتمة 166
قائمة المصادر والمراجع..... 169

الملخص

التعريف والتنكير بين النحويين والبلاغيين
دراســة دلاليــة وظيفـــية
(نماذج من السور المكية)

نوح عطاالله الصرايرة

جامعة مؤتة، 2007

تعنى هذه الدراسة بالجانب الوظيفي والدلالي للمعارف والنكرات عند النحويين والبلاغيين، وهي دراسة وصفية تحليلية تهدف إلى جمع شتات المسألة في دراســة مستقلة للوقوف على دلالات المعارف والنكرات ووظائفها، وجاءت في ثلاثة فصول وخاتمة على النحو الآتي:

الفصل الأول: يعنى هذا الفصل بالمعارف والنكرات عند النحويين حيــث تــم تحديد المصطلح وبيان اختلاف النحويين في عدد المعــارف ورتبهــا، ثــم تنــاول المعارف حسب رتبها عند جمهور النحويين مع عرض وظائف كل منها ودلالاتهــا، ثم تناول النكرات مع بيان وظائفها ودلالاتها في الجملة العربية.

الفصل الثاني: ويعنى بوظائف المعارف والنكرات عند البلاغيين، وتم تنــاول المعارف على نمط عرضها عند النحويين مع بيان وظائفها ودلالاتهــا، ثــم تنــاول النكرات ودلالاتها من الناحية البلاغية.

الفصل الثالث: ويتناول نماذج متعددة لدلالات المعارف والنكرات مــن خــلال آيات من بعض السور المكية في القرآن الكريم.

وختمت الدراسة بخاتمة عُرِضَ فيها أهمُّ النَّتائجِ التي تمَّ التوصل إليها.

Abstract

Definization and Indefinization between syntacticians and Rhetoricians
A functional, Semantic study
The Makki Surats as samples

Nooh Al-sarairah

Mu'tah university, 2007

This study explores aims at studying the semantic and functional aspects of definites and indefinites in the view of syntacticians and Rhetoricians. This study is descriptive and analytic, and it aims at integrating the case in an independent study consisting of three chapters and conclusion:

Chapter one: this chapter deals with the syntacticians' view of definites and indefinites. The term has been defined, and the syntacticians' controversy over the number of definites and their ranks has been presented. The chapter then deals with the definites according to their rank for syntacticians, and it shows their functions and significance. Then the chapter deals with the indefinites and the explanation of their functions and significance in the Arabic sentence.

Chapter two: this chapter concerns the rhetoricians' view of the functions of the definites and the indefinites. Moreover, the same pattern of presenting the definites, their functions and significance for syntacticians has been used. The chapter deals with the indefinites and their significance in rhetoric.

Chapter three: this chapter explores many examples on the significance of definites and indefinites from many Makki Surats.

The study concludes with the major results that the study has reached.

الفصل الأول

التعريف والتنكير عند النحويين

1.1 المقدمة:

الحمدُ لله الواحدِ الأحَدِ، الفردِ الصَّمدِ، المُتَّصفِ بِالجَلالِ وَالجَمَـالِ، والمُتَفَـرِّدِ بالْخَلْقِ وَالْكَمالِ، ربِّ العالمينَ، مُنَزِّلِ القُرْآنِ بِلسانٍ عربيٍّ مبـينٍ، وصـلاةُ ربِّـي وسلامُهُ على أفصَحِ مَنْ نَطَقَ بالضَّادِ رسولِهِ مُحَمَّدٍ النُّورِ المُبينِ، خيرِ الورَى، وأَعَزِّ مَنْ وارَى الثَّرى، وَأَزْكَى مَنْ صَامَ وَصَلَّى، وبعدُ:

فمنْ أساليبِ اللُّغَةِ العربيَّةِ أسلوبُ التَّعريفِ والتَّنكيرِ، وهو أسـلوبٌ عُنِـيَ بِـهِ النَّحْويُّونَ، فلا يكادُ يخلُو منهُ مُؤَلَّفٌ نَحْويٌّ قديمٌ أو حديثٌ، وقـدْ تَنـاوَلوا مُـصْطَلَحَ التَّعريفِ والتَّنكيرِ، ووضعوا للمعارفِ والنَّكِراتِ ضوابطَ يَنْمازُ بها كُـلُّ قـسمٍ مـن الآخرِ، ثم تناولُوا أقسامَها وعددَها على خلافٍ بينَهم في ذلكَ، كما عُنـوا بوظـائفِ المعارفِ ودِلالاتِها، فذَكَرُوا لكُلِّ قسمٍ منها الوظائفَ الَّتي وُضِعَ من أجلِها، ثُمَّ انْتقلُوا إلى النَّكِراتِ وبيَّنوا دِلالاتِها ووظائفَها في الجُمْلَةِ العربيَّةِ.

ولم تقتصرْ دراسةُ هذا الأسلوبِ على النَّحْويِّينَ وإنَّما عُنيَ به البلاغيُّونَ أيـضًا، فبدأَتِ المسأَلَةُ عندَهُم مُتَفَرِّقَةً لا تَعْتَمِدُ علـى ضـوابطَ مُحَـدَّدَةٍ، كمـا نَـرى عنـدَ الزَّمَخْشَريِّ في تفسيرِهِ، وعندَ عبدِ القاهرِ الجُرجانيِّ في دلائلِ الإعجازِ، ثُـمَّ جَـاءَ السَّكَّاكيُّ وقَنَّنَ هذا الأسلوبَ في مِفْتاحِ العلومِ، وَتَبِعَهُ البلاغيُّونَ في مُصَنَّفاتِهم، وكانَ تَعَرُّضُهُم لهذا الأسلوبِ ضمنَ عِلْمِ المعاني في أثناءِ حديثِهم عـن أحـوالِ المُـسْنَدِ والمُسْنَدِ إليهِ، وأصبَحَ هذا الأسلوبُ من المسائلِ المُشْتَرَكَةِ بينَ النَّحْويِّينَ والبلاغيِّينَ.

وقدْ عُنِيَ البلاغيُّونَ بالجانبِ الوظيفيِّ والدِّلاليِّ للمعارفِ والنَّكـراتِ، فَـذَكَرُوا أقسامَ المعارفِ وبيَّنوا ما يُسْتَخْدَمُ لَهُ كُلُّ قسمٍ وما يَدُلُّ عليهِ، ثُـمَّ تنـاولُوا النَّكِـراتِ مُبَيِّنِينَ وظائفَها ودِلالاتِها فأصابُوا حينًا وأخطؤوا آخرَ، وجاءَتِ المسألةُ عندَهُم أقربَ إلى الجانبِ النَّحْويّ منها إلى الجانبِ البلاغيِّ.

وأثناءَ قراءَتي المُتَكَرِّرَةِ في النَّحْوِ والبلاغَةِ شعَرْتُ أنَّ هذهِ المسألَةَ تحتاجُ إلـى دراسةٍ تقفُ على دلالاتِ المعارفِ والنَّكراتِ ووظائفِها وتجمَعُ بينَ جانبَيْها: النَّحْـويِّ والبلاغيِّ، وكانَ هذا دافعًا لي لأُبْحِرَ في لُجَجِ النَّحْوِ والبلاغَـةِ، فـأَلتَقِطَ دُرَرَ هـذهِ

المسألَةِ، وأجمعَ شتاتَها، وأُقرِّبَ بعيدَها، في دراسةٍ مُسْتَقِلَّةٍ تُحيطُ بالمسألةِ عندَ النَّحويِّينَ والبلاغيِّينَ، وتَخْتَصُّ بالجانبِ الوظيفيِّ الدِّلاليِّ لها.

وثمَّةَ دِراساتٌ كثيرةٌ سَبَقَتْ هذهِ الدِّراسَةَ، فمعظمُ ما أُلِّفَ في النَّحوِ قديمًا ابتداءً بكتابِ سيبويهِ ومُقْتَضَبِ المُبَرِّدِ وما تلاهُما تناولَ هذهِ المسألَةَ، وكثيرٌ منَ المُؤلَّفاتِ النَّحْويَّةِ العامَّةِ الحديثةِ تَنَاوَلَها أيضًا على نمطِ عَرضِها عندَ القُدماءِ.

وكذلكَ الأمرُ بالنِّسبةِ للبلاغَةِ، فمُعْظَمُ المُؤَلَّفاتِ البلاغيَّةِ العامَّةِ القديمَةِ ابتداءً بمفتاحِ السَّكاكي وتلخيصِ القَزْويني تَنَاوَلَ هذهِ المسألَةَ، وكثيرٌ منَ المؤلَّفَاتِ البلاغيَّةِ العامَّةِ الحديثَةِ تَناوَلَها كما نرى في علومِ البلاغةِ لِلْمَراغِي، والمِنْهاجِ الوَاضِحِ لحَامِد عَوْني، وأساليبَ بلاغيةٍ لأحمد مطلوب، والبلاغةِ الاصطلاحيَّةِ لعبده قلقيله...

غيرَ أنَّ هذهِ المؤلفاتِ لم تجمعِ المسألةَ بجانبَيْها: النَّحْويِّ والبلاغيِّ، فَمَنْ ألَّفَ في النَّحوِ تَناوَلَ المسألَةَ منَ الجانبِ الَّذي يُهِمُّهُ، ومَنْ ألَّفَ في البلاغَةِ تناوَلَ المسألَةَ منَ الجانبِ الَّذي يَخُصُّهُ، كما أنَّ هذهِ الدِّراساتِ كانَتْ عامَّةً لم تَتَناوَلِ المسألَةَ بشكلٍ مُستقلٍّ، ولم تَخْتَصَّ بالجانبِ الوظيفيِّ الدِّلاليِّ.

وثَمَّةَ بعضُ الدِّراساتِ الَّتي تَنَاولَتِ التَّعريفَ والتَّنكيرَ بشكلٍ مُسْتَقِلٍّ كما في دراسَةِ غَراتشيا غابرتشان المَوْسومَةِ بـ(نَظَرِيَّةِ أَدَوَاتِ التَّعريفِ والتَّنكيرِ وقَضَايا النَّحْوِ العَرَبي)، وترجَمَها إلى العربيَّةِ د. جعفر دك الباب، وهي دراسةٌ تُعْنى بأدواتِ التَّعريفِ والتَّنكيرِ ولا تُعْنى كثيرًا بالوظائفِ والدِّلالاتِ، كما أنَّها دراسةٌ تَقْتَصِرُ على الجانبِ النَّحْويِّ الممزوجِ بالمنطقِ والفَلْسَفَةِ.

وكَدِراسَةِ محمود نحلة الموسومة بـ(التَّعريفِ والتَّنكيرِ بينَ الدِّلالَةِ والشَّكلِ)، وعُنِيَتْ بعلاماتِ المعرفةِ والنَّكرةِ الشَّكليَّةِ والدِّلاليَّةِ وأهمُّها الدِّلالَةُ العامَّةُ وهيَ الشُّيوعُ والتَّعيينُ، فَلَمْ تُعْنَ بالدِّلالاتِ والوظائفِ الخاصَّةِ لكلِّ قسمٍ من أقسامِ المَعارِفِ، ولَم تَتَطرَّقْ إلى الجانبِ البلاغيِّ، فهيَ دراسةٌ تَقْتَصِرُ على الجانبِ النَّحْويِّ.

وكَدِرَاسَةِ محمود عبد الله الموسومةِ بـ(أَثَرِ ظاهرةِ التَّعريفِ والتَّنكيرِ في السِّياقِ اللُّغويِّ)، وهيَ دِراسَةٌ تَقْتَصِرُ على الجانبِ النَّحْويِّ أيضًا، ومَعَ أنَّها تَنَاوَلَتِ المَعَارِفَ قِسْمًا قسمًا إلا أنَّها لم تُعْنَ كثيرًا بالوظائفِ والدِّلالاتِ الخاصَّةِ لكلٍّ منها، فَتَكادُ تَقْتَصِرُ على الدِّلالةِ العامَّةِ وهيَ الشُّيوعُ والتَّعيينُ.

ومن هُنا جاءَتْ هذهِ الدِّراسَةُ لِتَسُدَّ هذا النَّقْصَ، وهي دراسةٌ وصـــفيَّةٌ تحليليَّـــةٌ وليستْ مُقارِنَةً كما قد يبدو من ظَاهِرِها، وإنْ لم تخلُ منَ المقارَنَةِ أحيانًا، وقد جاءَتْ في ثلاثةِ فصولٍ وخاتمةٍ على النَّحْوِ الآتي:

الفصلُ الأوَّلُ: ويُعْنَى بمسألةِ التَّعريفِ والتَّنكيرِ عندَ النَّحْويِّينَ، حيثُ تَـــمَّ تنـــاوُلُ كَلِمَتَيْ (المعرفةِ والنَّكرَةِ) لُغةً وَاصْطِلاحًا، وعرضَ بعـــد ذلـــكَ المعـــاييرَ الدِّلاليَّـــةَ للتَّعريفِ والتَّنكيرِ، ثُمَّ تناوَلَ عدَدَ المعارِفَ ورُتَبَها على خلافِ النَّحْويِّينَ في ذلكَ، كما تطرَّقَ لأَثَرِ السِّياقِ في تفاوُتِ رُتَبِها، ثُمَّ تمَّ تحديدُ المعارفِ وعرضُها بناءً على العَدَدِ المُتَّفَقِ عليهِ بينَ جمهورِ النَّحْويِّينَ والبلاغيِّينَ، وهيَ ستَّةُ أقـــسامٍ: الـــضَّميرُ والعَلَـــمُ والإشارةُ والموصولُ والمُعَرَّفُ بالأداةِ والمُعَرَّفُ بالإضافَةِ مَعَ بيانِ وظائفِ كُلِّ قسمٍ من أقسامِها ودِلالاتِهِ، وتناوَلَ بعدَ ذلكَ النَّكِراتِ وبيانِ علاماتِها ودلالاتِها كما حدَّدَها النَّحْويُّونَ.

الفصلُ الثَّاني: ويُعْنَى بالمسألةِ عندَ البلاغيِّينَ، حيثُ بدأ بمدخلٍ يتنـــاولُ بدايـــةَ اهتمامِ البلاغيينَ بمسألةِ التعريفِ والتنكيرِ، ثمَّ تطرق للفائدةِ العامةِ للتعريفِ، وتمَّ بعدَ ذلكَ تناوُلُ المعارفِ وبيانُ وظائفِها ودِلالاتِها كما حدَّدَها البلاغيُّـــونَ قـــسمًا قـــسمًا: الضَّميرُ والعَلَمُ والإشارةُ...، ثُمَّ تناوَلَ النَّكِراتِ ودِلالاتِها عندَ البلاغيِّينَ معَ التَّعرُّضِ لموقفِ المُحْدَثِينَ منَ البلاغيِّينَ في مسألةِ التَّنكيرِ.

الفصلُ الثَّالثُ: ويُقَدِّمُ هذا الفصلُ نماذجَ لدِلالاتِ التَّعريفِ والتَّنكيرِ في آياتٍ منْ بعضِ السُّوَرِ المكِّيَّةِ في القُرآنِ الكريمِ، وذلكَ من خلالِ بعضِ التَّفاسيرِ الَّتـــي تُعْنـــى بالجانبِ البلاغيِّ للقرآنِ الكريمِ كَكَشَّافِ الزَّمَخْشَريِّ وتفسيرِ الفَخْرِ الرَّازي وتفـــسيرِ أبي السُّعودِ، وذلكَ للوقوفِ على جماليَّاتِ هذا الأُسلوبِ وأسرارِهِ فـــي أَبْلَـــغِ كـــلامٍ وأفْصَحِهِ، وتلا هذهِ النماذجَ خاتِمَةٌ ذُكِرَ فيها أَهَمُّ النَّتَائِجِ الَّتي تَوَصَّلَتْ إليها الدِّراسَةُ.

وفي الخِتامِ أَسْأَلُ اللهَ التَّوفيقَ والسَّدادَ، إنْ أصبْتُ فَبِفَضْلِهِ ومَنِّهِ، وإنْ زَلَلْتُ فَكُلُّ ابنِ آدمَ خَطَّاءٌ، رَبِّ اشْرَحْ لي صَدْري ويَسِّرْ لي أَمْري...

2.1 التعريف والتنكير لُغَةً واصْطِلاحًا:

1.2.1 المعرفةُ لُغَةً:

ترجعُ هذه الكلمةُ إلى الجَذْرِ الثُّلاثيِّ(عَرَفَ)، يُقالُ: عَرَفَهُ يَعْرِفُهُ عِرْفَةً وعِرْفَانًا وعِرِفَّانًا ومَعْرِفَةً، واعْتَرَفَهُ إذا علِمَ به، والعِرْفانُ: العِلْمُ، ورجلٌ عَرُوفٌ وعَرُوفَةٌ: عالمٌ بالأمورِ لا يُنْكِرُ أحدًا رآهُ مَرَّةً، وتَعَارَفَ القومُ إذا عَرَفَ بعْضُهُم بعضًا.

والمَعَارِفُ: جمعُ مَعْرَفٍ وهو الوجهُ، لأنَّ الإنسانَ يُعْرَفُ بِهِ، ومَعَارِفُ الأرضِ: أَوْجُهُها وما عُرِفَ منها[1]. والمَعْرِفَةُ: التَّصورُ والإدراكُ[2]، قَالَ تعالى: ﴿يُعۡرَفُ ٱلۡمُجۡرِمُونَ بِسِيمَٰهُمۡ فَيُؤۡخَذُ بِٱلنَّوَٰصِي وَٱلۡأَقۡدَامِ﴾ **[الرحمن:41]**.

من خلالِ ما سبق نرى أنَّ معانيَ الكلماتِ المُشْتَقَّةِ من الجَذْرِ(عَرَفَ) تدورُ حولَ العِلْمِ والإدْراكِ، فالمَعْرِفَةُ هي: العِلْمُ بالشَّيءِ، وهي إحدى مَصادرِ الفعلِ (عَرَفَ) واسمُ مَصْدَرٍ للفعلِ (عَرَّفَ)، اسْتُعْمِلَتِ اسْتِعْمالَ الأسماءِ، فَيُقَالُ: هذا شيءٌ مَعْرِفَةٌ أي مَعْروفٌ.

2.2.1 النَّكِرةُ لُغَةً:

ترجعُ هذه الكلمةُ إلى الجَذْرِ الثُّلاثيِّ(نَكِرَ)، يُقالُ: نَكِرَ فلانٌ يَنْكَرُ نَكَرًا، ونُكْرًا، ونَكَارَةً: فَطِنَ وجادَ رأيُهُ، فهو نَكِرٌ ونُكُرٌ ونُكْرٌ ومُنْكَر، والجمعُ: أَنْكارٌ ومَنَاكيرُ، والنُّكْرُ والنَّكْراءُ: الدَّهاءُ والفِطْنَةُ، والأمرُ الشَّديدُ الصَّعبُ.

ونَكَّرَ الشَّيءَ: غيَّرهُ بحيثُ لا يُعْرَفُ، قال تعالى: ﴿قَالَ نَكِّرُواْ لَهَا عَرۡشَهَا﴾ **[النمل:41]** والإنْكارُ: الجَحْدُ وهو خِلافُ الاعْتِرافِ، يُقالُ: أَنْكَرْتُ الشَّيءَ ونَكِرْتُهُ. ونَكِرَ الأمرَ نَكيرًا وأَنْكَرَهُ إنْكارًا: جَهِلَهُ، والنَّكِرةُ: إنْكارُ الشَّيءِ وهي نقيضُ المَعْرِفَةِ، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَآ أَيۡدِيَهُمۡ لَا تَصِلُ إِلَيۡهِ نَكِرَهُمۡ﴾ **[هود: 70]**، وقال الشَّاعرُ:

وَأَنْكَرَتْنِي وَمَا كَانَ الَّذي نَكِرَتْ مِنَ الْحَوَادِثِ إلا الشَّيْبَ وَالصَّلَعَا[3]

---

(1)_ ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم الأنصاري 711هـ. لسان العرب، تحقيق عامر أحمد حيدر ومراجعة عبدالمنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية ــ بيروت، ط1 ــ 2003، ج9، ص 282ــ285

(2)_ السيد الشريف، أبو الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني 816هـ. التعريفات، دار الشؤون الثقافية العامة ــ بغداد، د.ت، ص22

(3)_ البيت للأعشى أبي بصير ميمون بن قيس الوائلي7هـ، يعرف بأعشى قيس والأعشى الكبير، أحد أصحاب المعلقات. ديوانه، شرح وتعليق محمد محمد حسين، مكتبة الآداب ــ القاهرة، ط1950، ص101

والنَّكِرةُ أيضًا مـــا يَخْرُجُ من الحُولاءِ والخُراجِ مـــن دمٍ وقيحٍ كالصَّديدِ، يُقالُ: أُسْهِلَ فلانٌ نَكِرَةً ودمًا، وليسَ لَهُ فعلٌ مُشْتَقٌّ[1].

من خلالِ ما سَبَقَ نرى أنَّ كلمةَ (نَكِرة) ورَدَتْ في اللُّغَةِ بمعنيينِ:

أـ ما يَخْرُجُ من الحُولاءِ من دمٍ وقيحٍ.

بـ الجَهْلِ وعدمِ المَعْرِفَةِ.

وهي مَصْدرُ الفعلِ (نَكِرَ)، واسمُ مَصْدرٍ للفعلِ (نَكَّرَ) اسْتُعْمِلَتْ اسْتِعْمالَ الأسماءِ، فَيُقَالُ: هذا شيءٌ نَكِرَةٌ، أي مَنْكورٌ بمعنى مَجْهولٌ غيرُ مَعْروفٍ.

3.2.1 المَعْرِفَةُ اصْطِلاحًا:

لا نَجِدُ عندَ الخليلِ الفراهيدي حدًّا واضحًا للمعرفةِ، ولكنَّهُ عرَّفَ النَّكرةَ بقولِهِ: (نقيضُ المعرفةِ)[2]، وبناءً على ذلكَ تكونُ المعرفَةُ نقيضَ النَّكرةِ، وهذا كلامٌ ظاهريٌّ وليسَ بِحَدٍّ اصْطلاحيٍّ لأنَّهُ أرادَ المعنى اللُّغويَّ.

وكذلكَ لا نَجِدُ عندَ سيبويهِ حدًّا مُعَيَّنًا للمَعْرِفَةِ فهو يكتفي بِتَعْدَادِ المعارفِ مُتْبِعًا كُلَّ نوعٍ سَبَبَ تعريفِهِ، فقالَ ـ بعدَ العَلَمِ مَثَلا ـ: (لأَنَّهُ اسمٌ وَقَعَ عليهِ يُعْرَفُ بِهِ بِعينِهِ دونَ سائرِ أُمَّتِهِ)[3]، وبناءً على ذلكَ تكونُ المَعْرِفَةُ عندَ سيبويهِ: ما دلَّ على شيءٍ بِعينِهِ مِن الجنسِ، وحولَ هذا دارَتْ حُدودُ اللاحقينَ كما سَنرى.

وَنَجِدُ الفَّراءَ يَسْتَخْدمُ كلمةَ (مُوَقَّت) بمعنى مُعَرَّف، فقَالَ في موضعٍ: (ولا يجوزُ أنْ تقولَ: مررْتُ بعبدِ الله غيرِ الظَّريفِ إلا على التَّكريرِ، لأنَّ عبدَ الله مُوَقَّتٌ و(غيرَ) في مَذْهَبِ نَكِرَةٍ غيرِ مُوَقَّتَةٍ)[4].

وإذا انْتقلنا إلى المُبَرِّد نَجِدُهُ يضعُ حدًّا صريحًا للمعرفةِ فهي: (ما وُضِعَ على شيءٍ دونَ ما كانَ مِثْلَهُ)[5]، ويبدو أنَّهُ أوَّلُ مَنْ وَضَعَ حَدًا صريحًا لها خلافًا لما ذَهَبَ

---

(1)_ ابن منظور، لسان العرب: مادة نكر، ج 5، ص272 ــ 274

(2)_ الفراهيدي، أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد175هـ. العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي ، دار الشؤون الثقافية ــ بغداد، ط1986، مادة نكرج 5، ص355

(3)_ سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنْبَر الحارثي 180هـ. الكتاب، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل ــ بيروت، ط1 ــ 1991، ج2، ص5

(4)_ الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد 207هـ. معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، عالم الكتب ــ بيروت، ط2 ــ 1980، ج1، ص7، وينظر أيضا: ج1، ص56

(5)_ المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبدالأكبر الأزدي 285هـ. المقتضب، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ــ القاهرة، ط1966 ــ 1979، ج3، ص186

إليهِ بَعْضُ المُحْدَثينِ[1] من أنَّ الرُّمَّاني هو أوَّلُ مَنْ وَضَعَ لها حدًا صريحًا بقولِهِ: (الاسمُ المُخْتَصُّ بشيءٍ دونَ غيرِهِ...) [2].

وتَوالتِ الحُدودُ بعدَ المُبَرِّدِ، وتَكادُ تكونُ مُتقاربةً فهي عندَ ابنِ جنِّي: (ما خصَّ الواحدَ من جِنْسِهِ)[3] وعندَ الزَّمَخْشَريِّ: (ما دَلَّ على شيءٍ بِعينِهِ)[4]، وعندَ الشَّريفِ الكُوفيِّ: (ما لا يَحْسُنُ دُخولُ رُبَّ عليها)[5]، وهو حدٌّ يرجعُ إلى الشَّكلِ دونَ المعنى وليسَ بالمانعِ، وعندَ الأنباريِّ: (ما خصَّ الواحدَ من جِنْسِهِ)[6].

ونَجِدُ الرَّضيَّ يضيفُ عنصرًا جديدًا للمعرفةِ، وهو الإشارةُ إلى خارجٍ، يقولُ: (والأَصْرَحُ في رَسْمِ المعرفةِ أنْ يُقالَ: ما أُشيرَ بِهِ إلى خَارجٍ مُخْتَصٍّ إشارةً وَضْعِيَّةً)[7]، والمعنى ما قُصِدَ بِهِ مُخْتَصٌّ خارجَ الذِّهنِ مَطابقٌ لِما هو في الذِّهنِ.

واكْتفى بعضُ النَّحويينَ[8] بِذكرِ أقسامِها دونَ وَضْعِ حدٍّ لها، وكَأَنَّهم عجزوا عن ذلكَ، وقدِ اعْتَرَفَ ابنُ مالكٍ بالعَجْزِ عن وَضْعِ حدٍّ للمعرفةِ، ودَافَعَ عن رَأيِهِ مُبَيِّنًا أنَّ

---

(1)_ عبد الله، محمود فؤاد محمود. أثر ظاهرة التعريف والتنكير في السياق اللغوي، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت ــ1999، ص19

(2)_ الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي384 هــ. رسالة الحدود، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر ــ عمان،ط 1982، ص 68

(3)_ ابن جني، أبوالفتح عثمان الموصلي392هــ. اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، دار الأمل ــ الأردن ، ط2 ــ 1990، ص 56

(4)_ الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي 538هــ. المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق محمد محمد عبدالمقصود وحسن محمد عبدالمقصود، تقديم محمود فهمي حجازي، دار الكتاب المصري ــ القاهرة، ط1 ــ 2001، ص 236

(5)_ الشريف الكوفي، أبو البركات عمر بن إبراهيم بن محمد 539هــ. البيان في شرح اللمع، تحقيق ودراسة علاء الدين حموية، دار عمار ــ الأردن، ط1ــ2002، ص 322

(6)_ الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد 577هــ. أسرار العربية، تحقيق فخر صالح قدارة، دار الجيل ــ بيروت، ط 1993، ص 298

(7)_ الرضي، أبو الحسن رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي 686هــ. شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية ــ القاهرة، د.ت، ج3، ص314

(8)_ ينظر مثلا: ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم الدِيْنَوَرِي 276 هــ. تلقين المتعلم من النحو، تحقيق جمال عبدالعاطي مخيمر، مطبعة أبناء وهبه حسان ــ القاهرة، ط 1 ــ 1989، ص207؛ وابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل البغدادي 316 هــ. الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة ــ بيروت، ط3 ــ 1988، ج1، ص149؛ والزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الأشبيلي النحوي 379هــ. الواضح في النحو، تحقيق عبد الكريم خليفة، الجامعةالأردنية ــ الأردن، د.ت، ص120

(مَنْ تَعَرَّضَ لِحَدِّ المعرفةِ عَجزَ عنِ الوُصولِ إليهِ دونَ اسْتدراكٍ عليهِ)[1].

4.2.1 النَّكِرَةُ اصْطِلاحًا:

ذكرَ الخليلُ أنَّ (النَّكِرَةَ نقيضُ المعرفةِ)[2]، وهذا تعريفٌ لغويٌّ وليسَ حدًّا اصْطلاحيًّا، أمَّا سيبويهِ فلم يَضَعْ حدًّا لها غيرَ أنَّنا نَجِدُ ما يُشيرُ إلـــى معناها عِنـــدَهُ، يقولُ: (أمَّا الألفُ واللامُ فنحو الرَّجُلِ والفَرَسِ والبَعيرِ وما أشبَهَ ذلكَ، وإنَّما صَارَ معرفةً لأنَّكَ أردْتَ بالألفِ واللامِ الشَّيءَ بعينِهِ دونَ سائرِ أُمَّتِهِ، لأنَّكَ إذا قُلْتَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ، فإنَّكَ إنَّما زَعَمْتَ أنَّكَ مَرَرْتَ بواحدٍ ممَّنْ يقعُ عليهِ هذا الاسمُ، لا تُريدُ رجلا بعينِهِ يعرفُهُ المُخَاطَبُ)[3]، يتَّضِحُ من ذلكَ أنَّ النَّكرةَ عندَ سيبويهِ ما دلَّ على شيءٍ غيرِ مُعيَّنٍ في جنسِهِ للمُخَاطَبِ، ونَجِدُ الفَرَّاءَ يَسْتَخْدِمُ تعبيرَ (غيرَ المُوَقَّتِ)[4] بمعنى النَّكِرَةِ، أي غيرَ المُحَدَّدِ.

ووَضَعَ ابنُ قُتَيْبَةَ حدًّا يرجعُ إلى الشَّكلِ دونَ المعنى: (ما ليسَ فيه الألفُ واللامُ، أو ممَّا يَحْسُنُ فيه وقوعُ رُبَّ عليهِ)[5]، وإذا انْتَقَلْنا إلى المُبَرِّدِ نَجِدُهُ أكثرَ دِقَّةً في حَدِّ النَّكِرَةِ، فهي عندَهُ: (ما لمْ يَخُصَّ الواحدَ من أُمَّتِهِ)[6]، وهو حدٌّ يرجعُ إلى المعنى، فَكُلُّ ما كانَ شائعًا في جنسِهِ ولا يُرادُ بِهِ مُعَيَّنٌ فهو نَكِرَةٌ، وحولَ هذا المعنى دارَتْ حدودُ اللاحقينَ، فعندَ ابنِ السَّرَّاجِ: (كُلُّ اسمٍ عمَّ اثنينِ فما زادَ)[7]، وعندَ ابنِ جِنِّيْ: (ما لمْ تَخُصَّ الواحدَ من جنسِهِ)[8]، وأمَّا الشَّريفُ الكُوفـــيُّ فَوَضَعَ حدًّا شَكْلِيًّا:

---

(1)_ ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبد الله الطائي672 هـــ. شرح التسهيل، تحقيق عبـــد الرحمن السيد و محمـــد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشرــ مصر، ط1 ــ 1990، ج1، ص115

(2)_ الفراهيدي، العين، مادة نكر: ج5، ص355

(3)_ سيبويه، الكتاب: ج2، ص5

(4)_ الفراء، معاني القرآن: ج1، ص7و56و 57و 130و 185و 243، واستخـــدم الزمخشري الكلمة نفســـها، ينظر: الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي 538هـــ. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، وفي حاشيته كتاب الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال، للإمام ناصر الدين أحمد بن محمد بن المنير الإسكندري 683 هـــ، تحقيق عبدالرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي ــ بيروت، ط2 ــ 2001، ج1، ص58

(5)_ ابن قتيبة، تلقين المتعلم من النحو: ص270

(6)_ المبرد، المقتضب: ج4، ص276

(7)_ ابن السراج، الأصول: ج1، ص48

(8)_ ابن جني، اللمع: ص 56

(كُلُّ ما حَسُنَ أنْ يَدْخُلَ عليه ربّ)[1]، ويُضيفُ الرَّضيُّ عُنْصُرَ الإشارةِ لخارجٍ: (ما لمْ يُشَرْ بِهِ إلى خَارِجٍ مُخْتَصٍّ إشارةً وَضْعِيَّةً)[2]، وعندَ ابنِ أبي الرَّبيعِ: (كُلُّ اسْمٍ يَقْتَضي الاشْتِراكَ بِوَضْعِه)[3]، واشْتَرَطَ الوَضْعَ ليشملَ نحوَ: الشَّمسِ والقَمَرِ، لأنَّ عدَمَ الاشْتراكِ فيهما طارئٌ، فَقَدْ وُضِعَ هذانِ اللَّفظانِ ليشملا كُلَّ ما يَنْدَرِجُ تحتَ صفاتِهما غيرَ أنَّهُ لم يُوَجدْ في الواقعِ إلا شمسٌ واحدةٌ وقمرٌ واحدٌ.

ويُقارِبُ هذا حدُّ ابنِ هشامٍ: (عبارةٌ عمَّا شاعَ في جنسٍ موجودٍ أو مُقدَّرٍ)[4] فالموجودُ ما كانَ لهُ أفرادٌ متعددةٌ في الواقعِ نحو: رَجلٍ وفرسٍ وبعيرٍ، والمُقَدَّرُ نحو: الشَّمسِ والقَمَرِ لأنَّ الشُّيوعَ فيهما مُقدَّرٌ بالوضعِ كما ذُكِرَ سابقًا، أمَّا ابنُ مالكٍ فاكْتفى بِتَعْدادِ المعَارِفِ ثُمَّ قالَ: (والنَّكِرَةُ ما سوى المعرفةِ)[5] مُعْتَرِفًا بالعجزِ عن حدِّها.

وأميلُ إلى رأيِ ابنِ مالكٍ في ذلكَ، فلو تأمَّلنا حدودَ النُّحاةِ لوجدناها لَيستْ بالجامعةِ المانعةِ، وذلكَ لطبيعةِ اللُّغةِ العربيَّةِ وما تَتَمَتَّعُ بِهِ من سَعَةٍ وتَعَدُّدِ لَهَجاتٍ، فإنَّ اللُّغَةَ لا تُضْبَطُ تمامًا، لذا اضْطَرَبَ النُّحاةُ واصْطَدَمَتْ قواعِدُهُم بالواقعِ اللُّغويِّ، فاضْطَرُّوا للتَّأوُّلِ والتَّكَلُّفِ حينًا، واتِّهامِ النُّصوصِ حينًا آخَرَ، ومن هُنا فقد خَرَجَ كثيرٌ من الأسماءِ عن حدودِهِم في المعرفةِ والنَّكرةِ، فَمَنْ حدَّ النكرةَ بدخولِ (ال) أو (رُبَّ) فإنَّ الأولى تَدُخُلُ على الأعلامِ لازمةً أو غيرَ لازمةٍ، كما دَخَلَتْ على التَّمييزِ والحالِ في بعضِ المواضعِ، فَقَبِلَ الكوفيونَ بالواقعِ، وتَكَلَّفَ البِصْرِيُّونَ وتأَوَّلوا، وأمَّا (رُبَّ) فَدَخَلَتْ على الضَّميرِ في نَحوِ (رُبَّهُ رجلا) فَعَدَّهُ النَّحْوِيُّونَ نكرةً، ومن الأسماءِ ما لا يَدْخُلُهُ (ال) ولا (رُبَّ) وهو نَكِرَةٌ، نَحو: أحدٍ وديَّارٍ وعَريبٍ وكتيعٍ ومَنْ وما الاستفهاميتينِ والشَّرطيتينِ ومتى وكيف...

ومِنَ الأسماءِ ما هو معرفةٌ لفظًا نكرةٌ معنًى كالمُعَرَّفِ بأداةِ الجنسِ وَعَلَمِ الجنسِ نحو: أُسامةَ للأسدِ وذُؤالةَ للذئبِ وثُعالةَ للثَّعْلَبِ، فهي تُعَامَلُ مُعامَلَةَ المعارفِ

---

(1)_ الشريف الكوفي، البيان: ص319

(2)_ الرضي، شرح الكافية: ج3، ص352

(3)_ ابن أبي الربيع، أبو الحسن عبيد الله بن أحمد القرشي 688 هـ. البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق ودراسة عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي ــ بيروت، ط6 ــ 1986، ج1، ص300

(4)_ ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد الأنصاري761هـ. شرح شذور الذهب، تحقيق يوسف هبود، دار الفكر ــ بيروت، ط2 ــ 1998، ص 178

(5)_ ابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص115

فَيُبْتَدَأُ بها، ويأتي منها الحالُ، وتُوصَفُ بالمعرفةِ، ولكنَّها لا تَدُلُّ على مُعَيَّنٍ في الجنسِ، فكُلُّ أَسَدٍ يُقالُ له أُسامةُ، وكُلُّ ذئبٍ يُقالُ له ذُؤالةُ، وكلُّ ثعلبٍ يُقالُ لهُ ثُعالَةُ.

ومن الأسماءِ ما هو عكسُ ذلكَ، نحو: (عامَا أوَّلٍ، وأوَّلُ من أمسِ)، فهي تَدُلُّ على مُعَيَّنٍ ولكنَّها اسْتُعْمِلَتِ اسْتعمالَ النَّكراتِ، ومنَ الأسماءِ ما هــو مُسْتَعْمَلٌ في البابين نحو: واحدِ أُمِّه، وعبدِ بَطْنِه، وكلّ ناقةٍ وفصيلها راتعانِ، ومنَ الأسماءِ ما يُضافُ لمعرفةٍ ولا يَتَعَرَّفُ أبدًا، نحو: غيرِك، وسواكَ، ومثلِكَ، وشبهِكَ، وخِدْنكَ[1]...

من خلالِ ذلكَ يظهرُ صوابُ رأي ابنِ مالكٍ، وأَرى أنَّ مَا وَضَعَهُ النَّحْويُّونَ من حدودٍ للمعرفةِ والنَّكرةِ تَبْقى حــدودًا تقْرِيْبِيَّةً تَعْلِيمِيَّةً لا بُدَّ منــها للمُتَعَلِّمِ وللحفاظِ على اللُّغةِ، وإنْ لمْ تكُنْ مانعَةً جامعَةً، وقد قَالَ السُّيوطيُّ فَأَحْسَنَ: (وقــد أَكْثَرَ النَّاسُ في حدودِهما، وليسَ منها حدٌّ سالمٌ) [2].

3.1 المعاييرُ الدِّلاليّةُ للتَّعريفِ والتَّنكيرِ:

اعتمدَ النُّحاةُ على الجانبِ الدِّلاليِّ بشكلٍ أساسيٍّ في الحُكمِ على تعريفِ الكلمةِ أو تنكيرِها، ويظهرُ عندَهم ثلاثةُ معاييرَ دلاليَّةٍ:[3]

أ ـ التَّعيينِ والشُّيوعِ.

ب ـ علمِ المُخاطَبِ.

ج – الإشارةِ لخارجٍ.

أولا ـ يُعَدُّ المعيارُ الأوَّلُ (الشُّيوعُ والتَّعيينُ) العنصرَ الأساسيَّ عندَ النَّحْويينَ جميعِهم في الحكمِ على تعريفِ الكلمةِ أو تنكيرِها، فالمعرفةُ: ما دلَّ على مُعَيَّنٍ في جنسِه، والنَّكرةُ: ما دَلَّ على شَائعٍ في جنسِه، ويَبْرُزُ هُنا قضيَّتانِ يبدو من خلالِهما اضْطِرابُ النُّحاةِ في تحكيمِ هذا المعيارِ:

أـ بعضُ الكلماتِ تَدُلُّ على مُعيَّنٍ غيرِ شائعٍ، نحو: شمسٍ وقمرٍ وهلالٍ، ولكن النَّحْويينَ عدوها نكراتٍ، وللخروجِ من هذا المأْزِقِ فإنَّهم يُقَدِّرونَ الشُّيوعَ فــي هــذهِ

(1)_ المبرد، المقتضب: ج4، ص287 ــ 288؛ وابن أبي الربيع، البسيط: ج1، ص 322

(2)_ السيوطي، أبوالفضل جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد911هـ. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون وعبــد العال سالم مكرم، دار البحوث العلميةــ الكويت، ط 1975، ج1، ص188

(3)_ نحلة، محمود أحمد. التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل، مكتبة زهراء الشرق ــ القاهرة، ط1999، ص 21

الكلماتِ، فيقولونَ: النَّكرةُ ما شاعَ فـــي جنسٍ موجودٍ أو مُقَدَّرٍ. ويَبْرُزُ عبدُ القاهـــرِ الجُرْجانيُّ[1] مُخَالفًا الجمهورَ، فيرى أنَّه لا فَرْقَ بين قول شمسٍ والشَّمسِ، وقمرٍ والقمرِ وهلالٍ والهلالِ، فإنَّ ظاهرَ ذلكَ يُوهمُ التَّنكيرَ والحقيقةُ ليستْ كذلكَ؛ لأنَّ الاسمَ لا يكونُ نكرةً حتّى يَعُمَّ شيئين فأكثَرَ من جنسِهِ، ولا يُوجدُ هنا شيئان ليَعُمَّهُما الاسمُ.

وحقيقةُ الأمرِ ما ذهَبَ إليهِ عبدُ القاهرِ الجُرْجاني، فكلِمتا شمسٍ وقمرٍ معرفتانِ لأنَّهُما تَدُلانِ على مُعَيَّنٍ يعرفُهُ كُلُّ شخصٍ، غيرَ أنَّهُ يُمْكِنُ أن نعُدَّهما منَ المعَارِفِ المعنويَّةِ النَّكراتِ لفظًا لخلوِّهما من أداةِ التَّعريفِ وللحفاظِ على القاعدَةِ النَّحْويَّةِ...

ب ـ من الأسماءِ ما يَدُلُّ على شائعٍ في جنسِهِ ولكن النَّحْويين عدُّوها معارفَ لاعتباراتٍ شكليَّةٍ مُخالفينَ الجانبَ الدِّلاليَّ كما نرى في الاسمِ المُعَرَّفِ بأداةِ الجنسِ، نحو: الـــرَّجلِ والمرأةِ والإنسانِ...، وأعلامِ الجنسِ، نحـــو: أسامـــةَ وأبي الحارثِ للأسدِ، وذؤالةَ وأبي جعدةَ للذئبِ، وثُعالةَ وأبي الحُصينِ للثَّعلبِ... فهي تُعامَلُ مُعامَلةَ المعارفِ فتأتي مبتدأً بلا مســـوغٍ، ويأتي منها الحالُ، وتُوصفُ بالمعارفِ، ومـــع ذلكَ فهي لا تَدُلُّ على مُعَيَّنٍ في جنسِهِ، وأرى في هذا كما في سابقِهِ أنْ تُدْرَجَ تحتَ بابٍ واحدٍ بينَ المعارفِ والنَّكراتِ.

ثانيًاـ علمُ المُخاطَبِ: يأتي هذا المعيارُ في المرتبَةِ الثَّانيةِ من حيثُ اهتمامُ النُّحاةِ بِهِ، ولكنَّهُ كانَ مَقْصودًا عندَهُم، فقولُهم: ما دلَّ على مُعَيَّنٍ أو غيرِ مُعَيَّنٍ، يريدونَ بذلكَ بالنِّسبةِ للمُخَاطَبِ دونَ النَّظَرِ إلى المُتكلِّمِ، فإذا كانَ مُعَيَّنًا في ذهنِ المُخاطَبِ فهو معرفةٌ وإلا فهو نكرةٌ، وقد الْتَفَتَ سيبويهِ إلى هذا المعيارَ فقالَ عندَ حديثِهِ عن الضَّمائرِ: (وإنَّما صارَ الإضمارُ معرفةً لأنَّكَ إنَّما تُضْمرُ اسْمًا بعدَ ما تَعْلَمُ أنَّ من يُحَدَّثُ قد عَرَفَ مَنْ تَعني وما تَعْني، وأنَّكَ تُريدُ شيئًا يعلمُهُ)[2]، ويقول المُبَرِّدُ: (وإنَّما صارَ الإضمارُ معرفةً لأنَّكَ لا تُضْمِرُهُ إلا بعدما يَعْرِفُهُ السَّامِعُ)[3]، وعندَ حديث ابنِ يعيشَ عـــن الإشارةِ قَـــالَ: (فتعريفُ الإشارةِ أنْ تُخَصِّصَ للمُخاطَبِ شخْصًا يعرفُهُ

(1)_ الجرجاني، أبوبكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد 471هـــ. أسرار البلاغة، صححه وعلق حواشيه الشيخ محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية ــ بيروت، ط1 ــ 1988، ص 285

(2)_ سيبويه، الكتاب: ج2، ص6

(3)_ المبرد، المقتضب: ج4، ص280

بحاسَّةِ البَصَرِ، وسائرِ المعارفِ أن تُخَصِّصَ شخصًا يعرفُهُ المُخاطَبُ بقلبِه)[1].

والتفتَ الشَّريفُ الكوفيُّ إلى ذلكَ حيثُ قالَ: (والقصدُ بالتَّعريفِ إعلامُ المُخاطَبِ دونَ المُتَكَلِّمِ؛ لأنَّ المُتَكَلِّمَ قد يكونُ عالِمًا بما يتكلَّمُ بِهِ، والمُخاطَبُ جاهلا فَيَقْصِدُ إلى إعلامِه)[2].

من خلالِ ذلكَ نرى أنَّ المرجعَ في التَّعيينِ وعدمِه يرجعُ إلى عِلْمِ المُخاطَبِ، وهذا يدلُّ على أنَّ مسألةَ التَّعريفِ والتَّنكيرِ مسألةٌ نسبيَّةٌ تختلفُ من شخصٍ لآخرَ، فمَنْ عرَفَ الشَّيءَ فهو معرفةٌ بالنِّسْبَةِ لَهُ وإن كان في عدادِ النَّكراتِ عندَ النحْويين، ومَنْ لم يعرفْهُ فهو نكرةٌ بالنِّسْبَةِ له وإن كان من المعارفِ الَّتي حدَّدها النَّحْويُّونَ، فلو نظرنا مثلا إلى قولِهِ تعالى: ﴿وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ ٱلَّتِى فَعَلْتَ وَأَنتَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ **[الشعراء: 19]**، فهذا القولُ حكايةٌ لخطابِ فرعونَ لموسى عليه السلام وقد أتى بالموصولِ(الَّتي) ليُبْهِمَ الفِعْلَةَ ويُفَخِّمَها، معَ أنَّها معروفةٌ لدى المُتكلِّمِ(فرعون) والمقصودِ الرَّئيسيِّ من الخطابِ(موسى عليه السلام)، فالموصولُ معرفةٌ بالنِّسبةِ لهما ولكنَّهُ نكرةٌ بالنِّسبَةِ لغيرِهما ممَّن حضر الموقفَ ولم يعلمِ الفعلةَ، وإذا نظرنا إلى البيتينِ الآتيين:

فَلَوْ أنَّ حَيًّا يَقْبَلُ المَــالَ فِــدْيَةً ... لَسُقْنا لَكُــم سَيْلا مِــنَ المالِ مُفْعَــمًا

ولَكِنْ أبى قَــومٌ أُصِيبَ أَخُــوهُمُ ... رِضى العَارِ واخْتارُوا عَلى اللَّبَنِ الدَّمَا[3]

ذكرَ المَرزوقي[4] أنَّ الشَّاعِرَ نكَّرَ حيًّا وقومًا مَعَ أنَّهُ يقصدُ حيًّا من العَرَبِ بعينِه وقومًا منهم بعينِهِم، والقومُ والحيُّ معروفانِ عندَ من عرفَ القصَّةَ، وذلكَ لغرضٍ بلاغيٍّ وهو التَّعريضُ، ولا يهمُّنا هذا الغَرَضُ هُنا وإنَّما يعنينا أنَّ هاتينِ الكلمتينِ معرفتانِ بالنِّسْبَةِ للشَّاعرِ والمُخاطَبينَ مَعَ أنَّهُما من حيثُ الشَّكلُ نكرتانِ، وهما كذلكَ في دلالتِهما بالنِّسبةِ لِمَنْ لم يعرفِ القِصَّةَ آنذاكَ منَ المُخاطَبينَ.

---

(1)_ ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي 643هـ. شرح المفصل، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ــ بيروت، ط1 ــ 2001، ج2، ص352

(2)_ الشريف الكوفي، البيان: ص322

(3)_ البيتان لنهشل بن حَرِّيٍّ بن ضمرة التميمي45هـ، شاعر شريف مخضرم وكان أبوه وجده شاعرين، أسلم ولم ير النبي ﷺ وصحب عليا رضي الله عنه في حروبه، ابن ميمون، محمد بن المبارك بن محمد البغدادي589هـ. منتهى الطلب من أشعار العرب، تحقيق سيدة حامد وآخرين، مطبعة دار الكتب ــ القاهرة، ط 1999

(4)_ المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن 421هـ. شرح ديوان الحماسة، نشره أحمد أمين وعبدالسلام هارون، دار الجيل ــ بيروت، ط1 ــ 1991، ج1، ص216

ومثل ذلكَ أيضًا إذا سألكَ شخصٌ: أينَ كنتَ؟ فتُجيبُ: كُنْتُ معَ صديقي، فتُعَرِّفَ بالإضافةِ وقد يكونُ السَّائلُ لا يعرفُهُ، فيكونُ معرفةً بالنِّسبَةِ لكَ لأنَّكَ تعرفُهُ، ولكنَّهُ نكرةٌ بالنِّسبَةِ للسَّائلِ لأنَّهُ لا يعرفُهُ.

ثالثًا ـ الإشارةُ لخارجٍ، لمْ يُولِ النُّحاةُ هذا المعيارَ اهتمامًا بالغًا، فلا نَجدُهُم يَذكرونَهُ صراحةً إلا إشاراتٍ عندَ المُتأخِّرينَ، ويكادُ يَنْفَرِدُ الرَّضيُّ بذكرِهِ صراحةً والاهتمامِ بِهِ حيثُ عرَّفَ المعرفَةَ بقولِهِ[1]: (والأصرحُ في رسمِ المعرفةِ أنْ يقُالَ: ما أُشيرَ بِهِ إلى خارجٍ مُخْتَصٍّ إشارةً وضعيَّةً)، والنَّكِرَةُ عندَهُ: (ما لمْ يُشَرْ بِهِ إلى خارجٍ مُخْتَصٍّ إشارةً وضْعِيَّةً)، ويَقْصدُ بالإشارةِ: القصدَ إلى ما ثَبَتَ في ذِهْنِ المُخاطَبِ من دلالةِ اللَّفظِ على المدلولِ، ويَقْصدُ بالخارجِ ما في خارجِ ذِهْنِ المُخاطَبِ وهو الوجودُ، فالمعرفةُ عندَهُ: دلالةُ ما في ذِهْنِ المُخاطَبِ على موجودٍ مُخْتَصٍّ في الواقعِ، والنَّكرةُ عكسُ ذلكَ.

ونجدُ عندَ النُّحاةِ إشاراتٍ قريبةً ممَّا ذهبَ إليه الرَّضيُّ وخاصَّةً عندَ تفريقهم بينَ ثلاثةِ مُصْطلحاتٍ: (عَلَمِ الشَّخصِ وعَلَمِ الجنسِ واسمِ الجنسِ)، فوردَ عندَهم ألفاظُ: (خارجٍ والصِّدقِ على مُتَعَدِّدٍ و المطابقةِ)[2] وهم يقصدونَ مُطابقةُ ما في ذهنِ المُخاطَبِ لِما في الوجودِ.

4.1 المعارف:

1.4.1 عدد المعارف وتحديدُها:

اختلفَ النَّحْويونَ في عددِ المعارفِ وتحديدِها، ويُمْكنُ حصرُ آرائِهم في الآتي:

أولاـ المعارفُ أربعةٌ وهي: الضَّمائرُ، والعَلَمُ، والمُعَرَّفُ بالأداةِ، والمضافُ لإحداها، وصاحبُ هذا الرَّأي ابنُ قُتَيْبَةَ[3]، وأظُنُّهُ تَفَرَّدَ بِهِ، فلمْ أقفْ عليهِ عندَ سواهُ، وهو يُهْمِلُ

---

(1)_ ينظر: ص6 من هذه الدراسة

(2)_ الرضي، شرح الكافية: ج3، ص323؛ و الأزهري، زين الدين خالد بن عبدالله بن أبي بكر الشافعي 905 هـ. شرح التصريح على التوضيح، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط1ـ2000، ج1، ص138؛ والصبان، أبو العرفان محمد بن علي الشافعي 1206هـ. حاشيته على شرح الأشموني، ضبط وتصحيح إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط1 ـ 1997، ج1، ص199؛ والخضري، الشيخ الأزهري محمد الشافعي. حاشيته على شرح ابن عقيل، ضبط وتصحيح الشيخ محمد البقاعي، بإشراف مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر ـ بيروت، ط 1995؛ ج1، ص90

(3)_ ابن قتيبة، تلقين المتعلم: ص 207

الإشارةَ والموصولات، ويبدو أنَّ إهمالَه للإشارةِ يعودُ لإدراكِه أنَّ المُشارَ إليه هو المُعرَّفُ في الحقيقةِ، وأمَّا الموصولاتُ فَتَابَعَ كثيرًا من النَّحْويينَ في إهمالها لِسَبَبٍ سَيُذْكرُ في موضعِه.

ثانيًاـ المعارفُ خمسةٌ بإضافةِ الإشارةِ لِما سَبَقَ، ومـــن أتباعِ هذا الرَّأي: سيبويهُ[1]، والمُبَرِّدُ[2]، وابنُ جنِّيْ[3]، والحيدرةُ اليمنيُّ[4]...

ثالثًاـ المعارفُ ستَّةٌ بإضافةِ الموصولاتِ لِما سَبَقَ، ومن أتباعِ هذا الرَّأي: الزَّمَخْشَريُّ[5]، وابنِ يعيشُ[6]، وابنُ هشامٍ[7]، وابنُ عَقيلٍ[8].

رابعًاـــ المعارفُ سبعةٌ بإضافةِ المنادى النَّكرةِ المقصودِ، كقولكَ: يا رجلُ ويا امرأةُ، ومن أتباعِ هذا الرَّأي: ابنُ الحاجبِ[9]، وابنُ مالك[10]، والأزهريُّ[11]...

خامسًاـ ثمانيةٌ، وذلكَ بإضافةِ ألفاظِ التَّوكيدِ[12] (أَجْمَعَ و جَمْعَاءَ وأَجْمَعونَ) وتوابِعها (أَكْتَعَ وأَبْتَعَ وأَبْصَعَ)، فهي لتوكيدِ المعارفِ فلا بُدَّ أنْ تتبعَهَا في التَّعريفِ، و عدَّها بعضُ النَّحْويينَ[13] نوعًا من العَلَمِ؛ لأنَّها أسماءُ أعلامٍ لجُمْلةِ أجزاءِ ما تَجْري عليه.

سادسًاـ المعارف تسعة، وذلك بإضافةِ رأي ابنِ كيسانَ[14] فـــي أنَّ (مَـــنْ ومـــا)

---

(1)_ سيبويه، الكتاب: ج2، ص5

(2)_ المبرد، المقتضب: ج4، ص276

(3)_ ابن جني، اللمع:ص 56

(4)_ الحيدرة اليمني، علي بن سليمان بن أسعد بن إبراهيم 599هـــ. كشف المشكل في النحو، تحقيق ودراســة هادي مطر عطية الهلالي، دار عمار ــ الأردن، ط1 ــ 2002، ص447

(5)_ الزمخشري، المفصل: ص236

(6)_ ابن يعيش، شرح المفصل: ج3، ص348

(7)_ ابن هشام، شرح شذور الذهب: ص56

(8)_ ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الله بن عبدالرحمن العقيلي الهمذاني 769هـــ. شرحه على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبدالحميد، مراجعة محمد أسعد النادري، المكتبة العصرية ــ بيروت، ط 2004، ج1، ص86

(9)_ الرضي، شرح الكافية: ج3، ص313

(10)_ ابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص155

(11)_ الأزهري، شرح التصريح: ص96

(12)_ ابن السراج، الأصول: ج1، ص158؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص227

(13)_ ابن أبي الربيع، أبو الحسن عبيدالله بن أحمد بن عبيد الله القرشي 688هـــ. الملخص فـــي ضبط قوانين العربية، تحقيق ودراسة علـــي بن سلطان الحكمي، د.ن، ط1 ــ 1985، ص546

(14)_ ابن كيسان، أبو الحسن محمد بن أحمد بصري كوفي عالم بالمذهبين مع ميل للبصريين وتوفي 299هـــ.

الاستفهاميَّتينِ معرفتان، وحُجَّتُهُ أنَّ جوابَهما يكونُ معرفةً، والجمهورُ علـــى أنَّهُما نَكِرتانِ ولا حُجَّةَ بأنَّ جوابَهُما مَعرفةٌ، لأنَّهُ يمكنُ أنْ يكونَ نكرةً، كما أنَّهما قائمتانِ مقامَ أيِّ إنسانٍ وأيِّ شيءٍ[1].

سابعًاـ عشرةٌ، بإضافةِ (ما) في نَحْوِ: دَقَقْتُهُ دَقًّا نِعمَّا، وغَسَلْتُهُ غُسْلا نِعمَّا[2]، وهو رأيُ ابنِ خروفٍ[3] ونَسَبَهُ الرَّضيُّ[4] لسيبويه، والتَّقْديرُ عندَهُ: دَقَقْتُهُ نِعْمَ الدَّقُ وغَسَلْتُهُ نِعْمَ الغُسْلُ، والجمهورُ على أنَّهُما نكرتانِ، والتَّقديرُ: دَقَقْتُهُ دَقًّا نِعْمَ دَقًّا وغَسَلْتُهُ غُسْلا نِعْمَ غُسْلا.

ونَقِفُ قليلا عندَ المُنادى والموصولِ، فقد أهْمَلَ الأوَّلَ كثيرٌ من النَّحْويينَ، وأهملَ الثَّاني بَعْضُهُم، ويبدو أنَّ إهمالَهم للمُنادى النَّكرَةِ المقصودِ لأنَّ تَعْريفَهُ من قبيلِ الإشارةِ والقَصْدِ[5] فيكونُ عندَ هؤلاءِ بمنزلةِ الاسمِ النَّكرةِ بعدَ الإشارةِ، ويرى الرَّضيُّ[6] أنَّ النُّحاةَ أهملوه لأنَّهُ فرعُ المُضْمَراتِ، فإنَّ تَعَرُّفَهُ بوقوعِهِ موقعَ كافِ المُخاطَبِ.

وأمَّا الموصولُ ففي تَعريفِهِ خِلافٌ[7]، حيثُ ذهبَ بعضُ النَّحْويينَ إلى أنَّهُ مُعَرَّفٌ بالأداةِ فـــي أوَّلِهِ، فيكونُ فرعًا عمَّا عُرِّفَ بالأداةِ، فلا حَاجَةَ لذكرِهِ مُنْفَصِلا، ويرى بعضُ النَّحْويينَ أنَّ تَعْريفَهُ بِصِلَتِهِ فيكونُ قسمًا قائمًا بذاتِهِ لا بُدَّ من ذكرِهِ.

والذي سنَتَناوَلُهُ في هذه الدِّراسَةِ ما اتَّفَقَ عليه أَكْثرُ النَّحْويينَ والبلاغيين وهي: الضَّميرُ، والعَلَمُ، والإشارةُ، والموصولُ، وذو الأداةِ، والمُضافُ لإحداها.

---

(1)_ ابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص119؛ وأبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الغرناطي الأندلسي 745هـــ. النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تحقيق ودراسة عبد الحسيـــن الفتلـــي، مؤسسسة الرسالة ــ بيروت، ط2 ــ 1988، ص42

(2)_ ابن هشام، أبو محمد عبدالله بن يوسف بن أحمد الأنصاري761هـــ. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مـــازن المبـــارك ومحمد علي حمدالله، مراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر ــ بيروت، ط1 ــ 1998، ص293؛ والسيوطـــي، أبوالفضل جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد911هـــ. البهجة المرضية، تحقيـــق أحمـــد إبراهيم محمد علي، مؤسسة الكتب الثقافية ــ بيروت، ط1ــ 2000، ص90

(3)_ هو علي بن محمـــد بـــن علي الإشبيلي إمام في النحو واللغة، له شرح الكتاب وغيره، توفي 609 هـــ

(4)_ الرضي، شرح الكافية: ج3، ص135

(5)_ ابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص116

(6)_ الرضي، شرح الكافية: ج3، ص321

(7)_ أبوحيان، النكت: ص42؛ والدماميـــني، محمد بن أبي بكر بن عمر827هـــ. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، بساط ــ بيروت، ط1 ــ 1983، ج2، ص180

2.4.1 رتبة المعارف:

1.2.4.1 الخلافُ في رُتْبةِ المعارفِ:

أجمعَ النَّحْويونَ[1] على أنَّ لفظَ الجلالةِ (الله) وضميرَهُ أرفعُ المعارفِ رتبةً، ثمَّ اخْتُلِفَ في أرفعِها بعدَ ذلكَ على مذاهبَ:

الأوَّلِـ أرفَعُها الضَّميرُ، ثمَّ العَلَمُ، ثمَّ الإشارةُ، ثمَّ الموصولُ، ثمَّ ذو الأداةِ، وأمَّا المضافُ فبحسبِ ما أُضيفَ إليهِ، وهو رأيُ جمهورِ البِصْريِّينَ[2]، وقدَّموا الضَّميرَ لأنَّهُ لا اشْتراكَ فيهِ، فلا يُضْمَرُ إلا بعدَ أنْ يُفَسَّرَ، ووَلِيَهُ العَلَمُ لأنَّهُ وُضِعَ لِمُخْتَصٍّ لا يُشاركُهُ غيرُهُ. إلا أنَّهُ رُبَّما يحدُثُ شركةٌ في الاسْتعمالِ؛ لذا نَقَصَ عن الضَّميرِ.

ونقَصَتِ الإشارةُ عن العَلَمِ لأنَّهُ يُوصَفُ بها والصِّفةُ لا تكونُ أخصَّ من الموصوفِ، وكانت أرفَعَ ممَّا يليها لأنَّها تَتَعَرَّفُ بالإشارةِ والقصْدِ فتَعَرَّفَت من جهتين: العينِ والقلبِ، ونَقَصَ ذو الأداةِ عن غيرِهِ لأنَّهُ أبهمُ المعارفِ وقريبٌ من النَّكرةِ؛ لذا يُوصَفُ بها، ومنْهُ ما يستوي فيه التَّعريفُ والتَّنكيرُ.

الثَّاني ـ أرفَعُها العَلَمُ ثمَّ الضَّميرُ ثمَّ الإشارةُ، ثمَ ذو الأداةِ، والمضافُ بحسبِ ما أُضيفَ إليهِ، وهو رأيُ السِّيرافيّ[3] والكوفيينَ[4]، وحُجَّتُهُم أنَّ الضَّميرَ يصْلُحُ لكُلِّ مذكورٍ فلا يَخُصُّ شيئًا بعينِهِ، أمَّا العلمُ فقد وُضِعَ لشيءٍ بعينِهِ واسْتُعْمِلَ لَهُ.

الثالث ـ أرفعُها الإشارةُ، ثمَّ الضَّميرُ، ثمَّ العَلَمُ، ثمَّ ذو الأداةِ، ثمَّ المضافُ، ونُسِبَ هذا الرَّأيُ لابنِ السَّرَّاجِ[5]، وحُجَّتُهُ في تقديمِ الإشارةِ أنَّها تَتَعَرَّفُ بشيئينِ: العينِ والقلبِ، وباقي المعارفِ بالقلبِ فقطْ وما يَتَعَرَّفُ بشيئينِ أقوى وأمكنُ.

الرابعِـ أرفعُها ضميرُ المتكلمِ، ثمَّ ضميرُ المُخاطَبِ، ثمَّ العَلَمُ، ثمَّ ضميرُ الغائبِ السَّالمِ من إبهامٍ، ثمَّ الإشارةُ والمنادى في رُتْبَةٍ واحدةٍ، ثمَّ الموصولُ، ثمَّ المضافُ في

---

(1)_ السيوطي، همع الهوامع: ج1،ص 189؛ والصبان، حاشيته: ج1، ص159

(2)_ الشريف الكوفي، البيان: ص326؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج3، ص 349

(3)_ الأنباري، أبـــو البركات عبد الرحمـــن بن محمد بن أبي سعيد 577هـــ. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية ــ بيروت، ط 1998، ج2، ص708؛ والصبان، حاشية الصبان: ج1، ص159

(4)_ ابن يعيش، شرح المفصل: ج3، ص350؛ والرضي، شرح الكافية: ج2، ص333

(5)_ الشريف الكوفي، البيان: ص 326؛ والأنبا ري، الإنصاف: ج1، ص708

رتبةِ ما أُضيفَ إليهِ مُطْلَقًا، وهو رأيُ ابنِ مالكٍ[1] ويقومُ على المُفاضَلَةِ بينَ الضَّمائرِ، وتقديمِ العَلَمِ على ضميرِ الغائبِ.

الخامسِ ـ أرفعُها ذو الأداةِ[2]؛ لأنَّهُ وُضِعَ له أداةٌ خلافًا لباقي المعارفِ، وهذا ضعيفٌ جدًّا، فإنَّ ذا الأداةِ أدنى المعارفِ رُتْبَةً لأنَّهُ أبهَمُها.

السَّادسِ ـ في هذا الرَّأي مُفاضَلَةٌ بينَ الموصولِ وذي الأداةِ ففي حين قدَّمَ الجمهورُ الموصولَ نجدُ ابنَ كيسانَ[3] يُؤَخِّرُه مُحْتَجًّا بأنَّ ذا الأداةِ يُوصَفُ بالموصولِ، نحو قولِهِ تعالى: ﴿ قُلۡ مَنۡ أَنزَلَ ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِي جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ ﴾ **[الأنعام: 91]**، والصِّفَةُ لا تكونُ أخصَّ من الموصوفِ، وأُجيبَ بأنَّ الموصولَ في الآيةِ بَدَلٌ أو منصوبٌ على الإضمارِ وليسَ صِفَةً.

السَّابعِ ـ يُساوي هذا الرَّأي بينَ الموصولِ وذي الأداةِ؛ لأنَّ كليهما مُعَرَّفٌ بالأداةِ، وقيلَ بالعهدِ، ونَسَبَهُ الرَّضيُّ[4] لسيبويهِ والجمهورِ.

الثَّامنِ ـ يَتَفَرَّدُ بهذا الرَّأي ابنُ حَزْمٍ[5]، فهو يرى أنَّ المعارفَ سواءٌ لا تَفَاوُتَ بينها؛ لأنَّهُ لا يُقالُ أَعْرِفُ هذا أكثرَ من هذا، وأُجيبَ بأنَّ المرادَ بالتَّفاوُتِ هو تَطَرُّقُ الاحتمالِ إلى الشَّيءِ[6].

2.2.4.1 رُتَبَةُ المضافِ لمعرفةٍ:

اختلفَ النُّحاةُ في رُتْبةِ المُضافِ لمعرفةٍ على مَذاهبَ:

أ ـ أنَّهُ في رتبةِ المضافِ إليهِ إلا ما أُضيفَ إلى ضميرٍ فهو في رتبةِ العَلَمِ[7].

---

(1)_ ابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص116

(2)_ السيوطي، همع الهوامع: ج1، ص192؛ والصبان، حاشيته: ج1، ص159

(3)_ ابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص118؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج1، ص192

(4)_ الرضي، شرح الكافية: ج2، ص333

(5)_ هو أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الفارسي الأندلسي صاحب المذهب الظاهري، ومن مؤلفاته: طوق الحمامة، والدرة في الاعتقاد، وعمدة الأبرار، توفي 456هـ.

(6)_ أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي 745هـ. ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى أحمد النماس، د.م، ط1ـ1984، ج1، ص459؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج1، ص192

(7)_ ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي 669هـ. شرح جمل الزجاجي، تحقيق وضبط أنس بديوي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط2003، ج2، ص81 ؛ وأبو حيان، النكت: ص50؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج1، ص192

ب ـ أنَّهُ دونَ ما أُضيفَ إليهِ مُطْلَقًا إلا ما أُضيفَ لذي الأداة[1].

ج ـ أنَّهُ دونَ ما أُضيفَ إليهِ مُطْلَقًا حتَّى المضافُ لذي الأداة، وهو رأيُ المُبَرِّدِ[2].

د ـ أنَّهُ في رتبةِ ما أُضيفَ إليه مُطْلَقًا حتَّى ما أُضيفَ لضميرٍ، وهو رأيُ ابنِ خروفٍ وابنِ يعيشَ وابنِ مالكٍ[3]، ونَسَبَهُ الرَّضِيُّ[4] لسيبويهِ والجمهورِ، وبنى عليهِ أحكامَهُ في الصِّفةِ والموصوفِ.

والصَّحيحُ خلافَ ما ذهبَ إليهِ الرَّضيُّ فإنَّ سيبويهِ والمُبَرِّدَ[5] يُجيزانِ وصفَ العَلَمِ بالمُضافِ لِضميرٍ، فتقولُ: جاءَ زيدٌ أخوكَ ومررتُ بعمروٍ صديقِكَ، على الوصفِ لا على البَدَلِيَّةِ كما زَعَمَ الرَّضيُّ، يقولُ سيبويهِ: (واعلمْ أنَّ العَلَمَ الخاصَّ من الأسماءِ يُوصَفُ بثلاثةِ أشياءَ: بالمضافِ إلى مثلِهِ[6]، وبالألفِ واللامِ، وبالأسماءِ المُبْهَمَةِ، فأمَّا المُضافُ فنحوُ: مررْتُ بزيدِ أخيكَ...)[7]، وواضحٌ من خلالِ تَمثليهِ ما أردْناهُ، فإذا ثَبَتَ ذلكَ وعرفْنا أنَّ من مذهبِ سيبويهِ أنَّ الصِّفَةَ لا تكونُ أخصَّ من الموصوفِ تَعَيَّنَ كونُ المضافِ لضميرٍ أدنى رُتْبَةً من الضَّميرِ.

3.2.4.1 تفاوُتُ ما يندرجُ تحتَ كُلِّ قسمٍ من المعارفِ:

كما أنَّ أقسامَ المعارفِ مُتَفاوِتَةٌ فكذلكَ ما يندرِجُ تحتَ كُلِّ قسمٍ كما يلي:

أ ـ الضَّمائرُ: أرفَعُها رتبةً ما كانَ للمُتَكَلِّمِ؛ لأنَّهُ يدُلُّ على المُرادِ بنفسِهِ وبمواجهةِ مدلولِهِ ولا يصلُحُ إلا لمدلولِهِ، ويليهِ ضميرُ المُخاطَبِ لدلالتِهِ على المُرادِ بنفسِهِ وبمواجهَةِ مدلولِهِ، ونَقَصَ عن المُتَكَلِّمِ لإمكانيَّةِ وجودِ واحدٍ أو أكثرَ بحَضْرَتِكَ فيَحْدُثُ لبسٌ، ثمَّ ضميرُ الغائبِ ونَقَصَ لإمكانيَّةِ تَقَدُّمِ مُتَعَدِّدٍ فيحْدُثُ لبسٌ[8].

ب ـ الأعلامُ: أرفعُها علمُ المكانِ، ثمَّ عَلَمُ الإنسانِ، ثمَّ عَلَمُ الجنسِ لسائرِ الحيوانِ[9].

---

(1)_ السيوطي،همع الهوامع: ج1، ص193

(2)_ السيوطي،همع الهوامع: ج1، ص193؛ والمبرد، المقتضب: ج4، ص282

(3)_ ابن يعيش، شرح المفصل: ج3، ص351؛ وابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص117

(4)_ الرضي، شرح الكافية: ج2، ص335

(5)_ المبرد، المقتضب: ج4، ص282

(6)_ يقصد المضاف لمثله من سائر المعارف كالضمير والإشارة، وليس مثله في العلمية...

(7)_ سيبويه، الكتاب: ج2، ص6و7؛ وينظر المبرد، المقتضب: ج4، ص284

(8)_ ابن عصفور، شرح الجمل: ج2، ص82؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج1، ص191

(9)_ ابن عصفور، شرح الجمل: ج2، ص82؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج1، ص192؛ والصبان، حاشيته: ج1، ص159

ج ـ الإشارةُ: أرفعُها ما كانَ للقريبِ، ثمَّ المُتَوسِّطِ، ثمَّ البعيدِ[1].

د ـ الموصولاتُ : أرفعُها ما كانَ لمعهودٍ مُعَيَّنٍ، ثمَّ للاسْتغراقِ، ثمَّ الجنسِ[2].

هـ ـ ذو الأداةِ: أرفعُها ما كانَ للحُضورِ، ثمَّ العهدِ الشَّخصيِّ، ثمَّ الجنسِ[3].

4.2.4.1 أَثَرُ السِّياقِ في تَفاوُتِ المعارفِ:

للسِّياقِ أثرٌ واضحٌ في رتبةِ المعارفِ وتفاوُتِها، وقد التَفَتَ ابنُ مالك[4] إلى ذلكَ مُبَيِّنًا أنَّهُ قد يعرضُ للمَفوقِ ما يَجْعَلُهُ مُساويًا أو فائقًا في الرُّتبةِ لِما هو أرفعُ رتبةً منهُ، وذلكَ من خلالِ سياقِ الحالِ وسياقِ النَّصِّ، كما في المثالينِ الآتيينِ:

أ ـ إذا كانَ بحضرتِكَ رجلانِ فَقُلْتَ: لكَ درهمٌ، بل لكَ، فقد يحدُثُ لبسٌ إذا لم يكنْ ثَمَّةَ إقبالٌ ومواجهةٌ، فلا يَعْرِفانِ مَنِ المَعْطوفُ، ومَنِ المَعْطوفُ عليهِ، خلافًا لقولكَ: للكبيرِ منكما درهمٌ بل للصَّغيرِ، أو: للَّذي سبَقَ منكما درهمٌ... فيكونُ ذو الأداةِ و الموصولُ أرفعَ رتبةً من الضَّميرِ.

ب ـ ورُبَّما يكونُ العَلَمُ أرفعَ من الضَّميرِ، وذلكَ كأنْ يَطْرُقَ بابَكَ طارقٌ فتقولَ: مَنْ بالبابِ؟ فيُجيبُ: أنا زيدٌ، فتَعْرِفُهُ بعَلَمِهِ لا بِضميرِهِ. وغالبًا ما يكونُ ذلك في الأعلامِ المشهورةِ والأعلامِ الَّتي لا شِرْكَةَ فيها ومن ذلكَ قولُهُ تعالى:﴿ قَالَ أَنَاْ يُوسُفُ وَهَـٰذَآ أَخِى﴾ **[يوسف: 90]**.

5.2.4.1 ثَمَرَةُ موضوعِ تَفاوُتِ المَعارفِ:

لمْ يكُنْ تَطَرُّقُ النَّحْويينَ لهذا الموضوعِ والخلافُ فيه عبثًا، وإنَّما بنَوْا عليهِ مجموعةً من الأحكامِ يَظْهَرُ من خلالِها أهميةُ هذا الموضوعِ في الوظيفَةِ النَّحْويَّةِ، و من هذهِ الأحكامِ:

أـ لا تكونُ الصِّفةُ أخصَّ من الموصوفِ بل أدنى منهُ رتبةً أو مساويةً لهُ[5]، فإذا قلْتَ: جاءَ الرّجلُ الذي أكرمْتُهُ، فإنَّ الموصولَ بدلٌ عند الجمهورِ، لأنَّهُ أرفعُ رتبةً من ذي الأداةِ، أمَّا مَنْ جعَلَهُ أدنى رُتْبَةً كابنِ كيسانَ، أو ساواهُ في الرُّتبةِ معَ

(1)_ ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي: ج2،ص82؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج1، ص192

(2)_ الصبان، حاشيته: ج1، ص159

(3)_ ابن عصفور، شرح الجمل: ج2، ص82؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج1، ص192

(4)_ ابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص117؛ وينظر الصبان، حاشيته: ج1، ص159

(5)_ الحيدرة، كشف المشكل: ص449؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص294

الموصول كالرَّضيِّ، فيكونُ عندَهم نعتًا.

ب ـ إذا اجْتمعَ معرفتانِ غُلِّبَ الأرفعُ رتبةً منهما[1]، فتقولُ: أنا وأنتَ وهو ذهبنا، فتُغَلِّبُ ضميرَ المتكلمِ لأنَّهُ أرفعُ رتبةً، ولا يجوزُ: ذهبتُما أو ذهَبَا، وتقولُ: أنتَ وهو ذهبتُما، فتُغَلِّبُ المُخاطَبَ على الغائبِ ولا يجوزُ: ذهَبَا، وتقولُ: أنتَ وزيدٌ قُمْتُما، ولا تقولُ: قاما، فتُغَلِّبُ الضَّميرَ على العَلَمِ لأنَّهُ أرفعُ رُتْبَةً، وتقولُ: زيدٌ الغائبُ وهذا الحاضرُ قاما، ولا تقولُ: قُمْتُما، فتُغَلِّبُ العَلَمَ على الإشارةِ لأنَّهُ أرفعُ رتبةً.

ج ـ إذا اجْتَمَعَ معرفتانِ في بابِ المبتدإِ والخبرِ، فالمعلومُ لدى المُخاطَبِ هو المبتدأُ والمجهولُ هو الخبرُ، فإذا علمهُما جميعًا فإنَّ الأرفعَ رُتْبَةً هو المبتدأُ والأقَلُّ رتبةً هو الخبرُ، فتقولُ: زيدٌ الفاضلُ، والفاضلُ زيدٌ، فيكونُ العَلَمُ هو المبتدأُ في المثالينَ لأنَهُ الأرفعُ رتبةً[2].

د ـ إذا اجْتَمَعَ معرفتانِ في بابِ (كانَ وأخواتِها) فالمعلومُ لدى المُخاطَبِ هو الاسمُ والمجهولُ هو الخبرُ، فإذا علمهُما جميعًا جَعَلْتَ الأرفعَ رُتْبَةً هو الاسمَ والأقلّ هو الخبرَ، وهذا هو الغالبُ، ويجوز العكسُ وهو قليلٌ[3].

3.4.1 الضَّمائرُ وظائفُها ودِلالاتُها:

تُعدُّ الضَّمائرُ نائبةً عن الأسماءِ الظَّاهرةِ لتؤديَ مجموعةً من الوظائفِ والدِّلالاتِ في الكلامِ العربيِّ ولعلَّ أهمَّها:

أولا ـ الإيجازُ والاختصارُ: يرى النَّحْويون أنَّ الغرضَ الأساسيَّ من وضعِ الضَّمائرِ هو الإيجازُ[4]والاختصار، يقول الحَيْدَرَةُ اليمنيُّ ناصًّا على هـذا الغرضِ: (فالمُضْمَرُ

(1)_ الحيدرة، كشف المشكل: ص448؛ وابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص167

(2)_ ابن هشام، مغني اللبيب: ص431

(3)_ ابن أبي الربيع، الملخص: ج1، ص212؛ والسمين، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يوسف بن محمد الحلبي 756هـ. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم ـ دمشق، ط1 ـ 1986، ج3، ص433 وج4، ص572؛ وابن هشام، مغني اللبيب: ص342

(4)_ الشريف الكوفي، البيان: ص352؛ والسهيلي، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد 581هـ. نتائج الفكر في النحو، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام ـ القاهرة ـ ط 1984، ص 218؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص302؛ والرضي، شرح الكافية:ج3،ص8؛ و الزركشي، الإمام بدر الدين محمد بن بهادر بن عبدالله المصري794هـ. البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ـ بيروت، ط2ـ 1972، ج4، ص24؛والسيوطي، همع الهوامع: ج1،ص227؛ وطَاشْكُبْري زَادَه، أبو الخير أحمد بن مصطفى بن خليل 968هـ.مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط1ـ 1985، ج2، ص385

كُلُّ اسمٍ كُنيَ بِهِ عن الظَّاهرِ للاختْصارِ)[1]،ويقولُ ابنُ يعيشَ: (إنَّما أُتيَ بالمُضْمَراتِ كُلِّها لضَرْبٍ مِنَ الإيجازِ... لأنَّكَ تستغني بالحرفِ الواحدِ عن الاسمِ بِكمالِهِ)[2]

فالضَّمائرُ تنوبُ عن الأسماءِ الظَّاهرةِ لأنَّها أوجزُ، وهذا الإيجازُ يظهرُ في عدَّةِ أمورٍ:

أ ـ أنَّها أقلُّ حروفًا من الأسماءِ الظَّاهرةِ غالبًا، فمنها ما هو على حرفٍ، ومنها ما هو على حرفينِ، كما نرى في ضمائرِ الرَّفعِ المتَّصلةِ والمنفصلةِ وضمائرِ النَّصبِ المتَّصلةِ...

ب ـ تُغْني الضَّمائرُ عن إعادةِ الظَّاهرِ وتكرارِهِ، حيثُ يقومُ الضَّميرُ مقامَ اسمٍ واحدٍ أو أكثرَ ويغني عن تكرارِها، وهذا غايةُ الإيجازِ، كما في قولِكَ: جاءَ زيدٌ وأكرمْتُهُ، فهو أوجزُ من قولِكَ: جاءَ زيدٌ وأكرمْتُ زيدًا، وكذلكَ قولُكَ: جاءَ زيدٌ وعمرٌو فأكرمْتُهُما، وجاءَ زيدٌ وعمرٌو ومحمدٌ فأكرمْتُهُم، حيثُ أغنى الضَّميرُ في الجملةِ الأولى عن إعادةِ اسمينِ ظاهرينِ، وأغنى عن إعادةِ ثلاثةِ أسماءٍ في الجملةِ الثَّانيةِ، ومن أمثلةِ ذلكَ الضَّميرُ في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ وَٱلْخَٰشِعِينَ وَٱلْخَٰشِعَٰتِ وَٱلْمُتَصَدِّقِينَ وَٱلْمُتَصَدِّقَٰتِ وَٱلصَّٰٓئِمِينَ وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ **[الأحزاب: 35]** فإنَّ الضَّميرَ في (لهم) أغنى عن إعادةِ عشرينَ اسمًا ظاهرًا.

ج ـ الاتصالُ، الضَّمائرُ قسمانِ: متَّصلةٌ ومنفصلةٌ، والمتَّصلةُ هي الأصلُ لأنَّها أوجزُ، وهذا الاتِّصالُ ضَرْبٌ من الإيجازِ؛ لذا فإنَّهُ لا يُعْدَل إلى المنفصلِ إذا أمكَنَ الإتيانُ بالمتَّصلِ[3]، وهذه الصِّفَةُ لا توجدُ في الأسماءِ الظَّاهرةِ.

د ـ الاسْتِتارُ: تستترُ بعضُ الضَّمائرِ في أفعالِها وجوبًا أو جوازًا، نحوَ: أَذْهَبُ،

---

(1)_ الحيدرة، كشف المشكل: ص447

(2)_ ابن يعيش، شرح المفصل: ج2ص292

(3)_ ابن يعيش، شرح المفصل: ج2ص315؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج1، ص277

ونذهبُ واذهبْ... وهذا الاسْتتارُ نوعٌ من الغُلوِّ في الإيجازِ[1]، وهي صفةٌ لا تتوفَّرُ في الأسماءِ الظَّاهرةِ.

ثانيـــا ـ التَّعيينُ ورفعُ الالْتباسِ[2]: بما أنَّ الضَّمائرَ قسمٌ من المعارفِ فإنَّهُ يُؤْتى بهـــا لتعيينِ مدلولِها وفصلِهِ من جنسِهِ دونَ حدوثِ لبسٍ، يقولُ ابنُ يعيشَ ناصًّا على هـــذهِ الوظيفةِ: (إنَّما أُتيَ بالمضمراتِ كُلِّها لضَرْبٍ من الإيجازِ واحترازًا من الإلْبـــاسِ)[3]، ويقولُ الرَّضيُّ: (اعلمْ أنَّ المقصودَ من وضعِ المضمراتِ رفعُ الالْتباسِ، فإنَّ (أنـــا) و(أنتَ) لا يصلُحانِ إلا لمعيَّنينِ، وكذلكَ ضميرُ الغائبِ نـــصٌّ فـــي أنَّ المـــرادَ هـــو المذكورُ بعينِهِ في نحوِ: جاءَ زيدٌ وإيَّاهُ ضَرَبْتُ...)[4].

وإنَّما كانَتِ الضَّمائرُ كذلكَ؛ لأنَّ ضمائرَ المتكلمِ والمُخاطَبِ تتعيَّنُ بالمشاهدةِ والحضورِ، وضمائرُ الغائبِ يتقدَّمُها مدلولُها غالبًا؛ لذا عدَّ النُّحاة الضَّمائرَ أرفعَ المعارفِ رتبةً، فلا تُوصَفُ ولا يُوصَفُ بها، خلافًا للأسماءِ الظَّاهرةِ فإنَّها تُوصَفُ، وذلكَ لكثرةِ الاشْتراكِ فيها وحدوثِ اللّبسِ.

والذي تُعيِّنُهُ الضَّمائرُ إمَّا المُتَكلِّمُ وإمَّا المُخاطَبُ وإمّا الغائبُ، ومن هُنا فإنَّ الضَّمائرَ ثلاثةُ أقسامٍ: ضمائرُ تَكَلُّمٍ، نحو: أنا وأنتَ ونحنُ وإيَّايَ... وضمائرُ خطابٍ، نحو: أنتَ وأنتِ وأنتُما وإيَّاكَ وإيَّاكُم... وضمائرُ غيبةٍ، نحو: هو وهي وهُما وإيّاهُ وإيَّاهُما... وتدلُّ هذهِ الضَّمائرُ على المفردِ والمثنَّى والجمعِ والمذكَّرِ والمؤنَّثِ في مواقعِهِ الإعرابيَّةِ الثَّلاثةِ.

وظائفُ ودلالاتٌ أُخْرى:

ضمنَ الوظائفِ الأساسيَّةِ السَّابقةِ تأتي الضَّمائرُ لتؤديَ دلالاتٍ ووظائفَ أُخرى:

أولا ـ الرَّبطُ في الجملةِ: تأتي الضَّمائرُ مُؤدِّيةً وظيفةَ الرَّبطِ في الجملةِ بينَ عُنصرينِ لا بُدَّ من ترابُطِهِما، ويكونُ ذلكَ في عدَّةِ مواضعَ:

---

(1)_ ابن ابن يعيش، شرح المفصل: ج2ص327

(2)_ الشريف الكوفي، البيان: ص323؛ والسهيلي، نتائج الفكر: ص218؛ والعكبري، أبو البقـــاء عبد الله ابن الحسين بن أبي البقاء الأزجي 616هـــ. اللباب في علل البناء والإعراب، حقق الجزء الأول غازي مختار طليمات، وحقق الجزء الثاني عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر ــ بيروت، ط ــ 1995، ج1،ص474 وابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص292؛ الرضي، شرح الكافية: ج3، ص8

(3)_ ابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص292

(4)_ الرضي، شرح الكافية: ج3، ص8

أ ـ الجملةِ الواقعةِ خبرًا[1]: تحتاجُ لضميرٍ يربطُها بالمبتدإِ لأنَّ الجملةَ كلامٌ تامٌّ مستقلٌّ بنفسِه، فإذا لم يكنْ رابطٌ يربطُها بالمبتدإِ وقعَتْ أجنبيَّةً عنهُ، فلا يصحُّ قولُكَ: زيدٌ ذهبَ غلامٌ، حتَّى تأتى بالرَّابطِ فتقولَ: زيدٌ ذهبَ غلامُهُ، ومن أمثلةِ ذلكَ قولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخۡفَىٰ عَلَيۡهِ شَيۡءٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ **[آل عمران: 5]** حيثُ عادَ الضَّميرُ من جملةِ الخبرِ (لا يخفى عليه) إلى لفظِ الجلالةِ.

ب ـ جملةِ الصِّفة[2]: تحتاجُ لرابطٍ يربطُهُا بالموصوفِ ليحصُلَ اتِّصافُ الموصوفِ بمضمونِ الصِّفةِ، كما في قولِه تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ **[البقرة: 281]**، حيثُ رجعَ الضَّميرُ من جملةِ الصِّفةِ (تُرْجَعونَ فيه) إلى الموصوفِ (يومًا)، وقولِه تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ مُبَارَكٞ﴾ **[الأنعام: 92]**، وقدْ يُحْذَفُ للعلمِ بِهِ، نحوَ: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾ **[البقرة: 48]** والتَّقديرُ: لا تَجْزي فيهِ.

ج ـ جملةِ الصِّلة[3]: تتضمَّنُ جملةُ الصِّلةِ حكمًا يتعلَّقُ بالموصولِ، فلا بُدَّ من رابطٍ يربطُها بالموصولِ؛ لتَصحَّ نسبةُ الحكمِ إليهِ، وهذا الرَّابطُ هو الضَّميرُ، ويطابقُ الموصولَ إفرادًا وتثنيةً وجمعًا وتذكيرًا وتأنيثًا، نحوَ قولِه تعالى: ﴿ٱلَّذِي يُؤۡتِي مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ﴾ **[الليل: 18]**، إذ رَجَعَ الضَّميرُ من(مالِه) إلى الموصولِ، وقولِه تعالى: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُ﴾ **[البقرة: 24]** وقولِه تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ **[الفاتحة: 7]**.

د ـ جملةِ الحال[4]: تحتاجُ لرابطٍ يربطُها بصاحبِها، ويكونُ الضَّميرَ أو الواوَ أو كلاهما، ويتعيَّنُ الضَّميرُ وحدَهُ إذا صُدِّرَتِ الجملةُ بمضارعٍ مثبتٍ، نحو: جاءَ زيدٌ يرفعُ يديهِ، وفي سوى هذهِ الحالةِ يجوزُ أيٌّ منهما أو كلاهُما، كقولِه تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَهُمۡ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِ﴾ **[البقرة: 243]**، وقولِه تعالى:

(1)_ ابن يعيش، شرح المفصل: ج1، ص230؛ والرضي، شرح الكافية: ج1، ص209

(2)_ ابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص214؛ وابن هشام، مغني اللبيب: ص475

(3)_ ابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص389؛ وابن هشام، مغني اللبيب: ص476

(4)_ الرضي، شرح الكافية: ج2، ص77؛ وابن عقيل، شرحه: ج1، ص595

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ﴾ **[النساء: 43]**.

هـ ـ بدلِ بعضٍ من كُلٍّ والاشتمالِ[1]: لا بُدَّ أنْ يتَّصلا بضميرٍ يعودُ على المُبْدَلِ منهُ ليتمَّ الرَّبطُ بينَ البدلِ والمُبْدَلِ منهُ، نحو قولِهِ تعالى: ﴿ثُم عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنۡهُمۡ﴾**[المائدة:71]**، وقولِهِ تعالى: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِ﴾**[البقرة: 217]**.

و ـ ألفاظِ التَّوكيدِ المعنويِّ[2]: يُشْتَرَطُ فيها أنْ تتَّصلَ بضميرٍ يربطُها بالمؤكَّدِ ويُستثنى من ذلكَ (أجمعُ وما تصرَّفَ منها وتوابعُها)، ويُشْتَرَطُ أنْ يُطابقَ الضَّميرُ المؤكَّدَ في الإفرادِ والتَّذكيرِ وفروعِهما، نحو: جاءَ زيدٌ نفسُهُ عينُهُ، والزَّيدانِ أَنفُسُهما أَعيُنُهما، والزَّيدونَ أَنفُسُهم أَعيُنُهم، وجاءَتْ هندُ نفسُها عينُها...

ز ـ في بابِ الاشْتغالِ[3] حيثُ تحتوي الجملةُ المُفسِّرةُ لضميرِ الاسمِ المُشْتَغَلِ عنهُ على عائدٍ ـ وهو الضَّميرُ المُشْتَغَلُ بِهِ ـ يربطُها بالاسمِ، كقولِهِ تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلۡمِيزَانَ﴾ **[الرحمن: 7]**، وقولِهِ: ﴿وَٱلۡأَنۡعَـٰمَ خَلَقَهَا﴾ **[النحل: 5]**.

ح ـ جوابِ اسمِ الشَّرطِ المرفوعِ بالابْتداءِ[4]، نحو قولِهِ تعالى: ﴿فَمَن يَكۡفُرۡ بَعۡدُ مِنكُمۡ فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ﴾ **[المائدة: 115]**، وقولِهِ تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَا﴾ **[الأنعام: 160]**.

ط ـ معمولِ الصِّفةِ المُشَبَّهَةِ[5]، نحو: زيدٌ حسنٌ وجهُهُ، وعمرٌو طاهرٌ ثوبُهُ، والزَّيدانِ صَعْبٌ جانبُهُما، والزَّيدونَ كثيرٌ مالُهُم.

ثانيًا ـ التَّوكيدُ[6]:

يُؤْتى بالضَّمائرِ المُنفصلةِ لتُؤديَ وظيفةَ التَّوكيدِ، فيُؤكَّدُ بها الضَّمائرُ المنفصلةُ لفظيًا كقولِكَ: أنتَ أنتَ كريمٌ، وهو هو لئيمٌ، وكقولِ الشَّاعرِ:

---

(1)_ ابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص295؛ وابـن هشـام، مغني اللبيب: ص478

(2)_ ابن هشام، مغني اللبيب: 481؛ والأزهري، شـرح التصريح: ج2،ص133ـ135

(3)_ الرضي، شرح الكافية: ج3، ص300؛ وابـن هشـام، شـرح الشذور: ص551

(4)_ ابن هشام، مغني اللبيب: ص479

(5)_ ابن يعيش، شرح المفصل: ج4، ص113؛ وابن هشام، مغني اللبيب: ص479

(6)_ ابن يعيش، شرح المفصل: ج2،ص223؛ والرضي، شرح الكافية: ج2، ص357؛ والأزهري، شرح التصريح: ج2، ص142

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ المِرَاءَ فإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ[1]

كما يُؤْتى بضمائرِ الرَّفعِ المُنفصلةِ لتوكيدِ الضَّمائرِ المتَّصلةِ مرفوعةً أو منصوبةً أو مجرورةً، فتقولُ: قمْتُ أنا، وذهبْتَ أنتَ، وجئْتِ أنتِ، وانطلقْتُما أنتُما، ورأيتُكَ أنتَ، ومررْتُ بها هيَ، ورأيْتُهُنَّ هُنَّ... ويُسمِّي سيبويهِ هذهِ الضَّمائرُ وصفًا، يقولُ: (واعلمْ أنَّ هذهِ الحروفَ كُلَّها تكونُ وصفًا للمجرورِ والمرفوعِ والمنصوبِ المُضْمَرينَ، وذلكَ قولُكَ: مررْتُ بكَ أنتَ، ورأيْتُكَ أنتَ، وانطلقْتَ أنتَ، وليسَ وصفًا بمنزلةِ زيدٍ الطَّويلِ إذا قُلْتَ مررْتُ بزيدٍ الطَّويلِ، ولكنَّهُ بمنزلةِ نفسهِ إذا قلْتَ مررْتُ بهِ نفسهِ، وأتاني هو نفسُهُ، ورأيْتُهُ هو نفسُهُ)[2]، ويقصِدُ بالوصفِ التَّوكيدَ كما هو ظاهرٌ.

ويُؤْتى بها أيضًا للمبالغةِ[3] في التَّوكيدِ قبلَ النَّفسِ والعينِ، نحو: جاءَ هو نفسُهُ، ورأيْتُهُ هو نفسَهُ، ومررْتُ بِهِ هو نفسِهِ...

ثالثًا ـ تحسينُ القُبْحِ: وذلكَ في بابينِ:

أـ التَّوكيدِ[4]: يجوزُ توكيدُ الضَّمائرِ المنفصلةِ بالنَّفسِ والعينِ مباشرةً، وكذلكَ المتصلةُ في حالَتَي النَّصبِ والجرِّ، وأمَّا في حالةِ الرَّفعِ فيقبُحُ توكيدُها بالنَّفسِ والعينِ مُباشرةً وإنْ كانَ جائزًا، يقولُ ابنُ يعيشَ: (إنَّ تأكيدَ المُضمَرِ المرفوعِ بالنَّفسِ والعينِ من غيرِ تَقَدُّمِ مضمرٍ قبيحٌ، وهو جائزٌ معَ قُبْحِهِ)[5]، وذلكَ لأنَّ هاتينِ الكلمتينِ تليانِ العواملَ في غيرِ تأكيدٍ مباشرةً فربَّما يحدُثُ لبسٌ، كقولكَ: هندٌ خرجَتْ نفسُها، وضُرِبَتْ عينُها، فيُحْتَمَلُ أن تكونَ فاعلا في الأولى ونائبَ فاعلٍ في الثَّانيةِ، ويُحْتَمَلُ أنْ تكونَ توكيدًا، وخروجًا من هذا القُبْحِ فإنَّهُ يُؤتى بضميرِ رفعٍ منفصلٍ قبلَ النَّفسِ

---

(1)_ منسوب للفضل بن عبد الرحمن بن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب شيخ بني هاشم في وقته وشاعرهم، وهو أول من لبس السواد على زيد بن علي بن الحسين، وشعره حجة عند سيبويه، توفي 173 هـ. الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الأشبيلي النحوي 379هـ. طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ـ القاهرة، ط2ـ 1984، ص53؛ و القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف 624هـ. إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي ـ القاهرة، ط1ـ1986، ج4، ص76؛ وبلا نسبة في سيبويه، الكتاب: ج1، ص279

(2)_ سيبويه، الكتاب: ج2، ص385

(3)_ ابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص224

(4)_ ابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص224 ؛ والرضي، شرح الكافية: ج2، ص357؛ وابن عقيل، شرحه: ج2، ص179؛ والأزهري، شرح التصريح: ج2، ص140

(5)_ ابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص224

والعينِ فيُفيدُ المبالغةَ في التَّوكيدِ ويُحَسِّنُ القُبْحَ، كما في قولك: هندٌ خرجَتْ هي نفسُها وضُرِبَتْ هي عينُها، وجئْتُ أنا نفسِي، وذهبْتُم أنتُم أنفُسُكم...

ب ـ في بابِ العطفِ[1]: لا يحسُنُ عندَ جمهورِ البصريينَ العطفُ على الضَّميرِ المرفوعِ المُتَّصلِ مُباشرةً، وأجازَهُ الكوفيونَ مُطْلَقًا، وخصَّهُ البِصْريُّونَ بالشِّعْرِ على قُبْحٍ كقولِ الشَّاعرِ:

قَلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ الْمَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا[2]

ومن أجلِ تحسينِ هذا القُبْحِ فلا بُدَّ من فاصلٍ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليهِ، وغالبًا ما يكونُ الضَّميرَ المرفوعَ المُنْفصلَ، كقولِهِ تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾**[الأنبياء:54]**، وقولِهِ تعالى: ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ﴾ **[المائدة: 24]**.

رابعًاـ التَّهويلُ والتَّفخيمُ: تأتيْ بعضُ الضَّمائرِ تحملُ دلالةَ التَّفخيمِ والتَّهويلِ وذلكَ في مواضعَ خاصَّةٍ وهي:

أ ـ الضَّميرُ المُقدَّمُ على مُفَسِّرِهِ: الأصلُ في الضَّميرِ أن يتأخَّرَ عن مُفَسِّرِهِ، وقد وردَ في الفَصيحِ خلافُ ذلكَ، كقولِهِ تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾ **[طه: 67]**، والأصلُ أوجسَ موسى في نفسِهِ، وفي المثلِ: (في بَيْتِهِ يُؤْتى الحَكَمُ)[3]. وقد يتقدَّمُ وجوبًا في مواضعَ محصورةٍ وهي[4]:

1ـ في بابِ نِعْمَ وبِئْسَ: حيثُ يعودُ على التَّمييزِ المُتَأَخِّرِ نحو: نِعْمَ رجلا عليٌّ، وكقولِهِ تعالى:﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلاً﴾ **[الكهف: 50]**، وقولِهِ تعالى: ﴿سَآءَ مَثَلاً ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا﴾ **[الأعراف: 177]**.

---

(1)_ الأنباري، الإنصاف: ج2، ص474؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص279

(2)_ البيت لعمر بن أبي ربيعة، أبو الخطاب عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة القرشي شاعر أموي مشهور، لم يكن في قريش أشعر منه، اشتهر بغزله وتشبيبه بنفسه توفي93هـ. ديوانه، قدم لـه ووضـع هوامشـه وفهارسه فايز محمد، دار الكتاب العربي ــ بيروت، ط1ــ1992، ص305

(3)_ المثل في الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم 518هـ. مجمع الأمثـال، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار النصر ــ بيروت، ط1955، ج2، ص72، رقم742

(4)_ ابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص162ــ163؛ وابن هشام، مغني اللبيب: ص464

2ـ في بابِ (رُبَّ) إذا جُرَّ الضَّميرُ بها كقولِ الشَّاعرِ:

رُبَّهُ فِتْيَةً دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا[1]

3ـ الضَّميرُ المُبْدَلُ منهُ مُفَسِّرُهُ، نحو حكايةِ الكِسائي: (اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ الرَّؤُوفِ الرَّحيمِ)، وهذا غيرُ جائزٍ عندَ سيبويهِ وأجازَهُ الأخْفَشُ وابنُ مالكٍ وأبو حَيَّانَ.

4ـ الضَّميرُ المُخْبَرُ عنهُ بمُفَسِّرِهِ، نحو: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾ **[المؤمنون: 37]**.

5ـ ضميرُ الشَّأْنِ، كقولِهِ تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ **[الصمد: 1]**، و: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ **[الحج: 46]**، وكقولِ الشَّاعرِ:

وَمَا هُوَ مَنْ يَأْسُو الْكُلُومَ وَيُتَّقَى بِهِ نَائِبَاتُ الدَّهْرِ كالدَّائِمِ البُخْلِ[2]

إنَّ الضَّميرَ في هذهِ المواضعِ يحملُ دلالةَ التَّفخيمِ والتَّهويلِ فيُؤْتى بِهِ مُقَدَّمًا لتعظيمِ مُفَسِّرِهِ فيكونُ بمنزلةِ التَّمهيدِ لذكرِهِ، يقولُ الرَّضِيُّ: (والسَّبَبُ في مُخالَفَةِ الوضْعِ قصدُ التَّفخيمِ والتَّعظيمِ في ذكرِ ذلكَ المُفَسَّرِ بأنْ يذكروا أولا شيئًا مُبْهمًا، حتَّى تتشوَّقُ نفسُ السَّامعِ إلى العثورِ على المُرادِ بِهِ، ثُمَّ يُفَسِّروهُ فيكونُ أوقعَ فـــي النَّفسِ، وأيضًا يكونُ ذلكَ المُفَسَّرُ مذكورٌ مرَّتينِ، بالإجمالِ أولا، والتَّفصيلِ ثانيًا، فيكونُ آكدَ)[3]، إذًا فتقديمُ الضَّميرِ لضَرْبٍ من التَّشويقِ والتَّأكيدِ.

وقد خصَّ النَّحْويُّونَ ضميرَ الشَّأْنِ بحديثٍ مُسْتَقِلٍّ، واتَّفقوا على أنَّهُ يحملُ دلالةَ التَّهويلِ والتَّفخيمِ[4]، فيُؤْتى بِهِ لتعظيمِ شأنِ المُتَحَدَّثِ عنْهُ، فإذا قُلْتَ هو الأسدُ مُقْبِلٌ، فإنَّ التَّقديرَ: القِصَّةُ أو الشَّأْنُ العظيمُ أنَّ الأسدَ مُقْبِلٌ، ويرى الرَّضِيُّ[5] أنَّ هذا الضَّميرَ إجابةٌ لسؤالٍ مُقَدَّرٍ، فيكونُ راجعًا للمسؤولِ عنهُ حقيقةً، فإذا قلْتَ: هو الأميرُ مُقْبِلٌ، فكأنَّ امرًا سمعَ صوتًا وجلبَةً، فسألَ: ما الشَّأْنُ؟ فأجبْتَ: هو الأميرُ مُقْبِلٌ، ويُشْتَرَطُ أن يكونَ مضمونُ الجملةِ أمرًا عظيمًا يُعْتَنى بِهِ، فلا يجوزُ مثلا: هو الذُّبابُ يطيرُ، لأنَّهُ لا يستحقُّ التَّعظيمَ.

---

(1)_ البيت بلا نسبة في ابن هشام، مغني اللبيب: ص466؛ والأزهـري، شـرح التصريـح: ج1، ص635

(2)_ البيت بلا نسبة في ابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص166؛ والدماميني، تعليـق الفرائد: ج2، ص125

(3)_ الرضي، شرح الكافية: ج3،ص12؛ وينظر الدماميني، تعليق الفرائد: ج2،ص106

(4)_ ابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص335؛ وابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص163 ؛ والرضي، شرح الكافية: ج3، ص69؛ والسمين، الدر المصون: ج1، ص184؛ والدماميني، تعليق الفرائد: ج2،ص121

(5)_ الرضي، شرح الكافية: ج3، ص69

ب ـ دلالةُ ضميرِ المُتَكلِّمِ ومَنْ مَعَهُ:

يُسْتَخْدَمُ ضميرُ المتكلِّمِ (نحنُ و نا و إيَّانا) للمتكلِّمِ ومَنْ مَعَهُ مُثنًّى أو مجموعًا، في حالَتَي التَّذكيرِ والتَّأنيثِ، وقد وَرَدَ اسْتعمالُهُ ـ في الفصيحِ ـ للمتكلِّمِ المُفْرَدِ، ويرى النُّحاةُ أنَّ ذلكَ لدلالةٍ لطيفةٍ وهي التَّعظيمُ[1]، حيثُ يُعَظِّمُ المُتكلِّمُ نفسَهُ، لذا فإنَّ مَنْ يستعملُهُ يكونُ ذا شأْنٍ وسلطانٍ يأمُرُ وينهى، أو ذا مكانةٍ ومنزلةٍ، يقولُ الرَّضيُّ: (وقد يقولُ المُعظِّمُ نفسَهُ فعَلْنا ونحنُ وإيَّانا عادًّا لنفسِهِ كالجماعةِ)[2].

وقد وردَ اسْتعمالُهُ كثيرًا في القُرْآنِ الكريمِ في كلامِ اللهِ تعالى عن ذاتِهِ جلَّ جلالُه، نحو: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ **[الحجر: 9]**، و: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ **[القدر: 1]**، و: ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ﴾ **[يس: 69]**، و: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ وَجَعَلْنَٰهَا رُجُومًا لِّلشَّيَٰطِينِ ۖ وَأَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابَ ٱلسَّعِيرِ﴾ **[الملك: 5]**...، ويُسمِّي الزَّمَخْشَريُّ[3] هذا الضَّميرَ: ضميرَ الواحدِ المُطاعِ.

وربَّما يُسْتَخْدَمُ هذا الضَّميرُ للمفردِ المتكلِّمِ دونَ قصدِ التَّعظيمِ، وذلكَ كأنْ يستخدمَهُ كُلُّ مَنْ لا يُباشِرُ العملَ بنفسِهِ، فيقولُ الأميرُ مثلا: فعَلْنا كذا وبنينا كذا، وإنَّما أعوانُهُ وعُمَّالُهُ همُ الذين فعلوا في الحقيقةِ، وكما يقولُ العالِمُ: نحنُ نبيِّنُ ونشْرَحُ وقُلْنا كذا، وهو يُعَبِّرُ عن نفسِهِ وأهلِ مقالتِهِ وإن لم يُشاركُوهُ في ذلكَ.

ويرى بعضُ الباحثينَ[4] المُعاصرينَ أنَّهُ حَدَثَ تَطوُّرٌ في دلالةِ هذا الضَّميرِ بحيثُ أصبحَ يُسْتَخْدَمُ للمُفردِ لا لدلالةِ العَظَمَةِ، وإنَّما للتَّواضُعِ والابْتعادِ عن الأنانيَّةِ، وهذا يكثُرُ في كتابةِ المؤلِّفينَ والباحثينَ حيثُ يقولُ أحدُهُم: ونحنُ نرى كذا، وقد خَلَصْنا إلى أنَّهُ كذا وكذا... ويكونُ وحدَهُ هو الذي قالَ والذي خَلَصَ، ولكنَّهُ اسْتخدَمَ

---

(1)_ ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد 370هـ. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، دار مكتبة الهلال ـ بيروت، ط 1985،ص209؛ وابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص122؛ والسمين، الدر المصون: ج1، ص16؛ والدماميني، تعليق الفرائد: ج2، ص21؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج1، ص208؛ والصبان، حاشيته: ج1، ص166

(2)_ الرضي، شرح الكافية: ج3،ص16

(3)_ الزمخشري، الكشاف: ج3، ص53و69

(4)_ السعران، محمود. اللغة والمجتمع رأي ومنهج، دار المعارف ـ الإسكندرية، ط2 ـ 1963، ص162؛ وجبر، محمد عبدالله. الضمائر في اللغة العربية، دار المعارف ـ بيروت، ط1ـ1983،ص206 ـ207

ضميرَ الجمعِ لنوعٍ من التَّواضعِ وكأنَّ غيرَهُ شاركَهُ في ذلكَ.

وقيلَ إنَّ ما وردَ في القُرْآنِ الكريمِ في حديثِ الله تعالى عن ذاتِهِ لا يدُلُّ على العَظَمَةِ؛ لإنَّ الأفعالَ المُتَحَدَّثَ عنها يفْعَلُهَا جلَّ وعلا بواسطَةِ بعضِ ملائكتِهِ أو أوليائِهِ كالوحي والنَّصرِ والإهلاكِ، كقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾**[الحجر: 9]**، إذ تمَّ بواسطَةِ جبريلَ عليه السلام، غيرَ أنَّ هــذا لا يتأتَّى فــي بعضِ المواضعِ كما في قولِهِ تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ **[ق: 16]**، فيَتَعَيَّنُ أنْ يكونَ الضَّميرُ للتَّعظيمِ[1].

خامسًا ـ أن يقومَ مقامَ اسمِ الإشارةِ:

يرى بعضُ النَّحْويّينَ أنَّ الضَّميرَ ينوبُ عن اسمِ الإشارةِ ويجري مَجْراهُ، وذلكَ إذا تقدَّمَهُ مثنًّى أو جمعٌ، وكانَ هو مُفردًا يحتملُ الرُّجوعَ على الجميعِ، وحُمِلَ على ذلكَ في بعضِ الوجوهِ قولُهُ تعالى: ﴿وَلَا تَتَبَدَّلُواْ ٱلْخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ ۖ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾ **[النساء: 2]**، فإنَّ الضَّميرَ في (إنَّهُ) يُحتمَلُ أن يكونَ راجعًا للأكلِ المفهومِ من (تأكلوا) أو التَّبدُّلِ المفهومِ من(تَتَبَدَّلوا)، ويُحتمَلُ أن يكونَ راجعًا إليهما معَ أنَّهُ مفردٌ؛ لأنَّهُ بمعنى اسمِ الإشارةِ[2] والتَّقديرُ: إنَّ ذلكَ كانَ...

وحُمِلَ عليهِ أيضًا قولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لِيَفْتَدُواْ بِهِۦ﴾ **[المائدة: 36]**، والتَّقديرُ ليفتدوا بذلكَ[3] فرَجَعَ إلى شيئينِ: المعطوفِ (ما في الأرضِ) والمعطوفِ عليهِ (ومثلَهُ)، ونحو قولِ الرَّاجزِ:

---

(1)_ الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد الشيرازي 817هـ. بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، عبدالعليم الطحاوي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ــ القاهرة، ط2000، ج 5،ص28

(2)_ أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي745هـ. البحر المحييط، دراسة وتحقيق الشيخ عادل أحمد عبدالموجود والشيخ علي محمد معوض، وشارك في التحقيق زكريا عبد المجيد النوتي وأحمد النجولي الجمل، قرظه عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية ــ بيروت، ط1 ــ 2001، ج3، ص169؛ والسمين: ج3،ص557

(3)_ الزمخشري، الكشاف: ج1،ص663؛ وأبو حيان، البحر:ج3، ص486

فِيهَا خُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقْ كَأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ تَوْلِيعُ البَهَقْ[1]

والتَّقْديرُ كأنَّ ذلكَ[2]، فرجَعَ الضَّميرُ المفردُ على متعدِّدٍ قبلَهُ (خطوطٌ وسوادٌ وبلقْ).

وبعدَ هذا العرضِ لوظائفِ الضميرِ ودِلالاتِه يتبيَّنُ أنَّ ما يَتَعَلَّقُ منها بدلالةِ التَّعريفِ هو دِلالَتُها على مُعَيَّنٍ في جِنْسِهِ ورَفْعُ الالْتِباسِ حيثُ تَدُلُّ على المُتَكَلِّمِ في (ضمائرِ المُتكلِّمِ)، وعلى المُخاطَبِ في (ضَمائرِ المُخاطَبِ)، وعلى سَابقٍ في (ضمائرِ الغائبِ)، وأمَّا باقي الوظائفِ والدِّلالاتِ فلا علاقةَ لها بالجانبِ الدِّلاليِّ للتَّعريفِ.

4.4.1 الْعَلَمُ وظيفتُهُ ودِلالاتُهُ:

يختلفُ العَلَمُ عن سائرِ المعارفِ بأنَّهُ يُعيِّنُ مُسمَّاهُ بلا قرينةٍ، فهوَ يكتسبُ التَّعريفَ بالوضْعِ حيثُ يُوضَعُ ليدُلَّ على مُعيَّنٍ في جنسِهِ لا يَشْمَلُ غيرَهُ، فإنْ حَدَثَ اشتراكٌ فهو طارئٌ لا وضعيٌّ، وفي ذلكَ يقولُ سيبويه: (فأمَّا العلامَةُ اللازمةُ، فنحو: زيدٍ وعمرٍو، وعبدِ الله، وما أشبهَهُ، وإنَّما صارَ معرفةً، لأنَّهُ اسمٌ وُضِعَ عليهِ يُعْرَفُ بِهِ بعينِهِ دونَ سائرِ أُمَّتِهِ)[3]، وسمَّاهُ المُبَرِّدُ[4] الاسمَ الخاصَّ للعلَّةِ السَّابقةِ أيضًا.

1.4.4.1 أقْسامُهُ: يُقْسَمُ العَلَمُ إلى[5]:

أ ـ اسمٍ ليسَ بلَقَبٍ ولا كُنيةٍ، نحو: زيدٍ وعمرٍو، وهندٍ وسعادٍ.

بـ كنيةٍ: وهو ما صُدِّرَ بأبٍ أو أمٍّ، وزادَ بعضُهُم أو ابنٍ أو بنتٍ، وزادَ آخرونَ[6] أو أخٍ أو أختٍ أو عمٍّ أو عمَّةٍ أو خالٍ أو خالةٍ، نحو: أبي سعيدٍ وأبي زيدٍ وأمِّ محمدٍ...

---

(1)_ البيت لرؤبة، أبو محمد رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة التميمي 145هـ. راجز فصيح مشهور من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، وكان أهل اللغة يأخذون عنه، ولما مات قال الخليل: دفنا اللغة والشعر والفصاحة، مجموع أشعار العرب، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي، دار الآفاق الجديدة ــ بيروت، ط1 ــ 1979، ص104؛ و الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي 337هـ. مجالس العلماء، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مطبعة حكومة الكويت ــ الكويت، ط2 ــ 1984، ص277

(2)_ ينظر حول ذلك: الزمخشري، الكشاف: ج1،ص501؛ والزجاجي، مجالس العلماء: ص277؛ وأبو حيان، البحر: ج3،ص 75و169و390و ج4، ص233و285؛ والسمين، الدر المصون: ج3، ص175و572؛ وابن هشام، مغني اللبيب: 641

(3)_ سيبويه، الكتاب: ج2، ص25

(4)_ المبرد، المقتضب: ج2، ص276

(5)_ الرضي، شرح الكافية: ج3، ص340؛ والدماميني، تعليق الفرائد: ج1، ص147ــ148؛ والأزهري، شرح التصريح: ج1، ص132 ؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج1، ص246

(6)_ الصبان، حاشية الصبان: ج1، ص188؛ والخضري، حاشيته: ج1، ص84

ج ـ لَقَبٍ: وهو مَا أشعَرَ برِفْعَةِ مُسمَّاهُ أو ضَعَتِهِ، نحو: زيـنِ العابديـنَ وخيـرِ العارفينَ وبطَّةَ وقُفَّةَ...

2.4.4.1 وظائفُ العَلَمِ ودِلالاتُهُ:

أولا ـ الإيجازُ والاختِصارُ:

يأتي العَلَمُ ليُحَدِّدَ مُسَمَّاهُ بمُجَرَّدِ اللَّفْظِ مُغْنيًا عن الصِّفاتِ العديدةِ، يقولُ ابنُ يعيشَ: (إنَّما أُتيَ بالأعلامِ للاختصارِ، وتَرْكِ التَّطويلِ، بتعدادِ الصِّفاتِ، ألا ترى أنَّهُ لولا العَلَمُ لاحتجتَ إذا أردتَ الإخبارَ عن واحدٍ من الرِّجالِ بعينِهِ أن تُعَدِّدَ صفاتِهِ، حتَّى يعرفَهُ المُخاطَبُ، فأغنى الأعلامُ عن ذلكَ أجمعَ)[1].

فَلو أَردتَ أنْ تخبرَ عنْ رجلٍ جاءَكَ وَأنتَ لا تعرفُ اسْمَهُ، فستضْطَرُّ أنْ تُعدِّدَ صفاتِهِ للمخاطَبِ، فتقولُ مثلا: جاءَني رجلٌ طويلٌ نحيلٌ أسودُ الشَّعرِ أكحلُ العينينِ... ولوْ عرفْتَ اسْمهُ لأَغْنَى عنْ ذلكَ كلِّهِ.

ثانيًا ـ تحديدُ المُسمَّى وتمْييزُهُ منْ جنسِهِ:

هذهِ الوظيفةُ الأَساسيَّةُ للعَلَمِ وهيَ تحديدُ مُسمَّاهُ وَضْعًا وَفصْلُهُ منْ سائرِ جنسِهِ، ويكونُ ذلكَ في الأَعْلامِ الشَّخْصيَّةِ الَّتي وُضِعَتْ لمُحَدَّدٍ لا يُشَارِكُهُ غيرُهُ وَضعًا، يقولُ المُبَرِّدُ: (فمنَ المعرفَةِ الاسمُ الخاصُّ، نحو: زيدٍ وعمرٍو؛ لأَنَّكَ إنَّما سميتَهُ بهَذهِ العلامةِ؛ ليُعرفَ بِها منْ غَيرِهِ فَإذا قلتَ: جاءَني زيدٌ عُلِمَ أَنَّكَ لقيتَ بِهِ وَاحدًا ممَّا كانَ داخِلا في الجنسِ لِيَبَانَ منْ سائرِ ذلكَ الجنسِ)[2]، وقالَ الشَّريفُ الكوفيُّ: (فأمَّا الأسمَاءُ الأعلامُ فإنَّمَا وُضعتْ لإبانَةِ شخصٍ مِنْ شَخص...)[3].

والأعلامُ الشَّخصيةُ قسمانِ[4]:

الأوَّلُ ـ قِسمٌ لأُولِي العلمِ كالملائكَةِ، نحو: جبريلَ وميكائيلَ ومالكٍ، والإنسِ، نحو: زيدٍ وعمرٍو وهندٍ، والجنِّ، نحو: إبليسَ والوَلْهَانِ[5]...، والقبائلِ، نحو: قريشٍ وأسدٍ.

---

(1)_ ابن يعيش، شرح المفصل: ج1، ص93

(2)_ المبرد، المقتضب: ج4، ص276

(3)_ الشريف الكوفي، البيان: ص323؛ وينظر: الحيدرة، كشف المشكل: ص447؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج1، ص93و109

(4)_ ابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص182؛ والأزهري، شرح التصريح: ج1، ص124

(5)_ الولهان اسم شيطان يغري المرء بالإسراف بالماء وقد ورد في حديث ضعيف، ينظر: ابن قدامة ، أبو محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن أحمد المقدسي 630هـ. ذم الموسوسين، تحقيق أبي الأشبال حسن ابن أمين آل مندوه، الفاروق الحديثة ـ القاهرة، ط 1ـ1407هـ، ص20

الثَّاني ـ ما يُؤْلَفُ منْ غيرِ أولِي العلمِ، كأعلامِ الأماكنِ، نحو: مكةَ وعـدنٍ وبغـدادَ، وأعلامِ الخيلِ، نحو: لاحقٍ وأعوجَ، وأعلامِ الإبلِ، نحو: شَدْقَمٍ وعُلَيَّانَ، وفي المثلِ: (ودُونَ عُلَيَّانَ خَرْطُ القَتَادِ)[1]، وأعلامِ الأغنامِ، نحو: خُطَّةَ وهَيْلَةَ، وفي المثلِ: (لَعَنَ الله مِعْزى خيرُها خُطَّةُ)[2] وغيرِهَا...

وسببُ وضعِ أعلامٍ لهذهِ الأشياءِ أنَّها ممَّا يُؤْلَفُ ويُخَالَطُ، فتحتاجُ للفصلِ والتمييزِ[3]، ووضعُ العربِ أعلامًا لهذهِ الحَيَوَاناتِ منَ الخيلِ والإبلِ وغيرِهَا يدلُّ على مدَى علاقَةِ العربيِّ بحَيَوَانَاتِهِ التي يمتلكُهَا، وأنَّهَا احتلَّت عنْدَهُ منزلةَ العاقلِ لأنَّهَا جزءٌ من حياتِهِ اليوميَّةِ يَفيدُ منْهَا الكثيرَ ورُبَّما فضَّلَهَا على أولادِهِ.

ثالثًا ـ تعيينُ الماهيَّةِ مَعَ شُمولِ الجنسِ:

ويكونُ في علمِ الجنسِ وهوَ: (ما وُضعَ لشيءٍ معيَّنٍ في الذِّهنِ، ملاحَظٌ الوجودُ فيهِ)[4]. وذلكَ نحو: أسامةَ للأسدِ، وذؤالةَ للذئبِ، وثعالةَ للثعلبِ، فهذهِ الأسماءُ ونحوُها لا تدلُّ على معيَّنٍ، وإنَّمَا تُطلقُ على شائعٍ متعدِّدٍ، فكلُ أسدٍ يقالُ لهُ أسامةُ، وكلُّ ذئبٍ يُقَالُ لهُ ذؤالةُ...، غيرَ أنَّهَا تُعَامَلُ مُعَامَلَةَ المعارفِ فيُبتدَأُ بِهَا دُونَ مُسَوِّغٍ آخَرَ، وتُوصفُ بالمعرفَةِ، ويأتِي منهَا الحالُ، وهَـذَا ما دَفَعَ النُّحَاةَ إلـى اعتبارِهَا معارفَ مُغْفِلينَ الجانبَ الدِّلالِيَّ فتكلَّفُوا التفريقَ بينَ عَلَمِ الجنسِ واسمِ الجنسِ، حتَّى قَال المحقِّقونَ[5] إنَّ عَلَمَ الجنسِ ما وُضِعَ لتعيينِ الحقيقةِ الذهنيَّةِ، فهوَ موضوعٌ للماهيَّةِ باعتبارِ حضورِهَا وتشخُّصِهَا في الذِّهنِ، فالحضورُ الذِّهنيُّ شرطٌ فيهَا، وأمَّا اسمُ الجنسِ فهوَ الموضوعُ للماهيَّةِ بِلا قيدِ حضورٍ ذهنيٍّ.

وخروجًا منْ هذَا التكلفِ غيرِ المُقنعِ، فإنَّني أميلُ إلى مَا ذهبَ إليهِ ابنُ مالكٍ[6] من

---

(1)_ المثل في الميداني، مجمع الأمثال: ج1، ص269 رقم 1418؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج1، ص110، ولاحق اسم فرس لمعاوية بن أبي سفيانﷺ ، وأعوج فـرس مشهـور للعرب فـي الجاهلية تنسب لـه الخيـول الأعوجية، وشدقم بإعجام الذال وإهمالها اسم فحـل مـن الإبل كان للنعمان بن المنذر، وعليان جمل مشهور كان لكليب بن وائل.

(2)_ المثل في الميداني، مجمع الأمثال: ج2، ص180رقم 3256، وخطة وهيلة عنزا سوء كانتا لبعض العرب

(3)_ ابن يعيش، شرح المفصل: ج1،ص111؛ وابن عصفور، شرح الجمل: ج1، ص302

(4)_ الفاكهي، جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي المكي الشافعي 972هـ. حدود النحو، ضمن (كتابان فـي حدود النحو) دراسة وتحقيق علي توفيق الحمد، دار الأمل ــ الأردن، د.ت، ص33

(5)_ الرضي، شرح الكافية: ج3،ص322؛ والدماميني، تعليق الفرائـد: ج2، ص141

(6)_ ابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص170؛ وينظر: الدماميني، تعليق الفرائد: ج2، ص11

أنَّ هذهِ الأسماءَ معارفُ لفظًا نكراتٌ معنًى، فإنَّهُ لا أثرَ للفرقِ في المعنَى بينَ علَمِ الجنسِ واسمِه، بلْ هوَ محضُ اعتبارٍ كَما قالَ الخُضَرِيُّ[1]، وهَذَا مَا رجَّحَهُ الرَّضِيُّ، فقالَ: (إذا كانَ لنَا تأنيثٌ لفظيٌ، كغرفة، وبَشَرٍ، وصَحراءَ، ونسبةٌ لفظيةٌ، نحو: كرسيٍّ، فَلا بأسَ أنْ يكونَ لَنَا تعريفٌ لفظيٌّ، إمَّا باللَّامِ...، وإمَّا بالعَلَميةِ...)[2].

وأمَّا الفرقُ الذي تكلَّفَهُ النحاةُ فمجردُ خيالٍ لا وجودَ لهُ في الحقيقةِ ولا أثرَ؛ لأنَّ كلا منَ الحضورِ الذهنيِّ والصِّدقِ على متعدِّدٍ موجودٌ في كِلا القسمينِ، ولا سبيلَ إلى التَّفرقَةِ بينَهُمَا بمجرَّدِ الخَيَالِ، وتَبقَى دِلالةُ عَلَمِ الجنسِ كدِلالَةِ النَّكِرَةِ. وَمَا وُضِعَ لَهُ هَذَا النَّوعُ منَ الأعلامِ ثلاثةُ أقسامٍ[3]:

الأوَّلُ ـ ما لا يُؤْلَفُ منَ الأعيانِ كالوحوشِ، والحشراتِ، وهوَ الغالبُ، نحو: أسامةَ، وذؤالةَ، وثعالةَ، وأبو بَرَاقِشَ لطَائِرٍ، وَشَبْوَةَ للعقربِ، وأمِّ عَامِرٍ للضَّبُعِ.

الثَّاني ـ المَعَانِي، وهوَ قليلٌ، نحو: بَرَّةَ للمَبَرَّةِ، وفَجَارِ للفُجورِ، وخَيَّابِ بنِ هَيَّابٍ للخُسرانِ، وأمِّ كَيْسَانَ للغَدْرِ، وشَعُوبٍ للمَنِيَّةِ...

الثَّالثُ ـ بعضُ المأْلوفاتِ، وهو قليلٌ جدًّا، نحوَ: أبو الدَّغْفاءِ للأحْمَقِ، وهيَّانَ بنِ بيَّانَ وصَلْمَعَةَ بنِ قَلْمَعَةَ لمَنْ لا يُعْرَفُ، وأبو المَضَاءِ للفرسِ، وأبو صابرٍ للحمارِ...

وإنَّما كانَ الغالبُ فيها الأجناسَ؛ لأنَّها لما لا يُؤْلَفُ ولا يُخالَطُ؛ فلا يُحْتَاجُ إلى معرفةِ أفرادِها.

3.4.4.1 دلالةُ الكُنْيَةِ:

تُعَدُّ الكُنْيَةُ من الأمورِ الشَّائعةِ عندَ العَرَبِ، وهي أحدُ أقسامِ الأسماءِ، وذَكَرَ النُّحاةُ أنَّها تأتي لثلاثةِ أمورٍ:

أولا ـ التَّعظيمُ والتَّفْخيمُ[4]: تدُلُّ الكُنْيَةُ على عظَمَةِ المَكْنِيِّ وفَخَامةِ شأنِهِ بعدَمِ ذكرِ اسْمِهِ، فإنَّ بعضَ النُّفوسِ تأْنَفُ أنْ تُخاطَبَ باسْمِها، وقد شَاعَتِ الكُنى عندَ العَرَبِ حتَّى عُدَّتْ من مآثرِها ومفاخرِها، وقيلَ إنَّها لم تكُن لغيرِها منَ الأُمَمِ، ويقولُ

(1)_ الخضري، حاشيته: ج1، ص89ـ90

(2)_ الرضي، شرح الكافية: ج3، ص323

(3)_ ابن يعيش، شرح المفصل: ج1، ص111ـ123؛ والأزهري، شرح التصريح: ج1، ص149

(4)_ الزمخشري، الكشاف: ج4، ص820؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج1،ص94؛ والأزهري، شرح التصريح: ج1، ص132

الزَّمَخْشَريُّ: (والذي دعاهُم إلى التَّكْنيَةِ الإجلالُ عن التَّصريحِ بالاسْمِ بالكنايةِ عنهُ)[1].
ويقولُ ابنُ يعيشَ: (والكُنيَةُ لم تكُنْ عَلَمًا في الأصلِ، وإنَّما كانَتْ عادَتُهُم أن يدعوا الإنسانَ باسْمِهِ، وإذا وُلِدَ لهُ وَلَدٌ دُعيَ باسْمِ وَلَدِهِ توقيرًا لهُ، وتفخيمًا لشأنِهِ فيُقالُ لهُ: أبو فلانٍ، وأمُّ فلانٍ...)[2]، ورُويَ عن عُمرَ بنِ الخطَّابِ ـ ﷺ ـ: (أَشيعُوا الكُنى فإنَّها مَنْبَهَةٌ)[3]، وقالَ أحدُهُم:

أُكْنيْهِ حينَ أُناديهِ لأُكْرِمَهُ ولا أُلَقِّبُهُ وَالسَّوْأَةُ اللَّقَبَ[4]

ثانيًا ـ التَّفاؤُلُ بالسَّلامةِ[5]: الأصلُ في الكُنْيَةِ أن تكونَ لمَنْ وُلِدَ لهُ، ووردَ عن العَرَبِ أنَّهُم كانوا يُكْنونَ الصَّغيرَ الذي لم يبْلُغْ بعدُ أو لم يتزوَّجْ، وذلكَ على جهةِ التَّفاؤُلِ بالسَّلامةِ بأنْ يعيشَ حتَّى يكبُرَ ويُولدَ لهُ، وكانوا أيضًا يُكْنونَ العقيمَ تفاؤُلا بأنْ يُولدَ لهُ، ومِنْ تكنيةِ الصَّغيرِ قولُ الشَّاعرِ :

أَبَى القَلْبُ إلا حُبَّهُ عَامريَّةً لَها كُنْيَةٌ عَمْرٌو وَلَيْسَ لَهَا عَمْرُو[6]

أي أنَّها تُكْنى أُمَّ عمرٍو معَ أنَّها صغيرةٌ لم تَلِدْ.

ثالثًاـ تعيينُ المُسمَّى[7]: هذهِ هي الوظيفةُ الأساسيَّةُ للعَلَمِ، والكُنى جاريةٌ مَجْراها، فقد يُكْنى الشَّخصُ ولا يُرادُ بذلكَ التَّعظيمُ والتَّفخيمُ، وإنَّما يُكْنى لمجردِ ما يُلابِسُهُ من غيرِ

---

(1)_ الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي 538هـ. ربيع الأبرار ونصوص الأخبار، تحقيق سليم النعيمي، مطبعة العاني ـ بغداد، ط1982، ج2، ص384

(2)_ ابن يعيش، شرح المفصل: ج1، ص94

(3)_ ورد الأثر منسوبا لعمر بن الخطاب في الزمخشري، ربيع الأبرار: ج2، ص383؛ وبلا نسبة في الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل502 هـ. محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، مكتبة الحياة ـ بيروت، د.ت، ج3ص336

(4)_ نسب البيت لبعض الفزاريين في المرزوقي، شرح ديوان الحماسة: ج2، ص1146؛ و البغدادي، عبدالقادر ابن عمر 1093هـ. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، قدم له ووضع فهارسه محمد نبيل طريفي، إشراف إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط1998، ج9، ص142

(5)_ الرازي، فخرالدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن606 هـ. التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، دار الفكر ـ بيروت، ط1990، ج1، ص49؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج1، ص94؛ والرضي، شرح الكافية: ج3، ص340؛ والصبان، حاشيته: ج1ص187

(6)_ البيت لأبي صخر الهذلي عبد الله بن سلمة السهمي شاعر فصيح من شعراء العصر الأموي وكان موليا لبني مروان متعصبا لهم ومدح عبد الملك بن مروان توفي 80هـ. الزمخشري، ربيع الأبرار: ج2، ص 386؛ والبغدادي، خزانة الأدب: ج3، ص245

(7)_ الشريف الكوفي، البيان:ص356

الأولادِ، فيَشْتَهِرُ بالكُنْيةِ وتصبحُ عَلَمًا عليهِ، نحوَ: أبي لهبٍ لحُمْرةِ وَجْنَتَيْهِ وتلهُّبِ وجهِهِ، فقد ذُكِرَ في القُرْآنِ الكريمِ بالكُنْيةِ لاشتهارِهِ بها فَقامَتْ مقامَ الاسمِ في التَّعيينِ.

4.4.4.1 دلالةُ اللَّقَبِ:

شاعَتِ الألْقابُ عندَ العَرَبِ وغيرِهم (فقلَّ من المشاهيرِ في الجاهليَّةِ والإسلامِ من ليسَ لهُ لَقَبٌ، ولم تَزَلْ في الأُمَمِ كُلِّها منَ العَرَبِ والعَجَمِ تَجْري في المُخاطَباتِ والمُكاتباتِ من غيرِ نكيرٍ، غيرَ أنَّها كانَتْ تُطْلَقُ على حسبِ اسْتحقاقِ الموسومينَ بها)[1]، ويرى النُّحاةُ أنَّ الألقابَ تدُلُّ على:

أولاـ تعظيمُ المُسمّى وتفخيمُهُ[2]، وذلكَ مُسْتفادٌ من دِلالةِ اللَّفظِ وبهذا يفترقُ عن الكُنى إذ التَّعظيمُ فيها لا يرجعُ إلى اللَّفْظِ وإنَّما من عَدَمِ التَّصريحِ باسْمِ المُسمَّى، ويكونُ ذلكَ غالبًا في ألقابِ الملوكِ والأمراءِ ومَنْ لَفَّ لفَّهُم كقولِ الشَّاعرِ مُفْتخرًا:

أَنا ابْنُ مُزَيْقيا عَمْرٍو وَجَدِّي أَبُــوهُ مُنْذِرٌ مَــاءُ السَّماءِ[3]

ولُقِّبَ أبوه بمُزيقياءَ لأنَّهُ كانَ يلبسُ كُلَّ يومٍ حُلَّةً، فإذا أمسى مزَّقَها حتَّى لا يلبسَها غيرُهُ، ونحوَ: أنفِ النَّاقةِ وهو لَقَبُ جعفرِ بنِ قُرَيعٍ أبي بطْنٍ من سَعْدِ بنِ زيدِ بنِ مناةَ، وكانَ هذا اللَّقَبُ ذمًّا لهم يغضبونَ منهُ، حتَّى قالَ الحُطَيْئَةُ:

قَوْمٌ هُمُ الأَنْفُ والأَذْنابُ غَيْرُهُمُ وَمَنْ يُسَوِّي بِأَنْفِ النَّاقةِ الذَّنَبا[4]

فَأصبَحَ مدحًا يفتخرونُ بهِ.

ثانيًاـ ذمُّ المُسمَّى وتحقيرُ شأنِهِ إن كانَ اللَّقَبُ يدُلُّ على ذلكَ[5]، ومن أمثلةِ النُّحاةِ: كُرزٌ وهو خُرْجُ الرَّاعي، وبَطَّةُ، وقُفَّةُ، وعائدُ الكلبِ، وقــد نهى الإسلامُ عــن مثلِ

---

(1)_ الزمخشـــري، ربيــع الأبــرار: ج2، ص384؛ وينظــر: الــرازي، التفسيــر الكبيــر: ج1، ص149

(2)_ الرضي، شرح الكافية: ج3، ص339؛ والدماميـني، تعليق الفرائـد: ج2، ص148؛ والأزهــري، شرح التصريح: ج1، ص132؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج1، ص246

(3)_ البيت منسوب لأوس بن الصامت البدري أخي عبادة بن الصامت، وهو أول من ظاهر زوجته في الإسلام وتوفي في خلافة عثمان بن عفان ﷺ 32هـ. الأزهري، شرح التصريح: ج1، ص133

(4)_ البيت للحطيئة أبي مليكة جرول بن أوس العبسي من مخضرمي الجاهلية والإسلام، وكان هجاء عنيفا حتى هجا أمه وأبــاه ونفسه توفــي 45هـ. ديوانه برواية ابن السكيت، تحقيق نعمــان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي ــ القاهرة، ط1 ــ 1987، ص15

(5)_ الرضي، شرح الكافية: ج3، ص393؛ والأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى 900هـ. شرحه على ألفية ابن مالك، وضع هوامشه وفهارســه حســن حمــد بإشراف إميــل بديــع يعقــوب، دار الكتب العلمية ــ بيروت، ط1 ــ 1998، ج1، ص110 ؛ والأزهــري، شــرح التصريح: ج1، ص132

هذهِ الألقابِ الَّتي تُعَدُّ من سوءِ الأدبِ، قالَ تعالى: ﴿وَلَا تَنَابَزُواْ بِٱلۡأَلۡقَٰبِۖ بِئۡسَ ٱلِٱسۡمُ ٱلۡفُسُوقُ بَعۡدَ ٱلۡإِيمَٰنِ﴾[الحجرات: 11].

5.4.4.1 عَدَمُ دلالةِ الأعلامِ على معانيها:

يرى النَّحْويُّونَ[1] أنَّ الأعلامَ لا تُفيدُ معنًى، فهيَ لا تَدُلُّ على معنى لفظِها إذ لا يُراعى فيها الاشتقاقُ والمعنى عندَ الوضعِ، فقد يُسمَّى الشَّخْصُ زيدًا وجعفرًا وحمزةَ...، ولا يعني هذا أنَّ فيهِ زيادةً أو أنَّهُ نهرٌ أو بَقْلَةٌ...، كما أنَّ العَلَمَ يُطْلَقُ على الشَّيءِ، وضدِّهِ فيُطْلَقُ اسمُ زيدٍ مثلا على الطَّويلِ والقصيرِ والسَّمينِ والنَّحيلِ والأبيضِ والأسودِ، وقد يُسمَّى الشَّخصُ كريمًا وهو بخيلٌ، أو يُسمَّى شجاعًا وهو جبانُ، أو محمّدًا وهو مذمومُ، أوالعبَّاسَ وهو بسَّامٌ، لذا قالَ النُّحاةُ: العَلَمُ ما يجوزُ تبديلُهُ وتغييرُهُ، ولا يلزمُ من ذلكَ تغييرُ اللُّغةِ، فيمكنُ أن تُغيِّرَ اسمَ شخصٍ من زيدٍ إلى عمرٍو ومن معاويةَ إلى طلحةَ...، وهكذا.

أقولُ: ومعَ التَّسليمِ بما ذهبَ إليهِ النُّحاةُ إلا أنَّهُ رُبَّما يدُلُّ الاسمُ على مَعناهُ وذلكَ قليلٌ، حيثُ يُسمَّى الشَّخصُ باسمٍ يُراعى فيهِ الظُّروفُ الَّتي مرَّت بهِ أثناءَ الولادةِ، أو صفةٍ كانتْ فيهِ، أو تفاؤُلا كتسميةِ النَّبي ﷺ مُحمَّدًا ليكونَ محمودًا في الأرضِ والسماءِ، وتسميةِ جدِّهِ عبدِ المُطَّلبِ بشيبةَ لشعرةٍ بيضاءَ كانت في رأسِهِ عندَ الولادةِ، يقولُ أحدُهُم:

وَقَلَّما أَبْصَرَتْ عَيْناكَ مِنْ رَجُلٍ إلا وَمَعْناهُ في اسْمٍ مِنْهُ أَوْ لَقَبِ[2]

وقد يُلاحَظُ المعنى في الاسمِ ويُستفادُ من ذلكَ في مدحٍ أو ذمٍّ، وذكرَ النُّحاةُ أنَّهُ قد يُلْمَحُ الوصفُ الَّذي في الاسمِ كما في العبَّاسِ والضَّحَّاكِ، فإنَّ الأداةَ فيها للمْحِ الوصفِ عند بعضِ النُّحاةِ.

من خلالِ عَرْضِ الوَظائفِ والدِّلالاتِ السَّابقةِ للعَلَمِ يَتَبَيَّنُ أنَّ ما يتَعَلَّقُ بالجانبِ الدِّلاليِّ للتَّعريفِ منها هو تَعْيينُ العَلَمِ لِمُسَمَّاهُ، وأمَّا سائرُ الوظَائفِ والدِّلالاتِ فهي ثانويةٌ ولا علاقةَ لها بدِلالةِ التَّعريفِ.

---

(1)_ الشريف الكوفي، البيان: ص323؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج1، ص93؛ و السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد911هـ. الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة ــ بيروت، ط1 ــ 1985، ج3، ص81

(2)_ البيت بلا نسبة في الراغب الأصفهاني، محاضرات الأدباء: ج3، ص337

5.4.1 أسماءُ الإشارةِ:

تُعَدُّ أسماءُ الإشارةِ من المبهماتِ؛ لأنَّها لا تدُلُّ على شيءٍ في أصلِ وضعِها، ولا تفصلُ شيئًا من شيءٍ، فتُستَخدَمُ للإنسانِ والحيوانِ والجمادِ... لذا ذكرَها كثيرٌ من النَّحْويينَ[1] تحتَ مُصطلَحِ (المُبْهَمِ)، وتكتَسِبُ التَّعريفَ من خلالِ السِّياقِ الَّذي ترِدُ فيه

1.5.4.1 وظائفُ أسماءِ الإشارةِ ودلالاتُها:

أولاـ يُؤْتى بأسماءِ الإشارةِ لتكونَ وَصْلَةً لخروجِ ما فيهِ (أداةُ التَّعريفِ) من العهدِ العِلْميِّ إلى الحُضوريِّ[2]؛ لأنَّ الأداةَ تدخلُ للعهدِ كأنْ تقولَ: بعْتُ الفرسَ، تقصدُ الفرسَ الذي يعهدُهُ المُخاطَبُ، وقد يكونُ الشَّيءُ بحضرةِ اثنينِ ولا عهدَ بينهُما فيهِ، فإذا أرادَ أحدُهما الإخبارَ عنهُ يقولُ: هذا الشَّيءُ، فيَتوصَّلُ إلى تعريفِ الحاضرِ باسمِ الإشارةِ.

ثانيًاـ تحديدُ الشَّيءِ وتعيينُهُ بالعينِ والقلبِ:

تُستَخْدَمُ أسماءُ الإشارةِ لمحسوسٍ مُشاهَدٍ في الأصلِ لتعيينِهِ وتحديدِهِ في جنسِهِ من جهةِ العينِ ومن جهةِ القلبِ[3]، وتكونُ على مرتبتينِ على الأرجحِ عندَ ابنِ مالكٍ[4]، وهي: قريبٌ، نحو: ذا وذاءِ وذي وذِهْ وذانِ وتانِ وأولاءِ، وما جاوزَ القريبَ، نحو: ذاكَ وذلكَ وتيكَ وتلكَ وذانكَ وتانكَ وأولائكَ وأولالكَ...، والجمهورُ على أنَّها ثلاثُ مراتبَ[5]: قريبٍ ومتوسِّطٍ وبعيدٍ، فما خلا من اللامِ والكافِ فهوَ للقريبِ، وما كانا فيهِ فهو للبعيدِ، وما كانَ فيهِ الكافُ وحدَها فهو للمتوسِّطِ.

وهذهِ الأسماءُ عامَّةٌ تُستَخْدَمُ لتعيينِ كُلِّ شيءٍ، وثمَّةَ أسماءٌ يُشارُ بها للمكانِ خاصَّةً وهيَ[6]:

---

(1)_ سيبويه، الكتاب: ج2، ص5و77؛ والمبرد، المقتضب: ج4، ص277 ؛ وابن السراج، الأصول:ج2، ص127 ؛ والشريف الكوفي، البيان: ص357 ــ 358

(2)_ الشريف الكوفي، البيان: ص323 ــ324؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج2،ص248

(3)_ الأنباري، الإنصاف: ج2،ص709؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج2،ص352؛ والرضي، شرح الكافية: ج2، ص334؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج1، ص192

(4)_ ابن مالك، شرح التسهيل: ج1،ص139 و242؛ وينظر: الدماميني، تعليق الفرائد: ج2،ص310؛ والسيوطي،همع الهوامع: ج1،ص261

(5)_ أبو حيان، ارتشاف الضرب: ج1،ص506؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج1،ص261 ــ262

(6)_ ابن يعيش، شرح المفصل: ج2، 369؛ وابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص 250؛ وابن عقيل، شرحه: ج1،ص130؛ والأزهري، شرح التصريح: ج1،ص147

أ ـ هُنا: ويُشارُ بها إلى القريبِ، كقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّا هَـٰهُنَا قَـٰعِدُونَ﴾ **[المائدة: 24]**.

ب ـ هُناكَ وهُنالِكَ وثَمَّ...، ويُشارُ بها لما جاوزَ القريبَ، كقولِهِ تعالى: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَـٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾**[الكهف: 44]**، وقولِهِ تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾**[الإنسان:20]**.

وقد تُستَعْمَلُ هُنا وهُناكَ وهُنالِكَ للزَّمانِ[1]، وهو الصَّحيحُ حملا لِما وردَ من النُّصوصِ على ظاهرِه، وبُعْدًا عن التَّكلُّف، وخالفَ أبو حَيَّانَ[2] وتأوَّلَ ما وردَ من النُّصوصِ، وممَّا حُمِلَ على الزَّمانِ قولُهُ تعالى: ﴿هُنَالِكَ ٱبْتُلِىَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ **[الأحزاب:11]**، وقولُ الشَّاعرِ:

وَإذا الأُمُورُ تَعَاظَمَتْ وَتَشَابَهَتْ فَهُنَاكَ يَعْتَرِفُونَ أَيْنَ الْمَفْزَعُ[3]

ثالثًاـ الوصفُ بها[4]:

يُؤْتى بالإشارةِ ليُوصفَ بها أربعةٌ من المعارفِ بناءً على قاعدةِ النُّحاةِ في أنَّ الصِّفةَ لا تكونُ أخصَّ من الموصوفِ، وهيَ: المُضافُ لضميرٍ، نحو: مررْتُ بصاحبِكَ هذا، والعَلَمُ، نحو: مررْتُ بزيدٍ هذا، والمُضافُ لعَلَمٍ، نحو: مررْتُ بصديقِ زيدٍ هذا، والمُضافُ لإشارةٍ، نحو: رأيْتُ والدَ هذهِ الفتاةِ ذاكَ الكريمَ.

رابعًاـ الإشارةُ لغيرِ المحسوسِ وغيرِ المُشاهَدِ:

الأصلُ في أسماءِ الإشارةِ أن تكونَ لمحسوسٍ مُشاهَدٍ قريبٍ أو بعيدٍ، وقد يُشارُبها لغيرِ المحسوسِ وغيرِ المُشاهَدِ، ويرى النَّحْويُّونَ أنَّ ذلكَ لتَصْييرِ غيرِ المحسوسِ كالمحسوسِ، وغيرِ المُشاهَدِ كالمُشاهَدِ[5]، كقولِهِ تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ

(1)_ ابن مالك، شرح التسهيل: ج1،ص250؛ والرضي، شرح الكافية: ج3،ص87؛ والدماميني، تعليق الفرائد: ج2، ص347؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج1، ص269

(2)_ أبو حيان، ارتشاف الضرب: ج1، ص411

(3)_ البيت للأفوه الأودي أبو ربيعة صلاءة بن عمرو بن مالك شاعر يماني جاهلي كان حكيما وسيدا في قومه وقائدا في حروبهم لقب بالأفوه لغلظة شفتيه مع بروز أسنانه توفي 54 ق.هـ. ديوانه، شرح وتحقيق محمد التونجي، دار صادر ــ بيروت، ط1 ــ 1998، ص91

(4)_ سيبويه، الكتاب: ج1، ص6 ــ7؛ والمبرد، المقتضب: ج4، ص282؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص247 ــ249؛ والرضي، شرح الكافية: ج2، ص335ــ336

(5)_ الرضي، شرح الكافية: ج3، ص76؛ والدماميني، تعليق الفرائد: ج2، ج309

رَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُوهُ﴾ **[يونس:3]**، وقولِهِ تعالى: ﴿ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّيٓ﴾ **[يوسف:37]**، وقولِهِ تعالى: ﴿تِلۡكَ ٱلۡجَنَّةُ ٱلَّتِي نُورِثُ مِنۡ عِبَادِنَا مَن كَانَ تَقِيّٗا﴾ **[مريم: 63]**.

خامسًاـ الرَّبْطُ باسمِ الإشارةِ[1]: من الرَّوابطِ المُتَّفَقِ عليها عندَ النَّحْويينَ في الجُملةِ الخبريةِ اسمُ الإشارةِ، فإنَّهُ يسُدُّ مَسدَّ الضَّميرِ في ربطِ الجملة الواقعة خبرًا بالمبتدإِ كما في قولِهِ تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ﴾ **[الأعراف:26]**، ففي بعضِ الوجوهِ يكونُ لباسٌ مبتدأً وذلكَ مبتدأٌ ثانٍ وخيرٌ خبرُهُ، والجملَةُ الاسميةُ خبرُ المبتدإِ الأوَّلِ والرَّابطُ اسمُ الإشارةِ، ونحو: ﴿إِنَّ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡبَصَرَ وَٱلۡفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا﴾ **[الإسراء:36]**، ونحو: ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسۡتَكۡبَرُواْ عَنۡهَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ **[الأعراف: 36]**، وقولِهِ تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَا نُكَلِّفُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ **[الأعراف: 42]**، وقولِهِ تعالى: ﴿الٓمٓ ۚ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ **[البقرة: 1،2]**، بناءً على أنَّ(الم) مبتدأٌ، وذلكَ مبتدأٌ ثانٍ خبرُهُ الكتابُ، والجملةُ خبرُ الأوَّلِ، والرَّابطُ اسمُ الإشارةِ.

سادسًاـ أن تأتيَ بمعنى الموصولِ[2]:

أجازَ الكوفيُّونَ أن تأتيَ أسماءُ الإشارةِ بمعنى الموصولِ، ومَنَعَ ذلكَ البِصْريُّونَ

(1)_ السمين، الدر المصون: ج1،ج81؛ وابن هشام، مغني اللبيب: ص473؛ وشرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق ح.فاخوري بمؤازرة وفاء الباني، دار الجيل ــ بيروت، د.ت، ص114؛ وابن عقيل، شرحه: ج1،ص191

(2)_ النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي 338هـ. إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب ــ بيروت، ط3 ــ 1988،ج3،ص36؛ والزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري 311هـ. معاني القرآن، شرح وتحقيق عبده شلبي، عالم الكتب ــ بيروت، ط1ــ 1988، ج2،ص102 و177؛ والزمخشري، الكشاف: ج1،ص187وج3،ص59؛ والأنباري،الإنصاف:ج2،ص717؛ والعكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن أبي البقاء الأزجي 616هـ. التبيان في إعراب القرآن، نسخة محققة بإشراف مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر ــ بيروت، ط 2001، ج1، ص74؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج1،ص364؛ والرضي، شرح الكافية: ج3،ص107؛ والسمين، الدر المصون: ج1، ص477 وج3،ص241 وج8،ص23؛ والأزهري، شرح التصريح: ج1،ص164

وتأوَّلوا شواهدَ الكوفيِّينَ، وظاهرُ بعضِ الشَّواهدِ يُؤَيِّدُ الكوفيِّينَ، وممَّا عدُّوهُ من ذلكَ قولُهُ تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَـٰمُوسَىٰ﴾ **[طه:17]**، والتَّقديرُ عندَهم ما الَّتي؟، ونحوَ قولِهِ تعالى: ﴿هَـٰٓأَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ جَـٰدَلْتُمْ عَنْهُمْ﴾ **[النساء: 109]**، وقولِهِ تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ **[البقرة: 85]**، والتَّقديرُ (الَّذينَ)، وقولِ الشَّاعرِ:

عَدَسْ ما لِعبَّادٍ عَلَيْكِ إمَارَةٌ نَجَوْتِ وَهَذا تَحْمِلينَ طَلِيقُ[1]

والتَّقديرُ عندَهم والَّذي تحملينَ طليقٌ.

سابعًاـ أن تأتيَ فصْلا[2]:

أجازَ الكوفيُّونَ ـ خِلافًا للبصْريِّينَ ـ أنْ تأتيَ أسماءُ الإشارةِ فَصْلا بينَ مُتلازمينِ، فتكونُ كضميرِ الفَصْلِ، وحُمِلَ على ذلكَ قولُهُ تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ **[الأعراف: 26]**، فاسْمُ الإشارةِ عندَهم فَصْلٌ بينَ المبتدإِ وخبرِهِ، ونحوَ قولِهِ تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَـٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ **[الأنعام:82]**، قيلَ التَّقديرُ: الذينَ آمنوا ولم يَلْبسُوا إيمانَهم بِظُلْمٍ لَهُمُ الأمنُ.

2.5.4.1 تناوُبُ أسماءِ الإشارةِ وتعاقُبُها:

أولاـ قد ينوبُ ذو البُعْدِ عن ذي القُرْبِ، فيُشارُ للقريبِ بأداةِ البعيدِ ويرى النُّحاةُ أنَّ ذلكَ لدلالاتٍ بلاغيَّةٍ لطيفةٍ وهي:

أ ـ لعظمةِ المُشيرِ[3] حيثُ يُجْعَلُ بُعْدُ المنزلةِ كبُعْدِ المسافةِ، كقولِهِ تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَـٰمُوسَىٰ﴾ **[طه: 17]**، وقولِهِ: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَـٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ **[البقرة: 2]**، وقولِ الشَّاعرِ:

---

(1)_ البيت ليزيد بن زياد بن مفرغ بن ربيعة الحميري من أصل يمني من قبيلة يحصب ولد بالبصرة ونشأ بها وكان يعرف العربية والفارسية توفي 69هـ. ديوانه، جمع وتحقيق عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط2 ـ 1982، ص170

(2)_ أبو حيان، البحر: ج4،ص176 و283؛ والسمين، الدر المصون: ج5، ص23 و288 و290؛ والحموز، عبدالفتاح أحمد. التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشد ـ الرياض، ط1ـ1984، ج2، ص1408

(3)_ ابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص248؛ والرضي، شرح الكافية: ج3، ص82 ـ 83؛ وأبو حيان، ارتشاف الضرب: ج1، ص509؛ والسمين، الدر المصون: ج6، ص49

أَقُولُ لَهُ والرُّمْحُ يَأْطِرُ مَتْنَهُ تَأَمَّلْ خُفَافًا إِنَّني أَنا ذَلِكا[1]

ب ـ لعَظَمَةِ المُشارِ إليـــهِ[2]، كقولِـــهِ تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِ﴾ **[البقرة: 2]**، وكقولِهِ تعالى حكايةً عن امرأةِ العزيزِ: ﴿قَالَتۡ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمۡتُنَّنِي فِيهِۖ﴾ **[يوسف: 32]**، فأشارَتْ إليهِ بأداةِ البعيدِ معَ أنَّهُ كانَ في حَضْرَتِها قريبًا تعظيمًا لهُ ورفعًا لشأنِهِ وإشارةً لمكانتِهِ عندَها.

ج ـ لضَعَتِهما أو أحدِهما[3] كما تقولُ: ذلكَ اللَّعينُ قالَ كذا، ومنهُ قولُهُ تعالى: ﴿فَذَٰلِكَ ٱلَّذِي يَدُعُّ ٱلۡيَتِيمَ﴾ **[الماعون: 2]**.

ثانيًاـ قد ينوبُ ذو القُرْبِ عن ذي البُعْدِ وذلكَ لدلالاتٍ لطيفةٍ:

أ ـ لحكايةِ الحالِ[4]: كقولِهِ تعالى: ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيۡنِ يَقۡتَتِلَانِ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنۡ عَدُوِّهِۦۖ﴾ **[القصص: 15]**، وقولِهِ تعالى: ﴿كُلّٗا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنۡ عَطَآءِ رَبِّكَۚ وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحۡظُورًا﴾ **[الإسراء: 20]**.

ب ـ تقريبًا لحصولِهِ وحضورِهِ[5] كما تقولُ: هذهِ القيامةُ قامَتْ...

ثالثًا ـ قد يَتَعَاقَبُ ذو القُرْبِ وذو البُعْدِ مُشارًا بهما إلى ما ولياهُ[6]، ويُقْصَدُ بالتَّعاقُبِ أن يكونَ أحدُهُما بمعنى الآخرِ دونَ أن يحملَ دلالةً بلاغيةً، وهذا نوعٌ من التَّوسُّعِ في العربيَّةِ حيثُ يوضَعُ الشَّيءُ موضعَ الشَّيءِ، كقولِهِ تعالى: ﴿ذَٰلِكَ نَتۡلُوهُ عَلَيۡكَ مِنَ

---

(1)_ البيت لخفاف بن ندبة، أبو خراشة خفاف بن عمير بن الحارث السلمي اشتهر بنسبته لأمه ندبة بنت شيطان وهو من فرسان العرب المعدودين وأحد أغربتها أسلم وشهد فتح مكة وحنين والطائف توفي 20هـ. ديوانه، جمع وتحقيق نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف ــ بغداد، ط1967، ص64

(2)_ ابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص248؛ والرضي، شرح الكافية: ج3، ص82؛ وأبو حيان، ارتشاف الضرب: ج1،ص509؛ والسمين، الدر المصون: ج6،ص49

(3)_ السيوطي، همع الهوامع: ج1،ص267

(4)_ ابن مالك، شرح التسهيل: ج1،ص248؛ وأبو حيان، ارتشاف الضرب: ج1،ص509؛ والدماميني، تعليق الفرائد: ج2،ص444؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج1،ص267

(5)_ الرضي، شرح الكافية: ج3،ص83

(6)_ ابن مالك، شرح التسهيل: ج1،ص249؛ والرضي، شرح الكافية: ج3، ص81ــ82؛ وابن أبي الربيع، البسيط: ج1، ص309 وأبو حيان، ارتشاف الضرب: ج1، ص 510؛ والدماميني، تعليق الفرائد: ج2،ص342؛ والأزهري، شرح التصريح: ج1،ص146؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج1،ص267

ٱلْأَيَـٰتِ وَٱلذِّكْرِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [آل عمران: 58]، فالإشارةُ بالبعيدِ إلى ما سبَقَ ذكرُهُ من قصَّةِ عيسى عليه السلام، ثُمَّ قالَ: ﴿إِنَّ هَـٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ۚ وَمَا مِنْ إِلَـٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: 62]، إشارةً إلى القِصَّةِ نفسِها، فاستعمالُ البعيدِ مرَّةً والقريبِ أُخْرى للشَّيءِ في موضعٍ واحدٍ يدلُّ على أنَّهما بمعنًى واحد، وقالَ تعالى: ﴿فَأَثَـٰبَهُمُ ٱللَّهُ بِمَا قَالُوا۟ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ خَـٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [المائدة: 85]، فأشارَ بذلكَ إلى ما سبَقَ ذكرُهُ من جزاءِ المُحْسنينَ، وقالَ تعالى: ﴿وَعِندَهُمْ قَـٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ أَتْرَابٌ ۝ هَـٰذَا مَا تُوعَدُونَ لِيَوْمِ ٱلْحِسَابِ﴾ [ص: 52،53]، حيثُ أشارَ بهذا إلى ما سبَقَ ذكرُهُ من جزاءِ المؤمنينَ.

وقيلَ إنَّ قولَهُ تعالى[1]: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَـٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 2]، بمعنى هذا الكتابِ، وجازَ الإشارةُ بالبعيدِ للمذكورِ عن قريبٍ؛ لأنَّ القولَ المسموعَ حينَ ينتهي يُصْبحُ في حُكْمِ الغائبِ، وهذا التَّعاقُبُ مذهبُ ابنِ مالكٍ وغيرِه، و خالَفَ السُّهَيْليُّ[2] وجعَلَ ما ذُكِرَ من النِّيابةِ السَّابقةِ والَّتي تكونُ لدلالةٍ بلاغيَّةٍ.

ويظهَرُ لي أنَّ هذهِ الدِّلالاتِ الَّتي يذكُرُها النَّحْويُّونَ والبلاغيُّونَ مُسْتَفادةٌ من السِّياقِ، فإنَّ أسماءَ الإشارةِ لا تَحملُ دلالةً على العَظَمَةِ أو التَّحقيرِ في ذاتِها، وما جاءَ من ذلكَ فهو مُسْتَفَادٌ من السِّياقِ حيثُ تتلوَّنُ هذهِ الأسماءُ بهذهِ الدِّلالاتِ، ويدُلُّ على ذلكَ أنَّها بقسمَيْها ما يُشارُ بهِ للقريبِ وما يُشارُ بهِ للبعيدِ يدُلُّ على التَّحقيرِ والتَّعظيمِ، ويكونُ في كليهما دلالةٌ على الشَّيءِ وضدِّه، ويمكنُ أن تسأَلَ مثلا: لماذا دَلَّ اسمُ الإشارةِ في قولِهِ تعالى: ﴿أَهَـٰذَا ٱلَّذِى يَذْكُرُ ءَالِهَتَكُمْ وَهُم بِذِكْرِ ٱلرَّحْمَـٰنِ هُمْ كَـٰفِرُونَ﴾ [الأنبياء: 36]، على التَّحقيرِ في حين دَلَّ اسمُ الإشارةِ نفسُهُ على التَّعظيمِ في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: 9] والكلمةُ هي هيَ فَلِمَ اختلفَتِ الدِّلالةُ في الموضعينِ؟ ولئن سأَلْتَ النَّحْويينَ والبلاغيينَ

(1)_ الزجاج، معاني القرآن: ج1،ص66؛ والعكبري، التبيان: ج1،ص20

(2)_ أبو حيان، ارتشاف الضرب: ج1،ص510؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج1، ص267

عن دِلالةِ أولئكَ في قولِهِ تعالى: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۞ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فِى جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ﴾ **[المؤمنون: 102،103]**، سيقولونَ: الأولى للتَّعظيمِ والثَّانيةُ للتَّحقيرِ، ثُمَّ سَلْهُم: لمَ دلَّتِ الأولى على التَّعظيمِ والثَّانيةُ على التَّحقيرِ؟ فإنَّهم لا يملكونَ جوابًا سوى أنَّ السِّياقَ هو الَّذي اقتضى ذلكَ.

وبعدَ هذا العَرضِ لوظَائفِ أسماءِ الإشارةِ ودِلالاتِها يتَبَيَّنُ أنَّ ما يتَعَلَّقُ بالجانبِ الدِّلاليِّ للتَّعريفِ منها هو دِلالتُها على مُعَيَّنٍ في جنسِهِ وما يَتَعَلَّقُ بذلكَ من صلاحيتِها لوصفِ المَعارِفِ، وأمَّا سائرُ الوظَائفِ والدِّلالاتِ فهي ثانويةٌ لا علاقَةَ لها بالجانبِ الدِّلاليِّ للتَّعريفِ.

6.4.1 الأسماءُ الموصولةُ وظائفُها ودِلالاتُها:

تُعَدُّ الأسماءُ الموصولةُ من المُبْهَمَاتِ، وذكرَها بعضُ النَّحْوِيِّينَ معَ أسماءِ الإشارةِ تحتَ مُصْطَلَحِ (المُبْهَمِ)[1]، يقولُ ابنُ يعيشَ: (واعلمْ أنَّ الموصولاتِ ضَرْبٌ من المُبهماتِ، وإنَّما كانت مُبْهَمَةً لوقوعِها على كُلِّ شيءٍ من حيوانٍ وجمادٍ وغيرِهما، كوقوعِ هذا وهؤلاءِ ونحوهما من أسماءِ الإشارةِ على كُلِّ شيءٍ)[2]، فهيَ عامَّةٌ في أَصْلِ وَضْعِها لا تَفْصِلُ شيئًا من شيءٍ لذا سُمِّيَتْ مُبْهَمَةً، وتُسمَّى أيضًا (الأسماءَ النَّواقِصَ)[3] لأنَّها ناقصَةٌ في ذاتِها لا يتِمُّ معناها إلا بِصِلَةٍ.

وبما أنَّها مُبْهَمَةٌ فهي تكتسبُ التَّعريفَ من خلالِ السِّياقِ الذي ترِدُ فيهِ، واختلفَ النَّحويُّونَ في جهةِ تعريفِها على قولينِ:

1 ـ أنَّها مُعَرَّفَةٌ بالأداةِ[4] في أوَّلِها، وزعمَ الزَّجَّاجيُّ[5] الإجماعَ عليهِ ونسبَهُ لسيبويهِ

---

(1)_ سيبويه، الكتاب: ج3،ص411؛ والمبرد، المقتضب: ج3،ص197؛ وابن السراج، الأصول: ج2،ص262؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج2،ص372؛ والرضي، شرح الكافية: ج3، ص313؛ وينظر بركات، إبراهيم إبراهيم. الإبهام والمبهمات في النحو العربي، دار الوفاء ــ المنصورة، ط 1987، ص51

(2)_ ابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص372

(3)_ النحاس، إعراب القرآن: ج3، ص36؛ والأنباري، أسرار العربية: ص327؛ والسهيلي، نتائج الفكر: ص187؛ والعكبري، اللباب: ج2، ص115؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص388

(4)_ ابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص374؛ وابن عصفور، شرح الجمل: ج2، ص80

(5)_ الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق النهاوندي 337هـ.اللامات، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر ــ دمشق، ط2 ــ 1985، ص48

والفرَّاء، وتكونُ الأداةُ عندَهم مُقدَّرَةً في (ما ومَنْ وذو...).

2 ـ أنَّها مُعَرَّفَةٌ بالصِّلةِ[1] حيثُ وُضِعَتْ لتكونَ معارفَ بصلتِها، وهذا رأيُ الجمهورِ خلافًا لزَعْم الزَّجَّاجيِّ، ويظهَرُ لي صحَّتُهُ من وجوهٍ:

أ ـ أنَّ هذهِ الأسماءَ لا يتَعيَّنُ معناها إلا بصلتِها.

ب ـ أنَّ الأداةَ فيها لازمةٌ، وأداةُ التَّعريفِ لا تَكونُ لازمةً.

ج ـ أنَّ منَ الموصولاتِ ما هو خالٍ من الأداةِ، نحوَ: مَنْ، وما، وأيّ، وذو... ولا داعيَ لتقديرِ الأداةِ فيها، أخذًا بالظَّاهرِ.

الوظائفُ والدِّلالاتُ:

تأتي الموصولاتُ لتؤديَ مَجْموعةً من الوظائفِ والدِّلالاتِ في الجملةِ كما ذَكَرَ النَّحْويُّونَ، وهي:

أولاـ أن تكونَ وَصْلَةً لوصفِ المعارفِ بالجُمَلِ[2]:

يرى النُّحاةُ أنَّ الغرضَ الأساسيَّ من وضعِ الموصولاتِ هو التَّمَكُّنُ من وصفِ المعارفِ بالجُمَلِ، وذلكَ أنَّ النكراتِ تُوصَفُ بالجُمَلِ فأرادوا أن تكونَ المعارفُ مثلَها ولم يتمكَّنوا من ذلكَ لأنَّ الجُملَ نكراتٌ، والمعارفُ لا تُوصفُ بالنَّكراتِ، فإذا قلْتَ: جاءَ زيدٌ أبوهُ قائمٌ على الوصف لَمَا ارْتَبَطَ الكلامُ؛ لأنَّ كُلا منهُما مُسْتَقِلٌّ قائمٌ بنفسِهِ، فجاؤوا باسمٍ مُبْهَمٍ معرفةٍ لا يتمُّ معناهُ إلا بصلةٍ فوصلوهُ بالجملِ ليتمَّ وصفُ المعرفةِ بها فقالوا: جاءَ زيدٌ الذي قامَ أبوهُ، وذهبَتْ هندٌ الَّتي جاءَتْ أُمُّها...

ثانيًاـ للدِّلالةِ على معهودٍ مُعَيَّنٍ، وهو الغالبُ فيها، ويُشْتَرَطُ حينها أن تكونَ صلتُها معروفةً؛ لأنَّ وَضْعَ الموصولِ على أنْ يُطْلَقَ على ما يعتقدُ المتكلِّمُ أنَّ المُخاطَبَ يعرفُهُ محكومًا عليهِ بحُكْمٍ معلومٍ[3]، نحوَ قولِهِ تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ **[الأحزاب: 37]**، فالخِطابُ هُنا للنَّبيِّ ﷺ والمقصودُ من الموصول

---

(1)_ العكبري، اللباب: ج2، ص115؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص374

(2)_ ابن السراج، الأصول: ج2، ص261؛ والأنباري، أسرار العربية: ص327؛ والسهيلي، نتائج الفكر: ص177؛ والعكبري، اللباب: ج2،ص113؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج2،ص375؛ والسمين، الدر المصون: ج1، ص157

(3)_ ابن يعيش، شرح المفصل: ج2،ص393؛ وابن مالك: ج1،ص187؛ والرضي، شرح الكافية: ج3،ص89؛ وأبو حيان، ارتشاف الضرب: ج1، ص524؛ والدماميني، تعليق الفرائد: ج2، ص181

شخصٌ معروفٌ عندَهُ وهو زيدُ بنُ حارثةَ ﷺ، ونحوَ قولِ الشَّاعرِ:

أَلا أَيُّها الْقَلْبُ الَّذي قَادَهُ الْهَوَى أَفِقْ لا أَقَرَّ الله عَيْنَكَ مِنْ قَلْبِ[1]

فالموصولُ هُنا يُرادُ بِهِ معهودٌ، وهو المذكورُ سابقًا (القلبُ).

ثالثًاـــ أن يُرادَ بِهِ الجنسُ فتُوافِقُهُ صلتُهُ[2]، وذلكَ نحوَ قولِـهِ تعـالى: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنۡعِقُ بِمَا لَا يَسۡمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً﴾[البقرة: 171]، فـلا يُقْصَدُ بالَّذي مُعيَّنٌ، وكقولِ الشَّاعرِ:

فَأَسعَى لِكَيْ أَبْنِي وَيَهْدِمُ صَالِحِي وَلَيْسَ الَّذي يَبْنِي كَمَنْ شَأْنُهُ الْهَدْمُ[3]

فلا يُقْصَدُ بالَّذي ومَنْ مُعيَّنٌ.

وهذهِ الوظيفةُ مُخالفةٌ لدلالةِ المَعارِفِ لأنَّ المَعَارِفَ تَدُلُّ على مُعَيَّنٍ والموصولُ في هذهِ الحالةِ لا يَدُلُّ على مُعَيَّنٍ، والَّذي أراهُ أنَّ الموصولَ هُنا نكرةٌ وقد جاءَ على أصلِهِ في الإبهامِ وعدَمِ التَّعيينِ، وهذا يَدُلُّ على أنَّ الموصولَ يتعرَّفُ من خلالِ صلَتِهِ ومن خلالِ سياقِ المَقامِ الَّذي يردُ فيه، ويُمْكنُ أن يُصنَّفَ ضِمنَ المعارفِ اللَّفظيَّةِ النَّكراتِ معنًى ويُدْرَجَ في بابٍ واحدٍ بينَ المعارفِ والنَّكراتِ.

رابعًا ـ التَّفخيمُ والتَّهويلُ[4]، قد يُؤتى بالموصولِ ليدُلَّ على التَّفخيمِ وهو التَّعظيمُ، أو التَّهويلِ وهو التَّخويفُ، فتُبْهَمُ حينَها صلتُهُ ليتَحَقَّقَ المُرادُ، ومنَ التَّفخيمِ قولُهُ تعالى: ﴿فَأَوۡحَىٰٓ إِلَىٰ عَبۡدِهِۦ مَآ أَوۡحَىٰ﴾ [النجم: 10]، وقولُـهُ تعالـى:﴿إِذۡ يَغۡشَى ٱلسِّدۡرَةَ مَا

---

(1)_البيت لمجنون لبنى، قيس بن ذُرَيْح بن سنة الكناني شاعر أموي من العشاق المتيمين اشتهر بحب لبنى بنت الحباب الكعبية توفي 68هـ. ديوانه، اعتنى به وشرحه عبدالرحمن المسطاوي، دار المعرفة ــ بيروت، ط1 ــ 2003، ص59

(2)_ ابن مالك، شرح التسهيل: ج1،ص187؛ وأبو حيان، ارتشاف الضرب: ج1،ص524؛ والدماميني، تعليق الفرائد: ج2،ص181؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج1، ص295؛ والصبان، حاشيته: ج1،ص235؛ والخضري: حاشيته: ج1،ص104

(3)_ البيت لمعن بن أوس بن نصر المزني شاعر فحل من مخضرمي الجاهلية والإسلام رحل إلى الشام والبصرة وكان معاوية بن أبي سفيانﷺ يفضله ويقول هو وكعب بن زهير أشعر أهل الإسلام، كف بصره آخر عمره وتوفي 64هـ. البغدادي، خزانة الأدب: ج7،ص244

(4)_ ابن مالك، شرح التسهيل: ج1،ص188؛ وأبو حيان، ارتشاف الضرب: ج1،ص524؛ والدماميني، تعليق الفرائد: ج2،ص182؛ والأشموني، شرحه: ج1،ص148؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج1، ص295؛ والصبان، حاشيته: ج1،ص235؛ والخضري، حاشيته: ج1،ص105

يَغۡشَىٰ﴾ **[النجم: 16]**، وقولُ الشَّاعرِ:

وَكُنْتَ مَتى أَرْسَلْتَ طَرْفَكَ رَائدًا لِقَلْبِكَ يَوْمًا أَتْعَبَتْكَ المَنَاظِرُ

رَأَيْتَ الَّذي لا كُلُّهُ أَنْتَ قادِرٌ عَليه وَلا عَنْ بَعْضِهِ أَنْتَ صابِرُ[1]

وقولُ الآخَرِ:

فَإِنْ أَسْتَطِعْ أَغْلِبْ وَإِنْ يَغْلِبِ الْهَوى فَمِثْلُ الَّذي لاقَيْتُ يُغْلَبُ صَاحِبُهُ[2]

فإنَّ الموصولاتِ في هذهِ الأمثلةِ لا يُرادُ بها مُعيَّنٌ؛ لذا أُبْهِمَتْ صلاتُها لتبقى عامَّةً ليتصوَّرَ المرءُ ما يتصوَّرُهُ في خيالِهِ من عظَمَةٍ أو تهويلٍ، وهذا مُخالفٌ لدلالةِ التَّعريفِ لأنَّ المعارفَ تدُلُّ على مُعَيَّنٍ، والَّذي أراهُ أنَّ الموصولَ في هذهِ الحالةِ نكرةٌ، ويُمْكِنُ أن يُصَنَّفَ ضمنَ المعارفِ اللَّفظيَّةِ النَّكراتِ معنًى.

وبعدَ ذكرِ الوظائفِ الأساسيَّةِ السَّابقةِ لا بُد من ذكرِ الموصولاتِ بنوعيها معَ بيانِ ما تقومُ بِهِ من وظائفَ وما تحملُهُ من دلالاتٍ:

أولاـ الموصولاتُ الخاصَّةُ، وهي الأساسُ في الموصولاتِ، ولا تكونُ إلا موصولةً وهي:

1ـ الَّذي: ويكونُ للمفردِ المذكَّرِ العالِمِ[3]، كقولِهِ تعالى: ﴿ٱلَّذِى يُؤۡتِى مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ﴾ **[الليل: 18]**، والمفردِ العالِمِ المُنزَّهِ عن الذكورةِ والأنوثةِ، كقولِهِ تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعۡدَهُۥ﴾ **[الزمر: 74]**، وللمفردِ المذَّكرِ غيرِ العالِمِ، كقولِهِ تعالى: ﴿إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا ٱلَّذِى بَـٰرَكۡنَا حَوۡلَهُۥ﴾ **[الإسراء: 1]**.

ومن استعمالاتِ الَّذي أنْ يُرادَ بِهِ الجمعُ[4]، فيُغْني عن الَّذينَ وذلكَ في غيرِ تخصيصٍ كثيرًا، كما في قولِهِ تعالى: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدۡقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَـٰٓئِكَ

(1)_ البيتان بلا نسبة في الأنباري، الإنصاف: 2، ص804؛ وابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص188

(2)_ البيت لابن ميادة أبو شرحبيل الرماح بن أبرد بن ثوبان الذبياني المري واشتهر بنسبته لأمه ميادة وهو شاعر رقيق هجاء من مخضرمي الدولة الأموية والعباسية توفي149هـ. ديوانه، جمع وتحقيق حنا جميل حداد، مجمع اللغة العربية ــ دمشق، ط1982، ص73

(3)_ السهيلي، نتائج الفكر: ص183؛ والرضي، شرح الكافية: ج3،ص135؛ وأبو حيان، ارتشاف الضرب:ج 1، ص525؛ والدماميني، تعليق الفرائد: ج2،ص180

(4)_ ابن مالك، شرح التسهيل: ج1،ص191ــ192؛ وأبو حيان، ارتشاف الضرب: ج1،ص526؛ والسمين، الدر المصون: ج1، ص156؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج1، ص285

هُمُ ٱلۡمُتَّقُونَ﴾ **[الزمر: 33]**، فالَّذي في الآيةِ لفظُهُ مفردٌ، ومعناهُ جمعٌ حيثُ أُريدَ الجنسُ مُتَضَمِّنًا معنى الجزاءِ؛ لذا رَجَعَ إليهِ إشارةُ الجمعِ أولئك وضميرُ الجمعِ هُم، وقيلَ هو صفةٌ لمحذوفٍ والتَّقديرُ: والفريقُ أو والجمعُ الَّذي... وقيلَ هو لمفردٍ وهو النّبيُّ ﷺولمَّا كانَ المُرادُ هو وأتباعُهُ اعْتُبِرَ ذلكَ فجُمِعَ الَّذي بعدَهُ، وكقولِهِ تعالى: ﴿مَثَلُهُمۡ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسۡتَوۡقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتۡ مَا حَوۡلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ وَتَرَكَهُمۡ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبۡصِرُونَ﴾**[البقرة: 17]**، فالموصولُ مفردٌ ويُرادُ بِهِ الجمعُ لذا قَالَ بنورِهم وتَركَهم بضميرِ الجمعِ.

2ـ الَّتي[1]: وتكونُ للمفردِ المؤنَّثِ العالِمِ، كقولِهِ تعالى: ﴿قَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوۡجِهَا﴾ **[المجادلة: 1]**، وغيرِ العالِمِ، كقولِهِ تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ ٱلَّتِى كُنتُمۡ تُوعَدُونَ﴾ **[يس: 63]**.

3ـ اللَّذانِ[2]: للمذكَّرِ المثنَّى العالِمِ وغيرِ العالِمِ رفعًا، واللَّذَيْنِ نصبًا وجرًّا، كقولِهِ تعالى: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَا﴾ **[النساء: 16]**.

4 ـ اللّتانِ[3]: للمؤنَّثِ المثنَّى العالِمِ وغيرِه رفعًا، واللَّتَيْنِ نصبًا وجرًّا.

5 ـ الَّذينَ[4]: رفعًا ونصبًا وجرًّا، ولها استعمالانِ:

أ ـ جمعُ المذكَّرِ العَالِمِ خاصَّةً، كقولِهِ تعالى: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ۝ ٱلَّذِينَ هُمۡ فِى صَلَاتِهِمۡ خَٰشِعُونَ ۝ وَٱلَّذِينَ هُمۡ عَنِ ٱللَّغۡوِ مُعۡرِضُونَ﴾ **[المؤمنون: 1،2،3]**.

ب ـ جمعِ المذكَّرِ غيرِ العالِمِ المُنزَّلِ منزِلَةَ العالِمِ، ووردَ كثيرًا في القُرآنِ الكريمِ

(1)_ السهيلي، نتائج الفكر: ص183؛ والرضي، شرح الكافية: ج3،ص135؛ وأبو حيان، ارتشاف الضرب: ج 1، ص525؛ والدماميني، تعليق الفرائد: ج2، ص180

(2)_ ابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص376؛ وابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص191

(3)_ ابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص376؛ وابن عقيل، شرحه: ج1، ص135

(4)_ الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري311هـ. إعراب القرآن، تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري، دار الكتب العلمية ــ بيروت، ط3 ــ 1986، ج3، ص903؛ وابن مالك، شرح التسهيل: ج1،ص192ــ194؛ والسمين، الدر المصون: ج1،ص67؛ والأشموني، شرحه: ج1،ص130؛ والأزهري، شرح التصريح: ج1، ص153؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج1، ص285

كقولِهِ تعالى: ﴿وَٱلَّذِين تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَكُمْ وَلَآ أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ﴾ **[الأعراف: 197]**، وقولِهِ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُواْ﴾ **[الحج : 73]**، وقولِهِ: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ شُرَكَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِى مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾ **[فاطر: 40]** وغيرِها، فاسْتُعْمِلَ الموصولُ في ما لا يعلَمُ وهي الأصنامُ، وسوَّغَ هذا الاستعمالَ أنَّ الأصنامَ نُزِّلَتْ منزلةَ العالِمِ حينما عبدَها المشركونَ ودَعَوْها واعتقدُوا فيها الضُّرَّ والنَّفْعَ.

6 ـ الأُلى[1]: ويُمَدُّ فيُقالُ: الأُلاءِ، وهو اسمُ جمعٍ يُسْتَخْدَمُ للمذكَّرِ كثيرًا، كقولِ الشَّاعرِ:

رَأَيْتُ بَنِي عَمِّي الأُلَى يَخْذُلُونَنِي ... عَلى حَدَثَانِ الدَّهْرِ إِذْ يَتَقَلَّبُ[2]

وقد يُسْتَخْدَمُ للمؤنَّثِ قليلا، كقولِ الشَّاعرِ:

وَأَمَّا الأُلَى يَسْكُنَّ غَوْرَ تِهامَةٍ ... فَكُلُ كَعَابٍ تَتْرُكُ الْحِجْلَ أَفْصَما[3]

7ـــ اللاتي ولُغاتُها[4]: لاتِي، واللاتِ، واللائي، واللاءِ، واللَّواتـــي... وتُسْتَخْدَمُ لجـــمعِ الإناثِ العالِماتِ وغيرِهِنَّ، قالَ تعالى: ﴿إِنْ أُمَّهَـٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّـٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْ﴾ **[المجادلة: 2]**.

ثانيًاـ الموصولاتُ المُشْتَرَكَةُ، وهي أسماءٌ عامَّةٌ تُسْتَخْدَمُ فـــي بـــابِ الموصـــولاتِ وأبوابٍ أُخرى وهيَ:

1ـ مَنْ: تُسْتَخْدَمُ للمفردِ العالِمِ المُنزَّهِ عن الذُّكورةِ والأنوثةِ، وللمفردِ المذكَّرِ والمؤنَّثِ العالِمَيْنِ ومثنَّاهُما وجمعِهِما[5]، قالَ تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ۗ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ **[النحل: 17]**، وقالَ تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ **[الشمس: 9]**، وقـــد تقعُ

---

(1)_ ابن مالك، شرح التسهيل: ج1،ص193؛ والرضي، ج3،ص105؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج1،ص286

(2)_ البيت لبعض بني فقعس في البغدادي، خزانة الأدب: ج3، ص30؛ ولمرة بن عداء الفقعسي في الشنقيطي، الفاضل الرحالة أحمد بن الأمين 1331هـــ. الدرر اللوامـــع على همع الهوامع، تحقيق وشـــرح عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية ــ الكويت، ط1981، ج1، ص260

(3)_ البيت لعمارة بن راشد في ابن منظور، لسان العرب: ج12، ص531 مادة فصم؛ وبلا نسبة في ابن مالك، شرح التسهيل: ج1،ص193 برواية أقصما بدل أفصما وفتاة بدل كعاب.

(4)_ ابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص195؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج1، ص287

(5)_ سيبويه، الكتاب: ج4،ص288؛ وابن يعيش، شـــرح المفصـــل: ج2،ص380؛ وابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص216؛ والرضي، شرح الكافية: ج3، ص138؛ والأزهري، شرح التصريح: ج1، ص156

على غيرِ العالمِ بشرطين:

أـ أن يُنزَّلَ غيرُ العالمِ منزلةَ العالمِ[1]، وذلكَ بأن يُنْسَبَ لغيرِ العالمِ ما لا يكونُ إلا للعالمِ، كقولِهِ تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥ﴾ **[الأحقاف: 5]**، فإنَّهُ لمّا نَسَبَ إلى الأصنامِ الدُّعاءَ نُزِّلتْ منزلةَ العالمِ فصحَّ إطلاقُ مَنْ عليها، وكقولِ الشَّاعرِ:

بَكَيْتُ عَلَى سِرْبِ الْقَطَا إِذْ مَرَرْنَ بِي ... فَقُلْتُ وَمِثْلِي بِالْبُكَاءِ جَدِيرُ

أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيْرُ جَنَاحَهُ ... لَعَلِّيْ إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيْرُ[2]

فإنَّهُ لمّا نادى القَطا نزَّلَهُ منزلةَ مَنْ يَعْلَمُ فساغَ المجيءُ بمَنْ.

بـ أن يُجامِعَ العالمَ[3]، كقولِهِ تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ **[النور: 41]**، فإنَّ لفظةَ مَنْ هُنا شاملةٌ للعالمِ وغيرِ العالمِ، وكقولِهِ تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ ۖ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ **[النور: 45]**، فالَّذي يمشي على بطنِهِ والَّذي يمشي على أربعٍ كلاهُما ليس بعالمٍ، وعبَّرَ عنْهُ بمَنْ الَّتي للعالمِ وذلكَ تغليبًا لأنَّ غيرَ العالمِ اختلطَ معَ العالمِ في كلمةٍ قارَنَتْ مَنْ وهيَ دَابَّةٌ فصَحَّ ذلكَ.

والتفتَ بعضُ النُّحاةِ إلى جانبِ المُشاكلةِ، فذهبوا إلى أنَّهُ قد يُؤْتى بمَنْ لغيرِ العالمِ إذا ورَدَتْ معَ مَنْ أُخْرى للعالمِ مُشاكَلَةً لها، وممَّا حُمِلَ على ذلكَ قولُهُ تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ۗ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ **[النحل: 17]**، فإذا كانَ المقصودُ بمَنْ

---

(1)_ ابن مالك، شرح التسهيل: ج1،ص216؛ وأبو حيان، ارتشاف الضرب: ج1،ص546 ؛ والسمين، الدر المصون: ج9،ص661؛ والدماميني، تعليق الفرائد: ج2،ص249

(2)_ ينسب البيتان للعباس بن الأحنف بن الأسود الحنفي اليمامي شاعر غزل رقيق وكان شعره كله غزلا قال فيه البحتري: أغزل الناس، نشأ ببغداد وتوفي بها 192 هـ. ديوانه، شرح مجيد طراد، دار الكتاب العربي ــ بيروت، ط1 ــ 1993، ص 150؛ وينسبان لمجنون ليلى قيس بن الملوح بن مزاحم العامري شاعر غزل من أهل نجد ومن المتيمين أحب ليلى بنت سعد التي نشأ معها في صغره ولما كبرت حجبها أبوها عنه وهام على وجهه إلى أن توفي 68هـ. ديوانه، شرح وتحقيق رحاب عكاوي، دار الفكر لعربي ــ بيروت، ط1 ــ 1994، ص88

(3)_ المبرد، المقتضب: ج2،ص51؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج2،ص381؛ وابن مالك، شرح التسهيل: ج 1، ص217؛ وابن أبي الربيع، البسيط: ج1، ص288

الثَّانيةِ الأصنامَ فإنَّ مُسوِّغَ المجيء بمَنْ لها هو مُشاكَلَةُ مَنْ الأولى والمقصود بها العالمُ، وهذا أحدُ الأوجه الَّتي ذَكَرَها الزَّمَخْشَريُّ وأبو حيَّانَ[1]، وحَمَلَ العُكْبَريُّ[2] على ذلكَ قولَهُ تعالى: (فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ...) مُشاكَلَةً لمَن الَّتي قبلَها (مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ)، وقد أجازَ قُطْرُب[3] أن تأتيَ مَنْ لغيرِ العالِمِ دونَ شروطٍ، فتكونُ مَنْ)في النُّصوصِ السَّابقةِ على أصْلِها عندَهُ في استعمالِها للعالِمِ وغيرِهِ.

2ـ ما: وتُستَعْمَلُ للدِّلالةِ على:

أـ غيرِ العالِمِ اتِّفاقًا وهو الغالبُ فيها[4]، كقولِهِ تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ﴾ **[الواقعة: 63]**، وقولِهِ تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ **[البقرة: 3]**.

بـ آحادِ العالِمِ قليلا، وهو رأيُ ابنِ دُرُسْتُوَيْهِ، ومكِّي القيسيِّ، وابنِ خروف[5]، ورجَّحَهُ ابنُ مالك[6]، ويَظْهَرُ لي أنَّ سيبويه كانَ يرى ذلكَ لأنَّهُ خصَّ مَنْ بالعالِمِ، ثُمَّ قالَ: (ومَا مِثْلُها إلا أنَّها مُبْهَمَةٌ تَقَعُ على كُلِّ شيءٍ) [7]، فيكونُ مُرادُهُ بالمُبْهَمَةِ الواقعَةِ على كُلِّ شيءٍ عامًّا يشملُ العالِمَ وغيرَهُ، ومن مجيئِها للعالِمِ قولُهُ تعالى: ﴿فَٱنكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ **[النساء: 3]**، وقولُهُ تعالى: ﴿وَلا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ **[النساء: 22]**، وقولُهُ تعالى: ﴿وَلَآ أَنتُمْ عَـٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ﴾**[الكافرون: 2]**، وقولُ العَرَبِ: (سُبحانَ ما سخَّرَكُنَّ لنا) و(سُبْحَانَ ما يُسَبِّحُ الرَّعْدُ

---

(1)_الزمخشري، الكشاف: ج2،ص560؛ وأبو حيان، البحر: ج5،ص467

(2)_ العكبري، التبيان: ج2،ص253

(3)_ ابن مالك، شرح التسهيل: ج1،ص216؛ والرضي، شرح الكافية: ج3،ص138، وقطرب هو محمد بن المستنير كان عالما ثقة أخذ النحو عن سيبويه ومن مؤلفاته: الأضداد ومعاني القرآن توفي 206هـ.

(4)_ المبرد، المقتضب: ج2، ص49 و51؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص380؛ وابن مالك، شرح التسهيل: ج1،ص217؛ والرضي، شرح الكافية: ج3،ص138؛ وابن عقيل، شرحه: ج1،ص140

(5)_ أبو حيان، ارتشاف الضرب: ج1،ص547؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج1،ص315، وابن درستويه هو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن مرزبان الفارسي قرأ على المبرد وبرع له الإرشاد في النحو والأضداد وغريب الحديث وغيرها، توفي: 347هـ. ومكي القيسي هو حموش بن محمد بن مختار القيرواني الأصل كان من أهل الإتقان لعلوم القرآن وله إعراب مشكل القرآن والتبصرة وغيرها، توفي 355هـ.

(6)_ ابن مالك، شرح التسهيل: ج1،ص217

(7)_ سيبويه، الكتاب: ج4،ص228

بحمدِهِ)، ففي هذهِ المواضعِ أُطْلِقَتْ (ما) على العالِمِ.

جـ أن تَقَع على العالِمِ مُجامِعًا غيرَ العالِمِ فيُغَلَّبُ غيرُ العالِمِ[1]، كقولِهِ تعالى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۖ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ **[الحشر: 1]**، و: ﴿وَلِلَّهِ يَسۡجُدُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ مِن دَآبَّةٖ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَهُمۡ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ﴾ **[النحل:49]**، فإنَّ (ما) في الآيتينِ عامَّةٌ تشملُ العالِمَ وغيرَهُ.

دـ أن تَقَعَ على المُبْهَمِ أمرُهُ[2] كمَنْ رأى شبَحًا فلمْ يَتَبَيَّنْهُ فيقولُ: أَرأيتَ ما رأيتُ؟ أو أن يعلمَ إنسانيَّتَهُ ولكن لا يَعلم هل هو ذكرٌ أم أُنثى، وحُمِلَ عليهِ قولُهُ تعالى: ﴿إِذۡ قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ عِمۡرَٰنَ رَبِّ إِنِّي نَذَرۡتُ لَكَ مَا فِي بَطۡنِي مُحَرَّرٗا﴾ **[آل عمران: 35]**، لأنَّها لم تكنْ تعلمُ هل هي ذكرٌ أَمْ أُنثى.

هـ ـ أن تَقَعَ على صِفاتِ العالِمِ[3]، وحُمِلَ عليهِ قولُهُ تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ **[النساء: 3]**، قيلَ المُرادُ هُنا الصِّفةُ المُشْتَقَّةُ ممَّا بعدَها أي الطَّيِّبُ، وقيلَ هي للنَّوْعِ أي النَّوعِ الطَّيِّبِ، وقيلَ حَسَّنَ وقوعُها أنَّ النِّساءَ ناقصاتُ عقلٍ فأُجْرِينَ مَجْرى غيرِ العالِمِ[4]، وخروجًا من كُلِّ هذهِ التأويلاتِ فإنَّني أميلُ إلى أنَّ (ما) تُستَخْدَمُ للعالِمِ قليلا، وذلكَ حَمْلا للنُّصوصِ على ظاهرِها.

3ـ ذو الطَّائِيَّة[5]: وهي بصيغةٍ واحدةٍ للمفردِ المذكَّرِ وفروعِهما العالِمِ وغيرِهِ، ومنها قولُ الشَّاعرِ:

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرونَ أَتَيْتُهُمْ فَحَسْبِيَ مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا[6]

---

(1)_ ابن مالك، شرح التسهيل: ج1،ص217؛ وابن أبي الربيع، الملخص: ج1،ص191؛ والسمين، الدر المصون: ج7،ص234؛ والأشموني، شرحه: ج1، ص135

(2)_ العكبري، التبيان: ج1، ص206؛ ابن مالك، شرح التسهيل: ج1،ص217؛ والرضي، شرح الكافية:ج1، ص547؛ والسمين، الدر المصون: ج3، ص132

(3)_ أبو حيان، ارتشاف الضرب: ج1، ص547؛ والأزهري، شرح التصريح: ج1، ص157

(4)_ العكبري، التبيان: ج1،ص256؛ وأبو حيان، البحر: ج3،ص170؛ والسمين،الدر المصون: ج3،ص561

(5)_ ابن يعيش، شرح المفصل: ج2،ص384؛ وابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص199

(6)_ البيت لمنظور بن سحيم بن نوفل الأسدي الفقعسي شاعر مخضرم أدرك الإسلام وسكن الكوفة وهو من شعراء حماسة أبي تمام مجهول المولد والوفاة. ابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص385

ومن استخدامِها للمؤنَّثِ قولُ الشَّاعرِ:

فَإِنَّ المَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ[1]

4ـ أيّ[2]: تأتي اسمًا موصولا، وتُستَعْمَلُ للمفردِ المذكَّرِ العالِمِ وفروعِ ذلكَ، وتَحْمِلُ دلالةَ التَّبعيضِ، فهي بعضُ ما أُضيفَتْ إليهِ، ومن استخدامِها للمذكَّرِ:

إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ[3]

وبعدَ عرضِ هذهِ الوظائفِ والدِّلالاتِ الَّتي يُؤْتى بالموصولِ من أجلِها يتَبَيَّنُ أنَّ ما يَتَعَلَّقُ بالجانبِ الدِّلاليِّ للتَّعريفِ هو دِلالتُها على مُعَيَّنٍ في جنسِهِ وصلاحيتُها لوصفِ المَعارفِ، وما سوى ذلكَ فلا عَلاقَةَ لهُ بالجانبِ الدِّلاليِّ للتَّعريفِ بل منها ما يُخالفُ التَّعريفَ كدلالتِهِ على الجنسِ وعلى التَّفخيمِ.

7.4.1 المُعَرَّفُ بالأداةِ وظائفُهُ ودِلالاتُهُ:

يرى جمهورُ النُّحاةِ أنَّ أداةَ التَّعريفِ (ال) تدخلُ الاسمَ النَّكرةَ لتؤديَ وظيفتينِ رئيسيتينِ وهما: تعريفُ العَهْدِ وتعريفُ الجنسِ، وكُلٌّ منهما يتفرَّعُ:

أولا ـ العهديَّةُ وتأتي للوظائفِ الآتيةِ:

أـ تعريفِ العهدِ الذِّكْرِيِّ[4]، وذلكَ بأن يتقدَّمَها مصحوبُها نكرةً، ثُمَّ يُعَادُ مُتَّصلا بها كقولِكَ: اشتريْتُ فرسًا وبعْتُ الفَرَسَ، فالأداةُ للتَّنبيهِ على أنَّ مصحوبَها هو المذكورُ سابقًا، وكقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡكُمۡ رَسُولٗا شَٰهِدًا عَلَيۡكُمۡ كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا ۞ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذۡنَٰهُ أَخۡذٗا وَبِيلٗا﴾ **[المزمل: 15،16]**، وقولِهِ تعالى: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشۡكَوٰةٖ فِيهَا مِصۡبَاحٌۖ ٱلۡمِصۡبَاحُ فِي زُجَاجَةٍۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوۡكَبٞ دُرِّيّٞ﴾ **[النور: 35]**، حيثُ وردَتِ الكلمتانِ: مِصباحٌ وزجاجةٌ نكرتينِ أولا،

---

(1)_ البيت لسنان بن فحل الطائي شاعر إسلامي من شعراء الدولة المروانية، الأنباري، الإنصاف: ج1،ص384؛ والأزهري، شرح التصريح: ج1،ص161؛ والغدادي، خزانة الأدب: ج6، ص35

(2)_ ابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص381 و426؛ وابن أبي الربيع، البسيط: ج1، ص281؛ وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ارتشاف الضرب: ج1،ص530؛

(3)_ البيت لغسان بن وعلة أحد من تؤخذ عنهم اللغة، في الأنباري، الإنصاف: ج2،ص715؛ والأزهري، شرح التصريح: ج1،ص157، وقيل لرجل من بني غسان، البغدادي، خزانة الأدب، ج6، ص60 ــ 61

(4)_ ابن السراج، الأصول: ج2،ص150؛ والعكبري، اللباب: ج1،ص493؛ وابن مالك، شرح التسهيل:ج1،ص275؛ والرضي، شرح الكافية: ج3،ص320

ثُمَّ اتَّصلتَا بأداةِ التَّعريفِ للدِّلالةِ على أنَّ المقصودَ بالثَّاني هو الأوَّلُ.

بـ تعريفِ العهدِ الحضوريِّ[1]، وذلكَ بأن يكونَ مصحوبُها حاضرًا مُبْصَرًا كأنْ ترى شخصًا يُسَدِّدُ سهمًا فتقولَ: (القِرْطاسَ)إذا كانَ مُشَاهَدًا، وكأنْ تقولَ لآخرَ: انْظُرْ إلى هذا الرَّجُلِ المُقْبِلِ، ومنهُ قولُهُ تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ **[المائدة: 3]**، إشارةً إلى يومٍ حاضرٍ عندَ المسلمينَ وهو يومُ عَرَفَةَ على الصَّحيحِ، وقد نَزَلَتْ الآيةُ عشيَّةَ ذلك َاليومِ [2].

وتأتي الأداةُ لتعريفِ الحضورِ غالبًا بعدَ الإشارةِ، نحوَ: هذا الرَّجلُ، وبعدَ أي في النِّداءِ نحوَ: يا أيُّها الرَّجلُ، وزادَ ابنُ عصفورٍ بعدَ إذا الفُجائيَّةِ وفي اسمِ الزَّمانِ الحاضرِ نحوَ (الآن) ولا تكونُ للحضورِ في غيرِها عندَهُ، وردَّ ذلكَ ابنُ هشامٍ[3] وذكرَ أنَّ الَّتي بعدَ إذا الفُجائيَّةَ، نحوَ: خَرَجْتُ فإذا الأسدُ، ليستْ للحضورِ المقصودِ أثناءَ التَّكلُّمِ وهو المُرادُ هُنا، وأمَّا في الآنَ فهي زائدةٌ على الأصحِّ، وأمَّا حصرُها في المواضعِ الَّتي ذكرَها ابنُ عصفورٍ فغيرُ صحيحٍ لأنَّكَ تقولُ لآخرَ: لا تَشْتُمِ الرَّجُلَ، إذا كانَ حاضرًا مُشاهَدًا فتكونُ للحضورِ.

جـ تعريفِ العهدِ الذِّهنيِّ(العِلْميِّ) [4]:

وفي هذهِ الحالةِ لا يكونُ مصحوبُ الأداةِ مذكورًا سابقًا ولا حاضرًا حسًّا، ولكن مَعْلومًا عندَ المُتَكَلِّمِ والمُخاطَبِ بِسَبْقِ معرفةٍ، كأن يكونَ بينكَ وبينَ صديقٍ عهدٌ في كتابٍ ما فتقولَ لَهُ: أقرأْتَ الكتابَ؟ تُريدُ الكتابَ الذي يَعرِفُهُ...، ونحوَ قولِهِ تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ﴾ **[التوبة: 40]**، وقولِهِ تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾**[الفتح: 18]**، فالخِطَابُ للنَّبيِّ ﷺ والْغَارُ

---

(1)_ الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار 377 هـ. المسائل الحلبيات، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم ــ دمشق، ط1 ــ 1985، ص 231؛ والشريف الكوفي، البيان: ص324؛ والحيدرة، كشف المشكل: ص451؛ وابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص257

(2)_ ابن كثير، أبو الفداء الحافظ إسماعيل بن عمر القرشي 774هـ. تفسير القرآن العظيم، قدم له عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة دار الفيحاء ــ دمشق، ط2 ــ 1998، ج2،ص19ــ21، ومن نظر لانقضاء ذلك اليوم جعلها للعهد الذهني، وهو رأي ابن مالك، شرح التسهيل: ج1،ص257

(3)_ ابن هشام، مغني اللبيب: ص62؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج1،ص275ــ276

(4)_ الزجاجي، اللامات: ص43؛ والشريف الكوفي، البيان: ص324؛ والحيدرة، كشف المشكل: ص451؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج5، ص138

والشَّجَرَةُ معروفانِ عندَهُ، وكقولِهِ تعالى: ﴿أَن جَآءَهُ ٱلۡأَعۡمَىٰ﴾ [عبس: 2]، فإدْخالُ الأداةِ على الأَعْمى إشارةً إلى سَبْقِ العِلْمِ بِهِ عندَ النَّبيِّ ﷺ.

ثانيًاـ الجنسية، وتأتي لثلاثِ وظائفَ:

أـ استغراقِ أفرادِ الجنسِ[1]: تأتي الأداةُ في هذهِ الحالةِ لاستغراقِ جميعِ أفرادِ الجنسِ فلا تَخُصُّ واحدًا بعينِهِ، كقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾ [المعارج: 19]، وقولِهِ تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: 28]، والمقصودُ كُلُّ إنسانٍ خُلِقَ هلوعًا وكُلُّ إنسانٍ خُلِقَ ضعيفًا، وقولِهِ تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [الأنعام: 73] أيْ كُلِّ غيبٍ وكُلِّ شهادةٍ، ولهذا النوعِ علاماتٌ يُعْرَفُ بها:

1 ـ أنْ يَصِحَّ دخولُ (كُلّ) بدلَ الأداةِ حقيقةً، فقولُهُ تعالى: (إنَّ الإنسانَ خُلِقَ...) معناهُ خُلِقَ كُلُّ إنسانٍ هَلوعًا على وجْهِ الحقيقةِ، وقولُكَ المؤمنُ خيرٌ من الكافرِ أيْ كُلُّ مؤمنٍ خيرٌ من كُلِّ كافرٍ...

2 ـ أن يَصِحَّ الاستثناءُ من مصحوبِها، نحوَ قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ۝ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡحَقِّ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ﴾ [العصر: 2،3].

4 ـ أن يَصِحَّ وصفُهُ بالجمعِ، كحكايَةِ الأخفشِ (أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينارُ الصُّفْرُ والدِّرْهَمُ البيضُ).

ب ـ استغراقِ خصائصِ الجنسِ[2] كقولِكَ: زيدٌ الرَّجُلُ، تريدُ أنَّهُ الكاملُ في الرَّجولَةِ الجامعُ لأوصافِها والمُشْتَمِلُ على خصائصِها، وعلامَتُها أن يصحَّ دخولُ (كُلّ) بدلَ الأداةِ مجازًا، نحوَ: محمَّدٌ المسلمُ خُلُقًا أي كُلُّ مسلمٍ في الخُلُقِ الرَّفيعِ، وحُمِلَ على ذلكَ قولُهُ تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 2]، أي ذلكَ كُلُّ الكُتُبِ، وهذا يكونُ للمبالغةِ في المدحِ أو الذَّمِّ.

---

(1)_ ابن السراج، الأصول: ج2،ص150؛ والزجاجي، اللامات: ص44؛ وابن مالك، شرح التسهيل: ج1،ص258؛ والرضي، شرح الكافية: ج3،ص315

(2)_ ابن مالك، شرح التسهيل: ج1،ص285؛ وابن هشام، مغني اللبيب: ص62؛ والدماميني، تعليق الفرائد: ج2،ص356؛ والأشموني، شرحه: ج1،ص169؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج1،ص275؛ والخضري، حاشيته: ج1،ص117

ج ـ لبيانِ الماهيَّةِ وتُسمَّى أيضًا الحقيقةُ والطَّبيعةُ[1]:

وهي الَّتي لا يخْلُفُها كُل لا حقيقةً ولا مجازًا، ولا يُسْتَثْنى من مصحوبِها، وإنَّما تكونُ لبيانِ الحقيقةِ من حيثُ هي كقولِكَ: الرَّجلُ خيرٌ من المرأةِ، أي جنسُ الرِّجالِ من حيثُ هو خيرٌ من جنسِ المرأةِ من حيثُ هو، ولا تريدُ أنَّ كُلَّ رجلٍ خيرٌ من كُلِّ امرأةٍ، فكم من امرأةٍ خيرٌ من ألفِ رجلٍ، ونحوَ قولِهِ تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾ **[الأنبياء: 30]**، أي جَعَلْنا من هذهِ الحقيقةِ المعروفةِ لا مـــن كُلِّ شيءٍ اسمُهُ ماءٌ، وكقولِهِ تعالى: ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾ **[يوسف: 13]** ، ونحوَ: لا ألْبَسُ الثِّيابَ، ولا أتزوَّجُ النِّساءَ، ولا أشتري اللَّحْمَ، وأَكَلْتُ الخُبْزَ، وشربْتُ الماءَ...

وقَيَّدَ كثيرٌ من النُّحاةِ هذا النَّوعَ بأنَّهُ إشارةٌ إلى ما في ذهنِ المُخاطَبِ من حقيقةِ هذا الشَّيءِ، فقولُكَ: كُلِ التَّمْرَ والبَسِ الثِّيابَ، إشارةٌ إلى ما في ذهنِ المُخاطَبِ من حقيقةِ التَّمرِ وحقيقةِ الثِّيابِ، والفرقُ بين هذا النَّوعِ وبينَ اسمِ الجنسِ النَّكرةِ أنَّ الثَّاني إشارةٌ إلى ماهيَّةِ الشَّيءِ دونَ اعتبارِ حضورِهِ في الذِّهْنِ، فالحضورُ الذِّهْنيِّ شرطٌ[2]، وهو كلامُ النُّحاةِ نفسُهُ في الفرقِ بينَ اسمِ الجنسِ وعَلَمِ الجنسِ، وهو مَحْضُ خيالٍ لا يُعْتَمَدُ عليهِ؛ لأنَّهُ لا يُمْكنُ الفصلُ بينَ حقيقةِ الشَّيءِ وبينَ حضورِهِ الذِّهْنيِّ، والاسمُ مُجَرَّدًا منَ الأداةِ يدُلُّ على الحضورِ الذِّهْنيِّ؛ فلا أثرَ لهذهِ الأداةِ من حيثُ المعنى في التَّعريفِ والتَّنكيرِ، وذَكَرَ الرَّضيُّ[3] أنَّ الفرقَ بينهما يظهرُ في أنَّ اسمَ الجنسِ النَّكرةَ مُجَرَّدًا من الأداةِ يدُلُّ على بعضٍ مجهولٍ من جُمْلةٍ، فقولُكَ: اشْتَرِ تمرًا، أي بعضَ التَّمرِ، وأمَّا المتَّصلُ بالأداةِ فيدُلُّ على الحقيقةِ مُجَرَّدًا من البَعْضيَّةِ حتَّى تقومَ قرينةٌ تدُلُّ على البَعْضيَّةِ كقولِكَ: اشْتَرِ اللَّحْمَ، وكُلِ التَّمْرَ، واشْرَبِ الماءَ، إذ يُسْتَحالُ شراءُ كُلِّ اللَّحْمِ... فقرينةُ الشِّراءِ والشُّربِ والأكلِ تدُلُّ على البَعْضيَّةِ.

ومصحوبُ ذي الأداةِ الجنسيَّةِ في حقيقتِهِ نكرةٌ لأنَّهُ لا يدُلُّ على مُعَيَّنٍ، وهـــو

---

(1)_ الفارسي، المسائل الحلبيات: ص230؛ وابن يعيش، شـــرح المفصل: ج5، ص138؛ والرضـــي، شـــرح الكافية: ج3،ص315؛ وابن هشام، مغني اللبيب: ص62؛ والدماميني، تعليق الفرائد: ج2، ص362

(2)_ الرضي، شرح الكافية: ج3، ص315؛ والأشموني، شرحه: ج1،ص167؛ والأزهري، شرح التصريح: ج 1،ص181؛ والسيوطي، الأشباه والنظائر: ج3،ص90

(3)_ الرضي، شرح الكافية: ج3،ص315ــ318

حدُّ المعرفةِ، ولكنَّهُ يُعامَلُ مُعامَلَةَ المَعرفةِ، فيُبْتَدأُ بِهِ، ويُوصَفُ بالمعرفةِ، ويأتي صاحبَ حالٍ، فهو كعَلَمِ الجنسِ لذا أجازَ النُّحاةُ أن تكونَ جملةُ (يسُبُّني) صفةً لـــ(اللَّئيمِ) في قولِ الشَّاعرِ:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لا يَعْنِينِي[1]

وكذلكَ القولُ في جملةِ (نَسْلَخُ) من قولِهِ تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾[يس: 37]، والذي أراهُ أن يُجْعَلَ هذا القسمُ من بابِ المعارفِ اللَّفْظيَّةِ ويُدْرَجَ تحتَ بابٍ واحدٍ بينَ المعرفةِ والنَّكرةِ مَعَ عَلَمِ الجنسِ، وَجَعْلُهُ من المعارفِ اللَّفْظيَّةِ هو مذهبُ ابنِ مالكٍ[2] والمُخْتَارُ عندَ الرَّضيِّ[3].

دـ الوصفُ بمصحوبِها: تَنْقُلُ أداةُ التَّعريفِ الاسمَ من حالةِ التَّنكيرِ إلى التَّعريفِ المعنويِّ أو اللَّفْظيِّ، وفي كلتا الحالتينِ ينطبقُ عليهِ أحكامُ المعارفِ ومنها صلاحيَّتُهُ لوصفِ المعارفِ جميعِها[4] لأنَّهُ أدناها رُتْبةً.

وبعدَ عرضِ وظائفِ المُعَرَّفِ بالأداةِ ودِلالاتِهِ يتبيَّنُ أنَّ ما يَتَعلَّقُ بالجانبِ الدِّلاليِّ للتَّعريفِ هو دلالتُهُ على مَعْهودٍ مُعَيَّنٍ إمَّا مذكورٍ سابقٍ، وإمَّا حاضرٍ، وإمَّا معلومٍ عقلا، وما يَتَّصِلُ بذلكَ من صلاحيَّتِهِ لوصفِ المَعارِفِ، وأمَّا سائرُ ذلكَ فلا علاقَةَ لهُ بالجانبِ الدِّلاليِّ للتَّعريفِ.

8.4.1 المُعَرَّفُ بالإضافةِ:

الإضافةُ نوعانِ: لفظيَّةٌ وهي إضافةُ الوصفِ المشابهِ للمضارعِ إلى معمولِهِ، نحوَ: زيدٌ ضاربُ عمروٍ غدًا وقائلُ شعرٍ الآن، وهذا النَّوْعُ لا يكتسبُ فيه المُضافُ تعريفًا أو تخصيصًا.

---

(1)_ البيت لشَمِرِ بن عمرو الحنفي أحد شعراء بني حنيفة باليمامة وقيل هو من قتل المنذر بن ماء السماء غيلة سنة 564هـ. وهو مجهول المولد والوفاة. الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قُرَيْب بن عبد الملك 216هـ. الأصمعيات، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف ــ مصر، ط7 ــ 1993، ص126

(2)_ ابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص116

(3)_ الرضي، شرح الكافية: ج3، ص315

(4)_ يستثنى من ذلك الضمير لأنه لا يوصف والموصول لعدم ثبوت دليل قطعي على وصفه الرضي، شرح الكافية: ج2،ص335وينظر في الوصف بالأداة: سيبويه، الكتاب: ج2، ص6 ــ7؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص247ــ249؛ والرضي، شرح الكافية:ج2، ص335 ــ336

والنَّوعُ الثَّاني: الإضافةُ المَحْضَةُ (المعنويَّةُ)، وهي الَّتي يكتسبُ فيها الاسمُ تعريفًا أو تخصيصًا ممّا أُضيفَ إليهِ، وهي نوعانِ: إضافَةُ نكرةٍ لنكرةٍ فيكتَسبُ الاسمُ تخصيصًا، وإضافةُ نكرةٍ لمعرفةٍ وهو ما سنتناولُهُ، لأنَّهُ هو النَّوعُ المُتَعلِّقُ بالمعارفِ.

وفي الإضافةِ يُؤثِّرُ كُلٌّ من الاسمينِ بالآخر لوظائفَ ودلالاتٍ مُتعدِّدَةٍ سنتناولُها، وأُشيرُ إلى أنَّ أَغْلَبَها مُشْتَرَكٌ بينَ المُضافِ لمعرفةٍ والمُضافِ لنكرةٍ، وأهمُّ هذهِ الآثارَ:

أولا ـ يقومُ المُضافُ بعملِ الجرِّ حيثُ يجرُّ المُضافَ إليهِ معَ أنَّهُ اسمٌ، والأصلُ في الأسماءِ ألا تعملَ حتَّى تُشابِهَ الفعلَ، والفعلُ لاحظَّ لَهُ في الجرِّ، إلا أنَّهُ لمَّا حُذِفَ الجارُّ في هذهِ الإضافةِ أُقيمَ المُضافُ مقامَهُ وعملَ عملَهُ، بناءً على مذهبِ الجُمهورِ[1]، لأنَّ المُضافَ يُباشرُ الضَّميرَ في نحوِ: أخوكَ وصديقي ورفيقِهِ...، ولا يُباشرُ الضَّميرَ إلا العاملُ فيهِ.

ثانيًا ـ التَّخْفيفُ: ينتجُ عن الإضافةِ الإيجازُ والاخْتصارُ وذلكَ من وجوهٍ:

1 ـ حذفُ الجارِّ: فإنَّ قولَكَ: كتابُ محمدٍ أخفُّ على اللِّسانِ وأوجزُ من قولِكَ: كتابٌ لمحمدٍ، وقولُكَ: خاتَمُ الذَّهَبِ معي أوجَزُ من خاتمٍ من ذَهَبٍ معي.

2 ـ حذفُ التَّنْوينِ من المُفْرَدِ[2]، والنُّونِ من المُثنَّى وجمعِ المُذكَّرِ السَّالِمِ، فقولُكَ: غُلامُ زيدٍ، وغُلاما زيدٍ، ومعلِّمو زيدٍ، أخَفُّ على اللِّسانِ من غُلامٍ لزيدٍ، وغُلامانِ لزيدٍ، ومعلمونَ لزيدٍ.

3 ـ حذفُ أداةِ التَّعريفِ من المُضافِ[3]، فلا يجوزُ أن تقولَ: الغُلامُ زيدٍ حاضرٌ، والكتابُ محمدٍ مفيدٌ، فالثِّقَلُ فيهما واضحٌ لذا لا تجتمعُ أداةُ التَّعريفِ معَ الإضافةِ.

ثالثًا ـ تعريفُ المضافِ[4]: يكتسبُ المضافُ ممَّا أُضيفَ إليهِ التَّعريفَ، ويصبحُ

---

(1)_الشريف الكوفي، البيان: ص266؛ والأنباري، أسرار العربية: ص250؛ والعكبري، اللباب: ج1،ص388

(2)_ المبرد، المقتضب: ج4،ص143؛ والعكبري، اللباب: ج1،ص387؛ وابن هشام، شرح شذور الذهب: ص 430؛ والأزهري، شرح التصريح: 1،ص673

(3)_المبرد، المقتضب: ج4،ص143؛ وابن عصفور، شرح الجمل: ج2، ص45؛ والرضي، شرح الكافية: ج2، ص239

(4)_ سيبويه، الكتاب: ج2،ص6؛ والمبرد، المقتضب: ج4،ص277؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج4،ص126؛ وابن مالك، شرح التسهيل: ج3،ص226؛ وابن عقيل، شرحه: ج2، ص34ـ45

معرفةً كباقي المعارفِ فَيُبْتَدَأُ بِهِ، ويُوصفُ بالمعرفةِ، ويأتي صاحِبَ حالٍ... فتقولُ: صاحبُ زيدٍ كريمٌ، وصاحبُ زيدٍ الكريمُ جاءَ، وجاءَ صاحبُ زيدٍ ضاحِكًا...

رابعًاـ وصفُ المعارفِ: يكتسبُ المُضافُ إلى معرفةٍ التَّعريفَ فيصبحُ مُهيَّئًا لأداءِ وظيفةٍ جديدةٍ وهي وصفُ المعارفِ[1] كما في قولِكَ: مررتُ بزيدٍ صاحبِكَ، وجاءَ العالِمُ مؤلِّفُ الكتابِ...

خامسًا ـ تذكيرُ المؤنَّثِ:

يكتسبُ المؤنَّثُ التَّذكيرَ ممَّا أُضيفَ إليهِ، فيُعامَلُ مُعامَلَةَ المُذكَّرِ، وحَمَلَ النُّحاةُ على ذلكَ بعضَ الشَّواهدِ كقولِ الشَّاعرِ:

إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوًى وَعَقْلُ عَاصِي الْهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرَا[2]

حيثُ أخبرَ عن المؤنَّثِ (إنارة) بالمُذكَّرِ (مكسوفٌ)؛ لأنَّ المؤنَّثَ اكتسبَ التَّذكيرَ ممَّا أُضيفَ إليهِ[3] وهو (العَقْلُ)، وكقولِ الشَّاعرِ:

رُؤْيَةُ الْفِكْرِ مَا يَؤُولُ لَهُ الأَمْرُ مُعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِي[4]

اكتسبَ المؤنَّثُ (رؤية) التَّذكيرَ من المُضافِ إليهِ (الفكر)؛ لذا أخبرَ عنهُ بالمذكَّرِ (مُعين). وحُمِلَ على ذلكَ في بعضِ الوجوهِ قولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ **[الأعراف: 56]**، حيثُ أخبرَ عن المؤنَّثِ (رحمة) بالمذكَّرِ (قريب) لأنَّ المؤنَّثَ اكتسبَ التَّذكيرَ ممَّا أُضيفَ إليهِ[5].

سادسًا ـ تأنيثُ المُذكَّرِ:

يكتسبُ المُضافُ المُذكَّرُ التَّأنيثَ ممَّا أُضيفَ إليهِ، فيُعَامَلُ مُعامَلَةَ المؤنَّثِ بشرطِ

(1)_ سيبويه، الكتاب: ج2،ص6ـ8؛ والمبرد، المقتضب: ج4،ص281ـ285؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج2،ص247ـ249؛ والرضي، شرح الكافية: ج2،ص333 ـ336

(2)_ البيت بلا نسبة في ابن مالك، شرح التسهيل: ج3،ص238؛ والأزهري، شرح التصريح: ج1،ص688؛ والبغدادي، خزانة الأدب: ج4،ص213 وج5،ص104

(3)_ ابن هشام، مغني اللبيب: ص483؛ والأزهري، شرح التصريح: ج1،ص688

(4)_ البيت بلا نسبة في ابن مالك، شرح التسهيل: ج3،ص238؛ و ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن محمد بن عبدالله بن مالك الطائي 686هـ. شرحه على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط1 ـ 2000، ص277؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج4،ص280

(5)_ العكبري، التبيان: ج1،ص 428؛ وابن مالك، شرح التسهيل: ج3،ص238؛ وابن هشام، مغني اللبيب:ص 483؛ وابن الناظم، شرحه: ص277؛ و ابن هشام، أبو محمد عبدالله بن يوسف بن أحمد الأنصاري 761 هـ. مسألة الحكمة في تذكير قريب، تحقيق عبدالفتاح الحموز، دار عمار ـ الأردن، ط1ـ1985،ص40

كونِ المُضافِ بعضَ المُضافِ إليهِ أو كبعضِه مَعَ صحَّةِ الاسْتِغْناءِ بالمُضافِ إليهِ عن المُضافِ[1]، نحوَ: قُطِعَتْ بعضُ أصابِعِه، أُنِّثَ الفعلُ معَ الفاعلِ المُذكَّرِ (بعض) لأنَّهُ اكتسبَ التَّأنيثَ ممَّا أُضيفَ إليهِ، وكروايةِ سيبويهِ عن العَرَبِ (اجتمعَتْ أهلُ اليمامةِ) [2] و وقولِ الشَّاعرِ:

فَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَغَفْنَ قَلْبِي وَلَكِنْ حُبُّ مَنْ سكَنَ الدِّيَارَ[3]

فأعادَ ضميرًا مؤنَّثًا منَ الخَبَرِ (شَغَفْنَ) على المُبتدإِ المُذكَرِ(حُبّ) لأنَّهُ اكتسبَ التَّأنيثَ ممَّا أُضيفَ إليهِ[4]، ومثلُهُ قولُ الرَّاجزِ:

طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي نَقَضْنَ كُلِّي وَنَقَضْنَ بَعْضِي[5]

حيثُ أعادَ ضميرًا مؤنَّثًا إلى المُذكَّرِ (طول) لأنَّهُ اكتسبَ التَّأنيثَ من المُضافِ إليهِ (الليالي)، وحُمِلَ على ذلكَ في بعضِ الوجوهِ قولُهُ تعالى: ﴿وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا﴾ **[آل عمران: 103]**، فأَعادَ ضميرًا مؤنثًا (منها) على (شفا) المُذكَّرِ؛ لأنَّهُ اكتسبَ التَّأنيثَ من الحُفرةِ المُضافِ إليها، ويجوزُ أن يكونَ الضَّميرُ للنَّارِ، فلا شاهدَ حينئذٍ[6].

ومن الوجوهِ المُحْتَمَلَةِ في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ ٱلنَّـٰظِرِينَ﴾ **[البقرة: 69]**، أن يكونَ فاقعٌ صفةٌ للبقَرَةِ، ولونٌ مبتدأٌ خبرُهُ تَسُرُّ، وساغَ الإخبارَ بالمؤنَّثِ عن المُذكَرِ لأنَّهُ اكتسبَ التَّأنيثَ من الضَّميرِ المُضافِ إليهِ[7].

سابعًا ـ الدِّلالةُ على معاني بعضِ حروفِ الجرِّ:

---

(1)_ ابن هشام، مغني اللبيب: ص484

(2)_ سيبويه، الكتاب: ج1،ص53

(3)_ البيت منسوب لقيس بن الملوح في البغدادي، خزانة الأدب: ج4،ص212، وليس في ديوانه

(4)_ الرضي، شرح الكافية: ج2،ص246

(5)_ البيت للعجاج أبو الشعثاء عبد الله بن رؤبة بن لبيد السعدي التميمي شاعر مخضرم أدرك الإسلام وأسلم وهو راجز مجيد عاش إلى أيام الوليد بن عبد الملك فأصابه الفالج وأقعد إلى أن توفي 90 هـ. ديوانه برواية وشرح الأصمعي، تحقيق سعدي ضناوي، دار صادر ــ بيروت، ط1 ــ 1997، ص403
برواية أخذن بعضي وتركن بعضي؛ والرواية المذكورة في سيبويه، الكتاب: ج1،ص52

(6)_ أبو حيان، البحر: ج3،ص22؛ والسمين، الدر المصون: ج3،ص337؛ وابن هشام، مغني اللبيب: ص484

(7)_ الزجاج، إعراب القرآن: ج3،ص813؛ والعكبري، التبيان: ج1،ص65

أ ـ أن تدُلَّ على المُلكِ والاختصاصِ حقيقةً أو مجازًا[1]، فتكونُ بمعنى اللامِ، نحوَ: كتابُ محمدٍ، وغلامُ زيدٍ، وسورُ الحديقةِ، واقتصرَ الزَّجَّاجُ و أبو حَيَّانَ[2] على هذا المعنى، وتأوَّلَ أبو حَيَّانَ نحوَ: ثوب الخزِّ بثوبٍ مُستحقٍّ للخزِّ.

ب ـ بيانُ الجنسِ فتكونُ بمعنى مِنْ بكثرةٍ عندَ أكثرِ النُّحاةِ[3]، نحوَ: ثوب الخزِّ، وخاتم الحديدِ، وباب الخشَبِ، والتَّقديرُ ثوبٌ منَ الخزِّ، وخاتمٌ منَ الحديدِ، وبابٌ من الخَشَبِ، وضابِطُها أن يكونَ الأوَّلُ بعضَ الثَّاني، فالثَّوبُ بعضُ الخزِّ والخاتمُ بعضُ الحديدِ، وأن يصحَّ الإخبارُ عن الأوَّلِ بالثَّاني فتقولَ: الثَّوبُ خزٌّ والخاتمُ حديدٌ...

ج ـ الظرفيَّةُ حيثُ تكونُ بمعنى (في) عندَ بعضَ النُّحاةِ[4]، وصحَّحَهُ ابنُ مالك فقالَ: (وهي ثابتةٌ في الكلامِ الفصيحِ بالنَّقْلِ الصَّحيحِ)[5]، وهو ما أَميلُ إليهِ أخذًا بظاهرِ النُّصوصِ وابتعادًا عن التأوُّلِ والتكلُّفِ، ومن ذلكَ قولُهُ تعالى: ﴿تَرَبُّصُ أَرۡبَعَةِ أَشۡهُرٖۖ﴾ **[البقرة: 226]**، وقولُهُ تعالى: ﴿بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ **[سبأ: 33]**، ونحوَ شهيدُ الدَّارِ، وقتيلُ كربُلاءَ، والتَّقْديرُ: تربُّصٌ في أربعةِ أشهُرٍ، ومكرٌ في اللَّيلِ والنَّهارِ...

وبعدَ عرضِ هذهِ الوظائفِ يتبيَّنُ أنَّ ما يَتعلَّقُ بالجانبِ الدِّلاليِّ للتَّعريفِ هو اكتسابُ المُضافِ التَّعريفَ من المُضافِ إليهِ، وما يتَّصلُ بذلكَ من جَعْلِهِ مُهَيَّئًا لأداءِ وظائفِ المعارفِ حيثُ يُبْتَدَأُ بهِ ويأتي صاحبَ حالٍ وتُوصَفُ بهِ المعارفُ. وما سوى ذلكَ من وظائفَ ودلالاتٍ فلا علاقَةَ لها بالجانبِ الدِّلاليِّ للتَّعريفِ كما أنَّها مُشْتَرَكَةٌ بينَ المُضافِ لمعرفةٍ والمضافِ لنكرةٍ.

9.4.1 الوظيفةُ العامَّةُ للمعارفِ:

بعدَ تعريفِ المعارفِ وتحديدِها وعرضِ وظائفِها ودِلالاتِها يتَبَيَّنُ أنَّ للمعارفِ وظيفةً دلاليةً عامَّةً مُشْتركةً بينَها وهي دلالتُها على مُعَيَّنٍ في جِنْسِهِ، فالضَّميرُ والعَلَمُ والإشارةُ والموصولُ والمُعَرَّفُ بالأداةِ والمُعَرَّفُ بالإضافةِ تشتركُ في هذهِ الدِّلالةِ

(1)_ المبرد، المقتضب: ج4،ص143؛ والعكبري، اللباب: ج1،ص388؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج4،ص126؛ والرضي، شرح الكافية: ج2،ص238

(2)_ الأزهري، شرح التصريح: ج1،ص675ـ676

(3)_ الأنباري، أسرار العربية: ص251؛ والعكبري، اللباب: ج1،ص388؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج4،ص126؛ وابن عقيل، شرحه: ج2،ص42

(4)_ وابن الناظم، شرحه: ص272؛ وابن عقيل، شرحه: ج2،ص42؛ السيوطي، همع الهوامع: ج4،ص267

(5)_ ابن مالك، شرح التسهيل: ج3،ص222

ومن أجلِها عُدَّتْ معارفَ، وهذهِ الدِّلالةُ تُهَيئ الأسماءَ لأداءِ وظائفَ نحويَّةٍ مُتَعَدِّدَةٍ في الجُمْلَةِ حيثُ تأتي المَعَارِفُ في مواقعَ لا تَصْلُحُ لها النَّكِرَةُ، ومن هذهِ المواقعِ:

أ. الابتداءُ بها، فقد ذَهَبَ جمهورُ النَّحْوِيِّينَ إلى أنَّ الأصلَ في المبتدإِ أن يكونَ معرفةً[1] وذلكَ لِعِلَّةٍ تَتَّصِلُ بالجانبِ الدِّلاليِّ للتَّعريفِ فإنَّ المُبْتدأَ محكومٌ عليهِ ومُخْبَرٌ عنهُ فلا بُدَّ أن يكونَ معلومًا لدى المُخَاطَبِ لأنَّهُ لا فائدَةَ من الحُكْمِ على المجهولِ، لذا لا يجوزُ الابتداءُ بالنَّكرةِ إلا بمسوِّغَاتٍ تجعلُ الابتداءَ بها مُفيدًا.

ب. وصفُ المعارفِ، يَشْتَرِطُ النَّحْوِيُّونَ التَّطابُقَ بينَ الصِّفةِ والموصوفِ من حيثُ التَّعريفُ والتَّنكيرُ، فلا تُوصَفُ المعرفةُ إلا بمعرفَةٍ؛ لأنَّ الصِّفَةَ والموصوفَ كالشَّيءِ الواحدِ، والتَّعريفُ والتَّنكيرُ ضِدَّانِ فلا يجوزُ أن يَجْتَمِعا[2].

ج. صاحبُ الحالِ، يَشْتَرِطُ النَّحْوِيُّونَ في صاحبِ الحالِ أن يكونَ معرفةً[3] نحو: جاءَ زيدٌ ضاحكًا، وأقبلَ الرَّجلُ مُبْتَسِمًا، ويُعَلِّلُونَ ذلكَ بأمورٍ:

1 ـ لأنَّ الحالَ بمعنى الخَبَرِ والأصلُ في المُخْبَرِ عنهُ أن يكونَ معرفةً لأنَّهُ لا فائدةَ في الإخبارِ عن المجهولِ[4]، وهذهِ العِلَّةُ ترجعُ إلى الجانبِ الدِّلاليِّ للتَّعريفِ.

2 ـ لأنَّ النَّكرَةَ أحوجُ إلى وصفٍ يُبَيِّنُها من حالٍ تُقَيِّدُ الحَدَثَ المنسوبَ لها، وأمَّا المعرفةُ فإنَّهُ لمَّا تعيَّنَ المقصودُ بها دونَ الحَاجَةِ لوصفٍ صحَّ مجيءُ الحالِ لتقييدِ الحَدَثِ المنسوبِ لَها[5] .

3 ـ تَجَنُّبًا للَّبْسِ حتَّى لا يُتَوهَّمُ أنَّ الحالَ صفةٌ إذا كانَ صاحبُها منصوبًا ثُمَّ حُمِلَ غيرُ المنصوبِ على المنصوبِ[6].

وقدْ يأتي صَاحِبُ الحالِ نكرةً بِمُسَوِّغاتٍ، ووَرَدَ في الفَصيحِ نكرةً بلا مُسَوِّغٍ[7].

د. عطفُ البيانِ، يرى جمهورُ البِصريِّينَ أنَّ عطفَ البيانِ يكونُ فـــي المعارفِ دونَ

---

(1)_ العكبري، اللباب: ج1،ص130؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج1،ص224

(2)_ سيبويه، الكتاب: ج2،ص6؛ والرضي، شرح الكافية: ج2، ص329؛ وابـــن عقيـــل، شرحه: ج2،ص197

(3)_ الرضي، شرح الكافية: ج2،ص55؛ والأزهري، شرح التصريح: ج1،ص584

(4)_ ابن يعيش، شرح المفصل: ج2،ص17؛ والأزهري، شرح التصريح: ج1،ص584

(5)_ الرضي، شرح الكافية: ج2،ص61

(6)_ ابن يعيش، شرح المفصل: ج2،ص18

(7)_سيبويه، الكتاب:ج2،ص112؛ وابن عقيل، شرحه: ج1،ص581؛ والأزهري، شرح التصريح:ج1،ص588

النَّكرَاتِ[1]، نحو: رضيَ الله عنِ الفاروقِ عُمَرَ، وجاءَ أبو سَهْلٍ مُحَمَّدٌ، ويُعَلِّلُونَ ذلكَ بِعِلَّةٍ ترجعُ إلى الجانبِ الدِّلاليِّ للتَّعريفِ والتَّنكيرِ، وهي أنَّ الغايةَ من عطفِ البيانِ إيضاحُ الاسمِ المتبوعِ، والنَّكِرَةُ لا يُبَيَّنُ بها غيرُها لأنَّها مجهولةٌ ولا يُبَيَّنُ مجهولٌ بمجهولٍ[2].

وخَالَفَ الكوفيُّونَ وبعضُ البِصْرِيِّينَ[3] فأجازوا أن يكونَ عطفُ البيانِ في النَّكِراتِ واحتجُّوا بأنَّ بعضَ النَّكِراتِ أوضحُ من بعضٍ وأخصُّ، فلا بأسَ من بيانِ غيرِ الواضِحِ بالأوضَحِ، وحَملوا على ذَلكَ قولَهُ تعالى: ﴿أَو كَفَّـٰرَةٌ طَعَامُ مَسَـٰكِينَ﴾ **[المائدة: 95]**، وقولَهُ تعالى: ﴿مِّن وَرَآئِهِۦ جَهَنَّمُ وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ **[إبراهيم: 16]** فطعامُ مساكينَ عطفُ بيانٍ على كفارةٍ في الآيةِ الأولى، وصديدٌ عطفُ بيانٍ على ماءٍ في الآيةِ الثَّانيةِ، والبصريون يعدونَ ذلك بدلا.

5.1 النكرة:

1.5.1 علاماتُ النكرةِ:

حدَّدَ النُّحاةُ مجموعةً من العلاماتِ الَّتي يُسْتَدَلُّ بها على كونِ الكلمةِ نكرةً، وهي علاماتٌ متنوِّعةٌ، منها ما يرجعُ إلى الدِّلالةِ والوظيفةِ، ومنها ما يرجعُ إلى الشَّكلِ:

أولاـ التَّنوينُ[4]، نحو: كتابٌ، وبابٌ، ورجلٌ، وفرسٌ، وبعيرٌ، ولا يدخلُ التَّنوينُ ما كانَ معرفةً إلا الأَعْلامَ، وإنَّما دخلَها مَعَ أنَّهُ دليلُ التَّنكيرِ لأمورٍ:

أ ـ أنَّها معارفُ في المعنى، ولفظُها لفظُ النَّكراتِ؛ لأنَّها معرفةٌ بالوضعِ[5].

بـ لدخولِ معنى التَّنكيرِ عليها لأنَّها عُرضةٌ للشُّيوعِ؛ لذا فهيَ تُثَنَّى وتُجْمَعُ وتُضافُ وقد يدخُلُها (ال) و(رُبَّ)، فلمَّا كانَتْ عُرْضةً للتَّنكيرِ جازَ دخولُ التَّنوينِ عليها[6].

---

(1)_ ابن يعيش، شرح المفصل: ج2،ص273؛ والأزهري، شرح التصريح: ج2،ص148

(2)_ الأزهري، شرح التصريح: ج2،ص148؛ والصبان، حاشيته: ج3،ص127

(3)_ الأزهري، شرح التصريح: ج2،ص148

(4)_ ابن جني، أبوالفتح عثمان الموصلي392هـ. الخصائص، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط 2 ـ 2003، ج2، ص447 و299؛ والعكبري، اللباب: ج1،ص76و78و473 و490؛ والسيوطي،الأشباه والنظائر: ج3،ص73؛ ومصطفى، إبراهيم. إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ـ القاهرة، ط1959، ص143و165و175

(5)_ ابن جني، الخصائص: ج2،ص299؛ والعكبري، اللباب: ج1،ص77

(6)_ ابن يعيش، شرح المفصل: ج1،ص143ـ138؛ وابن مالك، شرح التسهيل: ج1،ص180

ج ـ أنَّ التَّنوينَ يدخُلُ هذهِ الأعلامَ لِلَمْحِ الأصْلِ أو الوَصْفِ؛ لأنَّها غالبًا ما تكون مَنقولةً عن صفاتٍ، وهو رأي إبراهيم مصطفى من المعاصرينَ[1].

وقد صرَّحَ أكثرُ النُّحاةِ[2] بأنَّ التنوينَ يدُلُّ على التَّنكيرِ في الأَعْلامِ المَبنيَّةِ، نحو: مررْتُ بسيبويهِ وسيبويهٍ آخرَ، وفي أسماءِ الأفعالِ، نحو: صَهْ، أمرًا بالسُّكوتِ عن حديثٍ مُعيَنٍ، وصَهٍ أمرًا بالسُّكوتِ عن أيِّ حديثٍ، ومَهْ ومَهٍ، وإيهِ وإيهٍ، وكذلكَ في أسماءِ الأصواتِ والحكاياتِ والزَّجْرِ، نحو: غاقِ وغاقٍ للغرابِ...

ثانيًا ـ قبولُ أداةِ التَّعريفِ[3]، واعْتُرِضَ بأنَّ من النَّكراتِ ما لا يقبلُ الأداةَ، نحو: مَنْ وما استفهاميَّتينِ وشرطيَّتينِ، وكيفَ، وأينَ، وأحدٍ، وعريبٍ، وكتيعٍ[4]...

ثالثًا ـ دخولُ (رُبَّ)[5]، فهي تختَصُّ بالنَّكراتِ ومن هُنا حُكمَ على مَنْ بالتَّنكيرِ في قولِ الشَّاعرِ:

رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظًا قَلْبَهُ قَدْ تَمَنَّى لِيَ مَوْتًا لَم يُطَعْ[6]

واعْتُرِضَ بأنَّها لا تدخلُ جميعَ النَّكراتِ، نحو: متى، وكيف، وأحدٍ، وديَّارٍ...

رابعًاـ دخُولُ كم الاستفهاميَّةِ، نحو: كم رجلا جاءَ ؟ وكم الخبريَّةِ، نحو: كم شهيدٍ في سبيلِ الله[7].

خامسًا ـ دخــولُ لا النَّافيةِ للجنــسِ[8]، حيثُ يكونُ اسمُها وخبرُها نكرتينِ، نحو: لا

---

(1)_ مصطفى، إحياء النحو: ص178

(2)_ المبرد، المقتضب: ج3،ص181ــ183؛ وابن السراج، الأصول: ج2،ص131؛ و الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق النهاوندي 337هـ. الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس ــ بيروت، ط3 ــ 1979، ص98ــ99؛ والعكبري، اللباب: ج1،ص47؛ وابن عقيل، شرحه: ج1،ص22

(3)_ ابن السراج، الأصول: ج2،ص148؛ والشريف الكوفي، البيان: ص319؛ والأنباري، أسرار العربية:ص 298؛ والعكبري، اللباب: ج1،ص473؛ والأزهري، شرح التصريح: ج1،ص94

(4)_ ابن مالك، شرح التسهيل: ج1،ص117؛ والسيوطي، همع الهوامع: ج1،ص188

(5)_ سيبويه، الكتاب: ج2،ص108؛ والمبرد، المقتضب: ج4،ص139؛ والفارسي، المسائل الحلبيات:ص244

(6)_ البيت لسويد بن أبي كاهل بن حارثة اليشكري شاعر من مخضرمي الجاهلية والإسلام وكان يسكن بادية العراق وسجن بالكوفة لمهاجاته أحد بني يشكر، عده ابن سلام في طبقة عنترة، وتوفي60هـ. ديوانه، جمع وتحقيق شاكر عاشور، مراجعة محمد جبار المعيبد، دار الطباعة الحديثة ــ العراق، ط1 ــ 1972ص30؛ و الضبي، أبو العباس المفضل بن محمد بن يعلى168هـ. المفضليات، تحقيق عمر فاروق الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم ــ بيروت، ط1 ــ 1998، ص187

(7)_ ابن جني، اللمع: ص82

(8)_ ابن يعيش، شرح المفصل: ج1،ص263؛ وابن أبي الربيع، البسيط: ج1،ص311

رجلَ جالسٌ ولا امرأةَ حاضرةٌ.

سادسًا ـ دخولُ لا العاملةِ عَمَلَ ليسَ[1]، فإنَّهُ يُشْتَرَطُ في اسْمِها وخبرِها التَّنكيرُ خِلافًا لبعضِهم نحو: لا رجُلٌ جالسًا ولا امرأةٌ قائمةً.

سابعًا ـ دخولُ مِن الاستغراقيَّةِ[2]: وهي حرفُ جرٍّ زائدٍ يدخلُ على مبتدإٍ أو فاعلٍ أو مفعولٍ فقطْ، في سياقٍ غيرِ موجبٍ خلافًا للأخفشِ والكوفيينَ، ولا يكونُ مدخولُها إلا نكرةً خلافًا للأخفشِ[3]، وذلكَ نحو: هل مِنْ رجلٍ جالسٌ؟ وما رأيتُ من أحدٍ.

ثامنًا ـ صلاحيَّةُ النَّصْبِ على الحالِ[4]، نحو: جاءَ مُحمَّدٌ ضاحكًا.

تاسعًا ـ صلاحيَّةُ النَّصْبِ على التَّمييزِ، نحو[5]: تصبَّبَ الرَّجلُ عَرَقًا.

عاشرًاـ أن تُثنَّى وتُجمعَ دونَ إدخالِ(ال)، فما لا يصحُّ تنكيرُهُ لا تصحُّ تثنيتُهُ[6].

حادي عشر ـ أن تقبلَ الإضافةَ، فما لا يصحُّ تنكيرُهُ لا تصحُّ إضافتُهُ[7].

2.5.1 مراتبُ النَّكرة:

تَتَفاوَتُ النَّكراتُ في دَرَجَةِ التَّنكيرِ، فبَعْضُها أنكرُ من بعضٍ، والبحثُ في هذا الموضوعِ قسمانِ: قسمٌ غيرُ مفيدٍ، وقسمٌ مفيدٌ:

أ ـ القسمُ غيرُ المفيدِ: وهو قولُ النُّحاةِ: أنكرُ النَّكراتِ شيءٌ، فجسمٌ، فحيوانٌ، فإنسانٌ، فرجلٌ[8]، وزادَ بعضُهُم قبلَ جسمٍ موجودًا فمحدثًا[9]، وضابطُ ذلكَ أنَّ الشَّيءَ كُلَّما كانَ عامًّا كانَ أنكرَ، فإذا دخلَ غيرُها تَحْتَها ولم تدخلْ تحتَ غيرِها كانتْ أنكرَ النَّكراتِ، فإنْ دخلَتْ تحتَ غيرِها ودخلَ غيرُها تحتَها، فهيَ بالإضافةِ إلى ما يدخُلُ تحتَها أعمُّ، وبالإضافةِ إلى ما تَدْخُلُ تَحْتَهُ أخصُّ، فشيءٌ أعمُّ من موجودٍ، وموجودٌ أخصُّ؛ لأنَّ كُلَّ موجودٍ شيءٌ، وليسَ كلُّ شيءٍ موجودًا؛ لأنَّ شيئًا تُطْلَقُ على الموجودِ والمعدومِ،

---

(1)_ ابن يعيش، شرح المفصل: ج1،ص269؛ والسيوطي، الأشباه: ج3،ص74

(2)_ المبرد، المقتضب: ج4،ص137ــ138؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج1ص263

(3)_ ابن هشام، مغني اللبيب: ص318

(4)_ ابن يعيش، شرح المفصل: ج2،ص17؛ والرضي، شرح الكافية: ج2،ص55؛ وأبو حيان، النكت: ص99

(5)_ ابن يعيش، شرح المفصل: ج2،ص36؛ وابن عقيل، شرحه: ج1،ص601

(6)_ ابن السراج، الأصول: ج1،ص148؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج2،ص375

(7)_ ابن يعيش، شرح المفصل: ج1،ص137؛ وابن أبي الربيع، البسيط: ج2،ص884و895

(8)_ المبرد، المقتضب: ج3، ص186؛ والحيدرة، كشف المشكل: ص448

(9)_ ابن جني، اللمع: ص56؛ والشريف الكوفي، البيان: ص321

وموجودٌ أعمُّ من مُحْدَثٍ، ومُحْدَثٌ أخصُّ، فكلُّ مُحْدَثٍ موجودٌ، وليس كُلُّ موجودٍ محدثًا؛ لأنَّ اللهَ تعالى قديمٌ ليسَ مُحْدَثًا، ومُحْدَثٌ أعمُّ من جسمٍ، وجسمٌ أخصُّ، فكلُّ جسمٍ مُحْدَثٌ، وليسَ كُلُّ مُحْدَثٍ جسمًا؛ لأنَّ المعنوياتِ ليستْ أجسامًا، وجسمٌ أعمُّ من حيوانٍ، وحيوانٌ أخصُّ، فكُلُّ حيوانٍ جسمٌ، وليسَ كُلُّ جسمٍ حيوانًا؛ لأنَّ الجماداتِ أجسامٌ وليستْ حيَّةً، وحيوانٌ أعمُّ من إنسانٍ، وإنسانٌ أخصُّ، فكلُّ إنسانٍ حيوانٌ، وليسَ كُلُّ حيوانٍ إنسانًا؛ لأنَّ السِّباعَ والطيورَ وما شَابهَها حيواناتٌ وليستْ إنسانًا، وإنسانٌ أعمُّ من رجلٍ، ورجلٌ أخصُّ، فكلُّ رجلٍ إنسانٌ، وليسَ كُلُّ إنسانٍ رجلا؛ لأنَّ الإنسانَ يشملُ الرِّجالَ والنِّساءَ.

وزادَ بعضُهُم على التَّقسيماتِ السَّابِقَةِ، فَذَكَرَ أنَّ أنكَرَ النَّكِراتِ شيءٌ، فمُتَحَيِّزٌ، فنامٍ، فحيوانٌ، فماشٍ، فذو رجلين، فإنسانٌ، فرجلٌ[1]، وهكذا...، وهي تقسيماتٌ لا يَظْهَرُ لها فائدةٌ في الاستعمالِ اللُّغوي كما يبدو لي.

ب ـ القسمُ المفيدُ:

وهو تقسيمُ النَّكرَةِ إلى نكرةٍ مَحْضَةٍ، ونكرةٍ غيرِ مَحْضَةٍ، على النَّحْوِ الآتي:

1 ـ النَّكِرَةُ المَحْضَةُ، وهي غيرُ المُخَصَّصَةِ، كقولِكَ: رجلٌ وفرسٌ وناقةٌ وثوبٌ...، وهذهِ النَّكِرَاتُ لا يُبْتَدأُ بها، ولا يأتي منها الحالُ[2]، وتكونُ الجُمَلُ وأشباهُها بعدَها صفاتٍ[3].

2 ـ النَّكِرَةُ غيرُ المَحْضَةِ، وهي نَكِرَةٌ مُخَصَّصَةٌ، تُقارِبُ المعرفةَ ولكنَّها لا تَتَعَرَّفُ، وتَتَخَصَّصُ بأمورٍ:

أولاـ الوصف[4]، نحو: رجلٌ كريمٌ، فالنَّكِرَةُ هنا أخصُّ من رَجُلٍ وحدَها، لأنَّ رجلا تشملُ جميعَ الرِّجالِ مهما كانَتْ صفاتُهم، أمَّا رجلٌ كريمٌ فهيَ تَخُصُّ الرِّجالَ الموصوفينَ بالكرمِ فقطْ، ولكنَّها ليسَتْ كالمعرفةِ لأنَّها تَشْمَلُ كُلَّ الرِّجالِ الموصوفينِ بالكرمِ ولا تخصُّ واحدًا بعينِهِ.

---

(1)_ الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني 1094هـ. الكليات، قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط1ـ 1992، ص896

(2)_ ينظر: ص60 من هذه الدراسة.

(3)_ ابن هشام، مغني اللبيب: ص410 و423؛ والصبان، حاشيته: ج1، ص154

(4)_ الحيدرة، كشف المشكل: ص451؛ وابن هشام، شرح قطر الندى: ص295

ثانيًا ـ الإضافة[1]، نحو: ثوب خزٍّ، وكتاب نَحْوٍ، وصديق لِصٍّ.

ثالثًا ـ العطف عليها[2]، نحو: مررْتُ برجلٍ وابنِه، فَرَجُلٌ هُنا تَدُلُّ على رجلٍ يُرافِقُه ابنُهُ، فهيَ لا تشمَلُ جميعَ الرِّجالِ، ولا تَخُصُّ رجلا بعينِه تعرِفُهُ.

وهذهِ النَّكِراتُ تُقارِبُ المعارِفَ؛ لذا تجري عليها بعضُ أحكامِ المعرفةِ، فيُبْتَدَأُ بها[3]، ويأتي منها الحالُ[4]، ويجوزُ أن تكونَ الجُمَلُ وأشباهُها بعدَها صفاتٍ أو أحوالا[5].

ومنَ النَّكِراتِ ما لا يَتَعَرَّفُ مَعَ إضافتِهِ إلى معرفَةٍ، كالألفاظِ المُوغِلَةِ في الإبهامِ، نحو: غَيْرِكَ، وسِواكَ، ومِثْلِكَ، وشِبْهِكَ، وخِدْنِكَ، وتِرْبِكَ، وصِنْوِكَ، وضَرْبِكَ، وكِفْؤُكَ، ونِدُّكَ، ونَحْوِكَ، فهيَ لا تَتَعَرَّفُ؛ لأنَّها مُوغِلَةٌ في الإبهامِ، فإذا قُلْتَ: جاءَ رجلٌ غيرُكَ، فكُلُّ ما عَداكَ فهوَ غيرُكَ، وقيلَ إذا وَقَعَتْ بينَ ضِدَّيْنِ صارتْ معرفَةً، كقولِكَ: الحركةُ غيرُ السُّكونِ[6].

وأمَّا مِثْلُكَ وما شَابَهَها فلم تَتَعَرَّفْ لِعَدَمِ انحصارِ الشَّبَهِ، ولِتَعَدُّدِ وُجُوهِه، فلو قُلْتَ: جاءَ رجلٌ مِثْلُكَ، لاحْتَمَلَ أن يكونَ مِثْلُكَ في الطُّولِ أو اللَّونِ أو الكَرَمِ أو الشَّجاعةِ وهكذا، فإذا اشتهرَ شخصٌ بمشابَهَتِكَ في صِفَةٍ ما حتَّى يُعْرَفَ بها جازَ أن تكونَ معرِفَةً، فيُقَالُ: جاءَ مِثْلُكَ، أي الَّذي عُرِفَ بمشابَهَتِكَ في هذهِ الصِّفَةِ، وهذا رأيُ ابنِ السَّرَّاجِ[7].

وقيلَ إنَّ الَّذي مَنَعَ تَعَرُّفَهُنَّ أنَّها على نِيَّةِ الانفصالِ؛ لأنَّها بمعنى اسمِ الفَاعِلِ، فغيرُ بمعنى مُغايِرٍ، ومثلُ بمعنى مُمَاثِلٍ، وهكذا، ونُسِبَ هذا الرَّأْيُ لِلْمُبَرِّدِ[8]، واختارَهُ أبو حيَّان[9]...

---

(1)_ ابن هشام، شرح قطر الندى: ص260؛ وابن عقيل، شرحه: ج2، ص43

(2)_ الحيدرة، كشف المشكل: ص451

(3)_ الحيدرة، كشف المشكل: ص451؛ وابن عقيل، شرحه: ج1، ص204

(4)_ الحيدرة، كشف المشكل: ص451؛ وابن عقيل، شرحه: ج1، ص577 و578

(5)_ ابن هشام، مغني اللبيب: ص410 و423؛ والصبان، حاشيته: ج1، ص154

(6)_ ابن عصفور، شرح الجمل: ج2،ص 43؛ الرضي، شرح الكافية: ج2، ص240

(7)_ ابن السراج، الأصول: ج1، ص153؛ وينظر: الأزهري، شرح التصريح: ج1، ص678

(8)_ ابن عصفور، شرح الجمل: ج2، ص43؛ والأزهري، شرح التصريح: ج1، ص678

(9)_ أبو حيان، النكت: ص118؛ والأزهري، شرح التصريح: ج1، ص678

ويبدو لي أنَّ المُبَرِّدَ جعلَ كلا السَبَبَيْنِ السَّابِقَيْنِ عِلَّةً لِعَدَمِ تَعَرُّفِ هذهِ الألفاظِ، ويظهرُ هذا من خلالِ قولِه: (فإنْ قالَ قائلٌ: كيفَ يكونُ المثلُ نكرةً وهوَ مضافٌ إلى معرفَةٍ. هلا كانَ كَقولِكَ: مررْتُ بعبدِ اللهِ أخيكَ؟ فالجوابُ في ذلكَ: أنَّ الأُخوَّةَ مخطورةٌ، وقولُكَ (مثلك) مبهمٌ مطلقٌ. يجوزُ أن يكونَ مثلَكَ في أنَّكما رجلانِ، أو في أنَّكما أسمرانِ، وكذلكَ كُل ما تَشَابَهْتُما بِهِ، فالتَّقديرُ في ذلكَ التَّنوينُ، كأنَّهُ يقولُ: مررْتُ برجلٍ شبيهٍ بِكَ، وبِرَجُلٍ مِثلٍ لَكَ)[1]، وقالَ في موضعٍ آخرَ: (فأمَّا مَرَرْتُ برجلٍ غيرِكَ، فلا يكونُ إلا نَكِرَةً؛ لأنَّهُ مُبْهَمٌ في النَّاسِ أجمعينَ)[2]، من خلالِ ذلكَ يظهرُ أنَّ الإبهامَ وتقديرَ الانفصالِ هما عِلَّةُ عَدَمِ تَعَرُّفِ هذهِ الألفاظِ عندَ المُبَرِّدِ.

ومِمَّا لا يَتَعَرَّفُ بالإضافةِ إلى مَعْرِفَةٍ: حَسْبُكَ، وَشَرْعُكَ، وَهَدُّكَ، وكافِيكَ، وكَفِيكَ، ونَاهِيكَ، ونَهيكَ، وكُلُّها بمعنى، حَسْبُكَ، فتقولُ: جاءَ رجلٌ حَسْبُكَ من رجلٍ، ومررْتُ برجلٍ كافيكَ من رجلٍ، ورأيْتُ رجلا هدّكَ من رجلٍ...، ولم تَتَعَرَّفْ هذهِ الألفاظُ؛ لأنَّها على نيَّةِ الانفصالِ؛ لأنَّها بمعنى الفِعْلِ يكفي[3].

3.5.1 وظائفُ النَّكِرَةِ ودلالاتُها:

أولاـ تدُلُّ النَّكِرَةُ علـــى شائعٍ في جنسِه[4]، فهي لا تُعيِّنُ شيئًا، ولا تَفصِلُ شيئًا مـــن أُمَّتِه، وإنَّما حقيقتُها كونُ الشَّيءِ شائعًا في أُمَّتِه وبعضًا مجهولا من جُمْلةٍ، فإذا قُلتَ: جاءَني رجلٌ، فأنتَ تَعْني أنَّ واحدًا من هذا الجنسِ أَتاكَ، وهو مَجْهولٌ بالنِّسْبَةِ للمُخاطَبِ.

ثانيًاـ الفصلُ بينَ الأجناسِ، يقولُ ابنُ يعيشَ: (والنَّكرةُ هي الأصلُ، فهي سابقةٌ لأنَّها اسمُ الجنسِ الذي لِكُلِّ واحدٍ منْهُ مثلُ اسْمِ سائرِ أُمَّتِه، وَضَعَهُ الوَاضِعُ للفَصْلِ بينَ الأجناسِ)[5]، فإنَّ الغَرَضَ من المعـــرفَةِ فصـــلُ أفرادِ الجنسِ الواحدِ وتمييزُها مـــن بعضِها، أمَّا النَّكرَةُ فالغَرَضُ منها الفصلُ بينَ الأجناسِ كاملةً دونَ أفرادِها، فهـــي لا

---

(1)_ المبرد، المقتضب: ج4، ص 287، وينظر أيضا: ج4، ص289

(2)_ المبرد، المقتضب: ج4، ص288

(3)_ المبرد، المقتضب: ج4، ص288؛ والرضي، شرح الكافية: ج2، ص242

(4)_المبرد، المقتضب: ج4،ص276؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج3،ص351؛ والشريف الكوفي، البيـــان: ص319؛ والرضي، شرح الكافية: ج3،ص315

(5)_ ابن يعيش، شرح المفصل: ج3،ص351

تخُصُّ فردًا من أُمَّتِه، ولكن تُمَيِّزُ جِنْسًا من آخَرَ، فإذا قُلْتَ: أسد، فإنَّهُ اسْمُ جنسٍ لهذا النَّوعِ يَشْمَلُ كُلَّ أفرادِه، ولكن يُميِّزُهُ من جِنْسِ الذِّئبِ والفَرَسِ و... وهكذا قولُكَ حصان، ورجل، وامرأة....

ثالثًاـ الدِّلالةُ على القليلِ والكثيرِ: تأتي النَّكرةُ لتُفيدَ التَّقْليلَ أو التَّكْثيرَ خلافًا للمعرفةِ فلا يصحُّ فيها ذلكَ لدلالتِها على مُعيَّنٍ[1]، أمَّا النَّكرةُ فتدُلُّ على شائعٍ مُتعدِّدٍ في جنسِه، قد يكونُ قليلا وقد يكونُ كثيرًا، لذا اخْتصَّتْ (رُبَّ) بالدُّخولِ عليها؛ لأنَّها تُفيدُ التَّكثيرَ والتَّقْليلَ[2]، وكذلكَ كم الخبريَّةُ لأنَّها تُفيدُ التَّكثيرَ[3]، ومن دلالتِها على التَّكثيرِ بدخولِ رُبَّ عليها قولُ الشَّاعرِ:

فَيَا رُبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ بِآنِسَةٍ كَأَنَّها خَطٌّ تِمْثَالِ[4]

وقولُ الشَّاعرِ:

أَزُهَيْرُ إِنْ يَشِبِ الْقَذَالُ فَإِنَّهُ رُبَ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لَفَفْتُ بِهَيْضَلِ[5]

ووجهُ الدِّلالةِ على الكثرةِ أنَّ الشَّاعرينِ يَفْتخرانِ، ولا بُدَّ أنْ يكونَ فخرُهُما بشيءٍ فعلاهُ كثيرًا، إذ لا معنى للفَخرِ بالقليلِ، ومن دلالتِها على التَّقليلِ قولُ الشَّاعرِ:

أَلا رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَـدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبـوان[6]

يقصدُ بالأوَّلِ آدمَ عليه السلام، وبالثَّاني عيسى عليه السلام، ومن الدِّلالةِ على التَّكثيرِ بكم:

كَمْ مُلُوكٍ بَادَ مُلْكُهُمْ وَنَعِيمٍ سُوقَةٍ بَادُوا[7]

---

(1)_ المبرد، المقتضب: ج4،ص289؛ والشريف الكوفي، البيان: ص319ــ320؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج4،ص483

(2)_ هذا ما صححه ابن هشام ، مغني اللبيب: ص142، وإليه أميل أخذا بظاهر الشواهد

(3)_ ابن يعيش، شرح المفصل: ج4،ص483؛ وابن هشام، مغني اللبيب: ص143

(4)_ البيت لامرئ القيس بن حجر بن الحارث الكندي أشهر شعراء العرب في الجاهلية على الأطلاق وهو أول من وقف على الأطلال واستوقف الرفيق وبكى واستبكى في شعره ويلقب بذي القروح والملك الضليل لأنه ضيــع ملك أباه توفي80 ق.هــ. ديوانه وملحقاته بشرح أبي سعيد السكري 275هــ، دراسة وتحقيق أنور أبو سويــلم ومحمد علــي الشوابكة، مركز زايد للتراث والتاريخ ــ الإمارات ، ط1ــ2000،ج1،ص314

(5)_ البيت لأبي كبير الهذلي عامر بن الحليس بن السهلي شاعر فحل من شعــراء حماسة أبي تمام قيل أدرك الإسلام وأسلم مجهول المولد والوفاة. البغدادي، خزانة الأدب: ج9، ص536

(6)_ لرجل من أزد السراة في البغدادي، خزانة الأدب: ج2،ص337؛ وله أو لعمرو الجنبي فــي الشنقيــطي، الدرر اللوامع: ج1،ص174

(7)_ البيت بلا نسبة في ابن هشام، مغني اللبيب: ص190؛ والشنقيطي، الدرر اللوامع: ج4،ص47

رابعًاـ أن تدُلَّ على الوَحْدَةِ أو الاسْتغراقِ:

يرى النَّحْويونَ أنَّ النكرةَ إذا كانَتْ في سياقٍ مُوجَبٍ[1]، فإنَّها تَدُلُّ على الوَحْدَةِ كقولِكَ جاءَ رجلٌ، و ذهبَتِ امْرأةٌ، وأنتَ تقصدُ واحدًا من هذا الجنسِ، وقد تدُلُّ على الاسْتغراقِ مجازًا كثيرًا إذا كانت مُبتدأً نحو: دينارٌ خيرٌ من درهمٍ، ورجلٌ خيرٌ من امرأةٍ، وقليلا في غيره نحو : ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ﴾ **[الانفطار: 5]**.

وإذا كانَتْ في سياقٍ غيرِ مُوجَبٍ فهي تُفيدُ الاسْتغراقَ غالبًا، نحو: ما جاءَني رجلٌ ولا رأيْتُ امرأةً، وتحتمِلُ عدَمَ الاسْتغراقِ قليلا لذا يَصحُّ: ما جَاءَ رجُلٌ بل رجلانِ، وتكونُ للاسْتغراقِ فقطْ في حالتينِ:

1ـ إذا دخلَ عليها حَرْفُ الجرِّ منِ[2]، فهو لتوكيدِ الاسْتغراقِ نحو قولِهِ تعالى: ﴿فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ **[الملك: 3]**، وقولِهِ تعالى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾**[الأنعام: 59]**.

2 ـ إذا كانَتْ من الألفاظِ المُلازمَةِ للنَّفْيِ[3]، نحو: أحدٍ، وديَّارٍ، وعريبٍ، وكتيعٍ، كقولِهِ تعالى: ﴿وَقَالَ نُوحٌ رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَـٰفِرِينَ دَيَّارًا﴾ **[نوح: 26]** ، وقولِ الشَّاعِرِ:

لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرٌ ... لا نَرَى فِيهِ عَرِيبَا

لَـيْسَ إِيَّايَ وَإِيِّـاكَ ... وَلا نَخْشَى رَقِيبَـا[4]

خامسًاـ جَعْلُ الاسمِ صالحًا للتَّثنيةِ والجمعِ:

يرى النَّحْويونَ[5] أنَّ الاسمَ لا يُثنَّى ولا يُجْمَعُ حتَّى يتنكَّرَ؛ لأنَّ التَّثنيَّةَ والجمعَ تدُلانِ على أنَّ الشَّيءَ شائعٌ في جنسِهِ، والمعرفةُ لا تكونُ شائعةً بل محدَّدةً مُعَيَّنةً؛ لذا

---

(1)_ الرضي، شرح الكافية: ج3،ص352؛ وابن هشام، مغني اللبيب: ص318؛ والقوجوي، محيي الدين شيخ زاده محمد بن مصطفى الحنفي951هـ. حاشيته على تفسير البيضاوي، ضبط وتصحيح محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية ــ بيروت، ط1ــ 1999، ج8، ص523

(2)_ المبرد، المقتضب: ج4،ص137ــ138؛ وابن هشام، مغني اللبيب: ص318

(3)_ ابن هشام، مغني اللبيب: ص319

(4)_البيتان لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه: ص79 وسبق ترجمة الشاعر ص 25

(5)_ ابن السراج، الأصول: ج1،ص148؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج2،ص375؛ والرضي، شرح الكافية: ج3،ص332ــ333

فإنَّ العَلَمَ عندَ التَّثنيةِ والجَمْعِ يُقَدَّرُ فيهِ الشُّيوعُ، فإذا قُلْتَ: عُمَر، فإنَّهُ معرفةٌ، فإذا ثنَّيْتَ قُلْتَ: عُمَرانِ، فيتنكَّرُ ويثنَّى، ثُمَّ لا بُدَّ من إدخالِ (ال) لأنَّ التَّعريفَ زالَ عنْهُ بالتَّثنيةِ فلا بُدَّ من جَبْرِهِ.

سادسًاـ أن تقعَ موقعًا لا يصلُحُ للمعرفةِ، نحو:

أ. الحالِ فإنَّهُ يُشْتَرَطُ فيها التَّنكيرُ[1] نحو: جاءَ زيدٌ مُبْتَسِمًا، وانطلقَ الرَّجلُ مُسْرِعًا، ويُعَلِّلُ النَّحْويُّونَ ذلكَ بأمورٍ:

1ـلأنَّ الحالَ خبرٌ ثانٍ في المعنى، وأصلُ الخَبَرِ التَّنكيرُ لِتَتِمَّ الفائدةُ بِهِ، وهذهِ العِلَّةُ ترجِعُ إلى الجانبِ الدِّلاليِّ للتَّعريفِ والتَّنكيرِ[2].

2 ـ لأنَّها تُشْبِهُ التَّمييزَ في رفعِ الإبهامِ فَحُمِلَتْ عليه[3].

3 ـ لأنَّ صاحبَها معرفةٌ، فلو كانَتْ معرفةً لتُوُهِّمَ أنَّها صفةٌ في حالةِ النَّصْبِ[4].

وقد أجازَ بعضُ النَّحْوِيِّينَ أن تأتيَ الحالُ معرفةً[5]، ومَنْ مَنَعَ ذلكَ أوَّلَ ما جَاءَ منَ النُّصوصِ على التَّنكيرِ.

ب. التَّمييزِ فإنَّهُ يُشْتَرَطُ فيهِ التَّنكيرُ عندَ جمهورِ البصْرِيِّينَ[6] خلافًا للكوفيِّينَ[7]، نحو: طابَ زيدٌ نفسًا، وتصبَّبَ الرَّجُلُ عَرَقًا، ومنهُ تمييزُ كم الخبريَّةِ والاستفهاميَّةِ، وعلَّلَ النَّحْويُّونَ ذلكَ بأنَّ التَّمييزَ يكونُ أحيانًا واحدًا في معنى الجمعِ، نحوَ: عندي عشرونَ درهمًا، والمعنى دراهمُ، فهو يدُلُّ على مُتَعَدِّدٍ والتَّعَدُّدُ يصلُحُ لهُ النَّكِرَةُ لأنَّها قابِلَةٌ للتَّكثيرِ والتَّقليلِ[8].

ج. وصفِ النَّكراتِ، يُشْتَرَطُ التَّطابُقُ بينَ الصِّفَةِ والموصوفِ من حيثُ التَّعريفُ والتَّنكيرُ، فلا تُوصَفُ النَّكِرَةُ إلا بِنَكِرَةٍ لأنَّ التَّعريفَ والتَّنكيرَ ضِدَّانِ فلا يجوزُ أن

---

(1)_ ابن جني، اللمع: ص36؛ وابن هشام، شرح قطر الندى: ص240؛ والكرماني، تاج القراء محمود ابن حمزة بن نصر 505هـ. العنوان في النحو، تحقيق حازم سعيد البياتي ومنال صلاح الدين عزيز، دار البحوث للدراسات الإسلامية ــ دبي، ط1 ــ 2005، ص63

(2)_ ابن يعيش، شرح المفصل: ج2،ص17؛ والرضي، شرح الكافية: ج2،ص55

(3)_ ابن يعيش، شرح المفصل: ج2،ص17؛ وأبو حيان، النكت: ص99

(4)_ الأزهري: ج1،ص578

(5)_ابن عقيل، شرحه: ج1،ص573؛ والأزهري، شرح التصريح: ج1،ص580

(6)_ ابن جني، اللمع: ص37و82؛ وابن هشام، شرح قطر الندى: ص243؛ والكرماني، العنوان: 65

(7)_ الفراء، معاني القرآن: ج1،ص79؛ والأزهري، شرح التصريح: ج1،ص616

(8)_ ابن يعيش، شرح المفصل: ج2،ص36

يجتمعا[1].

د. اسمِ لا النَّافيةِ للجنسِ، وخبرِها إذا كانَا اسمينِ[2]، نحو: لا رَجلَ ذاهبٌ، ولا امـــرأةَ جالِسَةٌ، وقالَ تعـــالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقـرة: 2]، واشْتُرِطَ التَّنكيرُ لأنَّ نفيَ الجنسِ يتَّفِقُ مَعَ النَّكِرَةِ دونَ المعرفَةِ، وذلكَ لأنَّ النَّكرَةَ قابلةٌ للدِّلالةِ على العُمومِ والشُّيوعِ.

هـــ. اسمِ لا العاملةِ عَمَلَ ليسَ وخبرِها إذا كانَا اسمينِ[3]، كما في قولِ الشَّاعِرِ:

تَعَزَّ فَلا شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيا وَلا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا[4]

و. مجرورِ رُبَّ، نحو: رُبَّ رجلٍ لقيتُهُ، وذلكَ لأنَّ رُبَّ تدُلُّ على التَّقليلِ والتَّكثيرِ وما يصلُحُ لذلكَ هو النَّكِرَةُ.[5]...

وقد تُقارِبُ النَّكِرَةُ المعرفَةَ، وذلكَ بأن تَتَخَصَّصَ إمَّا بوصفٍ وإمَّا بإضـــافةٍ، أو أن تَرِدَ في سياقٍ يُقَرِّبُها من المعرفةِ فتؤدِّي بعضَ وظَائفِها، حيثُ يصحُّ الابتداءُ بها، وتأتي صاحبةَ حالٍ، نحوَ: مُؤْمِنٌ فقيرٌ خيرٌ من كافرٍ غنيٍّ، وجـــاءَ صـــاحبُ حـــقٍّ مُسْرِعًا، وهذا يدُلُّ على مدى التَّرابُطِ بينَ الكلماتِ في الجملةِ العربيَّةِ، وأهميَّةِ السِّياقِ في ذلكَ، فإنَّ الكلمةَ بحدِّ ذاتِها لا تُوصَفُ بتعريفٍ أو تنكيرٍ حتَّى تُسْتَعْمَلَ.

---

(1)_ سيبويه، الكتاب: ج2، ص6؛ وابـــن يعيش، شـــرح المفصـــل: ج2، ص44؛ والرضـــي، شـــرح الكافية: ج2،ص329؛ وابن عقيل، شرحه: ج2،ص179

(2)_ ابن يعيش، شرح المفصل: ج1،ص263؛ والرضي، شرح الكافية: ج2،ص186

(3)_الرضي، شرح الكافية: ج2،ص186؛ وابن هشام، مغني اللبيب: ص241؛ والسيوطي، الأشباه: ج3،ص74

(4)_ البيت بلا نسبة في ابن هشام، مغني اللبيب: ص241؛ وابن عقيل، شرحه: ج1،ص289

(5)_ سيبويه، الكتاب: ج2،ص108؛ والفارسي، المسائل الحلبيات: ص244؛ والعكبري، اللبـــاب: ج1، ص78

الفصل الثاني

التعريف والتنكير عند البلاغيين

1.2 مدخل:

نالتْ مَسألةُ التَّعريفِ والتَّنكيرِ اهْتمامًا كبيرًا عندَ البلاغيِّينَ، فلا يكادُ يخلو منها كتابٌ في البلاغةِ قديمًا أو حديثًا، وبدأتْ هذهِ المسألةُ كغيرِها من مسائلِ البلاغةِ غيرَ مُقَنَّنَةٍ أو مُنْضبطةٍ وما هي إلا شَذَراتٌ هُنا وهُناكَ، ويرجعُ الحُكْمُ فيها إلى الطَّبعِ السَّليمِ والذَّوْقِ الرَّفيعِ، كما نرى عندَ الجُرْجانيِّ في دلائِلِه، والزَّمَخْشَريِّ في تفسيرِه.

وبعدَ ذلكَ أَخذتْ هذهِ المسأَلَةُ بالانضباطِ والتَّقْعيدِ، فإذا هي قواعدُ مُحدَّدةٌ، ومسائلُ مُرتَّبةٌ، وبدأَ هذا التَّقنينُ منذُ السَّكَّاكيِّ في كتابِ المفتاحِ حيثُ خصصَّ القسمَ الثَّالثَ منهُ لعلومِ البلاغةِ، ثمَّ جاءَ القَزْويني فلخَّصَ الجُزْءَ الثَّالثَ من المفتاحِ وهذَّبَهُ في كتابِ التَّلخيصِ، ثمَّ وَضَعَ توضيحًا لهذا المُلَخَّصِ في كتابِ الإيضاحِ، واستمرَّ الأمرُ فيمنْ تلاهُ ما بينَ شارحٍ ومُخْتَصرٍ وناظمٍ لهذا الفنِّ من خلالِ المفتاحِ وتلخيصِهِ وإيضاحِ التَّلخيصِ.

وتناولَ البلاغيُّونَ هذهِ المسألةَ ضمنَ علمِ المعاني عندَ حديثِهم عن أحوالِ المُسنَدِ إليهِ والمُسنَدِ، وبدؤُوا بالمُسنَدِ إليهِ، فتناولُوا تعريفَهُ أولا ثُمَّ تنكيرَهُ، على خلافِ النَّحْويِّينَ الذينَ كانوا يبدؤونَ بالتَّنكيرِ لأنَّهُ الأصلُ عندَهم ثُمَّ التَّعريفِ لأنَّهُ فرعُ التَّنكيرِ، ويبدو أنَّ البلاغيِّينَ بدؤُوا الحديثَ عن التَّعريفِ لأنَّ الأصلَ في المُسنَدِ إليهِ أن يكونَ معرفةً، ثُمَّ تناولُوا المُسْنَدَ مُتَحَدِّثينَ عن تنكيرِهِ وتعريفِه.

واعْتمدَ البلاغيُّونَ في ذلكَ على بيانِ الوظائفِ والدِّلالاتِ الَّتي تُستعمَلُ من أجلِها كُلٌّ من المعرفةِ والنَّكرةِ، فتناولُوا الضَّمائرَ والوظائفَ الَّتي تأتي من أجلِها ثُمَّ العَلَمَ مُبَيِّنينَ وظائفَهُ ودلالاتِهِ وهكذا باقيَ المعارفِ... ثُمَّ انتقلُوا إلى التَّنكيرِ وبيَّنُوا وظائفَهُ ودلالاتِهِ...ثُمَّ انتقلُوا إلى المُسْنَدِ وكانَ الحديثُ فيهِ مُقْتَضَبًا لأنَّ أكثرَ الدِّلالاتِ تمَّ تناوُلُها في المُسْنَدِ إليهِ وهي مُنطبقَةٌ على القسمينِ.

وتناولُ البلاغيِّينَ لهذهِ المسألةِ ضمنَ المُسْنَدِ والمُسْنَدِ إليهِ لا يعني أنَّ هذهِ الدِّلالاتِ مُنْحصرَةٌ فيهما ولا تكونُ في غيرِهما، ولم يكُنْ هذا قصدُهُم، بل هي عامَّةٌ فيهما وفي باقي أجزاءِ الجُمْلَةِ، وكانُوا يُمثِّلُون كثيرًا بأمثلةٍ من غيرِ هذينِ البابينِ مَعَ الإشارةِ لذلكَ غالبًا، وقالَ القَزْوِينِيُّ مُصَرِّحًا بعَدَمِ الانْحصارِ: (كثيرٌ ممَّا في هذا

البابِ والَّذي قبلَهُ غيرُ مُخْتَصٍّ بالمُسْنَدِ والمُسْنَدِ إليهِ، كالذِّكْرِ، والحَذْفِ، والفَطِنُ إذا أتقنَ اعتبارَ ذلكَ فيهما لا يَخفى عليهِ اعتبارُهُ في غيرِهما)[1].

2.2 التَّعْريفُ:

يَنطَلِقُ البلاغيُّونَ في تناوُلِهم للمعارفِ من مَذهَبِ جمهورِ النَّحْويِّينَ، فالمعرفةُ عندَهم ما دَلَّ على شيءٍ بعينِهِ، وهي ستَّةُ أقسامٍ على المُخْتارِ عندَ أغلبِ البلاغيِّينَ[2] ورُتَبُها عندَهُم بناءً على مَذْهَبِ الجمهورِ، وهيَ: الضَّمائرُ، والعَلَمُ، والإشارةُ، والموصولُ، والمعرَّفُ بالأداةِ، والمعرَّفُ بالإضافةِ.

وبدأَ السَّكَّاكيُّ حديثَهُ عن المعارفِ ببيانِ الفائدةِ العامَّةِ للتَّعريفِ، فقالَ: (ولا شُبْهَةَ أنَّ احتمالَ تَحَقُّقِ الحُكْمِ متى كانَ أبعدَ، كانَتِ الفائدةُ في تعريفِهِ أقوى، ومتى كانَ أقربَ كانتْ أضعفَ، وبُعْدُ تَحَقُّقِ الحُكْمِ بحسبِ تخصيصِ المُسْنَدِ إليهِ، والمُسْنَدُ كُلَّما ازدادَ تخصُّصًا ازدادَ الحُكْمُ بُعْدًا وكلَّما ازدادَ عُمومًا ازدادَ الحُكْمُ قُربًا...)[3].

ويبدو في كلامِ السَّكَّاكيِّ ومَنْ تَبِعَهُ غُموضٌ ظاهرٌ، وتبسيطُ المسألَةِ أنَّ حَديثَهُ يَتَعلَّقُ بتَعريفِ المُسْنَدِ إليهِ خاصَّةً، والإخبارِ عَنهُ، فكُلَّما كانَ المُسْنَدُ إليه عامًّا كانَ احتمالُ ثبوتِ الحُكْمِ لَهُ في الخارجِ وفي نفسِ المُتَلَقِّي أقربَ، فقولُكَ: شيءٌ موجودٌ، إخبارٌ بوجودِ شيءٍ ما، وهو حُكْمٌ عامٌّ لا تجدُ النَّفسُ صعوبةً في تقبُّلِهِ والتَّصديقِ بهِ؛ لكونِ احتمالِ ثبوتِ الحُكْمِ قويًّا ما دامَ الشَّيءُ عامًّا مُطْلَقًا ليسَ لدى نفسِ المُتَلَقِّي معرفةٌ مُسْبَقَةٌ بهِ ليَتَّخذَ على ضَوئِها موقفًا مُحَدَّدًا من الرَّفضِ أو القَبُولِ، وأمَّا إذا كانَ المُسْنَدُ إِلَيْهِ مَعرفَةً أو نَكِرَةً مُخَصَّصَةً فاحتمالُ تَحَقُّقِ الحُكْمِ وثُبُوتِهِ لَهُ في الخَارِجِ

---

(1)_ القزويني، الإمام جلال الدين محمد بن عبدالرحمن بن عمر793هـ. الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق وتنقيح، محمد عبد المنعم خفاجي، الشركة العالمية للكتاب ــ بيروت، ط1989، ج1،ص194

(2)_ الزملكاني، كمال الدين عبدالواحد بن عبدالكريم بن خلف الأنصاري651هـ. البرهان الكاشف عن إعجازالقرآن، تحقيق خديجة الحديثي وأحمد مطلوب، مطبعة العاني ــ بغداد، ط1ــ 1974، ص133؛ والطيبي، شرف الدين الحسين بن محمد بن عبدالله 743هـ. التبيان في علم المعاني والبديع والبيان، تحقيق هادي عطية مطر الهلالي، عالم الكتب ــ بيروت، ط1987، ص50؛ و العلوي، الإمام يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم اليمني745هـ. كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، أشرف على مراجعته وضبطه وتدقيقه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلميةــ بيروت، ط1982،ج2، ص11

(3)_ السكاكي، الإمام أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي 626هـ. مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية ــ بيروت، ط1ــ 1987،ص178

يكونُ بعيدًا، وتَقَبُّلِ المُتَلَقِّي لهُ وتصديقُهُ به يكونُ أقلَّ احتمالا، لذا فَإنَّ الإخبارَ عنِ العامِّ يكونُ قليلَ الفَائدةِ لاحتماليَّةِ تَحَقُّقِ الخَبَرِ بالنِّسبَةِ لَهُ، وأمَّا الإخبارُ عنِ المَعْرِفَةِ فيكونُ ذا فَائدَةٍ أقوى، فلو قُلْتَ: سافرَ رجلٌ، فاحتمالُهُ لا على التَّعيينِ لا تجدُ النَّفسُ صعوبةً في تصديقِه، فليس في الإخْبارِ عَنْهُ أيُّ فَائدَةٍ، ، ولو قُلْتَ: سافرَ الرَّجلُ، و أنتَ تريدُ معهودًا مُعَيَّنًا، فاحتمالُ ثبوتِ السَّفَرِ بحقِّ هذا الرَّجُلِ المُعيَّنِ ليسَ مُتَوقَّعًا بِشَكلٍ مُطْلَقٍ لذا فالإخبارُ عنهُ يكونُ مُفيدًا.

فالتَّعريفُ بحدِّ ذاتِه يفيدُ (توكيدًا للشَّيءِ المعرَّفِ ويزيدُهُ توضيحًا، لأنَّ النَّفسَ تكونُ أكثرَ تقبُّلا وتفاعُلا مَعَ ما سبقَ لها وأن أدركَتْهُ) [1]

1.2.2 الضَّمائرُ، وظائفُها ودِلالاتُها:

تناولَ البلاغيُّونَ الضَّمائرَ وحددُّوا لها مجموعةً من الوظائفِ والدِّلالاتِ الَّتي تُسْتَعْمَلُ من أجلِها، وهيَ[2]:

أولاـ أن تُسْتَعْمَلَ في مقامِ التَّكَلُّمِ لتدُلَّ على المُتكلِّمِ، كقولِهِ تعالى: ﴿إِنِّي أَنَاْ رَبُّكَ فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ ۖ إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى ۞وَأَنَا ٱخْتَرْتُكَ فَٱسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰٓ﴾ **[طه: 13،12]**، وكقولِ الشَّاعرِ مُفْتَخِرًا :

أَنَا المُرَ عَثُ لا أَخْفَى عَلَى أَحَدٍ ذَرَّتْ بِيَ الشَّمْسُ لِلْقَاصي وَلِلدَّانِي[3]

---

(1)_ ناجي، مجيد عبدالحميد. الأسس النفسية للأساليب البلاغية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ــ بيروت، ط1ــ 1984، ص119

(2)_ السكاكي، مفتاح العلوم: ص179ــ 180؛ وابن الناظم، أبو عبدالله بدر الدين محمد بن محمد بن عبدالله بن مالك الطائي 686هـ. المصباح في المعاني والبيان والبديع، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية ــ بيروت، ط1 ــ 2001، ص105؛ والقزويني، الإمام جلال الدين محمد بن عبدالرحمن بن عمر 793هـ. التلخيص في علوم البلاغة، ضبطه وشرحه عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتب العلمية ــ بيروت، ط2 ــ 1932، ص57؛ والسبكي، بهاء الدين أبو حامد أحمد بن علي بن عبدالكافي773هـ. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية ــ بيروت، ط1ــ2001، ج1،ص274

(3)_ البيت لبشار بن بُرْد العقيلي من أشعر المولدين كان ضريرا نشأ بالبصرة وسكن بغداد وأدرك الدولتين الأموية والعباسية اتهم بالزندقة ومات ضربا بالسياط 167هـ. ديوانه، شرح وترتيب مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية ــ بيروت، ط1991، ص617؛ والقزويني، التلخيص: ص57

ثانيًاـ في مَقامِ الخِطابِ للدِّلالةِ على المُخاطَبِ، كقولِهِ تعالى حكايةً عن فرعونَ مُخاطِبًا موسى عليه السلام: ﴿قَالَ أَلَمۡ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدٗا وَلَبِثۡتَ فِينَا مِنۡ عُمُرِكَ سِنِينَ ۞ وَفَعَلۡتَ فَعۡلَتَكَ ٱلَّتِي فَعَلۡتَ وَأَنتَ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ **[الشعراء: 18،19]**، وكقولِ الشَّاعر:

وَأَنْتِ الَّتِي كَلَّفْتِنِي دَلَجَ السُّرَى وَجُونُ الْقَطَا بِالْجَهْلَتَيْنِ جُثُومُ[1]

ثالثًاـ في مَقامِ الغيبةِ للدِّلالةِ على مذكورٍ سابقٍ نحوَ قولِهِ، تعالى: ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا ۞ وَٱلۡقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا ۞ وَٱلنَّهَارِ إِذَا جَلَّىٰهَا﴾ **[الشمس: 1،2،3]** فالضَّميرُ المؤنَّثُ يرجعُ إلى مذكورٍ سابقٍ وهو الشَّمسُ، أو للدِّلالةِ على مذكورٍ في المعنى نحوَ: ﴿وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعۡدِلُواْۚ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ﴾**[المائدة :8]**، فالضَّميرُ المنفصلُ(هو) يرجعُ للعدلِ المفهومِ من الفعلِ (اعْدِلُوا)، أو ليرجعَ على ما هو في حُكْمِ المذكورِ لقرينةٍ نحوَ: ﴿فَقَالَ إِنِّيٓ أَحۡبَبۡتُ حُبَّ ٱلۡخَيۡرِ عَن ذِكۡرِ رَبِّي حَتَّىٰ تَوَارَتۡ بِٱلۡحِجَابِ﴾**[ص: 32]** حيثُ يرجعُ الضَّميرُ المُستترُ في الفعلِ (توارتْ) إلى الشَّمسِ في بعضِ التَّفسيراتِ.

هذا ما ذكَرَهُ البلاغيُّونَ عن الضَّمائرِ، وقد راقَ بعضَ الباحثينَ المُحْدثينَ[2] وعدَّ ذلكَ مُطابقةً مُعْجِزَةً لمُقْتَضى الحالِ وفيها روحُ البلاغةِ العربيَّةِ الَّتي يَشْعُرُ بها ذوو الطِّباعِ السَّليمةِ والأذواقِ المُسْتقيمةِ.

والَّذي أراهُ[3] أنَّ البلاغيِّينَ جانبوا الصوابَ في ذلك ، فأدخلُوا ما لا يَعنيهم فيما يَعنيهم، فإنَّ ما ذكرُوه لا يمُتُّ للبلاغةِ بصلَةٍ وما هـي إلا معـانٍ نَحْويَّةٌ أصليةٌ تهمُّ

---

(1)_ البيت لابن الدمينة عبد الله بن عبيد الله بن أحمد الخثعمي، والدمينة أمه، وهو شاعر بدوي رقيق الشعـر وأكثر شعره في الغزل والنسيب والفخر، وله مقطوعات في حماسة أبي تمام توفي قتلا 130هـ. ديوانه، تحقيق أحمد راتب النفاخ، مكتبة دار العروبة ــ القاهرة، 1960، ص42

(2)_ البدري، علي. بحوث المطابقة لمقتضى الحال، مطبعة السعادة ــ القاهرة، ط2 ــ 1984، ص157

(3)_ وإلـى هذا ذهب بعـض الباحثين المحدثين: الصعيدي، عبدالمتعال. بغية الإيضاح لتلخيص المفتـاح في علوم البلاغة، مكتبة الآداب ومطبعتها بالجماميزت ــ القاهرة، د.ت، ج1،ص 82؛ وأمين، بكـري شيخ. البلاغـة العربية فـي ثوبها الجديد علم المعاني، دار العلم للملايين ــ بيروت، ط2 ــ 1984، ص135؛ وطبل، حسن. علم المعاني تأصيل وتقييم، مكتبة الإيمان ــ المنصورة، ط1ــ1999؛ ص145

النَّحْويَّ دونَ البلاغيِّ، وأيُّ بلاغةٍ في وَضعِ (أنا و نحنُ) للمُتَكلِّمِ، و (أنتَ وأنتما و أنتِ) للمُخاطَبِ، و (هو و هما و هم و هي) للغائبِ، وقد وُضِعَتْ في الأصلِ لتُسْتَعْمَلَ كذلكَ عندَ الصَّغيرِ و الكبيرِ و العاميِّ والفصيحِ؟

وقد فاتَ البلاغيِّينَ ما هو من ذلكَ أولى ولَهُ في البلاغةِ صلةٌ كاستعمالِ ضميرِ المُتكلِّمِ في مَقامِ الفخرِ والاعتدادِ بالنَّفسِ، فإنَّهُ يكثُرُ في هذهِ المواضعِ استخدامُهُ لِما فيهِ من دلالةٍ على الذَّاتِ، وذلكَ كقولِ النَّبيِّ ﷺ:

أَنَا النَّبِيُّ لا كَذِبْ أَنَا ابْنُ عَبْدِ المُطَّلِبِ[1]

وكقولِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ ﷺ مُفْتَخِرًا:

أَنَا الَّذي سَمَّتْنِي أُمِّي حَيْدَرَهْ ضِرْغَامُ آجَامٍ وَلَيْثٌ قَسْوَرَهْ[2]

وانْظُرْ إلى المُتَنَبِّي كيفَ يفتخرُ بنفسهِ ويعتَزُّ:

أَنَا الَّذي نَظَرَ الأَعْمَى إِلَى أَدَبِي وَأَسْمَعَتْ كَلِمَاتِي مَنْ بِهِ صَمَمُ[3]

فكُلُّ هذهِ مواطنُ فخرٍ واعتدادٍ بالنَّفسِ، فناسَبَ ذلكَ استعمالُ ضميرِ المُتكلِّمِ للدِّلالةِ على هذا المعنى، وذَكَرَ بسيوني فيود[4] أنَّهُ يكثُرُ استعمالُ ضميرِ المُخاطَبِ في موضعِ العِتابِ واللَّومِ حيثُ يحلو للمُتكلِّمِ أن يُخاطِبَ مَنْ يُعاتِبُهُ وأن يُرَدِّدَ ضميرَهُ مُسْنِدًا إليهِ ما يُريدُ من لَومٍ وعتابٍ كقولِ أُميمةَ تُخاطِبُ ابنَ الدُّمَيْنَةِ:

---

(1)_ الرجز في مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري 261هـ. صحيحه، دار ابن الهيثم ــ القاهرة، ط2001، ص464، كتاب32 الجهاد والسير، باب 28 في غزوة حنين، حديث رقم1776

(2)_ البيت لعلي بن أبي طالب بن عبد المطلب ﷺ ، وهو ابن عم رسول الله ﷺ وزوج ابنته فاطمة الزهراء رضي الله عنها، أول من أسلم من الصبية، ورابع الخلفاء الراشدين وأحد العشرة المبشرين بالجنة، اشتهر بشجاعته وفصاحته، سكن الكوفة وبقي إلى أن قتله عبد الرحمن بن ملجم 40هـ. ديوانه، جمع وترتيب عبد العزيز الكرم، المكتبة الثقافية ــ بيروت، د.ت، ص53؛ ومسلم، صحيحه: ص 476 كتاب 32 الجهاد والسير، باب 45 غزوة ذي قرد حديث رقم 132

(3)_ المتنبي، أبو الطيب أحمد بن الحسين بن مرة الكندي الكوفي شاعر مشهور ولد بالكوفة وصحب الأعراب ولزم العلماء والأدباء واتصل بسيف الدولة الحمداني ومدحه، وكان شديد الفخر بنفسه توفي 354هـ. ديوانه بشرح العلامة اللغوي عبدالرحمن البرقوقي، حقق النصوص وهذبها وعلق حواشيها وقدم لها عمر فاروق الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم ــ بيروت، ط2 ــ 1995، ج2،ص345

(4)_ فيود، عبد الفتاح بسيوني. علم المعاني دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني، مؤسسة المختار ــ القاهرة، ط2 ــ 2004، ص90

وأَبْرَزْتَنِـــي للنَّـــاسِ ثُمَّ تَرَكْتَنِي لَهُمْ غَرَضًا أُرْمَى وَأَنْتَ سَلِيمُ[1]

فأجابَها:

وَأَنْتِ الَّتِي كَلَّفْتِنِي دَلَجَ السُّرَى وَجُونُ الْقَطَا بِالْجَهْلَتَيْنِ جُثُومُ

وَأَنْتِ الَّتِي أَحْفَظْتِ قَوْمِي فَكُلُّهُمْ بَعِيدُ الرِّضا دَانِي الصُّدودِ كَلِيمُ[2]

وقد تناوَلَ البلاغيُّونَ أمورًا أُخرى تَتَعلَّقُ بالضَّمائرِ ولها في البلاغةِ صلةٌ وهي:

أولاـــ خـــروجُ الخِطابِ لغيرِ مُعيَّنٍ، الأصلُ في الخِطابِ أن يكونَ لمُعيَّنٍ، و قد يُرادُ بِهِ غيرُ مُعيَّنٍ لقَصْدِ التَّعمـــيمِ تفخيمًـــا أوتهـــويلا[3]، كقولِـــهِ تعـــالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَآ أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَٱرْجِعْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ﴾ **[السجدة: 12]**، فعلى أَحَدِ الوجهينِ في هذهِ الآيةِ أنَّ الخطابَ لا يُقْصَدُ بِهِ مُعيَّنٌ بل هو عامٌّ لكُلِّ مَنْ يصلُحُ أن يُخاطَبَ ويرى، وذلكَ تفظيعًا لحالِهم و أنَّها بلغَتْ من الظُّهورِ ما لا يخفى على أحدٍ، و يكْثُرُ ذلكَ في الحِكَمِ و النَّصائحِ نحو:

إِذَا أَنْتَ أَكْرَمْتَ الْكَرِيمَ مَلَكْتَهُ وَإِنْ أَنْتَ أَكْرَمْتَ اللَّئِيمَ تَمَرَّدَا[4]

وكقولِ الشَّافعيِّ رحمَهُ اللهُ:

فَدَعْ عَنْكَ سَوْءاتِ الأُمُورِ فَإِنَّها حَرَامٌ عَلَى نَفْسِ التَّقِي ارْتِكَابُهَا[5]

---

(1)_ لأميمة الخثعمية شاعـرة أمويـة وهـي زوجة ابن الدمينة مجهـولة المولد والوفاة. العباسـي، الشيخ عبدالرحيم بن أحمد963هـ. معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، عالـم الكتب ــ بيروت، ط1974، ج1،ص162

(2)_ ينظر هامش ص71 من هذه الدراسة

(3)_ السكاكـي، مفتاح العلـوم: ص180؛ والقزوينـي، الإيضاح: ج1،ص114؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1،ص275؛ والبابرتي، أكمل الدين محمد بـن محمد بـن محمـود بن أحمد 786هـ. شرح التلخيص، دراسة وتحقيق محمـد مصطفـى رمضان صوفيـة، المنشـأة العامـة للنشر والتوزيع والإعـلان ــ ليبـيا، ط1 ــ 1983، ص198؛ والتفتازاني، سعـد الديـن مسعود بـن عمـر بـن عبد الله 792هـ. المطول شرح تلخيص مفتاح العلـوم، تحقيق عبـد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية ــ بيروت، ط1 ــ 2001،ص792

(4)_ البيت للمتنبي في ديوانه: ج1،ص307، وسبقت ترجمت الشاعر ص 72

(5)_ للإمام الشافعي، أبوعبدالله محمد بن إدريس بن العباس الهاشمي القرشي، ولد بغزة وكان من أعلم الناس بالشعـر وأيام العرب والفقه والحديث، وإليه ينسب المذهب الشافعي، أفتى وهـو ابن عشر سنين وتوفي 204هـ.ديوانه، جمع وتحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي ــ بيروت، ط1 ــ 1991، ص51

فالخطابُ فيما سبَقَ لا يُرادُ بهِ مُعيَّنٌ بل هو عامٌّ لكُلِّ مَنْ يصلُحُ لهُ وفي كُلِّ زمانٍ ومكانٍ.

ثانيًاـ العدولُ بالإضمارِ في مقامِ الإظهارِ، وهو من بابِ الخُروجِ على خلافِ مُقتضى الظَّاهرِ، ويُقْصَدُ بذلكَ أن يوضَعَ الضَّميرُ موضعَ الظَّاهرِ وذلكَ في مواضعَ وهي[1]:

أ ـ ضميرُ الشَّأْنِ نحوَ قولِ الشَّاعرِ:

هِيَ الدُّنْيَا تَقُولُ بِمِلْءِ فِيهَا حَذَارِ حَذَارِ مِنْ بَطْشِي وَفَتْكِي[2]

ب ـ بابُ نِعْمَ وبِئْسَ كقول الشَّاعرِ:

نِعْمَ امْرًا هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ إلا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَزَرَا[3]

وقد ذُكرَ ذلكَ في الجانبِ النَّحْويِّ وهو من بابِ تقدُّمِ المُفَسَّرَ على مُفَسِّرِهِ، وهو واضحٌ في ضميرِ الشَّأْنِ، وأمَّا في نِعْمَ وبِئْسَ فبناءً على أنَّ المخصوصَ خبرٌ لمحذوفٍ وليسَ مُبتدأً مؤخَّرًا؛ لأنَّ الضَّميرَ حينئذٍ يكونُ عائدًا على مُتأخِّرٍ لفظًا مُقدَّمٍ رتبةً، ويتَّفِقُ البلاغيونَ معَ النَّحْويِّينَ في فائدةِ ذلكَ وأنَّها التَّعظيمُ والتَّهويلُ وتمكينُ ما بعدَ الضَّميرِ في النَّفسِ لِما يُحْدِثُهُ من تشويقٍ لمعرفةِ المُبْهَمِ[4]، غيرَ أنَّ هذهِ العلَّةَ لا تتأتَّى في بابِ نِعْمَ وبِئْسَ لأنَّهُ لا يُعْلَمُ وجودُ ضميرٍ حتَّى يُسْمَعَ المُفَسِّرَ.

ورأيُ البلاغيِّينَ في بابِ نِعْمَ وبئْسَ ثمرةٌ فاسدةٌ للقاعدةِ النَّحْويَّةِ البعيدةِ عن طبيعةِ اللُّغةِ، وذلكَ لأنَّ البِصْريِّينَ قدَّروا نِعْمَ وبِئْسَ فعلينِ، فلا بُدَّ حينئذٍ من ضميرٍ، وهذا لا يتناسبُ و رأي الكوفيينَ لأنَّهم يعدونَ نعمَ وبئسَ اسمينِ، وهكذا

---

(1)_ القزويني، الإيضاح: ج1،ص154؛ والطيبي، التبيان: ص59؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1،ص366؛ والبابرتي، شرح التلخيص: ص251؛ والتفتازاني، المطول: ص283

(2)_لأبي الفرج الساوي من أشهر كتاب الصاحب بن عباد وأحسنهم خطا وأرقهم شعرا، له قصيدة في الرثاء وأبيات في وصف البرغوث في الأغاني، العباسي، معاهد التنصيص: ج 4، ص141

(3)_بلا نسبة في ابن هشام، شرح الشذور: ص205؛ والأشموني، شرحه: ج2،ص282

(4)_ الجرجاني، أبوبكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد 471 هـ. دلائل الإعجاز في علم المعاني، صححه وعلق حواشيه الشيخ محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط1ـ 1988، ص102؛والقزويني، التلخيص: ص90؛ والعلوي، كتاب الطراز: ج1،142؛ و التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبدالله 792هـ. مختصر المعاني، مطبعة عطايا ـ مصر، د.ت، ص56؛ والسيوطي، أبوالفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد911هـ. معترك الأقران في إعجاز القرآن، ضبطه وصححه وكتب فهارسه أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط1ـ 1988، ج3،ص468

يضيعُ هذا الأسلوبُ بينَ قواعدِ البِصْريِّينَ والكوفيِّينَ دونَ أن يُعطوا أهميَّةً للمُتكلِّمِ نفسِهِ وهو الذي يُشْعِرُ بتشويق المخاطبِ أولا يُشْعِرُ.

واقتصرَ البلاغيُّونَ على هذينِ البابينِ لأنَّهم حصرُوا الحديثَ في بابِ المُسْنَدِ والمُسْنَدِ إليهِ، وذكرَ بعضُهم دلالاتٍ أُخرى لا تقتصرُ على المُسْنَدِ والمُسْنَدِ إليهِ، نحوَ:

ج ـ أن يوضَعَ الضَّميرُ موضعَ المُظْهَرِ للفخامَةِ بشأنِ المقصودِ بِهِ، وذلكَ لاشتهارِهِ ووضوحِهِ حتَّى كأنَّهُ صارَ معروفًا لا يخفى على أحدٍ[1]، فلا يتقدَّمُ حينئذٍ على المُفَسِّرِ ولا يُذْكَرُ المُفَسِّرُ أبدًا نحوَ قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ **[القدر: 1]**، وقولِهِ تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ **[الرحمن: 26]**، فالمقصودُ من الضَّميرِ الأوَّلِ القرآنُ الكريمُ وهو واضحٌ وإن لم يتقدَّمْ لهُ ذكرٌ، وفي الثَّانيةِ الدُّنيا في بعضِ الوجوهِ وهي واضحةٌ دونَ أن يتقدَّمَ لها ذكرٌ.

د ـ ادِّعاءُ أنَّ الذِّهنَ مُتَعَلِّقٌ بِهِ لا يلتفتُ لغيرِهِ[2]، كقولِ الشَّاعرِ:

أَبَتِ الْوِصَالَ مَخَافَةَ الرُّقَبَاءِ وَأَتَتْكَ تَحْتَ مَدَارِعِ الظَّلْمَاءِ[3]

وبعدَ هذا العرضِ لدِلالاتِ الضَّمائرِ ووظائفِها عندَ البلاغيِّينَ، يتبيَّنُ أنَّ البلاغيِّينَ قد تَخَبَّطُوا حينًا وأصابُوا آخَرَ، فالوظيفةُ الأُولى وهي استخدامُ الضَّميرِ في مقامِ التَّكَلُّمِ والخِطابِ والغَيبةِ مسألةٌ لغويةٌ تَهُمُّ النَّحويِّينَ دونَ البلاغيِّينَ، وأمَّا باقي الدِّلالاتِ فهي بلاغيةٌ ولا اعتراضَ على ذكرِ البلاغيِّينَ لها.

2.2.2 العَلَمُ:

حدَّدَ البلاغيُّونَ مجموعةً من الدِّلالاتِ البلاغيَّةِ والوظائفِ الَّتي يُؤْتى بالعَلَمِ من أجلِها وهي:

---

(1)_ الطيبي، التبيان: ص59؛ والتفتازاني، المطول: ص283؛ والزركشي، البرهان: ج4،ص24

(2)_ الطيبي، التبيان: ص59؛ والتفتازاني، المطول: ص283؛ والهاشمي، السيد أحمد بن إبراهيم بن مصطفى 1362هـ. جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، تحقيق وشرح محمد التونجي، مؤسسة المعارف ــ بيروت، ط2ــ 2004، ص39

(3)_ البيت لصَفيِّ الدين الحِلِّي عبد العزيز بن سرايا بن علي الطائي، ولد ونشأ بالحلة بين الكوفة وبغداد، اشتغل بالتجارة ومن مؤلفاته: ديوان شعر والأغلاطي معجم في الأغلاط اللغوية، والعاطل الحالي رسالة في الزجل والموالي توفي 750هـ. ديوانه، تحقيق محمد حور، دار الفارس للنشر والتوزيع ــ الأردن، ط1 ــ 2000، ج 3،ص1449

أولاـ لإحضارِهِ بعينِهِ في ذِهْنِ السَّامعِ ابتداءً بطريقٍ يخُصُّهُ[1]:

وفي هذا ثلاثةُ قيودٍ: الأوَّلُ (لإحضارِهِ بعينِهِ) وهو قيدُ احترازٍ من اسمِ الجنسِ نحوَ: جاءَ رجلٌ غنيٌّ، والثَّاني (ابتداءً) احترازًا من إحضارِ مدلولِهِ ثانيةً بالضَّميرِ، نحوَ: جاءَ زيدٌ وأكرمتُهُ، والقيدُ الثَّالثُ (بطريقٍ يخُصُّهُ) احترازًا من الضَّمائرِ ومن سائرِ المعارفِ لأنَّها لا تَختَصُّ بمدلولِها.

ومن أمثلةِ ذلكَ: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ **[الصمد: 1]**، فلفظُ الجلالةِ إذا عَدَدْناهُ مبتـــدأً يكونُ مُسْنَدًا إليهِ، وهو عَلَمٌ لذاتِهِ تعالى يخُصُّهُ دونَ سواهُ، وكقولِ الشَّاعرِ:

أَبُو مَالكٍ قَاصرٌ فَقْرَهُ عَلَى نَفْسِهِ وَمُشِيعٌ غِنَاهُ[2]

فقد ذكرَ الممدوحَ بعَلَمِهِ وهو كُنيتُهُ أبو مالكٍ لإحضارِهِ بعينِهِ دونَ سواهُ.

واعتُرِضَ على هذهِ الدِّلالةِ بأنَّها من استعمالِ العَلَمِ في موضعِهِ الأصليِّ[3]، فلا يصلُحُ عدُّهُ من وجوهِ البلاغَةِ، وردَّ المغربي على هذا الاعتراضِ بأنَّ المُرادَ مُراعاةُ الاستعمالِ لهذا المعنى بحيثُ لا يُعْدَلُ عنهُ لغيرِهِ إمَّا لغَرَضٍ ينشأُ عنهُ مُناسبٍ للمقامِ أو لأنَّهُ لا مُقتضى للعدولِ وهذا من بابِ البلاغةِ.

وما ذَكَرَهُ المغربي صحيحٌ، ولكنَّهُ ليسَ بِمُطَّرِدٍ، فليسَ كُلُّ موضعٍ يُؤْتى فيه بالعَلَمِ يكونُ لغرَضٍ ينشأُ عنهُ مُناسبٍ للمقامِ، أو لأنَّهُ لا مُقتضى للعدولِ عنهُ، وإنَّما قد يُؤتى بِهِ لمجرَّدِ الدِّلالةِ على الذَّاتِ فَقَطْ وليسَ هذا معنًى بلاغيًّا، كما أنَّهُ بناءً على

---

(1)_ السكاكي، المفتاح: ص80؛ وابن الناظم، المصباح: ص105؛ والقزويني؛ الإيضاح: ج1، ص114؛ والطيبي، التبيان: ص64؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1، ص176؛ والبابرتي، شرح التلخيص: ص199؛ والتفتازاني، المطول: 215؛ و العصام، عصام الدين إبراهيم بن محمد بن عربشاه الحنفي943هـ. الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، حققه وعلق عليه عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميةـ بيروت، ط1ـ 2001، ج1،ص289

(2)_ البيت للمتنخل الهذلي أبو أثيلة مالك بن عويمر بن عثمان من مضر من نوابغ شعراء هذيل، والبيت في البغدادي، خزانة الأدب: ج4،ص137

(3)_ المغربي، أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن يعقوب 1128هـ. مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط2003، ج1،ص199؛ وهو رأي بعض المحدثين مثل الصعيدي، بغية الإيضاح: ج1،ص85؛ وقلقيلة، عبده عبد العزيز. البلاغة الصطلاحية، دار الفكر العربي ـ القاهرة، ط3ـ 1992، ص212؛ وعيد، رجاء. فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور، منشأة المعارف ـ الإسكندرية، ط2ـ 1988، ص69

رأي المغربي كانَ على البلاغيِّينَ أن يُفصِّلوا فيقولوا يُؤتى بالعَلَمِ لإحضارِهِ بعينِهِ في ذِهنِ السَّامعِ ابتداءً باسمٍ يخصُّهُ لأنَّ المقامَ مقامُ تعظيمٍ أو إهانةٍ... فتكونُ هذهِ الدِّلالاتُ عِلَلا دعَتْ إلى إحضارِ الشَّيء بعينِهِ بوساطَةِ العَلَمِ.

ثانيًاـ التَّعظيمُ[1]: وهذا يكونُ في الألقابِ الصَّالحةِ لذلكَ وفي الكُنى غالبًا نحوَ: جاءَ المُظفَّرُ، وذهبَ المُعتصِمُ، وزارَنا الفَاضِلُ، وأقبلَ جمالُ الدِّينِ، وانطلقَ أبو الخيرِ، وقد يكونُ لتعظيمِ غيرِ المُسنَدِ إليهِ نحوَ: جاءَ الفاضلُ صديقُكَ، وزارَنا أبو الفَضلِ جارُك، لتعظيمِ المُضافِ إليهِ، وذكرَ السُّيوطيُّ[2] أنَّ من ذلكَ تلقيبَ يعقوبَ عليه السلام بإسرائيلَ في القُرْآنِ الكريمِ، ومعناهُ صفوةُ اللهِ أو عبدُ اللهِ أو سريُّ اللهِ لأنَّهُ أسرى لمَّا هاجَرَ، وفي هذا اللَّقبِ تكريمٌ له وتعظيمٌ، وقد خُوطِبَ نسلُهُ بهذا اللَّقَبِ تذكيرًا لهم بالعبوديَّةِ للهِ تعالى، كما في قولِهِ تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ وَإِيَّيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾ **[البقرة: 40]**.

ثالثًاـ للإهانَةِ والتَّحْقيرِ[3] إذا كانَ العَلَمُ صالحًا لذلكَ كالألقابِ و الكُنى الدَّالَّةِ على الشَّرِّ والحقارَةِ، نحوَ: جاءَ أبو الشَّرِّ، وانطلقَ أخو البُخلِ، وأقبلَ أبو جَهْلٍ، وانصرفَ الأسودُ، وأضرَّنا ضرارٌ.

واعترضَ عبده قلقيلة[4] على ذلكَ ذاهبًا إلى أنَّ الأعلامَ لا دِلالةَ فيها على التَّعظيمِ أو التَّحقيرِ وإنَّما تدُلُّ على الذَّاتِ،ويرى أنَّ البلاغيِّينَ تكلَّفُوا في هذا المَبْحثِ.

---

(1)_ ابن وهب، أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان الكاتب...، البرهان في وجوه البيان، تحقيق أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، جامعة بغداد ــ ط1967، ص120ــ122؛والسكاكي، مفتاح العلوم: ص180؛ وابن الناظم،المصباح: ص106؛ والقزويني،الإيضاح: ج1،ص115؛والسبكي،عروس الأفراح: ج1،ص277؛ والسيوطي، أبوالفضل جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد911هـ. الإتقان في علوم القرآن، ضبطه وصححه وخرج آياته محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية ــ بيروت، ط1 ــ 2004، ص295

(2)_ السيوطي، الإتقان: ص295؛ ومعترك الأقران: ج3،ص474

(3)_ السكاكي، مفتاح العلوم: ص180؛ و الجرجاني، محمد بن علي بن محمد729هـ. الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، تحقيق عبد القادر حسين، دار نهضة مصر ــ القاهرة، ط 1982، ص37؛ والقزويني، التلخيص: ص58؛ والطيبي، التبيان، ص: 64؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1،ص277؛ والبابرتي، شرح التلخيص: ص200؛ والعصام، الأطول: ج1،ص300؛ والسيوطي، الإتقان: ص295؛ ومعترك الأقران: ج3،ص474؛والمفتي، الحسن بن عثمان بن الحسين 1059هـ. خلاصة المعاني، تحقيق عبدالقادر حسين، دار الاعتصام ــ القاهرة، ط1989، ص145

(4)_ قلقيلة، البلاغة الاصطلاحية: ص213

ولستُ أخالفُهُ في ذلكَ إلا أنَّهُ قد يُلْحَظُ أحيانًا المعنى في الأعلامِ وخاصَّةً إذا كانت منقولةً عن وصف أو مصدرٍ نحوَ: محمَّدٍ والفضلِ وسعيدٍ وكريمٍ والعبَّاسِ والضَّحَّاكِ، فتُسْتَعْمَلُ لتَدُلَّ على هذهِ المعاني، وقد ذهَبَ النُّحاةُ إلى أنَّ (ال) في الأعلامِ نحوَ الفضلِ والعبَّاسِ لِلَمْحِ الوصفِ، وهذا يدلُّ على مُلاحظَةِ المعنى في الأعلامِ، وهذا ما كانَ يرمي إليه البلاغيُّونَ، ولا شكَّ أنَّ ذلكَ ليس صالِحًا لكُلِّ موضعٍ لذا فإنَّ البلاغيِّينَ قيَّدوا ذلكَ بصلاحيَّةِ الاسمِ للتَّعظيمِ أو الإهانَةِ.

رابعًاـ التلذُّذُ بِه[1]: ويكونُ ذلكَ في أسماءِ المحبوبِ حيثُ يستَلِذُّ المُحبُّ اسمَ المحبوبِ كما في قولِ الشَّاعرِ:

بِاللهِ يَا ظَبْيَاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا ... لَيْلايَ مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ[2]

فإنَّهُ كرَّرَ عَلَمها مَعَ أنَّ المُقتضى الإضمارُ، ولكنَّهُ أرادَ أن يتلذَّذَ بعَلَمِها ليزدَادَ شوقًا إليها، ولعلَّ هذا تفسيرُ ما يقومُ به الصوفيَّةُ من ترديدٍ لاسمِ الجلالةِ تعالى وأسماءِ الأولياءِ والصَّالحينَ لأنَّهُم يجدونَ في ذلكَ لذَّةً عظيمةً.

وأمَّا بالنِّسبَةِ للسَّامعِ فإنَّهُ يستلِذُّ بسماعِ اسمِ محبوبِهِ وتكرارِهِ، ومن هُنا فقد يتَعَمَّدُ المتكلِّمُ ذكرَ عَلَمِ المحبوبِ ويكرِّرُهُ ليُثيرَ في السَّامعِ لواعجَ الشَّوقِ واللَّذَّةِ أو في نفسِهِ، كما قالَ المُتنبي:

أَسَامِيًا لَمْ تَزِدْهُ مَعْرِفَةً ... وَإِنَّمَا لَذَّةً ذَكَرْنَاهَا[3]

خامسًاـ التَّبَرُّكُ[4]: ويكونُ ذلكَ بالأعلامِ ذاتِ الجانبِ الدِّينيِّ، كعَلَمِ الجلالَةِ وأعلامِ الأنبياءِ والأولياءِ والصَّالحينَ، فإنَّ كثيرًا من النَّاسِ يتبرَّكونَ بِذِكْرِ الأولياءِ والصَّالحينَ ويُكَرِّرونَ أسماءَهُم من حينٍ إلى حينٍ، كما نرى عندَ الصُّوفيَّةِ والعوامِّ.

---

(1)_ السكاكي، المفتاح: ص180؛ القزويني، الإيضاح: ج1،ص115؛ والطيبي، التبيان: ص64؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1،ص277؛ والعصام، الأطول: ج1،ص300

(2)_ ينسب البيت لمجنون ليلى قيس بن الملوح سبقت ترجمته ص48، وينسب لغيره، البغدادي، خزانة الأدب: ج1،ص110

(3)_ البيت للمتنبي في ديوانه: ج2،ص572، وسبقت ترجمة الشاعر ص72

(4)_ السكاكي، مفتاح العلوم: ص180؛ والقزويني، الإيضاح: ج1،ص115؛ و الإيجي، القاضي عضد الدين عبدالرحمن بن أحمد بن عبدالغفار756هـ. الفوائد الغياثية في علوم البلاغة، دارسة وتحقيق عاشق حسين، دار الكتاب المصري ــ القاهرة، ط1991؛ ص117؛ والبابرتي، شرح التلخيص: ص200؛ والتفتازاني، المطول: ص217؛ والعصام، الأطول: ج1، ص301؛ والمفتي، خلاصة المعاني: ص144

ويُقْصَدُ بالتَّبرُّكِ أن يُذكَرَ العَلَمُ بدافعِ إرادةِ البَرَكَةِ لجَلْبِ الخيرِ أو دفعِ الشَّرِّ، ومن هُنا يظهرُ خطأُ بكري شيخ أمين [1] في مُخالفَتِه لتفريقِ البلاغيِّينَ بينَ التَّبرُّكِ والتلذُّذِ وجَعْلِ كُلٍّ منهما دلالةً قائمةً بذاتِها، فأدرَجَهُما الدكتور الفاضلُ في بندٍ واحدٍ ورجَّحَ تسميتَهُما بالتلذُّذِ لأنَّهُ يرى أنَّ في التَّبرُّكِ لذَّةً.

وأُخالفُ الدكتورَ الفاضلَ فيما ذهبَ إليه، فإنَّهُ ثمَّةَ فرقٌ ظاهرٌ بينَ التلذُّذِ والتبرُّكِ، فالتلذُّذُ يكونُ للشُّعورِ باللَّذَّةِ، وهو شعورٌ نفسيٌّ داخليٌّ، أمَّا التَّبرُّكُ فيكونُ بقصدِ جَلْبِ البَرَكَةِ والخيرِ ودفعِ الشَّرِّ، ولا يلزمُ من التَّبَرُّكِ وجودُ اللَّذَّةِ كما لا يَلْزَمُ حدوثُ البَرَكَةِ من التلذُّذِ، فإنَّ المُحبَّ يتلذَّذُ بذكرِ محبوبِه ولكنَّهُ لا يَزْعَمُ أبدًا أنَّهُ يتبرَّكُ بذلكَ، كما أنَّ كثيرًا من عامَّةِ النَّاسِ يذكرونَ الأولياءَ والصَّالحينَ تبرُّكًا بهم حسبَ اعتقادِهم وهم لا يجدونَ في ذلكَ أيَّةَ لذَّةٍ، فظهرَ أنَّ بينَ التلذُّذِ والتَّبرُّكِ فرقٌ وأنَّ البلاغيِّينَ كانوا على صوابٍ فيما ذهبوا إليه.

سادسًاـ للكنايةِ عن معنًى يصلُحُ لهُ العَلَمُ باعتبارِ معناهُ الأصليِّ قبلَ العلميَّةِ[2]، نحوَ قولِكَ: أبو لهبٍ فعَلَ كذا، كنايةً عن كونِه جَهَنَّميًّا، وهو المعنى المُستفادُ من أصلِ اللَّفظِ قبلَ العلميَّةِ ونحوَ: ذهبَ أبو جَهْلٍ وجاء أبو الخيرِ، واختُلِفَ في وجهِ الكنايةِ هُنا على آراءٍ:

أ ـــ قيلَ المُرادُ كنايةً عن معنًى مُستفادٌ من العَلَمِ باعتبارِ معناهُ الأصليُّ لا العَلَميُّ أي قبلَ النَّقْلِ إلى العَلَميَّةِ، فأبو لهبٍ في أصلِ وضعِه يعني ملابسَ اللَّهبِ أي النَّارِ وملازِمَها، كما يُقالُ أبو الشَّرِّ وأبو الخيرِ لمَنْ يلازمُهما، فإطلاقُهُ على الذَّاتِ المعهودةِ إطلاقًا علميًّا يُمْكنُ معَهُ الشُّعورُ بالمعنى الأصليِّ وهو مُلابَسَةُ النَّارِ، والمقصودُ نارُ جهنَّمَ وهو الملزومُ ويُرادُ بِهِ لازمُ معناهُ وهو جَهَنَّميٌّ، فيكونُ انتقالٌ من الملزومِ إلى اللازمِ[2].

ب ـ وقيلَ المُرادُ الكناية بمعناها الاصطلاحيِّ البيانيِّ وهو إطلاقُ اللَّفظِ والمُرادُ لازمُ معناهُ[3]، فإذا جاءَ رجلٌ كافرٌ وقُلْتَ جاءَ أبو لهبٍ فأنتَ تقصدُ كونَهُ جَهَنَّميًّا لاشتهارِ

---

(1)_ أمين، البلاغة العربية: ص137

(2)_ السكاكي، المفتاح: ص180؛ والقزويني، التلخيص: ص58؛ والإيجي، الفوائد: ص117؛ والبابرتي، شرح التلخيص: ص200؛ والعصام، الأطول: ج1،ص301

(3)_التفتازاني،مختصر المعاني: ص34؛ والعصام، الأطول: ج1،ص301؛ والمفتي، خلاصة المعاني: ص145

أبي لَهَبٍ بذلكَ، وكقولِكَ أيضًا في شخصٍ ما: جاءَ حاتمٌ، وأنتَ تُريدُ جاءَ كريمٌ، واعْتُرِضَ بأنَّ هذا استعارةٌ وليسَ كنايةً، ويرُدُّ ذلكَ أيضًا أنَّ السَّكَّاكيَّ والقَزْوينيَّ مثَّلا بقولِهِ تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ **[المسد: 1]**، والكُنْيَةُ هُنا استُخْدِمَتْ للدِّلالةِ على الذَّاتِ ولم يُرَدْ بها لازمُ معناها أو كافرٌ آخَرُ.

واكتفى السَّكَّاكيُّ والقَزْوينيُّ بهذهِ الدِّلالاتِ وإنْ لم يحصُرا مجيءَ العَلَمِ فيها، وزادَ غيرُهما[1] دلالاتٍ أُخْرى وهي:

أولاـ التَّفاؤُلُ: إذا كانَ العَلَمُ ممَّا يُتفاءَلُ بِهِ، نحوَ: سَعْدٌ في دارِكَ، وفَضْلٌ جارُكَ.

ثانيًاـ التَّشاؤُمُ: إذا كانَ العَلَمُ ممَّا يُتشاءَمُ منهُ نحوَ: السَّفَّاحُ في دارِكَ، وحَرْبٌ جارُكَ، والبومُ صديقُكَ لمَنْ سُمِّيَ بذلكَ.

وكانَتِ العَرَبُ تَتَفاءَلُ بالأسماءِ الحَسَنَةِ وتتَشاءَمُ بالقبيحةِ، وقد قدَّمَ الخُلفاءُ وغيرُهم رجالا لحُسْنِ أسمائِهم، وأقصَوْا آخرينَ لشناعَةِ أسمائِهم وتُروى في ذلكَ الأخبارُ الكثيرةُ[2].

ثالثًاـ التَّسْجيلُ على السَّامِعِ: أي التَّحقيقُ والتَّثبيتُ عليهِ حتَّى لا يجدَ للإنكارِ سبيلا، كأنْ يقولَ القاضي للشَّاهدِ: هلْ سَرَقَ زيدٌ مالَ عمرٍو، فيقولَ الشَّاهدُ: نَعَمْ سَرَقَ زيدٌ مالَ عمرٍو، فيذكُرُهُ بعَلَمِهِ ليدُلَّ على أنَّهُ هو بعينِهِ السَّارقُ دونَ غيرِهِ، وأنَّهُ لا يشتَبِهُ بغيرِهِ، حتَّى لا يدَعَ مجالا للشكِّ والإنكارِ فيقولَ المتَّهَمُ مثلا: هو لا يقصدُني وإنَّما يقصدُ رجلا آخَرَ.

وزادَ بعضهُم الدلالاتِ الآتيةِ:

أولاـ التَّنبيهُ على غبَاوَةِ السَّامعِ[3]: كأنْ يقولَ لكَ عمرٌو: هلْ زيدٌ فعلَ كذا ؟ فتقولَ: نَعَمْ زيدٌ فعلَ كذا، مُشيرًا إلى أنَّهُ لا يفهَمُ معَ الاختصارِ بالضَّميرِ إلا بالإظهارِ.

---

(1)_ التفتازاني، المطول: ص217؛ والعصام، الأطول: ج 1،ص201؛ والمفتي، خلاصة المعاني: ص146؛ و الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة1230هـ. حاشيته على مختصر السعد، تحقيق خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية ــ بيروت، ط2002، ج:1،ص579؛ و الدمنهوري، أبوالمعارف شهاب الدين أحمد بن عبد المنعم ابن خيام المصري1192هـ. شرح الجوهر المكنون، مطبعة محمد علي صبيح ــ مصر،ط1ــ 1931، ص:53

(2)_ الراغب الأصفهاني، محاضرات الأدباء : ج3، ص341 ــ349

(3)_ الدسوقي، حاشيته: ج1،ص579

ثانيًاـ الحثُّ على التَّرَحُّمِ[1]: وذلكَ إذا كانَ العَلَمُ ممَّا يُثيرُ الشَّفَقَةَ، كقولِكَ: أبو الفقرِ يطلُبُ منكَ كذا وكذا، وذو الحاجَةِ يسألُكَ.

ثالثًاـ الافتخارُ[2]، وتفرَّدَ بِهِ الطيبي، ومثَّلَ بقولِ الشَّاعرِ:

وَمَا سَاءَنِي ذِكْرَاكِ لِي بِمَسَبَّةٍ بَلَى سَرَّنِي أَنِّي خَطَرْتُ بِبَالِكِ[3]

وهذا البيتُ لا شاهدَ فيهِ على المُرادِ لأنَّهُ لا يحتوي علمًا، ومُرادُ الشَّاعرِ أنَّ محبوبَتَهُ ذكرتْهُ وهذا أمرٌ لا يسيئُهُ بل يسرُّهُ، فهو يفتخرُ بذكرِ محبوبتِهِ لَهُ.

وأَزيدُ على ذلكَ مَوضعينِ:

أولاـ التَّحَبُّبُ والتَّلَطُّفُ: وتظهرُ هذهِ الدِّلالةُ في الأعلامِ المُصغَّرَةِ نحو: حُميدٍ وعُليٍّ، وفي الكُنى والألقابِ، ومن ذلكَ تكنيةُ الصَّغيرِ، وربَّما يُحْمَلُ عليه ما جاءَ في الحديثِ (يا أَبا عُمَيْرٍ ما فَعَلَ النُّغَيْرُ)[4]، ففي تكنيةِ الصَّبيِّ الصَّغيرِ وتصغيرِ هذهِ الكُنيةِ دلالةٌ على التَّحَبُّبِ والمُلاطَفَةِ.

ثانيًاـ لإدخالِ المهَابَةِ والرَّوْعِ في نفسِ السَّامعِ، ويكونُ ذلكَ في الأعلامِ الَّتي تدُلُّ على القوَّةِ والجَبَروتِ نحوَ: جاءَكَ الغَضَنْفَرُ، ومرَّ بِكَ أَسَدٌ وسيلقَاكَ العُقابُ، لمَنْ تسمَّى بذلكَ ومنهُ قولُ الإمامِ عليٍّ ﷺ:

أَنَا الَّذي سَمَّتْنِي أُمِّي حَيْدَرَهْ[5].

وقد كانَتِ العَرَبُ تكثرُ من الأعلامِ الشَّنيعَةِ لهذهِ الغايَةِ وسُئلَ بعضُ الأعرابِ[6] عن سببِ تسميةِ أبنائهم بالأسماءِ القبيحةِ وعبيدِهم بالحسَنَةِ، فقَالَ: لأنَّ أبناءَهُم لأعدائِهم وعبيدَهم لأنفسِهِم.

---

(1)_ العصام، الأطول: ج1،ص300؛ والدسوقي، حاشيته: ج1،ص579

(2)_ الطيبي، التبيان: ص64

(3)_ البيت لابن الدمينة، سبقت ترجمته ص71، وهذه رواية الطيبي، ورواية ديوان الشاعر: ص17؛ والعباسي، معاهد التنصيص: ج1،ص159: لئن ساءني أن نلتني بمساءة لقد سرني أني خطرت ببالك

(4)_ حديث صحيح، ينظر: ابن حجر، الحافظ أحمد بن علي العسقلاني 852هـ. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، طبعة جديدة عن الطبعة التي حقق أصلها عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، ورقم أحاديثها وأبوابها محمد فؤاد عبدالباقي، دار التقوى ــ القاهرة، ط 2000، ج10،ص664، باب 112،حديث رقم 6203

(5)_ ينظر هامش ص72 من هذه الدراسة

(6)_ الزمخشري، ربيع الأبرار: ج2،ص339

ولا بُدَّ منَ القولِ أنَّ هذهِ الدِّلالاتِ الَّتي يذكُرُها البلاغيُّونَ لا علاقةَ لها بالجانبِ الدِّلاليِّ للتَّعريفِ وإنَّما هي فوائدُ ثانويَّةٌ وليستْ قواعدَ مُنْظَبِطَةً لأنَّ الأصلَ والغالبَ في استعمالِ العَلَمِ هو الدِّلالةُ على الذَّاتِ فَقَطْ ومن أجلِ ذلكَ وُضِعَ، وهي الفائدةُ الأولى الَّتي يذكُرُها البلاغيُّونَ وسبقَ القولُ بأنَّهُ لا علاقةَ لها بالبلاغةِ، وأمَّا سائرُ الدِّلالاتِ فهي مُسْتَفادةٌ من بنيةِ الكلمةِ في دِلالتِها على معناها الأصليِّ ومن سياقِ الحالِ، وتظهرُ البلاغةُ في الاستفادةِ من هذه الدلالاتِ كما يقتضي المقامُ.

3.2.2 الإشارةُ بلاغيًّا:

يرى البلاغيُّونَ أنَّ المُسْنَدَ إليهِ يأتي معرفةً باسمِ الإشارةِ متى صحَّ إحضارُهُ في ذهنِ السَّامعِ بواسطَةِ الإشارَةِ إليهِ حِسًّا واتَّصلَ بذلكَ داعٍ، ثُمَّ فصَّلوا هذهِ الدَّواعيَ وهي على النَّحْوِ الآتي:

أولاـ ألا يكونَ للمتَكَلِّمِ أو المُخاطَبِ طريقٌ إلى المُسْنَدِ إليهِ سواها[1]، ومثالُ ذلكَ أن يصنَعَ رجلٌ معَكَ معروفًا وأنتَ لا تعرفُ اسمَهُ ثُمَّ تراهُ أنتَ وصديقُكَ فتقولُ: هذا الرَّجلُ صنَعَ معيَ معروفًا، فتُشيرُ إليهِ باسمِ الإشارةِ لأنَّهُ لا طريقَ سواها. ولم يذكُرِ القَزْوِيْني هذا الدَّاعيَ، وانْتقَدَهُ السبكي[2]على ذلكَ لأنَّهُ ذكرَ مثلَهُ في الموصولِ وأهملَهُ هُنا، وعلى كُلٍّ فإنَّ هذا الداعيَ ليسَ بلاغيًّا، وإنَّما هو لُغويٌّ بحتٌ، فمن المعلومِ أنَّهُ إذا انعدَمَتْ طُرُقُ التَّعبيرِ غيرَ الإشارةِ تعيَّنَتِ الإشارةُ ولا بلاغةَ في ذلكَ.

ثانيًاـ أن يُقْصَدَ تمييزُ مدلولِ المُسْنَدِ إليهِ أكملَ تمييزٍ[3]، ولم يذكُرِ السَّكَّاكي والقَزْوِيْني دواعيَ هذا التَّمييزِ، وكانَ حريًّا بهما ذكرُ الدَّاعي لأنَّهُ منَ البلاغَةِ في صميمِها، وهذهِ الدَّواعي كأنْ يكونَ المَقامُ مقامَ عنايةٍ بهِ لإرادةِ المَدحِ أو الوصفِ وهذا مقامٌ يقتضي إبرازَهُ وتمييزَهُ من غيرِهِ لأنَّ المدحَ في خفاءٍ نقصٌ مشينٌ وقصورٌ فيهِ، ومن أمثلةِ ذلكَ:

---

(1)_ السكاكي، مفتاح العلوم: ص183؛ وابن الناظم، المصباح: ص107؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1،ص284؛ والبابرتي، شرح التلخيص، ص206؛ والعصام، الأطول: ج1،ص313

(2)_ السبكي، عروس الأفراح: ج1،ص284

(3)_ السكاكي، مفتاح العلوم: ص183؛ والجرجاني محمد، الإشارات والتنبيهات: ص38؛ والقزويني، التلخيص: ص61؛ والطيبي، التبيان: ص69؛ والإيجي، الفوائد: ص120؛ والبابرتي، شرح التلخيص: 206؛ والتفتازاني، المطول: ص223؛ والسيوطي، معترك الأقران: ج3،ص474؛ والإتقان: ص295

هَذَا أَبُو الصَّقْرِ فَرْدًا فِي مَحَاسِنِهِ مِنْ نَسْلِ شَيْبَانَ بَيْنَ الضَّالِ وَالسَّلَمِ[1]

وقولُ الفرزق:

هَذَا الَّذي تَعْرِفُ الْبَطْحَاءُ وَطْأَتَهُ وَالْبَيْتُ يَعْرِفُهُ وَالْحِلُّ وَالْحَرَمُ[2]

فالمقامُ في البيتينِ مقامُ مدحٍ يقتضي إبرازَ الممدوحِ بالإشارةِ إليهِ لتمييزِهِ من غيرِهِ وإظهارِ منزلتِهِ وعلوِّ مرتبتِهِ.

وقد اعتُرِضَ بأنَّ هذا لا يتأتَّى على مذهبِ الجمهورِ؛ لأنَّ الإشارةَ ليستْ أرفعَ المعارفِ رتبةً، فكيفَ يُؤْتى بها لتمييزِ مدلولِها أكملَ تمييزٍ وثمَّةَ ما هو أرفعُ منها رتبةً فيكونُ أحقَّ منها لأداءِ هذهِ الوظيفةِ، وأُجيبَ على هذا الاعتراضِ من وجوهٍ:

1 ـ أنَّ المُرادَ أكملُ تمييزٍ بالنِّسبةِ لما تَحتَها من المعارفِ لا لما فوقها، وهذا ليسَ بمقنعٍ لأن السَّكَّاكيَّ والقَزْوِيْني أطلقَا العبارَةَ، والإطلاقُ يشمَلُ جميعَ المعارفِ، ولو كانَ المُرادُ ما دونَ الإشارةِ منَ المعارفِ لقيَّدا ذلكَ[3].

2 ـ لا يتنافى ذلكَ معَ وجودِ ما هو أرفعُ منها، لأنَّ هذهِ الأكمليَّةَ مُتأتِّيَةٌ من الاستعمالِ حيثُ يُشارُ حسًّا إلى المدلولِ وأمَّا العَلَمُ مثلا فتعريفُهُ وضعًا[4].

3 ـ لا تَعَارُضَ في ذلكَ لأنَّهُ قد يوجَدُ خصوصيَّةٌ يفوقُ بها المَفوقُ ما هو فَوقَهُ في بعضِ الصُّورِ، فاسمُ الإشارةِ إذا صاحَبَهُ إشارةٌ حسيَّةٌ وكانَ المُشارُ إليهِ حاضرًا مُشاهَدًا كانَ أقوى من العَلَمِ المُشْتَرَكِ في هذهِ الحالةِ[5]، وهذا يرجعُ إلى رأي ابنِ مالكٍ في أنَّهُ قد يعرضُ للمَفوقِ ما يجعلُهُ مساويًا أو فائقًا لما هو فوقَهُ، ومَرَدُّ ذلكَ للاستعمالِ والسِّياقِ كما ذُكِرَ في الجانبِ النَّحْويِّ.

---

(1)_ البيت لابن الرومي علي بن العباس بن جريج شاعر كبير رومي الأصل، ولد ونشأ ببغداد، وهو في طبقة بشار والمتنبي، توفي ببغداد مسموما283هـ. ديوانه، شرح وتحقيق عبدالأمير مهنا، دار ومكتبة الهلال ــ بيروت، ط1ــ1991، ج6،ص151؛ برواية: هذا أبو الصقر فرد في كتابته وهو ابن شيبان بين الطلح والسلم والرواية المذكورة هي رواية كتب البلاغة، ينظر: الجرجاني محمد، الإشارات والتنبيهات: ص38؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1،ص282؛ والتفتازاني، المطول: ص222

(2)_ البيت للفرزدق همام بن غالب بن صعصعة التميمي شاعر من النبلاء وكان من أشراف قومه، وهو من الطبقة الأولى في الشعراء الإسلاميين، وهو من أشهر شعراء المناقضات اشتهر بمهاجاته جريرا والأخطل، توفي بالبصرة 110هـ. ديوانه، دار صادر ــ بيروت، ط1960، ج1، ص178

(3)_ الدسوقي، حاشيته: ج1، ص595

(4)_ الدسوقي، حاشيته: ج1، ص595

(5)_ المغربي، مواهب الفتاح: ج1، ص208

ثالثًاـ لبيانِ حالِهِ في القُربِ والبُعْدِ والتَّوسُّطِ[1]: فتقولُ للقريبِ هذا جاءَ، وللبعيدِ ذلكَ جاءَ، وللمتوسِّطِ ذاكَ جاءَ، وهذا بناءً على المشهورِ من رأي النُّحاةْ في أنَّ للإشارةِ ثلاثَ مراتبَ.

والظَّاهرُ أنَّ هذا موضعٌ أصليٌّ لغويٌّ لا علاقَةَ لَهُ بالبلاغَةِ، ويرى التَّفْتازَانِيُّ[2] أنَّ لهُ جانبين فينظرُ فيه اللُّغويُّ من حيثُ إنَّ هذا للقريبِ وذاكَ للمتوسِّطِ وذلكَ للبعيدِ، وينظُرُ البلاغيُّ فيهِ من حيثُ إنَّهُ إذا أُريدَ بيانُ قُرْبِ المُسْنَدِ إليهِ يُؤْتى بهذا وإذا أُريدَ بيانُ توسُّطِهِ يُؤْتى بذاكَ ولبُعْدِهِ يُؤْتى بذلكَ، أي أنَّ البليغَ يأتي بها لأنَّ المقامَ يقتضيها، وهذا معنًى زائدٌ عن الأصلِ، ورُدَّ رأيُ التَّفْتَازَانِيُّ بأنَّهُ[3] إذا عُرِفَ معنى اللَّفظِ فقد عُلِمَ بالضَّرورةِ أنَّهُ إذا أُريدَ ذلكَ المعنى أُتِيَ باللَّفظِ الدَّالِّ عليهِ.

والأسلَمُ في ذلكَ أن يُقالَ أُتي بها لبيانِ ما يتَفرَّعُ عنها من الدِّلالاتِ الزَّائِدَةِ على المعنى الأصليِّ وهي دِلالاتٌ بلاغيَّةٌ لطيفَةٌ مستفادةٌ بمعونةِ السِّياقِ وليسَ من الإشارةِ وحدَها، فيتفرَّعُ عن ذلكَ:

1 ـ أن يُقصدَ كمالُ العنايةِ بتمييزِ المُسنَدِ إليهِ وتعيينِهِ[4]، ومثَّلَ عليهِ السَّكَّاكيُّ بقولِهِ تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ **[البقرة: 5]**.

2 ـ التَّعريضُ بغباوَةِ السَّامعِ[5]، فيُستَعْمَلُ معَهُ الإشارةُ لأنَّهُ لا يميِّزُ الشَّيءَ إلا بالحسِّ، ومنهُ قولُ الفرزدقِ:

أُولَئِكَ آبَائِي فَجِئْنِي بِمِثْلِهِمْ إِذَا جَمَعَتْنَا يَا جَرِيرُ الْمَجَامِعُ[6]

---

(1)_ السكاكي، مفتاح العلوم: ص183؛ والجرجاني محمد، الإشارات والتنبيهات: ص39؛ والقزويني، التلخيص: ص62؛ والإيجي، الفوائد: ص120؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1،ص283

(2)_ التفتازاني، المطول: ص223

(3)_ المغربي، مواهب الفتاح: ج1،ص209

(4)_ السكاكي، مفتاح العلوم: ص183؛ والبابرتي، شرح التلخيص: ص206

(5)_ السكاكي، مفتاح العلوم: ص183؛ والقزويني، الإيضاح: ج1،ص119؛ والطيبي، التبيان: ص69؛ والإيجي،الفوائد: ص120؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1، ص283؛ والبابرتي، شرح التلخيص: ص207؛والتفتازاني، المطول: ص223؛ والعصام، الأطول: ج1، ص310؛ والمفتي، خلاصة المعاني: ص147

(6)_ البيت للفرزدق، ديوانه: ج1،ص418، وسبقت ترجمة الشاعر ص83

ففيه تعريضٌ بالغباوَةِ لا تحدُثُ بقولِهِ فلانٌ، وفلانٌ آبائي، وهذا، فهو يعرِّضُ بغباوَةِ جريرٍ وأنَّهُ لا يُميِّزُ إلا المحسوسَ.

3 ـ التَّنبيهُ على كمالِ فطنةِ السَّامعِ وأنَّهُ ذكيٌّ حتَّى أنَّ غيرَ المحسوسِ عندَهُ كالمحسوسِ فهما بمنزلةٍ واحدةٍ[1]، ومثالُهُ:

سَطَوْتَ فَفِي وَظِيفِ الصَّعْبِ قَيْدٌ بِـــذَاكَ وَفِي وَتِيرَتِهِ عِـــرَانُ[2]

أشارَ بذلكَ إلى صنيعِ العَرَبِ من الاستعصاءِ والتمرُّدِ، وقيلَ إلى السَّطوِ.

4 ـ ادِّعاءُ ظهورِهِ كالمحسوسِ[3] إشارةً لأهميَّتِهِ وهذا يكونُ في المعنويَّاتِ غيرِ المحسوسَةِ أو ما هو غيرُ ظاهرٍ، نحوَ:

تَعَالَلْتِ كَيْ أَشْجَى وَمَا بِكِ عِلَّةٌ تُرِيدِينَ قَتْلِي قَدْ ظَفِرْتِ بِذَلِكِ[4]

ونحوَ:

للهِ تَحْـــتَ قِبَابِ الْعِـــزِّ طَائِفَـــةٌ أَخْفَاهُـــمُ فِي رِدَاءِ الْفَقْرِ إِجْـــلالا
هُمُ السَّلاطِينُ في أَطْمَارِ مَسْكَنَةٍ اسْتَعْبَدُوا مِنْ مُلُوكِ الأَرْضِ أَقْيَالا
غُبْـــرٌ مَلابِسُهُمْ شُمٌّ مَعَاطِسُهُـــمْ جَـــرُّوا عَلَى فَلَكِ الْخَضْرَاءِ أَذْيَالا
هَذِي الْمَنَاقِـــبُ لا قَعْبَانِ مِنْ لَبَنٍ شِيبَـــا بِمَـــاءٍ فَعَادَا بَعْـــدُ أَبْـــوَالا
هَذِي الْمَكَارِمُ لا ثَوْبَانِ مِنْ عَدَنٍ خِيطَـــا قَمِيصًا فَعَادَا بَعْدُ أَسْمَالا[5]

5 ـ التَّهكُّمُ[6]، كقولِ شخصٍ لأعمى: هذا زيدٌ، ولا يكونُ ثمَّةَ شيءٌ وإنَّما تهكُّمًا بِهِ.

---

(1)_ الطيبي، التبيان: ص69؛ والعصـــام، الأطول: ج1،ص310؛ و المراغي، أحمد مصطفى 1371هـــ. علوم البلاغة البيان والمعاني والبديع، دار الكتب العلمية ــ بيروت، ط4ــ 2002، ص116

(2)_ البيت لأبي العلاء المعري أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي، شاعر وفيلسوف مشهور قال الشعر وهو في الحادية عشر من عمره، يلقب برهين المحبسين لأنه عمي فلزم البيت، وله كثير من المؤلفات منهـــا: اللزوميات، وسقط الزند، وضوء السقط، وهي دواوين شعرية، وله أيضا الأيك والغصون وهو في الأدب، وتاج الحـــرة وهو فـــي أخلاق النساء... توفـــي 449هـــ. والبيت في سقط الزند، شرح أحمـــد شمس الدين، دار الكتب العلمية ــ بيروت، ط1 ــ 1990، ص49

(3)_ الطيبي، التبيان: ص69ــ70

(4)_ البيت لابن الدمينة في ديوانه ص 42، وسبقت ترجمة الشاعر ص71 من هذه الدراسة

(5)_ الأبيات لبعض العارفين في الطيبي، التبيان: ص69؛ وبلا نسبة في ابن تغري بردي، أبو المحاسن يوسف الأتابكي الرومي874هـــ. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، قدم له وعلق عليه محمد حسين شمس الدين ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت، ط1 ــ 1992، ج8، ص20

(6)_ الطيبي، التبيان: ص72؛ والإيجي، الفوائد: ص120؛ والمراغي، علوم البلاغة: ص116

6ـ لاختصاصِ المُسْنَدِ إليهِ بحُكمٍ بديعٍ[1]، نحوَ:

كَمْ عَاقِلٍ عَاقِلٍ أَعْيَتْ مَذَاهِبُهُ وَجَاهِلٍ جَاهِلٍ تَلْقَاهُ مَرْزُوقَا

هَذا الَّذي تَرَكَ الأَوْهَامَ حَائِرَةً وَصَيَّرَ الْعَالِمَ النِّحْرِيرَ زِنْدِيقَا[2]

الأصلُ أن يستعملَ الضَّميرَ؛ لأنَّهُ عائدٌ على غيرِ محسوسٍ وهو الحكمُ المفهومُ من البيتِ الأوَّلِ (كونُ العاقلِ محرومًا والجاهلِ مرزوقًا) غيرَ أنَّهُ عَدَلَ إلى الإشارةِ عن الضَّميرِ لكمالِ العنايةِ بالمُسْنَدِ إليهِ لاختصاصِهِ بحُكْمٍ بديعٍ وهو (تركُ الأوهامِ حائرةً و...) فإنَّ الإشارةَ أكثرُ إبرازًا للمعاني من الضَّميرِ.

7ـ لجعلِ القُرْبِ ذريعةً إلى التَّحقيرِ[3]، ومن أمثلةِ البلاغيينَ على ذلكَ قولُهُ تعالى: ﴿وَإِذَا رَءَاكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَٰذَا ٱلَّذِى يَذْكُرُ ءَالِهَتَكُمْ وَهُم بِذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ هُمْ كَٰفِرُونَ﴾ **[الأنبياء: 36]** فهو حكايةٌ عن استهزاءِ الكُفَّارِ بالنَّبيِّ ﷺ فأشاروا إليهِ بالقريبِ تَهَكُّمًا وسخريَّةً، وكقولِهِ تعالى: ﴿وَمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ﴾**[العنكبوت:64]**، فأشارَ إلى الحياةِ الدُّنيا بالقريبِ تحقيرًا لشأنِها، ومنهُ في غيرِ بابِ المُسْنَدِ إليهِ قولُهُ تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾**[البقرة: 26]** وقولُ الشَّاعرِ:

تَقُولُ وَدَقَّتْ نَحْرَهَا بِيَمِينِهَا أَبَعْلِيَ هَذَا بِالرَّحَا الْمُتَقَاعِسُ[4]

---

(1)_ ابن الناظم، المصباح: ص114؛والقزويني، التلخيص: ص 90؛ الطيبي، التبيان: ص70؛ والإيجي، الفوائد: ص124؛ والبابرتي، شرح التلخيص: ص251؛ والتفتازاني، مختصر المعاني: ص56؛ والمفتي، خلاصة المعاني: ص177؛ والدمنهوري، شرح الجوهر: ص70

(2)_ البيتان لابن الرَّاوَنْدي أحمد بن يحيى بن إسحاق سكن بغداد، وكان من أهل المعتزلة ثم فارقهم وصار ملحدا زنديقا، وله مؤلفات أكثرها كفر وزندقة ومنها كتاب الفريد يطعن فيه بالنبي ﷺ، وكتاب الزمردة يحتج فيه على الرسل ويبرهن على إبطال الرسالة الشريفة، ومات سنة 245 وقيل 250وقيل 298هـ. ينظر: العباسي، معاهد التنصيص: ج1،ص147

(3)_ السكاكي، مفتاح العلوم: ص184؛ وابن الناظم، المصباح: ص108؛ والقزويني، الإيضاح: ج1،ص119؛ والطيبي، التبيان: ص71؛ والإيجي، الفوائد: ص120؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1،ص283؛ والبابرتي، شرح التلخيص: ص207؛ والتفتازاني، المطول: ص223؛ والسيوطي، الإتقان: ص295

(4)_ نسب البيت للهذلول بن كعب العنبري في المرزوقي، شرح ديوان الحماسة: ج1، ص696

فالشَّاعرُ يحكي قولَ زوجتِه حينما رأتْهُ يطحَنُ بالرَّحى لضيوفِه، وقالَتْ هذا القولَ مُتَعَجِّبَةً من شأنِه مُسْتَحْقِرَةً فعلَهُ، وناسَبَ هذا استعمالُ اسمِ الإشارةِ للقريبِ.

8ـ أن يُجْعَلَ البُعْدُ ذريعةً للتَّعظيمِ[1]، ومن أمثلةِ البلاغيِّينَ على ذلكَ قولُهُ تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ **[البقرة: 2]**، وقولُهُ تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ **[الزخرف: 72]**، وقولُهُ تعالى حكايةً عن امرأةِ العزيزِ: ﴿قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ۖ﴾ **[يوسف: 32]**، إشارةً ليُوسُفَ عليه السلام، ومنهُ قولُ الشَّاعرِ:

أُولَئِكَ آبَائِي فَجِئْنِي بِمِثْلِهِمْ إِذَا جَمَعَتْنا يَا جَرِيرُ الْمَجَامِعُ[2]

وكقولِ الشَّاعرِ في غيرِ بابِ المُسْنَدِ إليه:

وَإِنْ قَتَلَ الْهَوَى رَجُلا فَإِنِّي ذَلِكَ الرَّجُلُ[3]

وقد استحسنَ عبدُ القاهرِ الجُرْجانيُّ[4] التَّعريفَ بالإشارةِ في هذا البيتِ، وإن لم يُشِرْ إلى وجهِ استحسانِه لهُ، وأظنُّهُ يقصد ما تحملُهُ من دلالةِ التَّعظيمِ.

9 ـ أن يُجْعَلَ القُرْبُ ذريعةً للتَّعظيمِ[5]، ولم يذكُرِ السَّكَّاكيُّ والقَزْوِيْني هذهِ الدِّلالةَ كأنَّهما رأيا أنَّ ذلكَ غيرُ صالحٍ، وانتقدَهُما العصام[6] مُشيرًا إلى أنَّهُ يُناسِبُ التَّعظيمَ ومن أمثلتِه قولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ **[الإسراء: 9]**، ومن غيرِ بابِ المُسْنَدِ إليه قولُهُ تعالى: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ

---

(1)_ السكاكي، مفتاح العلوم: ص184؛ والجرجاني محمد، الإشارات والتنبيهات: ص39؛ والقزويني، التلخيص:ص62؛ والطيبي، التبيان: ص71؛ والإيجي، الفوائد: ص120؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1،ص283؛ والبابرتي، شرح التلخيص: ص207؛ والعصام، الأطول: ج1،ص312؛ والسيوطي، الإتقان: ص295

(2)_ البيت للفرزدق في ديوانه: ج1،ص418، وقد سبقت ترجمة الشاعرص83

(3)_ البيت لابن البواب عبد الله بن محمد بن عتاب من أهالي بخارى، كان صالح الشعر قليله، راوية لأخبار الخلفاء عالما بأمورهم، عاش في زمن المأمون والمعتصم، الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز: ص72؛ وينسب أيضا لأبي عبد الله محمد بن أبي محمد اليزيدي، في العباسي، معاهد التنصيص: ج1،ص82

(4)_ الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز: ص72

(5)_ السبكي، عروس الأفراح: ج1،ص284؛ والعصام، الأطول: ج1،ص312

(6)_ العصام، الأطول: ج1،ص312

ٱلنَّارِ﴾ [آل عمران: 191].

10ـ أن يُجْعَلَ البُعْدُ ذريعةً للتَّحقيرِ[1] كأن تقولَ لصديقِكَ: ذاكَ رجلٌ لا يستحقُّ الصُّحبةَ مُشيرًا إلى رجلٍ أمامَك، وكقولِكَ ذلكَ اللَّعينُ فعلَ كذا، وكقولِهِ تعالى: ﴿فَذَٰلِكَ ٱلَّذِى يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ﴾ [الماعون: 2].

11ـ أن يُجْعَلَ القُرْبُ ذريعةً لقُرْبِ حصولِ الشَّيءِ[2]، نحوَ هذهِ القيامَةُ قامَتْ، وقد أهمَلَ هذا القسمَ أكثرُ البلاغيِّينَ.

12ـ التَّنبيهُ عندَ الإشارةِ إلى موصوفٍ على أنَّ المُشارَ إليهِ جديرٌ بما يُسْنَدُ إليهِ من أجلِ اتِّصافِهِ بتلكَ الصِّفاتِ[3]، ومن أمثلةِ ذلكَ قولُهُ تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۞ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ۞ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: 3ـ5]، فعدَّدَ صفاتِهم أولا من إيمانٍ بالغيبِ وإقامةٍ للصَّلاةِ وإنفاقٍ في سبيلِ اللهِ، ثُمَّ أشارَ إليهم بأولئكَ، وفي هذهِ الإشارةِ تنبيهٌ على أنَّهم يستحقُّونَ الحُكْمَ المُسْنَدَ إليهم وهو الهُدى من ربِّهم والفلاحُ، واستحقُّوا ذلكَ من أجلِ الصِّفاتِ السَّابِقَةِ، ومنهُ قولُ الشَّاعرِ:

وَلله صُعْلُوكٌ يُسَاوِرُ هَمَّهُ ... وَيَمْضِي عَلَى الأَحْدَاثِ وَالدَّهْرِ مُقْدِمَا
فَتًى طَلِبَاتٍ لا يَرَى الْخُمْصَ تَرْحَةً ... وَلا شِبْعَةً إِنْ نَالَهَا عَدَّ مَغْنَمَا
إِذَا مَا رَأَى يَوْمًا مَكَارِمَ أَعْرَضَتْ ... تَيَمَّمَ كُبْرَاهُنَّ ثُمَّتَ صَمَّمَا
تَرَى رُمْحَهُ وَنَبْلَهُ وَمِجَنَّهُ ... وَذا شُطَبٍ عَضْبَ الضَّرِيبَةِ مِخْذَمَا

---

(1)_ السكاكي، مفتاح العلوم: ص184؛ والقزويني، الإيضاح: ج1،ص120؛ والطيبي، التبيان: ص72؛ والإيجي، الفوائد: ص120؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1،284؛ والبابرتي، شرح التلخيص: ص207؛ والتفتازاني، المطول: ص223؛ والعصام، الأطول: ج1،ص312؛ والمفتي، خلاصة المعاني: ص14

(2)_ التفتازاني، المطول: ص223؛ والمفتي، خلاصة المعاني: ص149

(3)_ الزمخشري، الكشاف: ج1،ص84؛ والقزويني، الإيضاح: ج1،ص121؛ والطيبي، التبيان: ص72؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1، ص284؛ والبابرتي، شرح التلخيص: ص208؛ والتفتازاني، المطول: ص224؛ والعصام، الأطول: ج 1،ص313؛ والسيوطي، معترك الأقران: ج3،ص475؛ والإتقان: ص295

وَأَحنَـــاءَ سَـــــرْجٍ قَاتِـــرٍ وَلِجَـــامَـــهُ عَتَـــادَ فَتَـــى هَيْجـــا وَطِرْفًا مُسَوَّمَـــا
فَـــــذَلِكَ إِنْ يَهْـــلِكْ فَحُسْنَـــى ثَنَـــاؤُهُ وَإِنْ عَـــاشَ لَـــمْ يَقْعُدْ ضَعِيفًا مُذَمَّمَـــا[1]

وقد تكونُ الصِّفاتُ المُسْندةُ صفـــاتِ ذمٍّ كقولِهِ تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ **[البقرة: 27]**، وقد اعترَضَ السُّبْكيُّ [2] بأنَّهُ قد يُؤْتى بغيرِ الإشارةِ وتتحقَّقُ هذهِ الوظيفةُ فلا ميزةَ أو مُناسَبَةَ للإشارةِ هُنا، تقولُ مثلا: جاءَ زيدٌ الفاضلُ العالِمُ وهو يستحقُّ الاحترامَ، وأجابَ العصام[3] على هذا الاعتراضِ بأنَّ اسمَ الإشارةِ بمنزلةِ قولِنا: المُتَّصِفُ بهذهِ الصِّفاتِ، فهيَ مُؤوَّلَةٌ بمُشْتَقٍّ، ولأنَّ إيرادَ اسمِ الإشارةِ لِجَعْلِهِ كالمحسوسِ باعتبارِ التَّمييزِ الحاصلِ بالاتِّصافِ وتعليقِ الحُكْمِ بالمُشتَقِّ يُشْعِرُ بِعِلِّيَّةِ الاتِّصافِ.

ووجهٌ آخرُ عندَ العصام أنَّ إيرادَ اسمِ الإشارةِ بعدَ وصفِ المُشارِ إليهِ يكونُ فيهِ تفخيمٌ للأوصافِ أو تحقيرٌ، ويترتَّبُ على ذلكَ تعظيمُ الذَّاتِ المُتَّصِفَةِ أو تحقيرِها.

وأجابَ الدُّسوقي[4] بأنَّ الإشارةَ تُفيدُ مُلاحَظَةَ الأوصافِ لأنَّها لكمالِ التَّمييزِ فيُلاحَظُ معَها الوصفُ بخلافِ الضَّميرِ فهو موضوعٌ للذَّاتِ فقط.

وبعدَ عرضِ هذهِ الوظائفِ والدِّلالاتِ لا بدَّ من القولِ أنَّهُ لا علاقةَ لها بالجانبِ الدِّلاليِّ للتَّعريفِ سوى الدِّلالةِ على أكملِ التَّمييزِ لأنَّهُ من مُقْتضى التَّعريفِ والتَّعيينِ، وأمَّا سائرُ ذلكَ فمُسْتفادٌ من السِّياقِ.

4.2.2 الموصولُ، وظائفُهُ ودلالاتُهُ:

قدَّمَ علماءُ البلاغةِ الحديثَ عنِ الموصولِ على الحديثِ عن الإشارةِ مَعَ أنَّ اسمَ الإشارةِ أرفعُ رتبةً منهُ بناءً على مذهبِ الجمهورِ كما تقرَّرَ عندَ النَّحْوِيِّينَ، وأُجيبَ على ذلكَ من وجوهٍ:

---

(1)_ الأبيات لحاتم الطائي أبي عدي حاتم بن عبد الله بن سعد الطائي القحطاني، شاعر جاهلي فارس جواد يضرب المثل بكرمه، توفي 46 ق.هـ. ديوانه، صنعة يحيى بن مدرك الطائي برواية هشام بن محمد الكلبي، تحقيق ودراسة عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي ــ القاهرة، ط2 ــ 1990، ص226 ــ227

(2)_السبكي، عروس الأفراح: ج1،ص284

(3)_العصام، الأطول: ج1،ص313

(4)_ الدسوقي، حاشيته: ج1،ص603

أ ـ لأنَّ فيهِ شَبَهَ الألقابِ بإفادَتِهِ وَصفًا يدُلُّ على الرِّفعَةِ أو الـضَّعَةِ فيكـونُ أقـربَ للعَلَمِ[1].

ب ـــ لأنَّ الموصولَ قد يكونُ أرفعَ من الإشارةِ بحسبِ سـياقِ الكـلامِ، وهـو رأيُ البابرتي، ووجهُ ذلكَ أنَّ الموصولَ لهُ جهتانِ في التَّعريفِ الأداةُ في أوَّلِهِ والـصِّلَةُ، وأمَّا الإشـارةُ فمن جهةٍ واحدةٍ[2].

وتعليلُ التَّعليلِ لا يستقيمُ؛ لأنَّ الرَّاجحَ كما تقرَّرَ عندَ النَّحْويِّينَ أنَّ الأداةَ زائـدةٌ في الموصولاتِ وليستْ للتَّعريفِ، فهو مُتَعَرِّفٌ من جهةٍ واحدةٍ وهي الصِّلَةُ، وأمَّـا الإشارَةُ فقولُهُ فيها مُخالِفٌ لما عليهِ جمهورُ النَّحْويِّينَ من البِصْرِيِّينَ والكوفيِّينَ فـي أنَّها مُتَعرِّفَةٌ من جهتينِ العينِ والقلبِ فهي بذلكَ أرفعُ رُتبةً من الموصولِ.

وقد انطلقَ البلاغيُّونَ في تناولِهم لوظائفِ الموصولِ ودِلالاتِهِ من كونِ الـصِّلَةِ والموصولِ شيئًا واحدًا، فجعلوا ما تَتَضمَّنُهُ جملةُ الصِّلةِ دِلالاتٍ ووظائفَ يقومُ بهـا الموصولُ، ويمكنُ حصرُ ما ذهبَ إليهِ البلاغيُّونَ بما يلي:

أولاـــ أن يصِحَّ إحضارُهُ في ذهنِ السَّامعِ بواسطَةِ جملةٍ معلومةِ الانتسابِ إليهِ لعَـدَمِ معرفةِ شيءٍ من أحوالِهِ المُخْتَصَّةِ سوى الصِّلَةِ[3]، ويُقْصَدُ بذلكَ أنْ لا يعلمَ المُخاطَبُ أو المُتكلِّمُ أو كلاهُما شيئًا من أحوالِ المُسْنَدِ إليهِ إلا الصِّلَةَ فيَتَحَتَّمُ الإتيانُ بها، وذلـكَ كأن يرى صديقُكَ شخصًا يُكَلِّمُكَ وهو لا يعرفُ اسمَهُ ولا شيئًا من أحوالِـهِ إلا أنَّـهُ يكلِّمُكَ، فيقولُ لكَ: الَّذي كلَّمَكَ لا أعرِفُهُ.

واعتُرِضَ بأنَّ هذهِ الحالةِ لا تختَصُّ بالموصولِ، فالإضـافَةُ قـد تقـومُ بهـذهِ الوظيفةِ، فبدَلَ أن تقولَ: الَّذي زارَكَ أمسِ رجلٌ عالمٌ، يمكنُ أن تقولَ: زائرُكَ أمـسِ رجلٌ عالمٌ، وأُجيبَ على ذلكَ بأنَّهُ لا يَجِبُ اختصاصُ النُّكتَةِ بتلـكَ الطَّريـقِ ولا أن تكونَ أولى بها، بل يكفي مناسبَتُها لها وحصولُها بها وإن لم تَقْتَصِرْ عليها،فالاقتضاءُ

(1)_ المغربي، مواهب الفتاح: ج1،ص202؛ والشربيني، زين الدين عبدالرحمن بن محمد المصري1014هـ. فيض الفتاح علـى حواشي شـرح تلخيص المفتاح، مطبعة مدرسـة والدة عباس الأول ــ القاهرة، ط1 ــ 1906، ج 2،ص160

(2)_ البابرتي، شرح التلخيص: ص205

(3)_ السكـاكـي، مفتـاح العلوم: ص181؛ والجرجاني محمد، الإشارات والتنبيهات: ص37؛ والقزويني، التلخيص: ص58؛ والطيبي، التبيان: ص65؛ والإيجي، الفوائد: ص118؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1،ص279؛ والتفتازاني، المطول: ص218؛ والعصام، الأطول: ج1،ص302

هُنا ليسَ إلا مجرَّدَ الملاءَمَةِ من غيرِ اطِّرادٍ ولا انعكاسٍ أي لا يكونُ المُقتضى كالعلَّةِ متى وُجدَ وُجدَ المعلولُ ومتى انتفَتْ انتفى، فقد يوجَدُ المُقتضى ولا تُوجَدُ الموصوليَّةُ لحصولِ الغَرَضِ بغيرِها سواءً وُجدَ مُرَجِّحٌ أم لا[1].

وخالفَ التَّفْتَازَانِيُّ[2] فذهبَ إلى أنَّ النُكْتَةَ يجبُ أن تكونَ مُوجبةً أو مُرجِّحَةً، وذكر الدسوقي[3] أنَّهُ لا اعتراضَ على ذلكَ؛ لأنَّ طريقَ الإضافةِ غيرُ طريقِ الموصوليَّةِ؛ لأنَّ الأوَّلَ إحضارٌ للمعهودِ بعنوانِ النِّسبَةِ الإضافيَّةِ المفيدةِ لاختصاصِ المُضافِ بالمُضافِ إليهِ، والثَّاني إحضارُهُ بطريقِ النِّسبَةِ الخبريَّةِ المُفيدةِ لاتِّصافِ الموصولِ بهِ.

وهذهِ الفائدةُ الَّتي يذكرُها البلاغيُّونَ لا مدخلَ لها في البلاغةِ لأنَّها موضعٌ أصليٌّ فمتى انعدمَتِ الطُّرُقُ سوى الصِّلةِ تعيَّنتِ الصِّلةُ ولا بلاغةَ في ذلكَ.

ثانيًاـ لاستهجانِ التَّصريحِ بالاسمِ[4]، وإنَّما يُسْتَهْجَنُ الاسمُ لعدَّةِ أمورٍ:

1 ـ أن يُشْعِرَ في أصلِهِ بمعنًى تَقَعُ النُّفْرَةُ منه باستقذارِهِ عُرْفًا واشمئزازِ النُّفوسِ منهُ نحوَ: الَّذي يخْرُجُ من أَحَدِ السَّبِيلينِ ناقضٌ للوضوءِ، بَدَلَ البولِ والفُساءِ مثلا[5].

2 ـ أن يكونَ منَ الألقابِ والأسماءِ المذمُومَةِ المَبْغُوضَةِ فتقولُ مثلا: جاءَ الَّذي أكرَمَني، إذا كانَ اسمُهُ مذمومًا، نحوَ: كلبٍ أو حمارٍ[6]...

3 ـ لأنَّهُ يُتَشَاءَمُ منهُ نحوَ: بومٍ وغرابٍ، فإنَّ العَرَبَ تَتَشاءَمُ من هذينِ الطَّائرَيْنِ[7].

4 ـ من جهةِ تركيبِ حروفِهِ بأنْ تأْبَاهُ الأذواقُ والأسماعُ، ومُثِّلَ على ذلكَ بقولِهِ تعالى: ﴿وَرَٰوَدَتۡهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيۡتِهَا عَن نَّفۡسِهِۦ﴾[يوسف: 24] بدل زُلَيْخَا لأنَّهُ مُسْتَثْقَلٌ على اللِّسانِ[8].

---

(1)_ المغربي، مواهب الفتاح: ج1،ص202؛ والدسوقي، حاشيته: ج1،ص579

(2)_ التفتازاني، المطول: ص218

(3)_ الدسوقي، حاشيته: ج1،ص580

(4)_ السكاكي، مفتاح العلوم: ص180؛ والقزويني، الإيضاح: ج1،ص115؛ والطيبي، التبيان: ص66؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1،ص279؛ والعصام، الأطول: ج1،ص303؛ والسيوطي؛ الإتقان: ص295

(5)_ المفتي، خلاصة المعاني: ص160؛ والمغربي، مواهب الفتاح: ج1،ص203

(6)_ البابرتي، شرح التلخيص: ص202

(7)_ المفتي، خلاصة المعاني: ص160

(8)_المغربي، مواهب الفتاح: ج1،ص203؛ والدسوقي، حاشيته: ج1،ص582

5 ـ لمصلحةٍ تعودُ على المُسْنَدِ إليهِ أو غيرِهِ، ومثَّلَ العصام[1] بالآيةِ السَّابقَةِ، حيثُ جَعَلَ العُدولَ عن التَّصريحِ بالاسمِ لمَصْلَحَةِ امرأةِ العزيزِ لأنَّها ذاتُ مكانةٍ في قومِها، ومن كانَ بهذهِ الصِّفَةِ إذا احْتِيجَ أن يُذْكَرَ ما صَدَرَ عنهُ ممَّا لا يليقُ بِهِ لا يحسُنُ أن يُصرَّحَ باسْمِهِ.

وعارضَ بعضُ المُحْدثينَ[2] أن يكونَ الموصولُ في الآيةِ لاستهجانِ التَّصريحِ بالاسْمِ ورأى أنَّ قولَ البلاغيِّينَ في ذلكَ افتراءً على اللهِ بغيرِ علْمٍ، ثُمَّ رجَّحَ أن يكونَ السَّبَبُ نَمَطًا من أدبِ القُرْآنِ الَّذي تلقاهُ في كثيرٍ من الآياتِ حيثُ لا يُصرَّحُ بأسماءٍ يُرى أنَّ التَّصريحَ بها إلصاقٌ لِعَارٍ قد يُطاردُ صاحِبَهُ طولَ العُمْرِ بل طيلةَ الزَّمَنِ، ثُمَّ مثَّلَ على ذلكَ بقولِهِ تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُواْ﴾ **[التوبة: 118]**، وقولِهِ تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ **[آل عمران: 173]**، وهذا الرَّأيُ هو مضمونُ ما ذهبَ إليهِ العصام من أنَّ عدمَ التَّصريحِ بالاسمِ قد يكونُ لمصلَحَةِ المُسْنَدِ إليهِ، وذلكَ إذا كانَ ذا مكانةٍ في قومِهِ وشَرَفٍ فلا يحسُنُ أن يُصرَّحَ بالاسْمِ، والفكرَةُ نفسُهُا مُشْتَرِكَةٌ بينَهُما.

ثُمَّ إنَّ تمثيلَهُ بالآيةِ الثَّانيةِ لا يستقيمُ، ولا أدري كيف مثَّلَ بها، وأيُّ عارٍ سَيَلْحَقُ أولئكَ الَّذينَ قالَ لهم النَّاسُ إنَّ النَّاسَ قد جمَعوا لَكُم ولكنَّهم ما استكانُوا ولا توانَوْا بل زادَهُم اللهُ إيمانًا فأثنى عليهم في آخرِ الآيةِ ؟!...

ومن أمثلةِ الإتيانِ بالموصولِ لاسْتهجانِ التَّصريحِ بالاسمِ قولُ حسَّانَ:

فَإِنْ كُنْتُ قَدْ قُلْتُ الَّذي زَعَمْتُمُ ... فَلا رَفَعَتْ سَوْطِي إِلَيَّ أَنَامِلِي

وَإِنَّ الَّذي قَدْ قِيلَ لَيْسَ بِلائِطٍ ... بِهَا الدَّهْرَ بَلْ قَوْلُ امْرِىءٍ بِي مَاحِلُ[3]

---

(1)_ العصام، الأطول: ج1،ص303؛ والسيوطي، الإتقان: ص295

(2)_ عيد، فلسفة البلاغة: ص69ـ70؛ ويرى عبدالفتاح لاشين أن هذا رأي محتمل ولم يعارض رأي البلاغيين: لاشين، عبدالفتاح. المعاني في ضوء أساليب القرآن، المكتبة الأموية ــ القاهرة، ط4 ــ 1983، ص241

(3)_ البيتان لحسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري ﷺ شاعر الرسول ﷺ، مخضرم عاش ستين سنة في الجاهلية ومثلها في الإسلام وقد عمي قبل وفاته 54هـ. ديوانه، ضبط وتصحيح عبد الرحمن البرقوقي، دار الأندلس ــ بيروت، د.ت، ص381

فالشَّاعرُ هُنا ينفي عن نفسِهِ أن يكونَ قد خاضَ في حديثِ الإفكِ واتَّهَمَ عائشةَ رضي اللهُ عنها، وهو لم يُصَرِّحْ بالقولِ بل وضعَ موضعَهُ الموصولَ في البيتينِ فقالَ: (الَّذي قيلَ) استهجانًا بأنْ يُصرِّحَ بهِ لأنَّهُ ممَّا تأْبَاهُ النُّفوسُ الشَّريفةُ.

ثالثًا ـ زيادَةُ التَّقريرِ[1]: أي التَّحقيقِ والتَّثبيتِ، واختُلِفَ[2] في ما هو المُقرَّرُ قيلَ هو المُسْنَدُ، وقيلَ المُسْنَدُ إليهِ، وقيلَ الغَرَضُ المسوقُ لَهُ الكلامُ، والمثالُ المذكورُ عندَ البلاغيِّينَ يحتملُ الثَّلاثَةَ، وهو قولُهُ تعالى: ﴿وَرَٰوَدَتۡهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيۡتِهَا عَن نَّفۡسِهِۦ﴾[يوسف: 24]، قيلَ لتقريرِ الغَرَضِ المسوقِ لهُ الكلامُ وعليه اقتصرَ القَزْوِيْنِي وهو نزَاهَةُ يُوسُفَ عليه السلام، فكونُهُ في بيتِها مملوكًا لها يَسْتَوْجِبُ الأُلْفَةَ والمُخالَطَةَ وتسهيلَ التَّمكُّنِ ومَعَ ذلكَ امتنَعَ عنها، وهذا لا يتحقَّقُ لو قيلَ وراودَتْهُ زُلَيْخَا أو امرأةُ العزيزِ، ويُحْتَمَلُ أن يكونَ لتقريرِ المُسْنَدِ إليهِ، وهو الَّتي هو في بيتِها، ولو قالَ امرأةُ العزيزِ لاحتمَلَ أن يكونَ لهُ نِسْوَةٌ أُخرى، ولو قالَ زُلَيْخَا لاحتمَلَ الاشتراكَ بامرأةٍ أُخرى لها الاسمُ نفسُهُ، وقد يكون لتقريرِ الغَرَضِ المُسْنَدِ وهو المراودةُ، فإنَّ كونَهُ في بيتِها قريبًا منها وما يترتَّبُ عليه من طولِ المُخالطَةِ والأُلفةِ أدعى لحدوثِ المُراودةِ وأدلَّ عليها من الاسمِ .

ومن أمثلةِ التَّقريرِ في غيرِ بابِ المُسْنَدِ إليهِ:

أَعُبَّادَ الْمَسيحِ يَخَافُ صَحْبِي وَنَحْنُ عَبيدُ مَنْ خَلَقَ الْمَسيحَا[3]

فهو زيادةٌ لتقريرِ عدَمِ خوفِهم من النَّصارى، وهذا مُسْتفادٌ من الصِّلَةِ لأنَّ كونَهم عبيدَ الَّذي خلَقَ المسيحَ يُعْطيهم من القوَّةِ الإيمانيَّةِ ما يَجْعَلُهُم لا يخافونَ مَنْ عبَدَ عبدًا لله.

ومن أمثلةِ الطيبي قولُهُ تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: 2،3]، ولم يقُلْ المؤمنينَ بالغيبِ لأنَّ جملةَ الصِّلةِ تُفيدُ الاستمراريَّةَ وفي ذلكَ زيادةٌ لتقريرِ إيمانِهم.

(1)_ السكاكي، مفتاح العلوم: ص180؛ وابن الناظم، المصباح: ص106؛ والجرجاني محمد، الإشارات والتنبيهات: ص37؛ والقزويني، الإيضاح: ج1،ص115؛ والطيبي، التبيان: ص65؛ والإيجي، الفوائد: ص118؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1،ص279؛ والبابرتي، شرح التلخيص: ص 202

(2)_ العصام، الأطول: ج1،ص303؛ والمغربي، مواهب الفتاح: ج1،ص302؛ والمفتي، خلاصة المعاني: ص160

(3)_ للمعري في سقط الزند: 58، وقد سبقت ترجمة الشاعر ص85

ومن أمثلةِ البلاغيينَ أيضًا:

أَتَحْبِسُني بَيْنَ الْمَدِينَةِ وَالَّتي إِلَيْها رِقَابُ النَّاسِ تَهْوي مُنِيبُهَا[1]

يُريدُ مكَّةَ، وعَدَلَ إلى الموصولِ زيادةً في تقريرِ إنكارِهِ لحبسهِ في مكانٍ لا يصلُحُ إلا للعبادَةِ والتَّذَلُّلِ لله تعالى.

رابعًا ـ التَّفخيمُ[2] ويقصدونَ بهِ التَّعظيمَ والتَّهويلَ، ولم يذكُرْهُ السَّكَّاكيُّ، والكلامُ هُنا لا يختلفُ كثيرًا عمَّا ذكَرَهُ النَّحْويُّونَ، فيكثُرُ ذلكَ في (ما) لِما فيها من إبهامٍ كقولِهِ تعالى: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ﴾ **[النجم: 10]**، وقولِهِ تعالى: ﴿إِذْ يَغْشَى ٱلسِّدْرَةَ مَا يَغْشَىٰ﴾ **[النجم: 10]**، وكقولِ الشَّاعرِ:

مَضَى بِهَا مَا مَضَى مِنْ عَقْلِ شَارِبِهَا وَفِي الزُّجَاجَةِ بَاقٍ يَطْلُبُ الْبَاقِي[3]

ويرى البابرتي أنَّ هذا مُخْتَصٌّ بهذهِ اللَّفظَةِ وهي (ما)، وهو الغَالبُ في تمثيلِ النَّحْويِّينَ والبلاغيِّينَ أن يُمثِّلوا بهذهِ الكلمةِ فقط، وقد ذكرَ ابنُ مالكٍ أمثلةً على الَّذي نحوَ:

رَأَيْتَ الَّذي لا كُلُّهُ أَنْتَ قادِرٌ عَليه وَلا عَنْ بَعْضِهِ أَنْتَ صابِرُ[4]

ومثَّلَ ابنُ الأثيرِ[5] وتَبِعَهُ ابنُ النَّقيبِ[6] بمثلِ ذلكَ كما في قولِهِ تعالى: ﴿وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ ٱلَّتِى فَعَلْتَ وَأَنتَ مِنَ ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾ **[الشعراء: 19]**، وقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ **[الإسراء: 9]**، وقولِ الشَّاعرِ:

---

(1)_ للفرزدق في ديوانه: ج1،ص60، وسبقت ترجمة الشاعر: ص83

(2)_ الجرجاني محمد، الإشارات والتنبيهات: ص38؛ والقزويني، الإيضاح: ج1،ص116؛ والطيبي، التبيان: ص 66؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1،ص279؛ والبابرتي، شرح التلخيص: ص202؛ والتفتازاني، المطول: ص219؛ والعصام، الأطول: ج1،ص304؛ والمفتي، خلاصة المعاني: ص161

(3)_ البيت بلا نسبة في ابن الأثير، أبو الفتح ضياء الدين نصرالله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الموصلي637هـ. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ــ مصر، ط1939، ج2،ص31؛ والقزويني، الإيضاح:ج1،ص116

(4)_ ينظر هامش ص45 من هذه الدراسة

(5)_ ابن الأثير، المثل السائر: ج2،ص29ــ30

(6)_ ابن النقيب، أبوعبدالله محمد بن سليمان البلخي698هـ. مقدمة تفسيره في علم البيان والمعاني والبديع وإعجاز القرآن، كشف عنها وعلق حواشيها زكريا سعيد علي، مكتبة الخانجي ــ القاهرة، ط1 ــ 1995، ص375

بَعيدُ مَقيلِ الصَّدْرِ لا يُدْرِكُ الَّتي يُحَاوِلُهَا مِنْهُ الأَرِيبُ الْمُخَادِعُ[1]

ويبدو أنَّ مرجعَ التَّفخيمِ والتَّهويلِ في ذلكَ هو الإبهامُ الَّذي في االموصولِ والصِّلَةِ، حيثُ يفسَحُ المجالَ للفكرِ والخيالِ ليتوهَّمَ منَ العِظَمِ والهولِ أبلغَ حدودِهِ وأبعدَ كُنْهِهِ.

خامسًا ـ تنبيهُ المُخاطَبِ على خطإٍ[2]: قد يُؤْتى بالموصولِ لتنبيهِ المُخاطَبِ على خطإٍ في اعتقادِهِ أو اعتقادِ غيرِهِ حيثُ تتَضمَّنُ جملةُ الصِّلَةِ هذا التَّنبيهَ، ويمثِّلُ البلاغيُّونَ بقولِ الشَّاعرِ:

إنَّ الَّذيـــنَ تَرونَهُمْ إخْـــوَانَكُمْ يَشْفِي غَلِيلَ صُدُورِهِمْ أَنْ تُصْرَعُوا[3]

فالشَّاعرُ يُنَبِّهُ أبناءَهُ على أنَّ الَّذينَ يظنُّونَهم إخوانًا يفرحونَ لهلاكِهم، فهؤلاءِ ليسُوا بإخوةٍ ويجبُ الحَذَرُ منهُم، ففي جملةِ الصِّلَةِ من التَّنْبيهِ على الخطإِ ما لا يتَحقَّقُ بقولِهِ: إنَّ القومَ الفُلانيِّينَ يشفي غليلَ... وكقولِكَ: إنَّ الَّذي رأَيْتَهُ مُحِبًّا لَكَ يفرحُ لحُزْنِكَ، ومن أمثلةِ الخطإِ من غيرِ المُخاطَبِ قولُكَ: إنَّ مَنْ يَظُنُّهُ زيدٌ أخاهُ يفرحُ لمرضِهِ.

وهذا القسمُ جعَلَهُ السَّكَّاكيُّ ممَّا يتفرَّعُ عن الإيماءِ كما سيأتي، وجعلَهُ القَزْوِيْني قسمًا قائمًا بذاتِهِ، وذَكَرَ العصامُ[4] أنَّهُ قد يكونُ للتَّنبيهِ على صوابٍ، نحوَ: إنَّ الَّذي رأيتَهُ مُحِبًّا لكَ لم يُقَصِّرْ في حقِّكَ.

سادسًا ـ الإيماءُ إلى وجهِ بناءِ الخَبَرِ[5]:

---

(1)_ البيت للبحتري الوليد بن عبيد بن يحيى الطائي، شاعر كبير وأحد الثلاثة الذين قيل فيهم إنهم أشعر أبناء عصرهم: المتنبي وأبو تمام والبحتري، ويقال لشعره سلاسل الذهب، ألف كتاب الحماسة وهو على مثال حماسة أبي تمام، توفي 284هـ. ديوانه، شرح وتعليق محمد التونجي، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط1 ـ 1994، ج2،ص296، برواية بعيدُ مَقيلِ السِّرِّ لا يَقْبَلُ الَّتي ... والروايةُ المذكورة في ابن الأثير، المثل السائر: ج2،ص30

(2)_ القزويني، الإيضاح: ج1،ص116؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1،ص280؛ والبابرتي، شرح التلخيص: ص203؛ والتفتازاني، المطول: ص219؛ والعباسي، معاهد التنصيص: ج1، ص102

(3)_ البيت لعَبْدَةَ بنِ الطَّبيبِ، عبدة بن يزيد الطبيب بن عمرو التميمي، شاعر فحل من مخضرمي الجاهلية والإسلام، كان أسود اللون شجاعا، توفي 25هـ. الضبي، المفضليات: ص125

(4)_ العصام، الأطول: ج1،ص306

(5)_ السكاكي، مفتاح العلوم: ص182؛ وابن الناظم، المصباح: ص607؛ والقزويني، التلخيص: ص61؛ والطيبي، التبيان: ص68؛ والإيجي، الفوائد: ص120؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1،ص280؛ والبابرتي،شرح التلخيص:ص203؛ والتفتازاني، المطول: ص222؛ والمغربي،مواهب الفتاح: ج1،ص207

ويقصدُ البلاغيُّونَ بذلكَ الإشارةَ إلى نوعِ الخَبَرِ وطريقِهِ من مدحٍ وذمٍّ وثـواب وعقاب.... حيثُ يكونُ في جملةِ الصِّلةِ ما يُشيرُ لذلكَ، وهذا كالإرصادِ فـي علْـمِ البديعِ، ومثالُ ذلكَ قولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ **[غـافر :60]**، فإنَّ الاستكبارَ عن عبادةِ اللهِ تعالى في جملةِ الصِّلَةِ يُـومِئُ إلى أنَّ الخَبَرَ من جنسِ العُقوبَةِ والإذلالِ، وكقولِهِ تعـالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلاً﴾**[الكهف: 107]**، تتـضمَّنُ جملـةُ الـصِّلةِ الإيمانَ باللهِ تعالى وعَمَلَ الصَّالِحاتِ، وهذا يُومِئُ إلى أنَّ الخبرَ مـن جـنسِ النَّعـيمِ والثَّوابِ.

ويَنْبَثِقُ من الإيماءِ بالموصولِ الأغراض الآتيةُ:

أ ـ أن يكونَ وسيلةً إلى التَّعريضِ بالتَّعظيمِ لشأنِ الخَبَرِ[1]، نحوَ :

إِنَّ الَّذي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ[2]

فمضمونُ صلةِ الموصولِ وهو رَفْعُ السَّماءِ يُومِئُ إلى أنَّ الخَبَرَ من جـنسِ البنـاءِ والرِّفْعَةِ، وهذا فيهِ تعريضٌ بتعظيمِ شأنِ هذا الخبرِ وهو بنـاءُ بيـتِ شَـرَفِ قـومِ الفَرَزْدَقِ وعزِّهِم لكونِهِ صادرًا عمَّنْ رَفَعَ السَّماءَ وأعلاها.

ب ـ أن يكونَ وسيلةً إلى التَّعريضِ بالتَّعظيمِ لشأنِ غيـرِ الخبَـرِ[3]، ومثالُـهُ قولُـهُ تعـالى:﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيْبًا كَأَن لَّمْ يَغْنَوْاْ فِيهَا ۚ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيْبًا كَانُواْ هُمُ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ **[الأعراف: 92]**، فجملةُ الصِّلَةِ تتضمَّنُ تكذيبَ شُعَيْبٍ وهونبيٌّ من أنبيـاءِ اللهِ تعالى، وهذا يُومِئُ إلى أنَّ الخَبَرَ من جـنسِ العقوبـةِ والإذلالِ وهـو خُـسْرانُ المُكذِّبينَ بِهِ، وهذا يترتَّبُ عليهِ تعظيمُ شُعَيْبٍ عليه السلام لأنَّ خُسرانَ مَنْ كذَّبَهُ يُشيرُ إلى أنَّهُ ذو شَأْنٍ عظيمٍ حتَّى استحقُّوا ذلكَ الخُسرانَ.

---

(1)_ السكاكي، مفتاح العلوم: ص182؛ والقزويني، الإيضاح: ج1،ص117؛ والطيبي، التبيان: ص67؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1،ص280؛ والعصام، الأطول: ج1،ص307

(2)_ البيت للفرزدق في ديوانه: ج1،ص155، وسبقت ترجمة الشاعر ص83

(3)_ القزويني، الإيضاح: ج1،ص117؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1،ص281؛ والتفتازاني، المطول: ص222؛ والمفتي، خلاصة المعاني: ص164

ج ـ أن يكونَ وسيلةً للتَّعريضِ بالإهانةِ لشأْنِ الخَبَرِ[1]، ومثالُ ذلكَ: الَّذي لا طاقةَ لـــهُ أغاثَكَ والَّذي لا يعرفُ الْفِقْهَ صنَّفَ فيه، تحقيرًا لشَأْنِ الإغاثَةِ والمُصَنَّفِ.

د ـ أن يكونَ وسيلةً للتَّعريضِ بالإهانةِ لشَأْنِ غيرِ الخَبَرِ[2]، ومثالُ ذلكَ: إنَّ الَّذي يتَّبِعُ الشَّيْطانَ خاسرٌ تحقيرًا لشَأْنِ الشَّيْطانِ. واقتصرَ القَزْوِيْني على الأوَّلِ والثَّاني ولـــم يذكرِ الثَّالثَ والرَّابِعَ.

هـــ ـ أن يكونَ وسيلةً لتنبيهِ المُخاطَبِ على خطإٍ[3]: ومثَّلَ لَهُ السَّكَّاكي بقولِ الشَّاعرِ:

إنَّ الَّذيـــنَ تَرونَهُمْ إخْـــوَانَكُمْ يَشْفِي غَلِيلَ صُدُورِهِمْ أَنْ تُصْرَعُوا[4]

وسَبَقَ الاسْتشهادُ بِهِ سابقًا على التَّنبيهِ على الخطإِ دونَ وجودِ إيماءٍ إلى وجـــهِ بنـــاءِ الخَبَرِ، وهذا بناءً على مذهبِ القَزْوِيْني الَّذي خَالَفَ السَّكَّاكي، فهو يرى أنَّهُ لا إيمـــاءَ إلى وجهِ بناءِ الخَبَرِ في ذلكَ وأنَّهُ لا يُسْتَبْعَدُ أن يكونَ فيهِ إيماءٌ إلى بناءِ نقيضِهِ عليهِ، وردَّ التَّفْتازَانيُّ[5] هذا الاعتراضَ بأنَّ الذَّوقَ والعُرْفَ شاهدا صدقٍ على وجودِ الإيماءِ فإنَّكَ لو قُلْتَ عندَ جماعةٍ يعتقدُهُم المُخاطَبونَ إخوانًا: إنَّ الَّذينَ... كانَ فيهِ إيماءٌ إلـــى أنَّ الخبَرَ من جنسِ ما يُنافي المودَّةَ.

ويبدو لي أنَّ القَزْوِيْني لمْ يُخْطئْ في نفي جعلِهِ مُتَفَرِّعًا عن الإيماءِ؛ لأنَّ التَّنبيـــهَ على الخطإِ مُستفادٌ من صلَةِ الموصولِ ولا مَدخَلَ للإيماءِ في ذلكَ، ولكن يُؤْخَذُ على القَزْوِيْني أنَّهُ نفى وجودَ الإيماءِ في البيتِ والصَّحيحُ أنَّ الإيماءَ موجودٌ وإن لم يكُـــنْ لهُ مدخَلٌ في التَّنبيهِ على الخطإِ، ثُمَّ إنَّهُ ناقضَ نفسَهُ فهو ينفي وجودَ الإيماءِ ثُمَّ يقولُ: ولا يبعد أن يكونَ فيه إيماءٌ إلى بناءِ نقيضِهِ عليهِ، فالإيماءُ بناءً على ذلكَ موجودٌ.

وردَّ السُّبكي على اعتراضِ القَزْوِيْني بقولِهِ: (قَالَ في الإيضاحِ: وكيفَ يَجْعَـــلُ الأوَّلَ ذريعةً إلى الثَّاني، والمُسْنَدُ إليهِ في البيتِ الثَّاني ليسَ فيـــهِ إيماءٌ إلى وجهِ بناءِ

---

(1)_ السكاكـــي، مفتاح العلوم: ص182؛ والتفتازاني، المطول: ص222؛ والمفتي، خلاصـــة المعانـــي: ص164؛ والمغربي، مواهب الفتاح: ج1،ص207

(2)_ السكاكـــي، مفتاح العلوم: ص182؛ والتفتازاني، المطول: ص222؛ والمفتي، خلاصـــة المعانـــي: ص164؛ والمغربي، مواهب الفتاح: ج1،ص207

(3)_ السكاكي، مفتاح العلوم: ص182؛ والطيبي، التبيان: ص67؛ والإيجي، الفوائد: ص119؛ والتفتازاني، المطول: ص222؛ والعصام، الأطول: ج1،ص306

(4)_ ينظر هامش ص95 من هذه الدراسة.

(5)_ التفتازاني، المطول: ص220

الخَبَرِ عليهِ ؟ بل لا يبعدُ أن يكونَ فيهِ إيماءٌ إلى بناءِ نقيضهِ عليهِ. قُلْتُ: وهو اعتراضٌ فاسدٌ فإنَّ السَّكَّاكيَّ إنَّما استشهدَ بهِ على ما قُصِدَ فيهِ التَّنبيهُ على الخطإِ، ولم يجعل الأوَّلَ ذريعةً للثَّاني، بل كلاهُما كلامانِ مُنْفَصلانِ)[1].

واعتراضُ السبكي فاسدٌ؛ لأنَّ السَّكَّاكيَّ جعلَ الإيماءَ إلى وجهِ بناءِ الخبرِ ذريعةً لذلكَ، فهُما كلامانِ مُتَّصلانِ وليسا مُنْفصلينِ كما زَعَمَ، قالَ السَّكَّاكيُّ: (ورُبَّما جُعِلَ ذريعةً إلى التَّنبيهِ للمُخاطَبِ على خطإٍ...)[2] والضَّميرُ راجعٌ للإيماءِ، أمَّا الَّذي جعلهُما مُنْفصلينِ فهو القَزْوِيْني[3] في الإيضاحِ، فتبيَّنَ أنَّهُ لا وجهَ لردِّ السبكي هُنا.

واعترضَ بعضُ المُحْدثينَ[4] على هذهِ الفائدةِ مُحْتَجًّا بأنَّهُ لا ميزةَ للموصولِ هُنا ويمكنُ أن يتحقَّقَ ذلكَ بالتَّنكيرِ، والمُهِمُّ هو بناءُ الجملةِ فنيًّا بقطعِ النَّظَرِ عن التَّعريفِ والتَّنكيرِ، وهذا صحيحٌ فالذي حقَّقَ هذهِ الفائدةَ في الموصولِ هو المعنى الَّذي تتضمَّنُهُ الصِّلَةُ وما يتضمَّنُهُ الموصولُ من معنى الجزاءِ بحيثُ يدُلُّ على تَعَلُّقِ حُكمينِ معًا تمامًا كما في جملةِ الشَّرطِ فيمكنُ أن تقولَ: مَنْ يَعْملْ صالحًا يُفْلِحْ، ومَنْ يَكْفُرْ يَخْسَرْ، فيكونُ في الجملتينِ إيماءٌ إلى وجهِ بناءِ الخَبَرِ، فالعملُ الصَّالحُ يومئُ إلى الفلاحِ، والكفرُ يومئُ إلى الخُسْرانِ، وحقَّقَ هذا الإيماءَ مايتضمَّنُهُ اسمُ الشَّرطِ من جزاءٍ وترتُّبِ حُكْمٍ على آخرَ مَعَ أنَّهُ نكرةٌ، ويمكنُ أن يتحقَّقَ ذلكَ بالإضافةِ نحو: كُلُّ كاذبٍ مصيرُهُ جهنَّمُ، فالجزءُ الأوَّلُ من الجملةِ يومئُ إلى النَّتيجةِ وهي الخَبَرُ وهذا مُسْتفادٌ من بناءِ الجملةِ وما تتضمَّنُهُ من معنى الجزاءِ وترتُّبِ حكمٍ على آخرَ.

سابعًا ــ أن يكونَ وسيلةً لتحقيقِ الخَبَرِ[5]، ومثَّلَ عليهِ السَّكَّاكيُّ بقولِ الشَّاعرِ :

إنَّ الَّتي ضَرَبَتْ بَيْتًا مُهَاجِرَةً بِكُوفَةِ الْجُنْدِ غَالَتْ وُدَّهَا غُولُ[6]

وخالَفَهُ القَزْوِيْني[7] بأنَّهُ لا يظهَرُ فرقٌ بينَ تحقيقِ الخَبَرِ وبينَ الإيماءِ إلى وجهِ بناءِ

---

(1)_ السبكي، عروس الأفراح: ج: 1،ص281

(2)_ السكاكي، مفتاح العلوم: ص182

(3)_ القزويني، الإيضاح: ج1،ص117ــ118

(4)_ عيد، فلسفة البلاغة: ص70

(5)_ السكاكي، مفتاح العلوم: ص182؛ وابن الناظم، المصباح: ص107؛ والطيبي، التبيان: ص68؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1،ص281؛ والتفتازاني، المطول: ص222

(6)_ البيت لعبدة بن الطبيب في الضبي، المفضليات: ص125، وسبقت ترجمة الشاعر ص95

(7)_ القزويني، الإيضاح: ج1،ص117

الخبرِ، وأُجيبَ[1] بأنَّ الإيماءَ مُجَرَّدُ الإشارةِ إلى وجهِ بناءِ الخَبَرِ بلا دليلٍ، وأمَّا تحقيقُهُ فيكونُ لبيانِ ثبوتِ حدوثِهِ في الخارجِ فهو بمنزلةِ دليلٍ عليهِ، فإنَّ هجرةَ محبوبتِهِ في البيتِ وإقامَتَها بالكوفةِ دليلٌ على انقطاعِ المودَّةِ منهُ وإلا لَمَا هاجَرَتْ وفارقَتْ؛ لأنَّ الإنسانَ لا يُفارقُ ويهاجرُ من مكانِهِ إلا إذا كَرِهَهُ وتضايَقَ منهُ.

والصَّحيحُ خلافُ ذلكَ فإنَّ شطرَ البيتِ الأوَّلِ يُومِئُ بازديادِ فَرْطِ الجَوى ولهيبِ العِشْقِ والهوى، فإنَّ المُحبَّ إذا ابتَعَدَ عن معشوقِهِ وفارَقَ ديارَهُ ازدادَ لهُ شوقًا ولذكراهُ عِشْقًا، وهذهِ عادةُ الشُّعراءِ كما قالَ جميلٌ:

يَمُوتُ الْهَوَى مِنِّي إِذَا مَا لَقِيتُهَا وَيَحْيَى إِذَا فَارَقْتُهَا فَيَعُودُ[2]

وعلى هذا فإنَّ ما ذهبَ إليهِ القَزْوِيْني هو الصَّحيحُ.

وقد حاولَ بسيوني فيود[3] التوفيقَ بينَ القَزْويني والسَّكَّاكي، وقالَ: إنَّ السَّكَّاكي رُبَّما نَظَرَ إلى حالِ الشَّاعرِ بعدَ حلولِ الشَّيْبِ وانقطاعِ الشَّبابِ فلمْ يَعُدْ لهُ في الهوى مجالٌ لذا قالَ في البيتِ التَّالي:

فَعَدِّ عَنْهَا وَلا تُشْغِلْكَ عَنْ عَمَلٍ إِنَّ الصَّبَابَةَ بَعْدَ الشَّيْبِ تَضْلِيلُ

لذا عدَّهُ السَّكَّاكيُّ إيماءً إلى بناءِ وجهِ الخَبَرِ وتحقيقِهِ، ونَظَرَ القَزْوِيْني إلى عادةِ الشُّعراءِ في ازديادِ الشَّوْقِ بالبُعْدِ فجَعَلَهُ لبناءِ نقيضِهِ عليهِ، وهذا لا يستقيمُ لأنَّ الشَّيءَ لا يكونُ فيهِ إشارةٌ إلى تحقيقِ الخَبَرِ ونقيضِهِ معًا فكيفَ يجتمعُ الضدَّانِ، ثُمَّ إنَّ القَزْوِيْني لم يَجْعَلْهُ من بناءِ نقيضِهِ عليه كما فَهِمَ بسيوني فيود ويبدو أنَّ الأمرَ التبَسَ عليهِ في ذلكَ، وإنَّما اكتفى القَزْوِيْني بقولِهِ: إنَّهُ لا يظْهَرُ فرقٌ بينَ بناءِ وجهِ الخَبَرِ عليهِ وتحقيقِهِ.

ثامنًا ــ التَّشويقُ[4]، وذلكَ بأنْ ينتبهَ السامعُ ويتوجهَ ذِهْنُهُ إلى ما سيُخْبَرُ به، كما في

---

(1)_السبكي،عروس الأفراح:ج1،ص281؛ والبابرتي، شرح التلخيص: ص205؛والعصام،الأطول:ج1،ص730

(2)_ البيت لجميل بثينة، وهو جميل بن عبد الله بن معمر العذري، شاعر من عشاق العرب اتصف شعره بالرقة وأكثره نسيبا وغزلا وفخرا أحب بثينة أحد بنات قومه فتناقل الناس أخبارهما، فمُنِعَ عنها وتوفي بمصر82هـ. ديوانه، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي ــ بيروت، ط1 ــ 1992، ص68

(3)_ فيود، علم المعاني: ص96

(4)_ السكاكي، مفتاح العلوم: ص182؛ وابن الناظم، المصباح: ص106؛ والطيبي، التبيان: ص68؛ والسيوطي، أبوالفضل جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد911هـ. شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ــ مصر، ط1939،ص16

قولِ الشَّاعرِ:

وَالَّذي حَارَتِ الْبَرِيَّةُ فِيهِ حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادِ[1]

يريدُ الإنسانَ الذي خُلِقَ من تراب، ثمَّ صارَ جسدًا حيًّا بالرُّوحِ، ويُلاحَظُ أنَّ صلةَ الموصولِ تتضمَّنُ حُكْمًا تتشوَّق النَّفسُ لمعرفتِهِ، ويزيدُ التشويقَ ما في الموصولِ من إبهامٍ.

تاسعًاـ التَّسْلِيَةُ[2]، ولم يُصَرِّحِ السَّكَّاكيُّ بهذا الغَرَضِ واكتفى بقولِهِ أو على معنًى آخَرَ ثُمَّ ساقَ المثالَ، وكذلكَ الإيجي، أما القَزْوِيْني فلم يذكرْهُ، وهذا تعبيرُ الطيبي، وأمَّا السبكي[3] فعبَّرَ عنهُ بجَبْرِ خواطرِ الفُقراءِ، ومثَّلَ البلاغيُّونَ على ذلكَ بقولِ الشَّاعرِ:

إِنَّ الَّذي الْوَحْشَةُ في دَارِهِ تُؤْنِسُهُ الرَّحْمَةُ في لَحْدِهِ[4]

عاشرًا ـــ وقد يأتي الموصولُ لغَرَضِ إخفاءِ الأمرِ عن غيرِ المَقْصودِ بالخِطابِ، ولم أجدْ من ذكرَ هذا الغرضَ فيما بينَ يديَّ من مصادرٍ من القُدماءِ سوى الإيجي[5]، وهو غَرَضٌ حريٌّ بأن يُذْكَرَ، ولا أدري كيفَ فاتَ السَّكَّاكيَّ والقَزْوِيْني ذكرُهُ، ومثالُهُ قولُكَ: الَّذي طلبْتَهُ سيَصِلُكَ، والَّذي زارَكَ رجُلٌ شرِّيرٌ.

وذكرَ بسيوني فيود[6] أنَّهُ قد يُؤْتى بهذا الغَرَضِ لتحقيقِ غَرَضٍ آخَرَ وهو الرَّغْبَةُ في هدايةِ المقصودِ واستمالَتِهِ، ومثَّلَ بقولِهِ تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعۡجِبُكَ قَوۡلُهُۥ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيُشۡهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلۡبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلۡخِصَامِ﴾ **[البقرة: 204]**، و قولِهِ تعالى: ﴿وَمِنَّ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَلَا هُدٗى وَلَا كِتَٰبٖ مُّنِيرٖ﴾ **[الحج: 8]** وقولِهِ تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشۡتَرِي لَهۡوَ ٱلۡحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًاۚ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٞ مُّهِينٞ﴾ **[لقمان: 6]**.

(1)_ للمعري في سقط الزند: ص204، وقد سبقت ترجمة الشاعر ص85

(2)_ السكاكي، مفتاح العلوم: ص182؛ والإيجي، الفوائد: ص119؛ والطيبي، التبيان: ص68؛ والسيوطي، شرح عقود الجمان: ص16

(3)_ السبكي، عروس الأفراح: ج1،ص282

(4)_ للمعري في سقط الزند: ص209

(5)_ الإيجي، الفوائد: ص118؛ وتبعه بعض المحدثين ينظر قلقيلة، البلاغة الاصطلاحية: ص217؛ وفيود، علم المعاني: ص97 ــ 98؛ والبدري، بحوث المطابقة: ص166

(6)_ فيود، علم المعاني: ص98، ويبدو أنه ما ذكره السيوطي من الستر عليه، معترك الأقران: ج3،ص475

وذكرَ التَّفْتَازَانِيُّ[1] دلالتينِ للموصولِ أهملَهُما أكثرُ البلاغيِّينَ، وهُما:

أ ـــ الحثُّ على التَّعظيمِ أو التَّرحُّمِ أو التَّحقيرِ، نحوَ: جاءَ الَّذي أكرمَكَ، وجاءَ الَّـذي أهانَكَ، وجاءَ الَّذي سُرِقَ بيتُهُ وقُتِلَ ولَدُهُ.

ب ـ التَّهكُّمُ، ومثالُهُ: ﴿وَقَالُوٓاْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ إِنَّكَ لَمَجۡنُونٌ﴾ **[الحجر: 6].**

والصَّحيحُ أنَّهُما مستفادَتانِ من السِّياقِ وحدَهُ ولا مَدْخلَ للموصولِ فيهِ، ولا بُـدَّ من القولِ إنَّ أكثرَ ما ذكرَهُ البلاغيُّونَ هُنا لا يخلو من تَكَلُّف، ومَرَدُّ الأمرِ فيه إلـى السِّياقِ ولا يمكنُ أن تكونَ قاعدةً مقيسةً وهذا ما رمَى إليهِ التَّفْتَـازَانيُّ حـينَ قَـالَ: (ولطائفُ هذا البابِ لا تَكَادُ تُضبَطُ)[2].

5.2.2 المُعَرَّفُ بالأدَاةِ، وظائفُهُ ودلالاتُهُ:

يرى البلاغيُّونَ أنَّ المُسْنَدَ إليهِ يأتي معرفَةً بالأداةِ لدلالتينِ رئيسيَّتَنِ يتَفَرَّعُ عن كُلٍّ منهُما عدَّةُ دلالاتٍ:

الأولىـ العَهْدُ الخارجيُّ[3]، ويُقْصَدُ بِـهِ تعيينُ الشَّـيءِ خارجَ الـذِّهْنِ فـي واقـعِ الوجودِ ويُسَمِّيها السَّكَّاكيُّ (حصة معهودة من الحقيقة) أي لتعيينِ قَـدرٍ مـن حقيقـةِ الشَّيءِ قد يكونُ واحدًا أو اثنينِ أو ثلاثةً فأكثرَ، وهذا النَّوعُ ثلاثةُ أقسامٍ:

أ ـــ العَهْـدُ الصَّريحـيُّ[4]، ويقصـدُ بذلكَ أن يتقدَّمَ مصحوبُها مـذكورًا صـراحةً نحـوَ قولِهِ تعالى: ﴿ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡكُمۡ رَسُولاً شَـٰهِدًا عَلَيۡكُمۡ كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولاً ۞ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذۡنَـٰهُ أَخۡذًا وَبِيلاً﴾**[المزمـل: 16،15]**، ويُسمَّى عندَ أكثرِ النَّحْوِيِّينَ العَهْدُ الذِّكْريُّ.

ب ـ العَهْدُ الكنائِيُّ [5]، وذلكَ أن يتقدَّمَ مصحوبُها كنايةً لا صريحًا ومثالُهُ قولُهُ تعالى:

---

(1)_ التفتازاني، المطول: ص222؛ والبدري، بحوث المطابقة: ص166

(2)_ التفتازاني: ص222

(3)_ السكاكي، مفتاح العلوم: ص186؛ والجرجاني محمد، الإشارات والتنبيهات: ص40؛ والقزويني، الإيضاح: ج1، ص122؛ والطيبـي، التبيـان: ص74؛ والإيجـي، الفوائـد: ص121؛ والسـبكي، عـروس الأفراح: ج1،ص285؛ والبابرتي، شرح التلخيص: ص209؛ والتفتازاني، المطول: ص224

(4)_ الإيجي، الفوائد: ص121؛ والتفتازاني، مختصر المعاني: ص37؛ والبابرتي، شرح التلخـيص: ص209

(5)_ السبكـي، عـروس الأفـراح: ج1،ص285؛ والتفتازانـي، المطول: ص224؛ والدسوقي، حاشيته:ج1، ص604؛ والشربيني، فيض الفتاح: ج2،ص284

﴿قَالَتۡ رَبِّ إِنِّي وَضَعۡتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا وَضَعَتۡ وَلَيۡسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلۡأُنثَىٰ﴾ [آل عمران: 36]، فالأداةُ في (الذَّكَر) للعهدِ الكنائي إذ تقدمَ الذَّكَرُ بشكل غيرِ صريحٍ في قولِهِ تعالى: ﴿إِذۡ قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ عِمۡرَٰنَ رَبِّ إِنِّي نَذَرۡتُ لَكَ مَا فِي بَطۡنِي مُحَرَّرٗا﴾ [آل عمران: 35]، وكانوا يَخُصُّونَ ذلكَ بالذكورِ دونَ الإناثِ.

ج ـ العهدُ العِلْمِيِّ[1]، وهو أن لا يجري ذكرٌ لمصحوبِها، ولكنَّهُ يكونُ معلومًا لدى المُخاطَبِ بسَبْقِ عِلْمٍ كما في قولِهِ تعالى: ﴿إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ﴾ [التوبة: 40]، أو يكونُ حاضِرًا مُبْصَرًا، نحوَ: أغلقِ البابَ يا فتى، لِمَنْ كانَ داخلا، والقِرْطاسَ لِمَنْ يُشاهِدُهُ، والنَّحْوِيُّونَ كما مرَّ بنا يجعلونَ كُلا من هذينِ قسمًا خاصًا بذاتِهِ، فما كانَ معلومًا لدى المُخاطَبِ غيرَ مذكور أو حاضرٍ يُسمُّونَهُ العهدَ الذِّهْنيَّ، وبعضُهُم يُسمِّيهِ العِلْمِيِّ، وما كانَ حاضِرًا يُسَمُّونَهُ العهدَ الحُضوريَّ.

الثَّانيـ الحقيقةُ[2] وهي ثلاثةُ أقسامٍ:

أ ـــ أن يُرادَ بها الحقيقةُ[3] من حيثُ هي هيَ، لا ما تصدُقُ عليهِ من أفرادٍ، وتُسمَّى لامَ الجنسِ نحوَ: الماءُ ضروريٌّ للحياةِ، والرَّجلُ خيرٌ من المرأةِ، ومنها المُعَرَّفاتُ، نحوَ: الإنسانُ حيوانٌ... وهذا القسمُ يُسَمِّيهِ أكثرُ النَّحْوِيِّينَ لامُ الماهيَّةِ، وبعضُهُم الحقيقة وبعضُهُم الطَّبيعة.

ب ـــ العَهْدُ الذِّهْنيُّ[4]، وذلكَ بأن يُشارَ بها إلى الحقيقةِ ضِمْنَ فردٍ مُبْهَمٍ، نحوَ: ادخلِ السُّوقَ، حيثُ لا سوقَ مُحَدَّدَةٌ، ولا يُرادُ الحقيقةُ لأنَّها لا تُدْخَلُ، ولا الجنسُ كُلُّهُ لاستحالةِ ذلكَ، ونحوَ قولِهِ تعالى: ﴿وَأَخَافُ أَن يَأۡكُلَهُ ٱلذِّئۡبُ﴾ [يوسف: 13] ، وهذا وما قبلهُ قسمٌ واحدٌ عندَ النَّحْوِيِّينَ وهي لامُ الماهيَّةِ، وتختلفُ عن لامِ العَهْدِ الذِّهْنيِّ

(1)_الإيجي، الفوائد: ص121؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1،ص285؛ والبابرتي، شرح التلخيص: ص209؛ والتفتازاني، المطول: ص224؛ والدسوقي، حاشيته: ج1،ص604

(2)_ البابرتي، شرح التلخيص: ص210؛ والتفتازاني، المطول: ص225؛ والعصام، الأطول: ج1،ص314؛ والمغربي، مواهب الفتاح: ج1،ص215

(3)_ السكاكي، مفتاح العلوم: ص185؛ والقزويني، الإيضاح: ج1،ص122؛ والطيبي، التبيان: ص73؛ والإيجي، الفوائد: ص120؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1،ص285

(4)_ الجرجاني محمد، الإشارات والتنبيهات: ص41؛ والقزويني، الإيضاح: ج1،ص123؛ والتفتازاني، المطول: ص225؛ والعصام، الأطول: ج1،ص318

عندَ النَّحْوِيِّينَ فهي ما كانَ لمعهودٍ غيرِ مذكورٍ.

ج ـ الاستغراقُ[1] وهيَ الَّتي يُشارُ بها إلى الحقيقةِ ضمنَ جميعِ أفرادِها، وهي قسمانِ:

1ـ الاستغراقُ الحقيقيُّ، وتأتي لتتناولَ جميعَ الأفرادِ الَّتي يتناولُها اللَّفْظُ حقيقةً، حسبَ اللُّغَةِ، نحوَ قولِهِ تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ **[الأنعام: 73]**، أي كُلَّ غيبٍ وكُلَّ شَهَادةٍ، وكقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ﴾**[العصر: 2]**، وقولِهِ تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا﴾ **[المائدة: 38]**.

2ـ الاسْتغراقُ العُرفيُّ: وهي الَّتي يُشارُ بها إلى الحقيقةِ ضمنَ جميعِ الأفرادِ الَّتي يتناولُها اللَّفْظُ عُرْفًا، نحوَ: جَمَعَ الأميرُ الصَّاغَةَ أي صاغةَ بلَدِهِ أو مملَكَتِهِ لا صاغةَ الدُّنيا لاستحالةِ ذلكَ، فالعُرْفُ يقتضي صاغةَ بلَدِهِ، ولم يُعْنَ النَّحْويُّونَ كثيرًا بتقسيمِ الاسْتغراقِ إلى عُرْفيٍّ وحقيقيٍّ وإن أشارَ بعضُهُم لذلكَ، وإنَّما عنَوْا بأنَّ الاسْتغراقَ يكونُ للأفرادِ أو خصائصِ الأفرادِ مُبالغةً وهو ما لم يتعرَّضْ لهُ البلاغيُّونَ هُنا...

وقد شكَّكَ السَّكَّاكيُّ[2] بلامِ الحقيقةِ والاسْتغراقِ، أمَّا الحقيقةُ فمن وجهينِ:

1ـ إن كانَ المُرادُ بها القصدُ إلى الحقيقةِ وتعريفِها من حيثُ هيَ فيلزمُ ذلكَ أن تكونَ أسماءُ الأجناسِ معارفًا؛ لأنَّها تدلُّ على الحقيقةِ، فإنْ قيلَ أسماءُ الأجناسِ يُرادُ بها الفرديَّةُ، نحوَ: رجلٍ وفرسٍ وبعيرٍ وثورٍ، فهذا مردودٌ بالمَصادرِ، نحوَ: قيامٍ وجلوسٍ وذِكْرى ورُجْعى لأنَّهُ لا يُرادُ بها الوحدةُ.

2ـإن قيلَ يُرادُ بها الحقيقةُ باعتبارِ حضورِها في الذِّهْنِ لم تتميَّزْ من لامِ العهدِ الخارجيِّ.

وأمَّا تشكيكُهُ بلامِ الاسْتغراقِ فمن وجهينِ كذلكَ:

1ـأنَّ اللامَ تدخُلُ على الواحدِ، وهذا يُؤدِّي إلى الجمعِ بينَ مُتنافِيَيْنِ.

2ـ أنَّهُ يُمْتَنَعُ نحوُ الرَّجلِ الطِّوالِ والفَرسِ الدُّهمِ، ولو صَحَّ الاسْتغراقُ لجازَ الجمعُ.

ورجَّحَ أنَّ اللامَ نوعٌ واحدٌ، وهو تعريفُ العَهْدِ لا غير، ورجَّحَهُ الإيجي[3] الَّذي ذهبَ إلى أنَّ اللامَ للعَهْدِ فقَطْ، أمَّا الحقيقَةُ فيفيدُها جَوْهَرُ اللَّفْظِ وأمَّا التَّعميمُ والتَّخصيصُ

(1)_ السكاكي، مفتاح العلوم: ص216؛ والقزويني، الإيضاح: ج1،ص123؛ والطيبي، التبيان: ص73؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1،ص187؛ والبابرتي، شرح التلخيص: ص210

(2)_ السكاكي، مفتاح العلوم: ص214ـ216؛ وينظر: الطيبي، التبيان: ص75ـ76

(3)_ الإيجي، الفوائد: ص12

فعارضانِ، ووافقَ السَّكَّاكيَّ البابرتي[1]، ويرى السَّكَّاكيُّ أنَّ لامَ الحقيقةِ هي لامُ العَهْدِ، وذلكَ بأنْ تُنَزَّلَ منزلةَ المعهودِ بطريقةٍ من الوجوهِ الخطابيَّةِ، على أَحَدِ طريقينِ: الحقيقةِ أو التَّهَكُّمِ لأسبابٍ وهيَ[2]:

أ ــ أن يكونَ الشَّيءُ مُحتاجًا إليهِ فيكونُ حاضرًا في الذِّهْنِ كأنَّهُ معهودٌ، نحوَ: الدِّينارُ خيرٌ من الدِّرهمِ.

ب ـ لأهميَّةِ الشَّيءِ وأنَّهُ عظيمُ الخَطَرِ، والهِمَمُ بِهِ مَعْقودَةٌ فقلَّما يُنْسى، فهو بمنزلةِ الحاضرِ المعهودِ، نحوَ قولِهِ تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ﴾**[الأنعام: 89]**.

ج ـ لأنَّهُ لا يغيبُ عن الحِسِّ، فهو بمنزلةِ المعهودِ، نحوَ: الأرضُ مبسوطةٌ والماءُ ضروريٌّ للحياةِ.

د ــ لأنَّهُ جارٍ على الأَلْسُنِ، كثيرُ الدَّورِ في الكلامِ، نحوَ: نِعْمَ الرَّجُلُ، والرَّجلُ خيرٌ من المرأةِ.

هـ ـ لأنَّ أسبابًا في شَأْنِه مُتآخِذَةٌ، ومثَّلَ الطيبي بقولِ الشَّاعرِ:

يُذَكِّرُنِيكَ الْجُودُ وَالْبُخْلُ وَالنُّهَى ... وَقَوْلُ الْخَنَى وَالْعِلْمُ وَالْحِلْمُ وَالْجَهْلُ

فَأَلْقَاكَ عَنْ مَذْمُومِهَا مُتَنَزِّهًا ... وَأَلْقَاكَ فِي مَحْمُودِهَا وَلَكَ الْفَضْلُ[3]

ويرى القَزْوِيْني[4] أنَّهُ لا تنافيَ بينَ دِلالةِ اللام على الاسْتغراقِ ودخولِها على المُفْرَدِ؛ لأنَّ الأداةَ تدخُلُ على الاسْمِ مُجَرَّدًا من الدِّلالةِ على الوَحْدَةِ والتَّعَدُّدِ، كما أنَّها بمعنى كُلٍّ الإفراديِّ لا المجموعيِّ، فقولُكَ: الرَّجُلُ، أي كُلُّ فردٍ من أفرادِ الرِّجالِ لا كُلُّ الرِّجالِ. وأجابَ عن تشكيكِ السَّكَّاكي بلامِ الحقيقةِ بأنَّ هذهِ اللام تدُلُّ على الحقيقةِ

---

(1)_ البابرتي، شرح التلخيص: ص209

(2)_ الطيبي، التبيان: ص7

(3)_ البيتان لمسلم بن الوليد الأنصاري بالولاء، شاعر غزل يلقب بصريع الغواني، وهو من أهل الكوفة اتصل بالخليفة هارون الرشيد ومدحه، وقد كان مولعا بالبديع وأكثر منه في شعره توفي 208هـ . القرشي، الشيخ عباس بن محمد بن عبد علي بن علي النجفي1299هـ. حماسته، تحقيق خير الدين محمود قبلاوي، وزارة الثقافة ــ دمشق، ط1995، ص375

(4)_ القزويني، الإيضاح: ج1،ص124؛ ووافقه التفتازاني، المطول: ص233

بقيدِ استحضارِها في الذِّهْنِ دونَ النَّظَرِ لحِصَّةٍ مُعَيَّنَةٍ، وتدُلُّ لام العَهدِ الخارجيِّ على فردٍ مُعَيَّنٍ، أي على قَدرٍ من الحقيقةِ واحدٍ أو اثنينِ أو ثلاثةٍ، واسمُ الجنسِ النَّكرةُ يدُلُّ على الحقيقةِ دونَ اعتبارِ حضورِها في الذِّهْنِ.

واختارَ مذهبَ السَّكَّاكيَّ محمَّدُ بنُ عليٍّ الجُرْجانيُّ[1]، فهو يرى أنَّ اللام للعَهْدِ فقط وما سوى ذلكَ فمن القرائنِ مُستفادٌ، فإذا لم يُوجَدْ قرينةٌ لم تخرُجْ عن دلالَتِها على العَهْدِ، نحوَ: ادْخلِ السُّوقَ، واشترِ اللَّحْمَ، ولكنَّهُ خالفَ في نحوِ:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّةَ قُلْتُ لا يَعْنِينِي[2]

فهو يرى أنَّ اللَّئيمَ هُنا مُعيَّنٌ لاستحالَةِ مرورِهِ بغيرِ مُعيَّنٍ، وهو بذلك يُخالفُ جمهورَ البلاغيِّينَ والنَّحْويِّينَ من أنَّ المقصودَ لئيمٌ غيرُ مُعيَّنٍ، واستدلَّ ببُطْلانِ دلالةِ اللام وضعًا على هذهِ المعاني، أي أنَّ الاشتراكَ في دلالةِ اللامِ على هذهِ المعاني خلافُ الأصلِ، لأنَّها في الأصلِ للعَهْدِ فقَطْ، ولا يُصارُ لِما هو خلافُ الأصلِ إلا بدليلٍ، ولا دليلَ هُنا.

ورجَّحَ العصام[3] مذهبَ السَّكَّاكيّ، وقالَّ إنَّهُ لا فرقَ بينَ العَهْدِ والجنسِ، فالأوَّلُ لحصَّةٍ منهُ والثَّاني لماهيَّتِهِ وحقيقَتِه، وجَعْلُ أحدهما للعَهْدِ والآخرِ للجنسِ يعودُ لمعروضِ التَّعيينِ، وهذا الكلامُ الحقُّ وقد خفيَ على القَزْوِيْني والتَّفتَازَانيِّ.

وبقيَ القولُ إنَّ ما تناوَلَهُ البلاغيُّونَ في هذا البابِ معانٍ أصليَّةٌ عنيَ بها النُّحاةُ وتوسَّعُوا فيها، وأَتى عليها البلاغيُّونَ دونَ جديدٍ سوى بعضِ الفروقِ في التَّقْسيماتِ والاصْطلاحات.

6.2.2 المُعَرَّفُ بالإضَافَةِ، وظائفه ودلالاته:

حدَّدَ البلاغيُّونَ مجموعةً من الوظائفِ والدِّلالاتِ الَّتي تكمُنُ وراءَ التَّعريفِ بالإضافةِ وهيَ:

أولا ـ ألا يكونَ طريقٌ إلى إحضارِ المُرادِ في ذِهنِ السَّامعِ سوى الإضافةِ[4]، ومن

---

(1)_ الجرجاني محمد، الإشارات والتنبيهات: ص40

(2)_ ينظر هامش ص55 من هذه الدراسة

(3)_ العصام، الأطول: ج1،ص314

(4)_ السكاكي، مفتاح العلوم: ص186؛ وابن الناظم، المصباح: ص108؛ والطيبي، التبيان: ص77؛ والإيجي، الفوائد: ص121؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1، ص308؛ والبابرتي، شرح التلخيص: ص 214؛ والتفتازاني،المطول: ص234؛ والعصام، الأطول: ج1،ص330

أمثلةِ ذلكَ: غُلامُ زيدٍ حضرَ، إذا كانَ المُتَكَلِّمُ أو المُخَاطَبُ لا يعرِفانِ من طُرُقِ إحضارِهِ سوى ذلكَ، ونقفُ هُنا عندَ نُقْطتينِ:

1ـــ لم يذكرِ القَزْوِيْني هذا الاعتبارَ، وعلَّلَ ذلكَ البابرتي[1] بأنَّهُ تركَهُ اعتمادا على ما ذكرَهُ في الموصولاتِ، وهو يَقْصِدُ قولَ القَزْوِيْني في الموصولاتِ: (لعَدَمِ عِلْمِ المُخاطَبِ بالأحوالِ المُخْتَصَّةِ بهِ سوى الصِّلَةِ)[2]، وهذا غيرُ مقبولٍ لأنَّهُ يختصُّ بالصِّلةِ فلا يمكنُ تعميمُهُ اعتمادًا على ذكاءِ القارئ، وأمَّا السبكي[3] فعلَّلَ ذلكَ بأنَّ القَزْوِيْني اكتفى عنِ ذكرِ ذلكَ بقولِهِ: (لا يُوجَدُ طريقٌ أخصرُ منهُما)، وهذا غيرُ مقبولٍ أيضًا للفرقِ بينَ عدمِ وجودِ طريقٍ أخصرَ، وبينَ عدمِ وجودِ طريقٍ غيرِها أصلا، وقيلَ تركَهُ إعراضًا عنهُ لأنَّهُ غيرُ صحيحٍ وليسَ إلا تجويزًا عقليًّا، فإنَّ الإضافَةَ تَتَضمَّنُ نسبةً خبريَّةً يصحُّ جعلُها صلةً لموصولٍ، وردَّهُ[4] العصام بأنَّ المُصنِّفَ تركَ غيرَهُ ممَّا ذكَرَهُ السَّكَّاكي وهذا لا يدُلُّ على إعراضِهِ عنهُ.

2 ـــ اعترِضَ بأنَّهُ يوجَدُ طريقٌ أُخرى غيرُ الإضافةِ لإحضارِ المُسنَدِ إليهِ في ذهنِ السَّامعِ، وأُجيبَ بإنَّ هذا تجويزٌ عقليٌّ؛ لأنَّ النِّسبةَ الإضافيَّةَ تتضمَّنُ نسبةً خبريَّةً يمكنُ التَّعبيرُ عنها بالموصولِ، فيكونُ ثمَّةَ طريقٌ أُخرى، فلو قُلْتَ: غلامُ زيدٍ جاءَ، يمكنُ أن تقولَ: الغُلامُ الَّذي لزيدٍ جاءَ، ودَفَعَ العصام هذا الاعْتراضَ بأنَّ النِّسبةَ الإضافيَّةَ لاشتهارِها وإلْفِ المُتكلِّمِ بها تكونُ حاضرةً عندَهُ، أمَّا الموصولُ فيَحتاجُ إلى إعمالٍ واستخراجٍ من النِّسبةِ الإضافيَّةِ، فيصحُّ قولُ البلاغيِّينَ: إنَّهُ لا طريقَ سواها إذ الإمكانُ لا يُنافي نفيَ الشَّيءِ[5].

وهذا الاعتبارُ من الاعتباراتِ الَّتي أتعَبَ البلاغيُّونَ أنفسَهُم بها ولا مدخَلَ لها في البلاغةِ، فَمِنَ المعلومِ أنَّهُ عندَ عدَمِ وجودِ طريقٍ آخرَ يتعيَّنُ هذا الطَّريقُ.

ثانيًا ـ لأنَّها أخصرُ طريقٍ إلى إحضارِ المُرادِ في ذهنِ السَّامعِ[6] والمَقامُ مقامُ

---

(1)_ البابرتي، شرح التلخيص: ص214

(2)_ القزويني، الإيضاح: ج1،ص115

(3)_ السبكي، عروس الأفراح: ج1،ص308

(4)_ العصام، الأطول: ج1،ص330

(5)_ العصام، الأطول: ج1،ص330

(6)_السكاكي، مفتاح العلوم: ص186؛ والقزويني، التلخيص: ص67؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1،ص306؛ والبابرتي، شرح التلخيص: ص214؛ والتفتازني، المطول: ص233؛ والعصام، الأطول: ج1،ص328

اختصارٍ، ومثَّلَ البلاغيُّونَ بقولِ الشَّاعرِ:

هَوَايَ مَعَ الرَّكْبِ الْيَمَانينَ مُصْعِدُ جَنِيبٌ وَجُثْمَانِيْ بِمَكَّةَ مُوْثَقُ[1]

فقولُهُ: هوايَ أي مَهْوِيّ يريدُ حبيبَهُ، وهو أخصرُ من قولِهِ: الَّذي أهواهُ، أو مَنْ أهوى، والمَقَامُ يقتضي الاختصارَ لأنَّ الشَّاعرَ قالَ ذلكَ وهو سجينٌ عندما زارَتْهُ محبوبتُهُ ثُمَّ تولَّتْ مُسافِرَةً، وهذا يقتضي ضيقَ النَّفَسِ الشِّعْرِيِّ والسّآمَةِ والضَّجَرِ، ولم يُقَيِّدِ القَزْوِيْني كونَ المَقامِ للاختصارِ، واشتَرَطَ السبكي[2] التَّقييدَ.

واختُلِفَ في مُرادِ السَّكَّاكِي بأخصرِ طريقٍ على قولينِ:

1 ــ أنَّ المُرادَ أخصرُ كُلِّ ما يحضُرُ لدى المتكلِّمِ أو المُخاطَبِ وقتَ الحديثِ، لا أخصرُ طُرُقِ التَّعريفِ لأنَّ أخصرَها الضَّميرُ وهو رأيُ العصام[3].

2 ـ ظاهرُهُ أخصرُ طُرُقِ التَّعريفِ، وهذا لا يصحُّ إلا مَعَ الموصولِ، فإنَّ العَلَمَ والإشارةَ والضَّميرَ أخصرُ من الإضافة[4].

والأصوبُ في الجوابِ على ذلكَ أنَّهُ أخصرُ طرقِ التَّعريفِ في إحضارِهِ بالمفهومِ الَّذي قصَدَهُ المتكلِّمُ، وهو إحضارُهُ في ذهنِ السَّامعِ مُلْتَبِسًا بالوصفِ، لا إحضارُهُ في ذاتِهِ، وبهذا تظهَرُ أولويَّةُ الإضافةِ، فلو قالَ مثلا في البيتِ المُتَقَدِّمِ: الَّذي أهواهُ، أو مَنْ أهوى، أو مَنْ أميلُ إليهِ، كانَ مُفيدًا لقصدِ السَّامعِ وهو أنَّهُ مَهْوِيٌّ لهُ ولكن ليسَ بأخصرِ طريقٍ فاستبعَدَ الموصولَ، ولو جاءَ بالإشارةِ وقالَ: هذهِ معَ الرَّكبِ اليمانينَ، أو بالضَّميرِ فقالَ: هي مَعَ الرَّكبِ اليمانينَ، أو أَتى بعَلَمِها فقَالَ: هندٌ معَ الرَّكبِ اليمانينَ لم يُفِدِ الوصفَ المُرادَ إلا أنْ يُؤتى بالوصفِ مُنْفَرِدًا فيقولُ مثلا: هندٌ محبوبَتي مَعَ الرَّكبِ... أو هذهِ محبوبتي معَ الرَّكبِ... فلا يتَحَقَّقُ الاختصارُ المُرادُ فاسْتَبَعَدَ هذهِ الأشياءَ، ولو أَتى بالأداةِ لمْ يُفِدِ الوصفَ إلا بواسطةِ الجارِّ والمجرورِ فيقول: المحبوبُ لي، فلا يكونُ أخصرَ طريقٍ، وهذا الجوابُ الَّذي حقَّقَهُ

---

(1)_ البيت لجعفر بن عُلْبة بن ربيعة الحارثي، ويكنى بأبي عارم من مخضرمي الدولتين: الأموية والعباسية، أحد فرسان قومه شاعر غزل مقل وكان أبوه شاعرا أيضا، والبيت منسوب له في السبكي،عروس الأفراح: ج1،ص306؛ والبابرتي، شرح التلخيص: ص214؛ والتفتازاني، المطول: ص233

(2)_ السبكي، عروس الأفراح: ج1،ص306

(3)_ العصام، الأطول: ج1،ص328

(4)_ الدسوقي، حاشيته: ج1،ص628

الشربيني[1] والدسوقي[2]، وفيه الإجابةُ الشَّافيةُ.

ثالثًاـ لإغناءِ الإضافةِ عن التَّفصيلِ[3]، وهذا الاعتبارُ لم يذكرْهُ القَزْوِيْني في التَّلخيصِ، وعلَّلَ السبكي ذلكَ بأَنَّهُ داخلٌ تحتَ أخصرِ طريقٍ، فالإضافةُ تفيدُ الاختصارَ وتغني عن التَّعَدُّدِ كما في قولِكَ: قومُ فلانٍ أصحابُ كَرَمٍ، فالإضافةُ تُغْني عن ذكرِهم واحدًا واحدًا وتعدَادِهم، وكانَ ينبغي أنْ يُجْعَلَ هذا ضمنَ القسمِ السَّابقِ و جعلَهما السُّيوطيُّ كذلكَ[4]، وإغناءُ الإضافةِ عن التَّفصيلِ لهُ وجوهٌ وأسبابٌ:

1 ـ أن يكونَ التَّفصيلُ مُتَعَذِّرًا[5]، نحوَ قولِ الشَّاعرِ:

بَنُو مَطَرٍ يَوْمَ اللِّقَاءِ كَأَنَّهُمْ أُسُودٌ لَهَا في غِيلِ خَفَّانَ أَشْبُلُ[6]

فقولُهُ: بنو مَطَرٍ مُغْنٍ عن تعدَادِ الأَفرادِ لتعذُّرِ ذلكَ وصعوبَتِه، ونحوَ:

أَوْلادُ جَفْنَةَ حَوْلَ قَبْرِ أَبِيهِمُ قَبْرِ ابْنِ مَارِيَةَ الْكَرِيمِ الْمُفْضِلِ[7]

واتَّفَقَ أهلُ الحقِّ على كذا.

2 ـ تعسُّرِ التَّفصيلِ[8]، ولم يذْكُرْهُ السَّكَّاكيُّ والقَزْوِيْني ويبدو أنَّ ذلكَ اكتفاءً بالسَّابقِ لتقارُبِهما، ولكن فرَّقَ المغربي[9] بينَهُما بأنَّ الأوَّلَ مُسْتحيلٌ لا يمكنُ أمَّا التَّعسُّرُ فمُمْكِنٌ ولكن بصعوبةٍ، نحوَ: أهلُ القريةِ فعلوا كذا فإنَّهُ ممْكنٌ ولكنَّهُ صعبٌ مُتَعَسِّرٌ.

---

(1)_ الشربيني، فيض الفتاح: ج2،ص316

(2)_ الدسوقي، حاشيته: ج1،ص628

(3)_ السكاكي، مفتاح العلوم: ص186؛ والقزويني، الإيضاح: ج1،ص125؛ والطيبي، التبيان: ص77؛ والإيجي،الفوائد: ص121 ؛ والتفتازاني، المطول: ص233؛ والدمنهوري، شرح الجوهر: ص59

(4)_ السيوطي، شرح عقود الجمان: ص19

(5)_ السكاكي، مفتاح العلوم: ص186؛ والقزويني، الإيضاح: ج1،ص125؛ والطيبي، التبيان: ص77؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1،ص308؛ والتفتازاني، المطول: ص234؛ والمغربي، مواهب الفتاح: ج1،ص223

(6)_ البيت لمروان بن أبي حفصة وهو أبو السمط مروان بن سلمان بن يحيى بن أبي حفصة، شاعر عالي الطبقة، ولد باليمامة وأدرك الدولتين الأموية والعباسية، وكان متعصبا للعباسيين، مدح خلفاءهم ووزراءهم، واغتاله بعض متطرفي الشيعة العلويين ببغداد 182هـ. هـ. ديوانه، تحقيق حسين عطوان، دار المعارف ــ مصر، ط 3 ــ 1982، ص55

(7)_ البيت لحسان بن ثابت في ديوانه: ص365، وسبقت ترجمة الشاعر ص92

(8)_ الإيجي، الفوائد: ص121؛ والتفتازاني، مختصر المعاني: ص40؛ والمغربي، مواهب الفتاح: ج1،ص223

(9)_ المغربي، مواهب الفتاح: ج1،ص223

3 ـ أن يكونَ في التَّفصيلِ سَآمَةٌ ومَلَلٌ[1]، كقولِكَ: جاءَ أصدقاءُ فلانٍ، فإنَّهُ لا تَعَسُّرَ ولا تَعَذُّرَ بتعدادِهم، ولكن خوفًا من السّآمَةِ والمَلَلِ وخاصَّةً إذا كانَ العددُ كثيرًا، ولم يذكر القَزْوِيْني والسَّكَّاكيُّ هذا السَّببَ، وكانَ على مَنْ ذَكَرَهُ أن يُقَيِّدَهُ بكونِ المقامِ مقامَ سَآمَةٍ وملل.

4 ـــ أن يكونَ في التَّصريحِ ذمٌّ أو إهانةٌ والتَّصريحُ مُسْتَكْرَهٌ[2]، كقولِكَ: عُلماءُ البَلَدِ مُقَصِّرونَ في إظهارِ الحَقِّ، فإنَّكَ لو عدَدْتَهُم وذكرتَ أسماءَهم وقُلْتَ: فلانٌ وفلانٌ، لكانَ فيهِ تصريحٌ بالذَّمِّ، وهذا الاعتبارُ ذكرَهُ التَّفتَازانيُّ والمغربي، وهو الواضحُ من قولِ المغربي والمَفهومُ من كلامِ المُطوَّلِ، ويبدو أنَّ الدسوقي[3] فهِمَ العكْسَ وذكرَ أنَّهُ يُؤْتى بالإضافةِ إذا كانَ القَصدُ التَّصريحَ بالذَّمِّ أو الإهانةِ كقولِكَ: علماءُ البَلَدِ فعلوا كذا، إذا كانَ الفعْلُ قبيحًا، فعندَ التَّصريحِ بالاسمِ العَلَمِ لا يحدُثُ مثلُ هذا الذَّمِّ واللَّومِ، لأنَّ الموجبَ للَّومِ كونُهم على علْمٍ وهو لا يتأتَّى إلا بالإضافَةِ، والأولى ما ذهَبَ إليه المغربي، فإنَّكَ لو قُلْتَ مثلا: أهلُ البَلَدِ الفُلانيِّ جُبناءُ، لم يكن الذَّمُّ كما لو صرَّحْتَ بالاسمِ لأنَّهُ يحتملُ التَّعميمَ وفيهِ شيءٌ من الإخفاءِ.

5 ـــأن يؤديَّ التَّفصيلُ إلى ترجيحٍ لجهةٍ دونَ وجهٍ للتَّرجيحِ[4]، وذلكَ بأنْ يقتضيَ تقديمَ بعضِ الأفرادِ على بعضٍ؛ كأن تقولَ: توصَّلَ إلى هذا الاكتشافِ فلانٌ وفلانٌ و فلانٌ، فربَّما يُؤَدِّي للغيظِ والحقدِ لأنَّ كُلا منهم يرغبُ أن يُذْكَرَ أوَّلا.

6 ـ خوفًا من التَّصريحِ[5]: حيثُ يُؤْتى بالإضافةِ لأنَّ فيها نوعًا من الإخفاءِ وعَدَمِ التَّصريحِ بالاسمِ كقولِ الشَّاعرِ:

قَوْمِي هُمُ قَتَلُوا أُمَيْمَ أَخِي فَإِذَا رَمَيْتُ يُصِيبُنِي سَهْمِي[6]

---

(1)_ ابن الناظم، المصباح: ص108؛ والإيجي، الفوائد: ص121؛ والتفتازاني، المطول: ص234؛ والدمنهوري، شرح الجوهر: ص60

(2)_ التفتازاني، المطول: ص234؛ والمغربي، مواهب الفتاح: ج1،ص223

(3)_ الدسوقي، حاشيته: ج1،ص630

(4)_ السكاكي: ص186؛ والقزويني، الإيضاح: ج1،ص125؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1،ص308؛ والتفتازاني، المطول: ص234

(5)_ الدسوقي، حاشيته: ج1،ص630؛ والصعيدي، بغية الإيضاح: ج1،ص100

(6)_ البيت بلا نسبة في السكاكي، مفتاح العلوم: ص186؛ والقزويني، الإيضاح: ج1،ص126؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1،ص307؛ والدسوقي، حاشيته: ج1،ص630

فلو صرَّحَ بالاسمِ وقالَ فلانٌ وفلانٌ لأثارَ ضغينتَهم وحقدَهم عليهِ، وهم قومُهُ لا يستطيعُ ذلكَ، معَهم وقدْ مثَّلَ بهِ السَّكَّاكيُّ والقَزْوِيْني على التَّرجيحِ لجهةٍ دونَ وجهٍ للتَّرجيحِ.

رابعًاـ أن تتَضمَّنَ اعتبارًا مجازيّاً لطيفًا[1]، وذلكَ بالإضافةِ لأدنى مُلابَسَةٍ ومثَّلَ البلاغيُّونَ بقولِ الشَّاعرِ:

إِذَا كَوْكَبُ الْخَرْقَاءِ لاحَ بِسُحْرَةٍ سُهَيْلٌ أَذَاعَتْ غَزْلَهَا فِي الْقَرَائِبِ[2]

فَسُهَيْلٌ بدَلٌ من كوكبٍ، ويريدُ بالخَرْقَاءِ المرأةَ الكَسْلى، فأضافَ الكوكبَ للمرأةِ الخَرْقَاءِ وحصلَ بذلكَ نسبةُ سُهَيْلٍ إليها، ويقصدُ أنَّها كَسْلى تنامُ حتَّى يطلعَ سُهَيْلٌ، و سُهَيْلٌ يطلعُ في الشِّتاءِ وحينَها تشتَغِلُ بالغزْلِ وإعدادِ كسوةِ الشِّتاءِ، ومنهُ قولُهُ تعالى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ **[النحل: 30]**، أضافَ الدَّارَ للمتَّقينَ مَعَ أنَّها لهم ولغيرِهم لاختصاصِهم بالنَّعيمِ الأكبَرِ منها، ولم يذكرِ القَزْوِيْني هذا الاعتبارَ.

خامسًا ـ أن تتضمَّنَ الإضافةُ تعظيمًا أو تحقيرًا[3]، ويكونُ:

1 ـ لشأنِ المُضافِ إليهِ، نحوَ: نَبيُّنا مُحَمَّدٌ، و عبدي حَضَرَ، يُعَظِّمُ نفسَهُ بأنَّ لَهُ عبدًا، وصديقُ زيدٍ لصٌّ يحقِّرُ شأنَ زيدٍ بأنَّهُ يصادِقُ لصًّا.

2 ـ لشأنِ المُضافِ، نحوَ: أُمَّةُ مُحَمَّدٍ مرحومةٌ، وعبدُ الخليفةِ قادمٌ، ومنهُ: ﴿إِن عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَـٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ﴾ **[الحجر: 42]**، ومن التَّحقيرِ ولَدُ الحجَّامِ قادمٌ، وقولُهُ تعالى: ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ حِزْبُ ٱلشَّيْطَـٰنِ ۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱلشَّيْطَـٰنِ هُمُ ٱلْخَـٰسِرُونَ﴾ **[المجادلة: 19]**.

---

(1)_ السكاكي، مفتاح العلوم: ص187؛ وابن الناظم، المصباح: ص109؛ والطيبي، التبيان: ص77؛ والإيجي، الفوائد: ص121؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1،ص308والبابرتي، شرح التلخيص: ص216؛ والتفتازاني، المطول: ص234؛ والعصام، الأطول: ج1،ص329؛ والمغربي، مواهب الفتاح: ج1،ص317

(2)_ البيت بلا نسبة في السكاكي، مفتاح العلوم: ص187؛ والطيبي، التبيان: ص77؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1، ص307؛ والبابرتي، شرح التلخيص: ص216

(3)_ السكاكي، مفتاح العلوم: ص187؛ وابن الناظم، المصباح: ص109؛ والقزويني، التلخيص: ص67؛ والإيضاح:ج1،ص126؛ والطيبي، التبيان: ص77؛ والإيجي، الفوائد: ص121؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1،ص307؛ والبابرتي، شرح التلخيص: ص215؛ والتفتازاني، المطول: ص233 والسيوطي، الإتقان:

3 ـ لشأنِ غيرِهما، نحوَ: عبدُ الخليفةِ زارَ فُلانًا، وقائدُ الجيشِ يُجالِسُ فلانًا، ومِنَ التَّحقيرِ: وَلَدُ الحجَّامِ يُجالِسُ فُلانًا.

واعتُرِضَ بأنَّهُ يمكنُ تأديةُ ذلكَ بغيرِ الإضافةِ، فتقولُ مثلا: العبدُ الَّذي للسُّلطانِ زارَ فُلانًا، وأُجيبَ بأنَّهُ لا تَتَرجَّحُ الإضافَةُ على غيرِها بالتَّضمُّنِ المذكورِ إلا بِشَرطِ الاختصارِ، وقيلَ لا يُشْتَرَطُ اختصاصُ النُّكتَةِ بما هيَ لهُ أو أن تكونَ بِهِ أولى بل يكفي مُجَرَّدُ المُناسَبَةِ بينَهُما[1].

وقد اكتفى السَّكَّاكيُّ والقَزْوِيْني بهذهِ الأغراضِ ناصِّينَ على عَدَمِ الانحصارِ فيها، وذكَرَ غيرُهُما دلالاتٍ أُخرى وهيَ:

أولاــ لإخفاءِ المُسْنَدِ إليهِ عن غيرِ المُخاطَبِ من السَّامعينَ[2]، نحوَ: صاحِبُكَ فعلَ كذا وصديقُكَ تغيَّر حالُهُ.

ثانيًاــ للاسْتغراقِ والتَّعميمِ بأنْ يُضافَ إضافةً هي من خواصِّ الجنسِ دونَ الفَرْدِ[3]، نحو: خُزامى الأرضِ طيِّبَةُ الرَّائحَةِ، وفِعْلُ اللهِ جميلٌ، ومثَّلَ السُّيوطيُّ بقولِهِ تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ **[النور: 63]**، أي كُلِّ أمرِ اللهِ. ولم يذكرْ هذهِ الدلالةَ كثيرٌ من البلاغيِّينَ وقد تعجَّبَ السبكي من إهمالِ البلاغيِّينَ له وهي أداةٌ من أدواتِهِ كأل.

ثالثًاــ أن تَتَضمَّنَ تحريضًا على[4]:

1 ـ الإكرامِ أو الإحسانِ، نحوَ: صديقُكَ أتى إليكَ، ومُحِبُّكَ بالبابِ، وعبَّرَ عنهُ السُّيوطيُّ بالتَّرقيقِ[5] وذكَرَ أنَّ السَّكَّاكيَّ ذكرَهُ ولم أَعْثُرْ عليه في المفتاحِ.

2 ـ الإذلالِ، نحوَ: عدوُّكَ بالبابِ.

---

(1)_ الدسوقي، حاشيته: ج1،ص629

(2)_ الدمنهوري، شرح الجوهر: ص60

(3)_ السبكي، عروس الأفراح: ج1،ص308؛ والتفتازاني، المطول: ص234؛ والعصام، الأطول: ج1، ص330؛ والسيوطي، شرح عقود الجمان: ص19؛ والسيوطي، الإتقان: ص296؛ والدمنهوري، شرح الجوهر: ص60

(4)_ الطيبي، التبيان: ص78؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1،ص308؛ والبابرتي، شرح التلخيص: ص216؛ والتفتازاني، المطول: 234؛ والعصام، الأطول: ج1، ص330؛ والمغربي، مواهب الفتاح: ج1، ص225؛ والدمنهوري، شرح الجوهر: ص60

(5)_ السيوطي، شرح عقود الجمان: ص19

3 ـ العَطْفِ، نحوَ: ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوۡلُودٞ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ﴾ **[البقرة: 233]**.

رابعًاـ أن تتضمَّنَ استهزاءً[1]، نحوَ قولِـهِ تعـالى: ﴿قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِيٓ أُرۡسِلَ إِلَيۡكُمۡ لَمَجۡنُونٞ﴾ **[الشعراء:27]**.

وبقي القولُ إنَّ البلاغيِّينَ ذكروا هذه الأمورَ في بابِ التَّعريفِ، والحقيقةُ أنَّهُ لا مدخَلَ للتَّعريفِ فيها ولا أثَرَ، وهي جاريةٌ في النَّكرةِ والمعرفةِ، فلـو قُلْـتَ مـثلا: صديقُ اللِّصِ يُجالِسُ زيدًا، وأنتَ تُريدُ تحقيرَ شأنِ زيدٍ لا يَختلفُ الأمرُ عن قولِـكَ: صَديقُ لصٍّ يُجالِسُ زيدًا بالتَّنكيرِ، وكقولِكَ: مَوْكِبُ القائدِ مرَّ هُنا، وموكِبُ قائدٍ مـرَّ هُنا، لتعظيمِ شَأْنِ المُضافِ، وقولِكَ: عدُّوكَ ببابِكَ وعدوٌّ ببابِكَ، فظَهَرَ أنَّـهُ لا قيمـةَ للتَّعريفِ فيها.

10.2 تعريفُ المُسْنَدِ:

يرى البلاغيُّونَ أنَّ المُسْنَدَ يأتي معرفةً لأمورٍ وهي:

أولاـ لإفادةِ السَّامعِ حُكْمًا على أمرٍ معلومٍ عندَهُ بطريقٍ من طُرُقِ التَّعريفِ بأمرٍ آخَرَ معلومٍ عندَهُ بطريقٍ من طُرُقِ التَّعريفِ[2]، ولَهُ صورتانِ:

1 ـ أن يتَّحِدَ طريقا التَّعريفِ كقولِكَ: الرَّاكِبُ هو المُنْطَلِقُ، وأخي صديقُكَ، فالمُسْنَدُ والمُسْنَدُ إليهِ في الجُمْلَةِ الأولى مَعْرِفَتانِ بالأدَاةِ وفي الثَّانيةِ بالإضافةِ.

2 ـ أن يختلفَ طريقا التَّعريفِ، نحوَ: المُتَنَبِّي هو الشَّاعِرُ، وأنتَ الرَّاكِبُ، وزيدٌ الماشي، فاختلفَتْ طُرُقِ التَّعريفِ بينَ المُسْنَدِ والمُسْنَدِ إليهِ.

وقد يأتي لإفادَةِ لازمِ الحُكمِ، وهو إفادَةُ السَّامعِ أنَّ المُتَكَلِّمَ عالمٌ بالحُكْمِ، كقولِكَ: زيدٌ الرَّاكِبُ وأنتَ المُثْني عليَّ لِتُعْلِمَ المُخَاطَبَ أنَّكَ تَعْلَمُ ذلكَ.

ثانيًاـلقصرِ المُسْنَدِ على المُسْنَدِ إليهِ[3]، وذلكَ عندَما يكونُ المُسْنَدُ مُعَرَّفًا بلامِ الجنسِ، فتقولُ مثلا: اللهُ الخالِقُ أو هو الخالِقُ فتفيدُ قصرَ المُسْنَدِ علـى المُسْنَدِ إليهِ بأنَّـهُ لا

---

(1)_ التفتازاني، المطول: ص234؛ والدمنهوري، شرح الجوهر: ص60

(2)_ السكاكي، مفتاح العلوم: ص213ـ214؛ وابـن الناظم، المصبـاح: ص124؛ والقزوينـي، الإيضـاح: ج1،ص189؛ والطيبي، التبيان: ص92ـ93؛ والبابرتي، شرح التلخيص: ص295؛ والتفتازاني، المطول: 344ـ345؛ والمفتي، خلاصة المعاني: ص197

(3)_ الزملكاني، البرهان الكاشف: ص221ـ222؛ والقزويني، الإيضاح: ج1،ص190؛ والطيبي، التبيان: ص93؛ والعلوي، كتاب الطراز: ج2،ص21ـ23؛ والبابرتي، شرح التلخيص: ص297

خالقَ غيرُهُ فالخَلْقُ مُخْتَصٌّ بِهِ ومقصورٌ عليهِ، وكقولِكَ: زيدٌ الأميرُ إذا لم يكنْ أميرٌ سواهُ وعمرٌو القائدُ، والقَصرُ نوعانِ[1]:

1 ـ قصرٌ حقيقيٌّ، وذلكَ في ما كانَ مُطابِقًا للواقعِ نحوَ: اللهُ الخالِقُ لأنَّهُ لا خالقَ سواهُ حقيقةً.

2 ـ قصرُ مُبالغَةٍ، بأن يكونَ خلافَ الواقعِ ولكن تُريدُ المُبالغَةَ في كمالِ معناهُ واتِّصافِهِ بِهِ حتَّى كأنَّ الصِّفَةَ لا تُوجَدُ في سواهُ، كقولِكَ: زيدٌ الشُّجاعُ، وعمرٌو الكريمُ، فتُخْرِجَ الكلامَ في صورةٍ تُوهِمُ أنَّ هذهِ الصِّفَةَ لا تُوجَدُ في سواهُ مُبالغَةً في المدحِ أو الذَّمِّ، وهيَ تُقابِلُ الاسْتغراقَ المجازيَّ عندَ النَّحْوِيِّينَ. والقَصْرُ أيضًا حقيقةً أو مُبالغَةً نوعانِ:

1 ـ مُطْلَقٌ، أي غيرُ مُقَيَّدٍ بزمانٍ ولا مكانٍ ولا غيرِهما نحوَ: خالدٌ القائدُ وعمرٌو الشُّجاعُ.

2 ـ مُقَيَّدٌ، أي مُحَدَّدٌ بزمانٍ أو مكانٍ أو صفةٍ أو غيرِهما نحوَ قولِ الشَّاعرِ:

هُوَ الْوَاهِبُ الْمِئَةَ الْمُصْطَفَا ةَ إِمَّا مَخَاضًا وَإِمَّا عِشَارا[2]

فالشَّاعرُ يصفُ ممدوحَهُ بالكَرَمِ وأنَّهُ يَهَبُ المِئَةَ المُصطفاةَ من الإبلِ، وهو يقصرُ ذلكَ عليهِ، ولكن ليسَ إطلاقًا بل حالَ كونِها مَخاضًا أو عِشارًا.

ومن أمثلةِ البلاغيِّينَ هو الوَفيُّ حينَ لا تَظُنُّ نفسٌ بنفسٍ خيرًا أي في هذا الوقتِ فقط، وأُخالِفُهم في هذا المثالِ فليسَ المُرادُ هُنا تقييدَ الوفاءِ في هذا الوقتِ دونَ غيرِهِ بحيثُ يكونُ الممدوحُ وفيًا في هذا الوقتِ فقطْ، وإنَّما المرادُ التَّعميمُ والإطلاقُ بأنَّهُ وفيٌّ فـــي كلِّ وقتٍ حتَّى في هذا الوقتِ الَّذي ينعدمُ فيهِ الأوفياءُ غالبًا، وإنَّما خَصَّ هذا الوقتَ بالوفاءِ مبالغةً في المدحِ.

وقد يُعَرَّفُ المسنَدُ بالأداةِ ولا يفيدُ القصرَ[1] كقولِ الشَّاعرِ:

---

(1)_ الجرجاني عبـــد القاهر، دلائـــل الإعجاز: ص138؛ والزملكانـــي، البرهان الكاشف: ص221؛ والتفتازاني، المطول: ص347ــ348

(2)_ البيت للأعشى في ديوانه: ص51، وسبقت ترجمة الشاعر ص4

(3)_ الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز: ص140؛ و الرازي، فخرالدين محمـــد بن عمـــر بن الحسين ابن الحسن 606هـــ. نهايـــة الإيجاز ودراية الإعجاز، تحقيق بكري شيخ أمين، دار العلم للملاين ــ بيروت، ط1 ــ 1985، ص161؛ والقزويني، الإيضاح: ج1، ص190؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1،ص461؛ والتفتازاني، المطول: ص349

إِذَا قَبُحَ الْبُكَاءُ عَلَى قَتِيلٍ رَأَيْتُ بُكَاءَكَ الْحَسَنَ الْجَمِيلا[1]

فالخنساءُ ترثي أخَاهَا صخرًا، ولا تريدُ أن تقولَ: إنَّ الحَسَنَ الجميلَ محصورٌ في بكائِهِ لا حقيقةً ولا مبالغةً بحيثُ لا يتجاوَزُهُ إلى غيرِهِ؛ لأَنَّهُ لا يتحقَّقُ بإذا قبحُ البكاءِ...كانَ بكاءً مختصًا بالحَسَنِ، فلا معنى للقصرِ، وإنَّمَا المرادُ إخراجُهُ من جنسِ بكاءِ غيرِهِ وإثباتُ الحُسْنِ لهُ، فهوَ في جنسِ ما حُسْنُهُ الحُسْنُ الظَّاهرُ الَّذي لا يُنكَرُ.

وهذِهِ الأنواعُ المفيدةُ للقصرِ حقيقةً أو مبالغةً في الجنسِ أو العهدِ لا يَحسُنُ العطفُ عليها بالفاءِ ونحوِهَا، نحو: زيدٌ المنطلقُ وعمرٌو، ومحمدٌ الشجاعُ وزيدٌ، بل يقالُ زيدٌ وعمرٌو المنطلقانِ، ومحمدٌ وزيدٌ الشجاعانِ.

ومنَ المسائلِ التي تعرَّضَ لها البلاغيونَ أثناءَ حديثِهِم عن تعريفِ المسندِ بالأداةِ الفرقُ بينَ الإخبارِ بالمعرفةِ والنَّكرةِ، وعَقَدَ عبد القاهر الجُرجَانِيُّ[2] لهَا فصلا في دلائِلِهِ، ولَهَا ثلاثُ صورٍ:

1. زيدٌ منطلقٌ.
2. زيدٌ المنطلقُ.
3. المنطلقُ زيدٌ.

يرَى البلاغيونَ[3] أنَّ الأُولَى تستخدمُ لمجرَّدِ الإخبارِ دونَ حصرٍ أو تقييدٍ، فهي تُقالُ لمن عرفَ زيدًا وجَهِلَ انطلاقَهُ فتفيدُهُ بأنَّه منطلقٌ، وأمَّا الجملةُ الثانيةُ: (زيدٌ المنطلقُ) فتُقالُ لمَن عرفَ زيدًا وعرفَ أنَّ انطلاقًا حدثَ، ولكنَّه لم يعلمْ أكانَ منْ زيدٍ أم منْ غيرِهِ، فتفيدُهُ أنَّ زيدًا هوَ الَّذي انطلقَ لا غيرَه بناءً على أنَّ (ال) للعهدِ، وقدْ تفيدُ الحصرَ إذا كانَتْ للجنسِ، وأمَّا الصورةُ الثَّالثةُ فتُقالُ لمنْ عَرفَ أنَّ انطلاقًا حدثَ ولمْ يعرفْ أنَّه منْ زيدٍ أوْ غيرِهِ فتفيدُهُ أنَّ المنطلقَ هو زيدٌ.

---

(1)_ البيت للخنساء تماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريدالسُّلَمية، أشهر شاعرات العرب، وهي من أهل نجد ومن مخضرمي الجاهلية والإسلام، أسلمت وحسن إسلامها، وكان أكثر شعرها في الجاهلية في رثاء أخويها صخر ومعاوية، توفيت 24هـ. ديوانها، شرح وتحقيق عبدالسلام الحوفي، دار الكتب العلمية ــ بيروت، ط1 ــ 1985، ص82

(2)_ الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز: ص136و 144

(3)_ السكاكي، مفتاح العلوم: ص213ــ214؛ والزملكاني، البرهان الكاشف: ص219؛ والقزويني، الإيضاح: ج1،ص190؛ والطيبي، التبيان: ص93؛ والبابرتي، شرح التلخيص: ص295ــ296؛ والتفتازاني، المطول: ص346؛ والسيوطي، شرح عقود الجمان: ص38

وتفيدُ الإضافةُ هذه المعانيَ أيضًا، كقولكَ: زيدٌ أخوكَ، وأخوكَ زيدٌ، فالأُولَى لِمَنْ عرفَ زيدًا وعرفَ أنَّ لهُ أخًا ولكنَّهُ لم يعرفْ أنَّهُ زيدٌ، فتفيدُهُ أنَّ زيدًا هوَ أخوهُ، والثَّانيةُ لِمَنْ عرفَ أنَّ لَهُ أخًا ولكنَّهُ لمْ يعلمْ أنَّهُ زيدٌ أوْ غيرُهُ فتفيدُهُ ذلكَ.

وهَذا مبنيٌّ علَى قولِ النَّحويينَ في أنَّهُ إذا كانَ المبتدأُ والخبرُ معرفتينِ فلا يجوزُ تقديمُ الخبرِ على المبتدإِ بلْ أيُّهمَا قدَّمتَ فهوَ المبتدأُ، وقدْ خالفَ الرَّازِي[1] وعقدَ فصلا في نهايةِ الإيجازِ لإبطالِ ذلكَ، وذكرَ أنَّ المبتدأَ موصوفُ الخبرِ والخبرُ صفةٌ فما كانَ أَوْلَى في الوجودِ بأَنْ يكونَ موصوفًا فهوَ أوْلَى بالابتداءِ، وما كانَ أَوْلَى بالصِّفةِ فهوَ الخبرُ، فالذَّاتُ للابتداءِ والصِّفةُ للخبرِ، فقولُكَ: اللهُ خالقُنَا وخالقُنَا اللهُ، ومحمَّدٌ نبيُّنَا ونبيُّنَا محمَّدٌ، فإنَّ الذاتَ مبتدأٌ تقدَّمَتْ أوْ تأخَّرَت والصِّفةُ خبرٌ، غيرَ أنَّ البلاغيينَ[2] يردُّونَ على ذلكَ بأنَّ نحو: المنطلقُ زيدٌ بتأويلِ الشَّخصِ الَّذي لهُ الانطلاقُ صاحبُ اسمِ زيدٍ. فَلا تتعيَّنُ الخبريَّةُ لأحدهمَا ولا الابتداءُ لأحدِهمَا...

وبناءً علَى رأْيِ الرَّازي تبطُلُ الدِّلالاتُ الَّتي يستخرجُهَا البلاغيونَ، وقد اعترضَ[3] بأنَّهُ لا صلةَ لَهَا بالبلاغةِ، وأنَّ البلاغيينَ أجهدوا أنفسهُم بالتفريقِ بينَها، والصحيحُ أنَّها من البلاغةِ لما تحملُهُ من دِلالاتٍ تتعلقُ بالقصرِ وخاصةً ما كانَ للمبالغةِ، فالبليغُ يقدِّمُ ويؤخِّرُ لأغراضٍ يقصدُهَا.

ثالثًاـ الإيهامُ أو العهدُ الوهميُّ أو التَّخْيليُّ[4]، ولم يهتمِّ البلاغيونَ بهِ كثيرًا مع أنَّ عبد القاهر الجُرجانيَّ[5] تناولَهُ في دلائلِه، وتَبِعَهُ الزَّمْلَكَانِيُّ[6]، والعلوي[7]، ومثَّلوا عليهِ بنحو: هو البطلُ المُحامي وهو المتَّقى المُرْتَجَى، فليسَ التَّعريفُ للقصرِ كما في زيدٍ المنطلقِ، ولا للمبالغةِ كمَا في هوَ الشُّجاعُ، ولا لبيانِ أنَّه ظاهرٌ في هذهِ الصِّفةِ كمَا في (بكاءَكَ الحَسَنُ)، ولكنْ لأنَّكَ تريدُ القولَ للمُخَاطَبِ: هلْ سمعتَ بالبطلِ المُحَامي؟

---

(1)_ الرازي، نهاية الإيجاز: ص163؛ والعلوي، كتاب الطراز: ج2، ص24

(2)_ السكاكي، مفتاح العلوم: ص214؛ والقزويني، الإيضاح: ج1،ص190؛ والتفتازاني، المطول: ص350؛ والمغربي، مواهب الفتاح: ج1،ص360

(3)_ عيد، فلسفة البلاغة: ص 73

(4)_ الإيهام تعبير مجيـــد عبد الحميد ناجي، الأسس النفسية: ص 121؛ والعهد الوهمي أو التخيلي من تعبيري

(5)_ الجرجاني، دلائل الإعجاز: ص140ـــ143

(6)_ الزملكاني، البرهان الكاشف: ص222

(7)_ العلوي، كتاب الطراز: ج2،ص23

وهلْ حصَّلتَ معنَى هذهِ الصِّفَةِ ؟ وكيفَ ينبغِي أنْ يكونَ الشَّخصُ المستحقُّ لَهَا ؟ فإذَا تصوَّرْتَ ذلكَ في عقلكَ وتخيَّلتَهَا فهِيَ متمثِّلةٌ في هَذَا الشَّخصِ المتحدَّث عنْهُ.

فاللامُ كمَا يظهرُ عندَهُ للحقيقةِ المعهودةِ من طريقِ الوهمِ والتَّخيُّلِ بأنْ تطلبَ من المُخاطَبِ تخيُّلَ الصِّفةِ وتمثيلِهَا، ثمَّ تفيدُهُ أنَّها متحقِّقَةٌ بِمَنْ تتحدَّثُ عنهُ، ويزدادُ هذا المَعنَى وضوحًا إذا كانَت الصِّفةُ مُجراةً على موصوفٍ نحو:

هُوَ الرَّجُلُ الْمَشْرُوكُ فِي جُلِّ مَالِهِ وَلَكِنَّهُ بِالْخَيْرِ وَالْحَمْدِ مُفْرَدُ[1]

فليسَ المرادُ هنَا القصرَ الحقيقيَّ، ولا المبالغةَ، ولا بيانَ ظهورِهِ فِيهَا، ولكنْ تطلبُ من المخاطَبِ أن يتخيَّلَ شخصًا لا يتميَّزُ عن معارفِهِ في مالِهِ وأخذِهِم منهُ ما شاؤوا، فإذَا تخيَّلتَهُ وحصَّلتَ صورتَهُ فإنَّهُ هَذَا الرَّجلُ الممدوحُ فانظرْ لهُ بعينِ البصرِ.

ويكثُرُ في هذا القسمِ الإخبارُ بالَّذي نحو: أخوكَ الَّذي إنْ تَدْعُهُ لِمُلِمَّـةٍ يجبـكَ، مُرَادُكَ أن تقولَ: تخيَّلْ وتصوَّرْ ما هوَ الأخُ الحقيقيُّ ومَا هيَ الأخوَّةُ فإذَا تـصوَّرْتَ ذلكَ فاعلمْ أنَّ الأخَ الحقيقيَّ هوَالَّذي إن...

وقَدْ خفِيَ فهمُ المرادِ منهُ على بعضِ المُحْدَثينَ[2] وذهبُوا إلى أنَّ المرادَ (بلوغُ المسندِ إليهِ في الصَّفَةِ والكَمَالِ) مَعَ أنَّ عبد القاهر الجُرجانيَّ صرَّحَ بأنَّ هَذَا ليسَ مرادًا.

3.2 التَّنكيرُ:

كَمَا هوَ الحالُ في التَّعريفِ ينطلقُ البلاغيُّونَ منْ مذهبِ جمهورِ النَّحْوِيِّينَ فِـي تناوُلِهِم للنَّكرَةِ، فهيَ ما دلَّ على شيءٍ لا بعينِه[3]، وقدْ وقفَ البلاغيُّون عَلَى مجموعةٍ من الدِّلالاتِ المستفادَةِ منَ التَّنكيرِ، يقولُ الزَّمْلَكَانِيُّ: (قدْ يظنُّ ظانٌّ أنَّ المعرفَةَ أجلَى فهِيَ منَ النَّكرَةِ أولَى، ويخفَى عليهِ أنَّ الإبهامَ في مواطنَ خليقٌ، وأنَّ سلوكَ الإيضاحِ ليسَ بسلوكِ الطَّريقِ، خصوصًا في مواردِ الوعدِ والوعيدِ، والمدحِ والذَّمِّ، اللَّذَينِ منْ

---

(1)_ لابن الرومي في ديوانه: ج2،ص115، وسبقت ترجمة الشاعر ص83

(2)_ فيود، علم المعاني: ص155؛ وعبدالرزاق، حسن إسماعيل. النظـم البلاغي بين النظرية والتطبيق، دار الطباعة المحمدية ــ الأزهر، ط1983، ص394

(3)_ الزملكاني، كمال الدين عبدالواحد بن عبدالكريم بن خلف الأنصاري651هـ. التبيان في علم البيان المطلع علـى إعجـاز القـرآن، تحقيـق أحمـد مطلـوب وخديجـة الحديثي، مطبعة العاني ــ بغـداد، ط1ــ 1964،ص50؛ والبرهان الكاشف: ص133؛ والعلوي، كتاب الطراز: ج2،ص11

شأنهمَا التَّشديدُ، وعلَّةُ ذلكَ أنَّ مطامحَ الفكرِ متعدِّدَةُ المصادرِ بتعدُّدِ الموارِدِ، والنَّكرةُ متكثِّرةُ الأشخاصِ يتقاذَفُ الذِّهنُ من مطالعِهَا إلى مغاربِهَا، وينظُرُهَا بالبصيرةِ من مَنْسِمِهَا إلى غاربِهَا، فيحصلُ في النَّفسِ لهَا فخامةٌ، وتكتسِي منهَا وسامةً، وهذا فيما ليسَ لمفردِهِ مقدارٌ محصورٌ بخلافِ المعرفةِ فإنَّهَا لواحدٍ بعينِهِ يثبُتُ الذِّهنُ عندَهُ ويسكُنُ إليهِ)[1].

وقالَ في موضعٍ آخرَ: (قدْ يقفُكَ التَّنكيرُ والإبهامُ على تعريفٍ وإفهامٍ يعجَزُ عنهُ تعريفُ العَلَمِ، ويقصرُ عن صنيعِهِ بيانُ القلمِ) [2]

3.3.2 تنكيرُ المسندِ إليهِ، وظائفه ودِلالاتُهُ:

حدَّدَ البلاغيُّونَ مجموعةً من الوظائفِ والدِّلالاتِ الَّتي يُنَكَّرُ المسندُ إليهِ من أجلِهَا، وهيَ:

أولاـ الإفرادُ[3]، أي لكونِ المقصودِ بالمسندِ إليهِ فردٌ غيرُ معيَّنٍ من الأفرادِ الَّتي يصدقُ عليها مفهومُ الاسمِ النَّكرةِ، فقد يكونُ واحدًا، نحو رجلٍ في قولِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ قَالَ يَـٰقَوْمِ ٱتَّبِعُواْ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ **[يس: 20]**، أو مثنىً، نحو جاءَ رجلانِ، أي فردٌ ممَّا يصدقُ عليهِ مفهومُ المثنَّى وهو اثنانِ، وقد يكونُ جمعًا، نحو: جاءَ رجالٌ، أي فردٌ ممَّا يصدقُ عليهِ مفهومُ الجمعِ وهو جماعةٌ، ومن التنكير للإفراد قول الشاعر:

خَيَالٌ لأُمِّ السَّلْسَبِيلِ ودُونَها مَسِيْرَةُ شَهْرٍ لِلْبَرِيدِ الْمُذَبْذَبِ[4]

فقد ذكرَ المَرْزوقي[5] أنَّ تنكيرَ الخَيالِ لإرادَةِ الوَحْدَةِ وكأنَّهُ كانَ يرى خيالَهَا على

---

(1)_ الزملكاني، االبرهان: ص133

(2)_ الزملكاني، التبيان: ص52

(3)_ السكاكي، مفتاح العلوم: ص191؛ وابن الناظم، المصباح: ص111؛ والقزويني، الإيضاح: ج1،ص126؛ والطيبي، التبيان: ص83؛ والإيجي، الفوائد: ص122؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1،ص308؛ والبابرتي، شرح التلخيص: ص216؛ والتفتازاني، المطول: ص234؛ والزركشي، البرهان: ج4،ص91؛ والسيوطي، الإتقان: ص294؛ ومعترك الأقران: ج3،ص472؛ والعصام، الأطول: ج1،ص330

(4)_ البيت للبَعِيْثِ بن حُرَيْث بن جابر بن مسلمة الدؤلي شاعر محسن والبيت في المرزوقي، شرح ديوان الحماسة: ج1، ص376؛ والتبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي 502هـ. شرح ديوان الحماسة، عالم الكتب ــ بيروت،دت، ج1،ص195

(5)_ المرزوقي، شرح ديوان الحماسة: ج1،ص376

هَيْئات مُخْتَلِفَة، فاعتقدَ لاختلافِ هيئَتِه أنَّهُ عدَّةُ خيالاتٍ لذا نكَّرَ لإرادةِ واحدٍ منها.

واعترِضَ بأنَّ هذَا أمرٌ لُغويٌّ لا مدخلَ لهُ في البلاغةِ، وأجابَ المغربي[1] علَى هَذَا الاعتراضِ بأنَّ المرادَ أن يُؤتَى بالنَّكرةِ للدِّلالةِ على هَذا المعنَى وهوَ فردٌ غيرُ معيَّنٍ لأنَّ المقامَ لا يناسبُهُ غيرُهُ، وجوابُ المغربي غيرُ مقبولٍ في رأْيي لأنَّ المقامَ إذا لم يناسبْ غيرَهُ تعيَّنَ استعمالُهُ، وهَذَا أمرٌ لُغويٌّ يُعرَفُ باللُّغةِ لا البلاغةِ.

ثانيًاـ النَّوعيَّةُ[2]، ويقصدُ بذلكَ الإفرادُ النَّوعيُّ، أي الدِّلالَةُ على نوعٍ من أنواعِ اسمِ الجنسِ النَّكرةِ، لأنَّ التَّنكيرَ كما يدلُّ على الوَحْدَةِ الشَّخصيَّةِ يدلُّ علـــى الوحدةِ النَّوعيَّةِ، ومثَّل القزوينيُّ بقولِه تَعَالَى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾ **[البقرة: 7]**، تنكيرُغشاوةٍ للدِّلالةِ على نوعٍ من أنواعِ الأغشيةِ غريبٍ غيرِ ما تعارفَ عليه الناسُ وهو غطاءُ التَّعامي عن آياتِ الله تَعَالَى وهوَ بذلكَ تابعٌ للزَّمَخْشَرِيِّ[3] فيمَا ذهبَ إليه.

ومثَّل السَّكَّاكِيُّ بقولِه تَعَالَى ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٖ مِّن مَّآءٖۖ﴾ **[النور: 45]** وهوَ من غيرِ بابِ المسندِ إليه، فالماءُ يرادُ بِه نوعٌ مختصٌّ بتلكَ الدَّابَّةِ وهوَ النُّطفَةُ، وكذلكَ دابَّةٌ يقصدُ بهَا كلُّ نوعٍ من أنواعِ الدَّوابِّ، ويحتملُ الفرديَّةَ أيضًا أي كلُّ فردٍ من أفرادِ الدَّوابِّ من نطفةٍ معيَّنةٍ وهي نطفَةُ أبيه.

ومن أمثلةِ ذلكَ قولُ الشَّاعرِ:

ذَهَبَ الرُّقَادُ فَمَا يُحَسُّ رُقادُ مِمَّا شَجَاكَ وَنَامَتِ العُوَّادُ[4]

ذَكَرَ المَرْزوقي[5] في شرحِ الحماسَةِ أنَّ الشَّاعِرَ عَرَّفَ الرُّقادَ أوَّلا لإرادةِ الجنسِ ثُـمَّ

(1)_ المغربي، مواهب الفتاح: ج1،ص224

(2)_ السكاكـــي، مفتـــاح العلوم: ص191؛ وابن الناظم، المصباح: ص111؛ والقزويني، التلخيص: ص68؛ والطيبـــي، التبيـــان: ص83؛ والإيجـــي، الفوائـــد: ص122؛ والبابرتـــي، شرح التلخيص: ص216؛ والتفتازاني، المطول: ص234؛ والعصام، الأطـــول: ج1،ص331؛ والزركشي، البرهان: ج4،ص91

(3)_ الزمخشري، الكشاف: ج1،ص93

(4)_ البيت لعُوَيْف القوافي عوف بن معاوية بن عقبة بن حذيفة الفزاري من أشراف قومه في الكوفة، اشتهـــر في الدولة الأموية بالشام حيث اتصل بالوليد بن عبد الملك بن مروان وأخيه سليمان وكذلك عمر بن عبد العزيز ومدحهم توفي 100هـــ. والبيت في المرزوقي، شرح الحماسة: ج1،ص262؛ والتبريزي، شرح الحماسة: ج1،ص139

(5)_ المرزوقي، شرح الحماسة: ج1،ص262 ــ 263؛ وتبعه التبريزي، شرح الحماسة: ج1،ص139

نكَّرَهُ لإرادةِ نوعٍ منَ الجنسِ كأنَّهُ قالَ: ذَهَبَ النَّوْمُ على اختلافِهِ حتَّى لا يُرى لنـــوعٍ منهُ أثرٌ مُخْتَصٌّ.

وهذه الدِّلالَةُ تكونُ بمعونةِ المقامِ والقرائنِ كَمَا صرَّحَ المغربي،[1] فليستْ قاعدةً منضبطَةً.

ثالثًاـ التَّعظيـــمُ والتَّحقيرُ[2]، يُنَكَّرُ المسندُ إليهِ ليدلَّ على عظمةِ شأنِ مدلولِهِ أو حقارَتِهِ، ووجهُ ذلكَ في الدِّلالَةِ علَى الضِّدَّينِ أنَّ الشَّيءَ في التَّعظيمِ يكونُ من العَظَمَةِ وعُلُوّ المقدارِ بحيثُ لا يُعْرَفُ كُنْهُهُ ولا يُبْلَغُ مِقْدَارُهُ، ويكونُ في التَّحقيرِ منَ الحقارَةِ ودُنُوِّ الشَّأْنِ بحيثُ لا يُلْتَفَتُ إليهِ فلا يُعْرَفُ، فيكونُ مجهولا في جنسِهِ على كلا التَّقديرَيْنِ في كلتا الحالَتَيْنِ، ويُمَثِّلُ البلاغيُّونَ بقولِ الشَّاعرِ:

لَهُ حَاجِبٌ عَنْ كُلِّ أَمْرٍ يَشِينُهُ وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ الْعُرْفِ حَاجِبُ[3]

فالشَّاعرُ يصفُ ممدوحَهُ بأنَّ لهُ حاجبًا عظيمًا يمنعُهُ من كُلِّ فعلٍ قبيحٍ، وهو نفسُهُ الَّتي تدعُوهُ للخيرِ، وليسَ لهُ حاجبٌ حقيرٌ يمنعُهُ من مساعدَةِ مَنْ يطلُبُهُ معروفًا فكيفَ بحاجبٍ عظيمٍ، فالذَّوقُ الرَّفيعُ والطَّبْعُ السَّليمُ يقتضيانِ عندَ البلاغيِّينَ أن يكونَ الحاجبُ الأوَّلُ للتَّعظيمِ والثَّاني للتَّحقيرِ، ومثلُهُ قولُ الشَّاعرِ:

وَللهِ مِنِّي جَانِبٌ لا أُضِيعُهُ وَلِلَّهْوِ مِنِّي وَالْخَلاعَةِ جَانِبُ[4]

فنكَّرَ جانبًا في الشَّطرِ الأوَّلِ للتَّعظيمِ وفي الثَّاني للتَّحقيرِ، ومن أمثلةِ السَّكَّاكي قولُهُ تعالى: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞ﴾ **[البقرة: 7]**، وسَبَقَ أنَّ القَزْوِيْني مثَّلَ بها على النَّوعيَّةِ تَبَعًا للزَّمَخْشَريِّ، وهي من الأمثلةِ الَّتي خَالَفَ فيها السَّكَّاكيَّ الَّذي ذهَبَ إلى أنَّ تنكيرَ غشاوةٍ للتَّعظيمِ والتَّهويلِ، ويرى البابرتي[5] أنَّ رأيَ السَّكَّاكي أولـــى مِـــنْ

---

(1)_ المغربي، مواهب الفتاح: ج1،ص224

(2)_ السكاكـــي، مفتاح العلـــوم: ص194؛ وابـــن النـــاظم، المصبـــاح: ص112؛ والقزوينـــي، الإيضـــاح: ج1،ص127؛ والسبكي، عـــروس الأفراح: ج1،ص310 والبابـــرتـــي، شـــرح التلخيـــص: ص218؛ والتفتازانـــي، المطـــول: ص234؛ والزركشي، البرهان: ج4، ص91 والسيوطي، الإتقـــان: ص294؛ والدسوقي، حاشيته: ج1،ص632

(3)_ البيت لابن أبي السمط حفيد مروان بن أبي حفصـــة في القزويني، الإيضاح: ج1، ص127

(4)_ البيت بلا نسبة في السبكي، عروس الأفراح: ج1،ص310؛ والعباسي، معاهد التنصيص: ج1،ص127؛ والراغب الأصفهاني، محاضرات الأدباء: ج4،ص405

(5)_ البابرتي، شرح التلخيص: ص217

القَزْوِيْني لأنَّ المقصودَ بيانُ بُعْدِ حالِهم عنِ الإدراكِ، وهذا يحصُلُ تامًّا إذا كانَ المنظُورُ إليهِ التَّهويلُ والتَّعظيمُ، وأمَّا النَّوْعيَّةُ فلا تكونُ مانعًا من الإدراكِ مَنْعًا تامًّا.

ورجَّحَ الشربيني[1] رأيَ القَزْوِيْني فهو يرى أنَّ جَعْلَهُ للتَّنويعِ أولى ليحدُثَ التَّناسُبُ بينَهُ وبينَ تنكيرِ عذابٍ لأنَّ التَّنكيرَ فيهِ للنَّوعيَّةِ، وأمَّا التَّعظيمُ فمُسْتفادٌ منَ الوصفِ الصَّريحِ بعدَهُ، وقيلَ[2] إنَّهُ لا تعارُضَ بينَ الرَّأْيَيْنِ لأنَّ الغِشاوَةَ العظيمَةَ نوعٌ مـــن مُطْلَقِ الغِشَاوَةِ فتكونُ للتَّعظيمِ والنَّوْعيَّةِ في الوقتِ نفسِهِ، ومن أمثلةِ التَّعظيمِ أيضًا قولُهُ تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَـٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَـٰبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ **[البقرة: 179]** وهي من الآياتِ الَّتي توقَّفَ عندَها المُفَسِّرونَ والبلاغيُّونَ[3] طويلا مبهورينَ بإعجازِها، وقالوا إنَّ تنكيرَ الحياةِ للتَّعظيمِ، ومعنى الآيةِ لكُم في هذا الجنسِ من الحُكْمِ وهو القِصاصُ حياةٌ عظيمةٌ لا يُبْلَغُ كُنْهُها، وذلكَ لمنعِهِ قَتْلَ جماعةٍ بواحدٍ كما هو شائعٌ عندَ العَرَبِ، وتَحْتَمِلُ أيضًا النَّوعيَّةَ ويكونُ المعنى لكم: في هذا الجنسِ منَ الحُكْمِ نوعٌ منَ الحياةِ وهيَ الحاصِلَةُ بالارْتِدَاعِ عن القَتْلِ لمكانِ العِلْمِ بالقِصَاصِ فيَسْلَمُ القاتِلُ والمَقْتُولُ، وذهبَ محمَّدُ بنُ عليٍّ الجُرْجَانيُّ[4] إلى أنَّ الأَوْلى كونُها للتَّكثيرِ لأنَّ القِصاصَ يَسْتَلْزِمُ بقاءَ كثيرٍ ممَّنْ كانَ يُمْكِنُ أن يُقْتَلُوا لولا القِصاصِ ولا يَسْتَلْزِمُ التَّنويعَ أو التَّعظيمَ، ولزِمَ[5] التَّنْكيرُ هُنا لأنَّ التَّعْريفَ يقتضي أنَّ الحياةَ في أصلِها مُتَسَبِّبَةٌ عن القِصاصِ وليسَ بصحيحٍ؛ وإنَّما المُرادُ هُنا الحياةُ في بعضِ الأوقاتِ لا أصلُ الحياةِ، وهي حياةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ بعدَ الهمِّ بالقتلِ.

ومن التَّنْكيرِ للتَّعظيمِ قولُهُ تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾ **[البقرة: 25]**، فنَكَّرَ الجنَّاتِ ولـــم يُنَكِّرِ الأنهارَ

---

(1)_ الشربيني، فيض الفتاح: ج2،ص319

(2)_ العصام، الأطول: ج1،ص332

(3)_ الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز: ص224؛ والزمخشري، الكشاف: ج1،ص248ــ249؛ والسكاكي، مفتـــاح العلـــوم: ص193؛ والزملكانـــي، التبيـــان: ص52؛ والبـــرهان الكاشف: ص136؛ وابن الناظم، المصباح: ص112؛ والقزويني، الإيضاح: ج1،ص129

(4)_ الجرجاني محمد، الإشارات والتنبيهات: ص43

(5)_ ابن النقيب، مقدمة تفسيره: ص143

لأنَّهُ لا غَرَضَ في عِظَمِ الأنهارِ وسَعَتِها خلافًا للجنَّات[1]، ومن غيرِ بابِ المُسْنَدِ إليهِ قولُهُ[2] تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾**[البقرة: 5]**، فنكَّرَ هُدًى للتَّعظيمِ، و نحو قولِ الشَّاعرِ:

فَلا وَأَبِي الطَّيْرِ الْمُرِبَّةِ بِالضُّحَى عَلَى خَالِدٍ لَقَدْ وَقَعْتِ عَلَى لَحْمِ[3]

فنكَّرَ لحمًا للتَّعظيمِ أي لقدْ وَقَعْتِ على لَحْمٍ أيِّ لَحْمٍ، ومنهُ قولُهُ تعالى: ﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ فَأۡذَنُواْ بِحَرۡبٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ **[البقرة: 279]**، نكَّرَ[4] كلمةَ حربٍ لإفادةِ التَّعظيمِ والتَّهويلِ، ويرى البلاغيُّونَ أنَّهُ أَبْلَغُ من حَرْبِ اللهِ ورسولِهِ، والظَّاهِرُ من كلامِ الزَّمَخْشَرِيِّ[5] أنَّها للتَّعظيمِ والنَّوعيَّةِ والمعنى عندَهُ فَأْذَنُوا بنوعٍ منَ الحربِ عظيمٍ.

ومن التَّعظيمِ قولُ الشَّاعرِ:

وأَيْقَنَتِ الْقَبَائِلُ مِنْ جَنَابٍ وَعَامِرُ أَنْ سَيَمْنَعَهَا نَصِيرُ[6]

فقد ذكَرَ المَرْزوقي أنَّ تنكيرَ نصيرٍ للتَّعظيمِ أي نصيرٌ منَ النُّصَّارِ كاملٌ في معنَاهُ[7].

رابعًا ـ التَّكْثيرُ والتَّقْليلُ[8]، هذهِ الدِّلالَةُ مبنيَّةٌ على ما قرَّرَهُ النَّحْويُّونَ من أنَّ النَّكرةَ قابلةٌ للتَّكثيرِ والتَّقليلِ والمَعْرِفَةُ غيرُ قابلَةٍ لذلكَ، ووجهُ ذلكَ في الدِّلالةِ على الضِّدَّيْنِ أنَّ الشَّيءَ يكونُ من الكَثْرَةِ بحيثُ لا يُعْرَفُ ولا يُدْرَكُ كُنْهُه ولا يُحاطُ بهِ فهو كالنَّكِرَةِ وأمَّا في التَّقليلِ فهو من القلَّةِ بحيثُ لا يُعْرَفُ ولا يُلْتَفَتُ إليهِ ولا يَكادُ يُدْرَكُ،

---

(1)_ الزملكاني، البرهان الكاشف: ص137؛ والسيوطي، معترك الأقران: ج3، ص473

(2)_الزمخشري، الكشاف:ج1،ص85؛ والسمين،الدرالمصون: ج1،ص102؛ والقوجوي، حاشيته: ج1،ص209

(3)_ البيت لأبي كبير الهذلي في البغدادي: ج5،ص75، وسبقت ترجمة الشاعر ص64

(4)_ السكاكي، مفتاح العلوم: ص193؛ والتفتازاني، المطول: ص236؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1، ص311؛ والسيوطي، معترك الأقران: ج3، ص472

(5)_ الزمخشري، الكشاف: ج1،ص349

(6)_ البيت لهلال بن رزين الربابي أحد بني ثور بن عبد مناة بن أد شاعر جاهلي مجهول المولد والوفاة، المرزوقي، شرح الحماسة: ج1، ص341

(7)_ المرزوقي، شرح الحماسة: ج1، ص341

(8)_ الجرجاني محمد، الإشارات والتنبيهات: ص43؛ القزويني، الإيضاح: ج1،ص127؛ والطيبي، التبيان: ص84؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1،ص310؛ والبابرتي، شرح التلخيص: ص218؛ والتفتازاني، المطول: ص235؛ والعصام، الأطول: ج1،ص332؛ والزركشي، البرهان:ج4،ص92؛ والسيوطي، شرح عقود الجمان: ص19؛ والدمنهوري، شرح الجوهر:ص60

والفَرْقُ بينَ هذا وسابقِه أنَّ السَّابقَ يكونُ في الشَّأْنِ والمقدارِ المَعْنَويِّ أمَّا، هذا فيكونُ في الكمِّيَّاتِ والمقاديرِ الماديَّةِ.

ومن أمثلةِ التَّكثيرِ قولُهُ تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّ لَنَا لَأَجۡرًا إِن كُنَّا نَحۡنُ ٱلۡغَٰلِبِينَ﴾ **[الأعراف: 113]**، فإنَّ تنكيرَ الأجرِ للتَّكثيرِ، أي أجرًا كثيرًا كما قالَ الزَّمَخْشَريُّ[1]، ونحـــوَ: إنَّ لهُ لَغَنَمًا وإنَّ لهُ لإبلا يُرادُ الكثرةُ، وقيلَ[2] قد يكونُ التَّكثيرُ مفهومًا من إنَّ لأنَّها تُستَخْدَمُ للدِّلالةِ على ذلكَ في نحوِ قولِهم: إنَّكَ لتصومُ، أي كثيرًا ويدُلُّ على ذلكَ أنَّهُ لو قالَ: لهُ إبلٌ ولهُ غَنَمٌ، لَخَلَتْ الجملةُ من الدِّلالةِ على الكثرةِ.

ومن أمثلةِ التَّقليلِ قولُهُ تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةٗ فِي جَنَّٰتِ عَدۡنٖۚ وَرِضۡوَٰنٞ مِّنَ ٱللَّهِ أَكۡبَرُ﴾**[التوبة: 72]**،أي رضوانٌ قليلٌ منَ اللهِ أعظمُ من ذلكَ كُلِّهِ، ومثَّلَ التَّفْتَازَانِيُّ بقولِ الشَّاعرِ:

فَيَوْمًا بِخَيْلٍ تَطْرُدُ الرُّومَ عَنْهُمُ وَيَوْمًا بِجُودٍ تَطْرُدُ الْفَقْرَ وَالْجَدْبَا[3]

أي بِنَزْرٍ من خيلِكَ تطرُدُ الرُّومَ، وبقليلٍ من جودِكَ تقضي على الفَقْرِ.

خامسًا ـ أن يمنَعَ من التَّعريفِ مانعٌ[4]، ولم يذْكُرْهُ القَزْوِيْني ومثالُهُ:

إِذَا سَئِمَتْ مُهَنَّدَهُ يَمِينٌ لِطُولِ الْحَمْلِ بَدَّلَهُ شِمَالا[5]

فلم يَقُلْ يمينَهُ ونكَّرَ لِئَلا يكونَ فيهِ تصريحٌ بنسبَةِ السّآمَةِ للممدوحِ، وهذهِ الفائدةُ منَ البلاغةِ لأنَّ مُقْتَضى الظَّاهرِ في البيتِ أن يُعَرِّفَ بالإضافةِ لأنَّهُ مَعْروفٌ معهودٌ، غيرَ أنَّ الشَّاعرَ عَدَلَ عنِ الظَّاهرِ ونَكَّرَ من أجلِ هذهِ العلَّةِ.

سادسًا ـ ألا يَعْرِفَ المُتَكَلِّمُ أو السَّامعُ من حقيقةِ المُرادِ إلا ذلكَ القدرَ من النَّكِرَةِ، ولا

---

(1)_ الزمخشري، الكشاف: ج2،ص131

(2)_ البابرتي، شرح التلخيص: ص218

(3)_ البيت للمتنبي في ديوانه: ج1،ص156، وسبقت ترجمة الشاعر ص72

(4)_ السكاكي، مفتاح العلوم: ص192؛ والإيجي، الفوائد: ج1،ص321؛ والتفتازاني، المطول: ص235؛ والمغربي، مواهب الفتاح: ج1،ص228

(5)_ البيت للمعري في سقط الزند: ص27، وسبقت ترجمة الشاعر ص85

يُوجَدُ طريقٌ لتعريفه[1]، ولم يَذْكُرْهُ القَزْوِيْني، ومن أمثلَتِه أن تقولَ: جـــاءَ رجلٌ وعندي رجلٌ، إذا كُنتَ لا تعرِفُ منهُ غيرَ ذلكَ، وهذا ليسَ من البلاغَةِ وأصابَ القَزْوِيْني حينَ أهملَهُ، فإنَّ عَدَمَ وجودِ طريقٍ سِواها يقتضي الإتيانَ بِها ولا بلاغةَ في ذلكَ.

سابعًا ـ التَّجاهلُ[2]، وهو أنْ تَتَظاهَرَ بأنَّكَ لا تعرفُ من المُرادِ إلا ذلكَ القدرَ استهزاءً وتَهَكُّمًا، كأنْ تكونَ تعرفُ شخصًا أتاكَ، ثُمَّ يسألُكَ سائلٌ عنهُ فتقولُ: ما جاءَ إلا حَيَوانٌ، ومنهُ من غيرِ بابِ المُسْنَدِ إليهِ قولُهُ تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ هَلۡ نَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ رَجُلٖ يُنَبِّئُكُمۡ إِذَا مُزِّقۡتُمۡ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمۡ لَفِي خَلۡقٖ جَدِيدٍ﴾**[سبأ: 7]**، قالوا (رجل)[3] بالتَّنكيرِ استهزاءً بهِ وهو مشهورٌعندَهُم يعرفونَهُ حقَّ اليقينِ.

ثامنًا ـ الإخفاءُ على السَّامِعِ لسبَبٍ ما[4]، إمَّا خوفًا من المقصودِ، وإمَّا رغبةً في عَدَمِ معرفةِ المُخاطَبِ لَهُ، كأن يزورَكَ شخصٌ ولا تريدُ أن يعرفَهُ أحدٌ فإذا سألَكَ سائلٌ عنهُ تقولُ: زارني رجلٌ، ولم يذكرْ هذهِ الدِّلالةَ أكثرُ البلاغيِّينَ معَ أنَّها منَ البلاغَةِ في الصَّميمِ.

وقد تعرَّضَ عبدُ القاهرِ الجُرْجانيُّ[5] للتَّنكيرِ ولم يتمحَّلْ تَمَحُّلَ سائرِ البلاغيِّـــينَ المُقَنِّنينَ، وإنَّما عرضَ لهُ من حيثُ الذَّوقُ الرَّفيعُ والطَّبعُ السَّليمُ، وعَـــرَضَ نمـــاذجَ للتَّنكيرِ يظهرُ فيها أثرُهُ في أُنْسِ النَّفسِ بِهِ وتقبُّلِ الذَّوقِ لهُ، كقولِ الشَّاعرِ:

تَنَقَّلَ فِـــي خُلُقَـــيْ سُـــؤْدُدٍ سَمَاحًا مُرَجًّى وَبَأْســـًا مَهِيبَا[6]

فقد توقَّفَ عندَ تنكيرِ سُؤدَدٍ ورأى أنَّهُ يروقُ السَّامِعَ؛ لأنَّ الذَّوقَ يقبَلُهُ، والطَّبعَ يأنسُهُ وكقولِ الشَّاعرِ:

---

(1)_ السكاكي، مفتاح العلوم: ص192و194؛ وابن الناظم، المصباح: ص111؛ والطيبي، التبيان: ص83؛ والإيجي، الفوائد: ص122؛ والتفتازاني، المطول: ص235؛ والسيوطي، شرح عقود الجمان: ص19؛ والدمنهوري، شرح الجوهر: ص61

(2)_ السكاكي، مفتاح العلوم: ص192؛ والطيبي، التبيان: ص83؛ والإيجي، الفوائد: ص122؛ والتفتازاني، المطول: ص235؛ والدمنهوري، شرح الجوهر: ص61؛ والسيوطي، والإتقان: ص294

(3)_ الزمخشري، الكشاف: ج3،ص580

(4)_ الدمنهوري، شرح الجوهر: ص61؛ والشربيني، فيض الفتاح: ج2، ص321

(5)_ الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز: ص68ــ69 و72

(6)_ البيت للبحتري في ديوانه: ج1،ص47، وسبقت ترجمة الشاعر ص95

فَلَوْ إِذْ نَبَا دَهْرٌ وَأَنْكَرَ صَاحِبُ وَسُلِّطَ أَعْداءٌ وَغَابَ نَصِيرُ
تَكُونُ عَنِ الأَهْوَازِ دَارِي بِنَجْوَةٍ وَلَكِنْ مَقَادِيرٌ جَرَتْ وَأُمُورُ[1]

قالَ: إنَّ تنكيرَ دهرٍ وما بعدَهُ(صاحب وأعداء ونصير و نجوة ومقادير وأمور) يكسُوهُ رونقًا وطلاوةً وحُسْنًا وحلاوةً.

كما راقَهُ[2] تنكيرُ الرِّماحِ في قولِ الشَّاعرِ:

وَلَقَــدْ أَغْتَدِي يُدَافِعُ رُكْنِي أَحْوَذِيٌّ ذُو مَيْعَةٍ إِضْرِيجُ
سَلْهَبٌ شَرْجَبٌ كَأَنَّ رِمَاحًا حَمَلَتْهُ وَفِي السَّرَاةِ دُمُوجُ[3]

فالشَّاعرُ يصفُ فرسَهُ بالسُّرْعَةِ والقوَّةِ، ويصفُ أقدامَهُ بالطولِ كأنَّها رماحٌ.

ويبدو أنَّ الحُسْنَ الَّذي راقَ الإمامَ الذَّوَّاقَةَ مردُّهُ للإبهامِ في التَّنكيرِ الَّذي يفسَحُ المجالَ أمامَ الفكرِ والخيالِ ليتأمَّلَ المرءُ ما يتأمَّلُ ويتخيَّلَ ما يتخيَّلُ من المعنى الَّذي ينطوي عليهِ اللَّفْظُ.

2.3.2 تنكيرُ المُسْنَدِ، وظائفه ودلالاتُهُ:

يرى البلاغيُّونَ أنَّ تنكيرَ المُسْنَدِ للدِّلالاتِ التَّاليَة:

أولاــ لإفادةِ عَدَمِ الحصرِ والعَهْدِ[4]، لأنَّ التَّعريفَ يفيدُ العهدَ في نحوِ: أخــوكَ زيــدٌ وصاحبُكَ المُنْطَلِقُ، تقولُ ذلكَ لمَنْ كانَ بينَكَ وبينَهُ عهدٌ، فإذا أردْتَ عَدَمَ إفادةِ العَهْــدِ نكَّرْتَ لأنَّ النَّكرةَ تَدُلُّ على غيرِ مُعيَّنٍ وغيرِ معهودٍ فتقولُ: صاحبُكَ مُنْطَلِقٌ، وسعيدٌ جالسٌ، وأمَّا عَدَمُ الحصرِ فلأنَّهُ قد يُسْتَفَادُ من التَّعريفِ، نحوَ: زيدٌ المنطلقُ، ومحمَّــدٌ

---

(1)_ البيتان لإبراهيم الصولي، وهو أبو إسحاق إبراهيم بن العباس بن محمد بن صول، أصله من خراسان ونشأ ببغداد، وقربه الخلفاء فكان كاتبا للمعتصم والواثق والمتوكل، وله مجموعة مؤلفات منها: ديــوان رسائل، وكتاب الدولة، وكتاب العطر وغيرها، توفي 243هــ. الأصفهــاني، أبــوالفرج علي بن الحسين بن محمد ابــن أحمد 356 هــ. الأغاني، إعداد مكتب تحقيق دار إحياء التراث، طبعــة محققة علـــى تســع نسخ مخطــوطة ومصححة، دار إحياء التراث ــ بيروت، ط1 ــ 1994، الأغاني: ج10،ص276

(2)_ الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز: ص72

(3)_ البيتان لأبي دُوادٍ جاريةَ بنِ الحجَّاجِ بنِ حُذاقٍ الإيادي، شاعر جاهلي، وأحد نعات الخيل المجيدين، وكــان سائسا لخيل النعمــان بن المنذر وله شعر فــي الأصمعيات، توفي79ق هــ. الأصفهــاني، الأغانـــي: ج16،ص520

(4)_ السكاكــي، مفتــاح العلــوم: ص211؛ وابــن الناظــم، المصبــاح: ص123؛ والقزويني، الإيضاح: ج1،ص188؛ والطيبي، التبيان: ص94؛ والبابرتي، شــرح التلخيص: ص294؛ والتفتازاني، المطول: ص342؛ والسيوطي، شرح عقود الجمان: ص37

الكاتبُ، وإذا أردتَ عدَمَ الحصرِ قُلْتَ: زيدٌ مُنْطَلِقٌ، ومحمَّدٌ شاعِرٌ، تريدُ الإخبارَ فقط دونَ حصرٍ أو عهدٍ، واعْتُرِضَ بأنَّ هذا الأمرَ يُمْكِنُ أن يتحقَّقَ في المَعَارِفِ نحو:

إِذَا قَبُحَ الْبُكَاءُ عَلَى قَتِيلٍ رَأَيْتُ بُكَاءَكَ الْحَسَنَ الْجَمِيلا[1]

فلا تفيدُ الحصرَ أو العهدَ وأُجيبَ بأنَّهُ لا يُشْتَرَطُ اختصاصُ النُّكْتَةِ بما هيَ لهُ، فلا يجبُ انعكاسُها بحيثُ إذا عُدِمَ المُسَبِّبُ تنعدِمُ، فعدَمُ الحصرِ جائزٌ معَ التَّعريفِ والتَّنكيرِ كما أنَّهُ في التَّعريفِ على خلافِ الأصلِ[2].

ثانيًا ـ التَّعظيمُ والتَّحقيرُ[3]، ووجهُ ذلكَ في الدِّلالةِ على الضدِّيْنِ أنَّهُ بلَغَ منَ العَظَمَةِ مقدارًا لا يَكادُ يُعْرَفُ ولا يُقادَرُ قدرُهُ، ومَعَ التَّحقيرِ يكونُ بلغَ منَ الحَقارَةِ قدرًا لا يَكادُ يُعْرَفُ بِهِ فيكونُ مجهولا، ومن أمثلةِ التَّنكيرِ للتَّعظيمِ قولُهُ تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾**[البقرة: 2]**، أي هُدًى أيُّ هُدًى لا يُبْلَغُ كُنْهُهُ، ومثَّلَ السَّكَّاكيُّ بقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ﴾ **[الحج: 1]**، ويبدو أنَّ التَّعظيمَ مُسْتفادٌ في هذه الآية من مجموعة أمورٍ بمعونة السّياق: بالتَّنكير الَّذي يُعطي ضَرْبًا من الإبهام، وبالوصف (عظيمٍ) المُفيدِ للتَّعظيمِ صراحةً، و بلفظةِ شَيءٍ لأنَّها لفظةٌ مُبْهَمَةٌ تُسْتَعْمَلُ لكُلِّ ما يحتَمِلُها من موجودٍ ومعدومٍ، وهذهِ الأمُورُ تُعطي مجالا للفكرِ أن ينطلقَ ليتَخيَّلَ ما يتخيَّلُ من عَظَمَةٍ لأمرِ السَّاعةِ.

ومن أمثلةِ التَّحقيرِ قولُهُم: ما زيدٌ شيئًا، وقيلَ إنَّ التَّحقيرَ مُسْتَفادٌ من نَفْيِ الشَّيْئيَّةِ في هذا المثالِ[4].

ثالثًاـ لحكايةِ المُنكَرِ[5]، والحكايةُ أن ينقُلَ المُتَكلِّمُ كلامَ غيرِهِ مَعَ إبقائِهِ على صورتِهِ، ومن هُنا ينقُلُ النَّكرةَ على حالِها وإن كانَ عالمًا بجهةِ التَّعريفِ كأن يقولَ

---

(1)_ ينظر هامش ص114

(2)_الدسوقي، حاشيته: ج2،ص237

(3)_ السكاكي، مفتاح العلوم: ص212؛ وابن الناظم، المصباح: ص123؛ والقزويني، الإيضاح: ج1،ص188؛ والطيبي، التبيان: ص94؛ والبابرتي، شرح التلخيص: ص294؛ والتفتازاني، المطول: ص342؛ والمفتي، خلاصة المعاني: ص195ـ196

(4)_ المغربي، مواهب الفتاح: ج1،ص352

(5)_ السكاكي، مفتاح العلوم: ص210؛ والتفتازاني، المطول: ص342؛ والعصام، الأطول: ج1،ص488

شخصٌ ما عندي رجلٌ، فتقولُ: الَّذي عندَكَ رجلٌ، وهذا لا يكونُ فيه بلاغةٌ إلا إذا حُملَ على ما ذهَبَ إليه الشربيني[1] من أنَّ البليغَ يُبْقي ذلكَ على صورتِهِ من التَّنكيرِ لإفادةِ ما أرادَهُ المُتَكلّمُ من التَّعظيمِ أو التَّحقيرِ أو غيرِهما، وهذا الاعتبارُ لم يذكرْهُ القَزْوِيْني ويبدو أنَّهُ نَظَرَ إلى عَدَمِ فائدَتِهِ البلاغيَّةِ، والصَّحيحُ أنَّ هذا القسمَ من البلاغةِ بناءً على رأي الشَّرْبِيْني ويُمْكِنُ أن يُحْمَلَ عليهِ قولُهُ تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ هَلۡ نَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ رَجُلٖ يُنَبِّئُكُمۡ إِذَا مُزِّقۡتُمۡ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمۡ لَفِي خَلۡقٖ جَدِيدٍ﴾[سبأ: 7]، حيثُ نكَّرَ كلمةَ (رجل) حكايةً لقولِ المُشْرِكينَ المستهزئينَ، وذلكَ للدِّلالةِ على قَصْدِهِم وهو التَّجاهُلُ والاستهزاءُ.

رابعًاـ إذا كانَ المُسْنَدُ إليهِ نكرةً فإنَّهُ يجبُ كونُ المُسْنَدِ نكرةً[2]، فإنَّهُ لا يُوجَدُ في كلامِ العربِ مُسْنَدٌ إليه نكرةٌ ومُسْنَدٌ معرفَةٌ، فلا تقولُ شاعرٌ المُتَنَبّي، وجالسٌ مُحَمَّدٌ، وذاهبٌ عليٌّ، وهذا لا مَدْخَلَ له في البلاغَةِ وليسَ بفائدةٍ مُتَرَتّبَةٍ على التَّنكيرِ، فلا وجهَ لذكرِ البلاغيّينَ لهُ، وقد أصابَ القَزْوِيْني حينَ أهملَهُ.

3.3.2 موقف المحدثين من آراء البلاغيين في التنكير:

بعدَ هذا العَرْضِ للتَّنكيرِ ودِلالاتِهِ عندَ البلاغيِّينَ لا بُدَّ من التَّوقُّفِ قليلا عندَ رأي بعضِ المُحْدَثِينَ الَّذينَ عارضُوا وأنكرُوا ما قالَهُ البلاغيُّونَ، ومن هؤلاءِ أحمد بدوي[3] الذي ذكرَ أنَّهُ توقَّفَ مليًّا عندَ هذهِ الدِّلالاتِ وتأمَّلَ الأمثلةَ، وخلُصَ إلى أنَّ التَّنكيرَ لا يدُلُّ إلا على الوَحْدَةِ مُجْرَّدًا من أيّ قيدٍ، وما يذكُرُهُ البلاغيُّونَ فهو مُسْتَفادٌ منَ السِّياقِ، وحدَهُ ولا مَدْخَلَ للتَّنكيرِ في ذلكَ، كما أنّهُ قد تستوي دلالةُ التَّعريفِ والتَّنكيرِ كما في التَّعظيمِ والتَّحقيرِ، وهذا يدُلُّ على أنَّ السِّياقَ هو الَّذي يُحَدِّدُ هذهِ الدِّلالةَ، وسَارَ على نَهْجِهِ عبد الجليلِ عبد الرَّحيم[4] الَّذي تَبَنَّى رأْيَهُ ودَافَعَ عنهُ، وكذلكَ رجاء عيد[5] الَّذي وقَفَ للبلاغيِّين بالمرصادِ وبَالَغَ في النَّكيرِ عليهم.

---

(1)_ الشربيني، فيض الفتاح: ج3،ص107

(2)_ السكاكي، مفتاح العلوم: ص210؛ وابن الناظم، المصباح: ص123؛ والطيبي، التبيان: ص94؛ والبابرتي، شرح التلخيص: ص294؛ والمفتي، خلاصة المعاني: ص196

(3)_ بدوي، أحمد أحمد. من بلاغة القرآن، دار نهضة مصر ــ القاهرة، ط1950، ص128ــ 131

(4)_عبد الرحيم، عبد الجليل. لغة القرآن الكريم، مكتبة الرسالة الحديثة ــ الأردن،ط1ــ1981، ص343ــ345

(5)_ عيد، فلسفة البلاغة: ص71ــ72

ومُقابِلَ هذا الموقفِ نجدُ مَنْ وافقَ البلاغيِّينَ وردَّدَ ما قالوا وأَخَذَ عنهم كُلَّ غثٍّ وسمينٍ، ومن هؤلاءِ عبد الفتاح لاشين[1] والمراغي[2] وأحمد مطلوب[3] والجندي[4] وحامد عوني[5] وسعد أبو الرضا[6]، ومحمد أبو موسى[7] الذي دَافَعَ عن البلاغيِّينَ وبالغَ في النَّكيرِ على أحمد بدوي، فقد ذَهَبَ إلى أنَّ هذهِ المعاني كامنةٌ في التَّنكيرِ، والسِّياقُ هو الذي يكشفُ عنها.

أقولُ: والحَقُّ ما ذهبَ إليهِ محمد أبو موسى، فهذهِ المعاني كامنةٌ في التَّنكيرِ، وإنَّما تظهَرُ وتتَحَدَّدُ من خلالِ السِّياقِ، ورُبَّما تستوي دِلالَةُ التَّعريفِ والتَّنكيرِ في الدِّلالةِ على التَّعظيمِ مثلا، ولكن جهة هذهِ الدِّلالةِ تختلفُ في الجانبينِ، فلو توقَّفْنا عندَ قولهِ تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ **[البقرة: 279]**، فقد ذهبَ البلاغيُّونَ إلى أنَّ تنكيرَ حربٍ للتَّعظيمِ، وقالوا إنَّ ذلكَ أبلغُ منَ التَّعريفِ بالإضافةِ فيما لو قالَ: حربِ اللهِ ورسولِهِ، ومن عارَضَ هذهِ الدِّلالاتِ من المُحْدَثينَ يذهبُ إلى أنَّ التَّنكيرَ لا يدُلُّ على أكثرِ من حقيقةِ النَّكرةِ وهي الوَحْدَةُ، وهذا يفيدُ أنَّ هناك حربًا من جهاتٍ أخرى، ولكنْ أشدُّها حربُ اللهِ ورسولِهِ، والتَّعظيمُ مُسْتَفادٌ من السِّياقِ ومن وصفِها بأنَّها منَ اللهِ ورسولِهِ.

والَّذي أراهُ أنَّ الدِّلالةَ واحدةٌ في التَّعريفِ والتَّنكيرِ وهي التَّعظيمُ إلا أنَّ الجهةَ مُخْتَلِفَةٌ، فالتَّنكيرُ يدُلُّ على التَّعظيمِ من خلالِ ما يَتَضَمَّنُهُ من إبهامٍ يفسحُ المجالَ ليتخيَّلَ الفكرُ ما يتخيَّلُ من عظَمَةٍ لهذهِ الحَرْبِ، كما يدُلُّ على ذلكَ أيضا السِّياقُ لأنَّهُ سياقُ وعيدٍ وتهديدٍ، وأيضًا إضافتُها إلى اللهِ ورسولِهِ بواسطَةِ الجارِ، فيكونُ التَّعظيمُ مُسْتَفادًا من ثلاثِ جهاتٍ، أمَّا في حالةِ التَّعريفِ بالإضافةِ فيكونُ التَّعظيمُ مُسْتَفادٌ من جهتين: إضافتِها إلى اللهِ ورسولِهِ، ومن السِّياقِ أيضًا، وهذا يدُل عل صحَّةِ ما ذَهَبَ

---

(1)_ لاشين، المعاني في ضوء أساليب القرآن: ص245ــ248

(2)_ المراغي، علوم البلاغة: ص126و219

(3)_ مطلوب، أحمد. أساليب بلاغية، وكالة المطبوعات ــ الكويت، ط1ــ 1980، ص155ــ158

(4)_ الجندي، درويش. علم المعاني، دار نهضة مصر ــ القاهرة، دت، ص91ــ 94

(5)_ عوني، حامد. المنهاج الواضح للبلاغة، مكتبة الجامعة الأزهرية ــ القاهرة، ط1977، ص125ــ 129

(6)_ أبو الرضا، سعد. في البنية والدلالة، منشأة المعارف ــ الإسكندرية، ط1988، ص154ــ158

(7)_ أبــو موسى، محمــد محمد. البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية، دار التضامن ــ القاهرة، ط2 ــ 1988، ص319ــ323

إليهِ البلاغيُّونَ من أنَّ التَّنكيرَ أبلغُ؛ لأنَّ العَظَمَةَ فيهِ مُسْتَفَادَةٌ من ثلاثِ جِهاتٍ، وأمَّا في حالة التَّعريف فمن جهتين فقط.

وكذلكَ لو توقَّفنا عندَ قولِهِ تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَـٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَـٰبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ **[البقرة: 179]**، فقد ذهَبَ البلاغيُّونَ إلى أنَّ تنكيرَ حياةٍ للتَّعظيمِ، ولو عرَّفَ فقالَ (الحياة) لأفادَ التَّعريفُ الدِّلالةَ نفسهَا، ولكن باختلافِ الجهةِ، فالتَّنكيرُ يدُلُّ عليها من خلالِ الإبهامِ الَّذي يترُكُ مجالا واسعًا للتَّخيُّلِ والتَّفكُّرِ، وأمَّا التَّعريفُ بالأداةِ فمن خلال استغراقِ الجنسِ الَّذي يفيدُ المبالغةَ، وكأنَّ لهم في القِصاصِ الحياةَ كاملَةً، غير أنَّ التَّعريفَ هُنا لا يصحُّ لأنَّهُ يقتضي الحياةَ كاملةً، وأنَّها من أصلِها مُتَسَبِّبَةٌ عن القصاصِ، وهذا ليسَ بصحيحٍ، وأمَّا التَّنكيرُ فيدُلُّ على الحياةِ في بعضِ الأوقاتِ وهي النَّاتجةُ عن الارتداعِ عن القتلِ بعدَ الهمِّ بِهِ.

ومما يُؤَيِّدُ البلاغيِّينَ أنَّ المُتَكَلِّمَ قد يميلُ إلى تنكيرِ ما هو معروفٌ لِعلَّةٍ كما رأينا في قولِهِ تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾**[سبأ: 7]**، فمُقْتَضى الظَّاهِرِ أن يُعَرِّفُوا لأنَّهُ معروفٌ مشهورٌ، ولكن عدلوا عن الظَّاهرِ إلى التَّنكيرِ لِعلَّةِ التَّجَاهُلِ، وهي علَّةٌ لا تَتَحَقَّقُ بالتَّعريفِ ولا يَدُلُّ عليها السِّياقُ وحدَهُ ولولا التَّنكيرُ لَما تَحَقَّقَتْ، وكما رأينا في قولِ الشَّاعرِ:

إِذَا سَئِمَتْ مُهَنَّدَهُ يَمِينٌ لِطُولِ الْحَمْلِ بَدَّلَهُ شِمَالا[1]

فتنكيرُ اليمينِ لِعلَّةٍ لا تَتَحَقَّقُ بالتَّعريفِ ولا بالسِّياقِ وحدَهُ وهي زيادةُ المَدْحِ بِعَدَمِ نسبةِ السَّآمَةِ للمَمْدوحِ، وكذلك القولُ في قولِ الشَّاعرِ:

فَلَوْ أنَّ حَيًّا يَقْبَلُ المَالَ فِدْيَةً لَسُقْنا لَكُم سَيْلا مِنَ المالِ مُفْعَمَا

ولَكِنْ أَبَى قَوْمٌ أُصِيبَ أَخُوهُمُ رِضَى العَارِ واخْتَارُوا عَلى اللَّبَنِ الدَّمَا[2]

حيثُ نكَّرَ الحيَّ والقومَ مَعَ أنَّهُ أرادَ حيًّا بعينِهِ وقومًا بعينِهِم؛ لغرضِ التَّعريضِ، وهو ما لا يَتَحَقَّقُ لو عرَّفَ.

---

(1)_ ينظر هامش ص85

(2)_ ينظر هامش ص11

فالتنكيرُ قابلٌ للدِّلالةِ على هذهِ المعاني، فحقيقةُ النَّكرةِ ليسَ مُجَرَّدَ الدِّلالةِ على الوحدةِ، وإنَّما الدِّلالةُ على بعضٍ مجهولٍ ضمنَ جُمْلَةٍ كما حقَّقَ الرَّضيُّ، وهذا البعضُ قد يكونُ مفردًا أو مثنًى أو مجموعًا، وقد يكونُ قليلا أو كثيرًا، فالقِلَّةُ والكثرَةُ وعَدَمُ التَّعيينِ معانٍ أصليَّةٍ للنَّكِرَةِ، وقد ذُكِرَ في الجانبِ النَّحْوِيِّ أنَّ النَّحْوِيِّينَ ذكروا من معاني التَّنكيرِ القلَّةَ والكثرَةَ، ومن أجلِ هذا المعنى صحَّ دخولُ رُبَّ، وكم الخبرية عليها.

وإذا تقرَّرَ ما سبقَ أقولُ: لا بأسَ من ذكرِ البلاغيِّينَ للتَّقليلِ والتَّكثيرِ وإن كانت معانيَ أصليةً؛ وذلكَ لأنَّها مُتَّصِلَةٌ بالبلاغةِ فهذهِ الدِّلالاتُ لا تظهَرُ إلا بمعونةِ السِّياقِ، كما أنَّها تُستَخْدَمُ بهذهِ المعاني لتحقيقِ أغراضٍ بلاغيَّةٍ أُخرى كالمدحِ والذمِّ، كما نرى في قولِ الشَّاعِرِ:

فَيَوْمًا بِخَيْلٍ تَطْرُدُ الرُّومَ عَنْهُمُ وَيَوْمًا بِجُودٍ تَطْرُدُ الْفَقْرَ وَالْجَدْبَا[1]

سبقَ القولُ بأنَّ التَّفْتازاني ذهبَ إلى أنَّ تنكيرَ خيلٍ وجودٍ للتَّقليلِ، وهذا ينبني عليه غَرَضٌ آخرُ وهو المُبالغةُ في المدحِ.

وإذا ثَبَتَتْ دِلالةُ النكرةِ على التَّقليلِ والتَّكثيرِ فإنَّها مُنطلَقٌ للدِّلالةِ على التَّحقيرِ والتَّعظيمِ، وذلكَ بالنَّظرِ إلى المعنويّات، فالقليلُ في الأمورِ المعنويَّةِ حقيرٌ، والكثيرُ فيها عظيمٌ، كما أنَّ الإبهامَ الذي في التَّنكيرِ وعَدَمَ الدِّلالةِ على مُعَيَّنٍ يجعلُ الكلمةَ قابلةً للدِّلالةِ على هذينِ المعنَيَيْنِ المُتَضادَّيْنِ بمعونةِ السِّياقِ، فالمُبْهَمُ قد يكونُ قليلا وقد يكون كثيرًا، وكذلكَ قد يكونُ حقيرًا وقد يكونُ عظيمًا.

وأمَّا دِلالةُ النكرةِ على التَّجاهُلِ فهي واضحةٌ ولا سبيلَ لإنكارِها؛ لأنَّ من معاني النكرةِ الأصليَّةِ عدمَ التَّعيينِ، فيمكنُ أن توظَّفَ هذهِ الدِّلالةُ دلالةً على التَّجاهُلِ بمعونةِ السِّياقِ، والتَّجاهلُ هو التَّظاهرُ بعدَمِ معرفةِ الشَّيْءِ وعدمُ المعرفةِ هو عينُ التَّنكيرِ.

وهذا المعنى وهو عدمُ التَّعيينِ قد يُوَظَّفُ لغرضٍ بلاغيٍّ آخرَ أهملَهُ أكثرُ البلاغيِّينَ، وهو الإخفاءُ على السَّامِعِ، إذ يُنَكِّرُ المُتَكَلِّمُ الشَّيْءَ ليُخْفيَ المقصودَ بِهِ عن بعضِ السَّامعينَ.

---

(1)_ ينظر البيت ص122

وهكذا يَتبيَّنُ أنَّ البلاغيِّينَ قد أصابُوا كثيرًا في عَــرْضِ دلالاتِ التَّكيــرِ، ولا وجهَ لإنكارِ المُنْكِرينَ منَ الباحثينَ المُحْدَثِينَ، نَعَمْ هذهِ الدِّلالاتُ تُسْتَفادُ بمعونةِ السِّياقِ ولكنَّها كامنةٌ في التَّنكيرِ كما أنَّ أكثرَها مبنيٌّ على دِلالةِ التَّنكيــرِ الأصــليَّةِ، وهــيَ الدِّلالةُ على بعضٍ مجهولٍ في جُمْلَةٍ، وتبيَّنَ أيضًا أنَّ التَّنكيرَ يُسْتَخْدَمُ في مواضــعَ لا يَصْلُحُ فيها التَّعريفُ، بل رُبَّما يَعْمَدُ المُتَكَلِّمُ إلــى تنكيــرِ المعرفــةِ لِيُحَقِّــقَ بعــضَ الأغراضِ البلاغيَّةِ.

وهذا أيضًا لا يَنْفي أنَّ البلاغيِّينَ قد تَخَبَّطُوا في مــسألةِ التَّعريــفِ والتَّنكيــرِ، فأخطؤوا حينًا وأصابُوا آخرَ، ومنَ المآخذِ عليهم التَّعَرُّضُ لِدِلالاتٍ نَحْويَّةٍ أصــليَّةٍ لا مدخلَ لها في البلاغةِ، جَعَلَتْ الجانبَ النحويَّ يغلبُ على هذه المسألةِ.

الفصل الثالث

نماذج من السور المكية

1.3 من سورة الفاتحة:

1. قال تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ **[الفاتحة: 2]**، تتضمنُ هذهِ الآيةُ حمدًا لله وثناءً عليه، وجاءَ الحمدُ مُعَرَّفًا بالأداة، وقد اختُلِفَ في دلالتها، فذهب ابنُ عطية[1] إلى أنَّها لاستغراقِ الجنسِ، أي أنَّ جنسَ الحمدِ كلَّه مختصٌ بالله تعالى، وذهب الزَّمَخْشَري[2] إلى أنَّها لتعريفِ الحقيقةِ والماهيةِ ولم يُجزْ أن تكونَ لاستغراق الجنس دونَ بيانِ وجهِ ذلك، وعلَّلَ السَّمينُ[3] رأيَ الزَّمَخْشَري بأنَّ المطلوبَ من الآيةِ هو إنشاءُ الحمد لا الإخبارُ به، فَيُسْتَحَالُ أن يُنْشئَ العبدُ جميعَ المحامدِ، وذهبَ الرَّازي[4] إلى أنَّها تَحْتَملُ الوجهين، وهو ما أميلُ إليهِ بُعْدًا عن التكلُّفِ، ولا يُحْتَجُّ بما ذكره السَّمينُ لأنَّ الآيةَ تحتملُ أن يكونَ المرادُ منها الإخبارَ بأنَّ جميعَ المحامدِ لله تعالى وإثباتَ ذلك لَهُ، وَهذا فيه ثَناءٌ على الله تعالى وحمدٌ لهُ، فتكونُ الآيةُ متضمنةً الإخبارَ بالحمدِ وإنشاءَهُ.

2. قال تعالى: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ **[الفاتحة: 6]**، جاءَ الصراطُ معرفًا بالأداةِ، ويرى السُّهَيْلي[5] أنَّ في ذلك نوعًا من المبالغة؛ لأنَّ التَّعْريفَ يقتضي أنَّهُ أحقٌ بهذه الصّفةِ من غيرِهِ، كالفرقِ بين قولكَ: كُلْ طَيِّبًا وكُلِ الطَّيِّبَ، وجالِسْ فقيهًا وجالِسِ الفقيهَ، غيرَ أنَّهُ قد قُرِئَ (صراطًا مُسْتَقيمًا) بالتنكير، ويرى ابنُ جِنِّي[6] أنَّ التنكيرَ

---

(1)_ ابن عطية، أبو محمد عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي 546هـ. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبدالسلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية ــ بيروت، ط1 ــ 1993،ج1،ص66

(2)_ الزمخشري، الكشاف: ج1،ص53؛ و أبو السعود، القاضي محمد بن محمد بن مصطفى الحنفي 982 هـ. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، وضع حواشيه عبداللطيف عبدالرحمن، دار الكتب العلمية ــ بيروت، ط1 ــ 1999، ج1،ص21

(3)_ السمين، الدر المصون: ج1،ص37 ــ 38

(4)_ الرازي، التفسير الكبير: ج1،ص225

(5)_ السهيلي، نتائج الفكر: ص302

(6)_ ابن جني، أبوالفتح عثمان الموصلي392هـ. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ــ القاهرة، ط1966، ج1، ص41

فيه تَذَلُّلٌ وخضوعٌ لله تعالى، وكأنَّ مَنْ قرأَ بِهِ يقصدُ أنْ يقولَ: قــدْ رضينا منكَ يــا ربَّنا بِما يُقَالُ لَهُ صراطٌ مستقيمٌ، ولَسْنا نُريدُ المبالغةَ في قول مَنْ قَرَأَ الصِّراطَ، أي الذي شاعتِ استقامته وتَعَوْلَمَتْ، وقَليلُ هذا منكَ زاكٍ عندنا وكثيرٌ من نعمتك علينا.

2.3 من سورة الأنعام:

1. قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا ۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ ۖ ثُمَّ أَنتُم تَمْتَرُونَ﴾**[الأنعام: 2]**، تبينُ هذه الآيةُ أنَّ الله حدَّدَ للإنسان أجلين، وقد اختُلِفَ في المراد بهما، قيلَ: الموتُ والآخرةُ، وقيلَ: الأولُ ما بين أنْ يُخْلَقَ إلى أنْ يَموتَ، والثاني من الموتِ إلى البعثِ، وقيلَ: وفاتُه بالنَّومِ وبالموتِ الحقيقي، وقيلَ: أجلُ الماضينَ وأجلُ الباقينَ، وعلى كلٍّ فقد جاء الأجلانِ نكرتين، فذهب أبوحيان والسَّمينُ[1] إلى أنَّ التنكيرَ للإبهام تفخيمًا وتعظيمًا.

2. يقول تعالى: ﴿وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ فَحَاقَ بِٱلَّذِينَ سَخِرُوا۟ مِنْهُم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾**[الأنعام: 10]**، يرى أبوالسُّعُودِ[2] أنَّ تنكيرَ رُسُلٍ في الآية لدلالتين: التفخيم والتكثير، أي رُسُلٍ كثيرين عظماءَ بأنفسهم وآياتهم، وهذه الدِّلالةُ مستفادةٌ بمعونةِ السِّياقِ، فالمقامُ مقامُ تسليةٍ للنَّبي ﷺ وتثبيتٍ لَهُ حينَ لاقى ما لاقى من كُفْرٍ وعنادٍ وعَبَثٍ واستهزاءٍ، فذكَّرَهُ اللهُ بأنَّ رُسُلا كثيرينَ عُظَماءَ من قَبْلِه لاقَوْا ما لاقى، فَصَبَرُوا وثَبَتُوا، فَعَلَيْكَ أن تصبرَ كما صَبروا وتَثْبتَ على الحقِّ فسوفَ يَحِلُّ بالمُسْتَهْزئينَ بكَ ما حلَّ بسابِقيهم.

ولا يصحُّ التَّعريفُ هُنا لأنَّهُ يَقتضي معنًى آخَرَ غيرَ مُرادٍ، فلو قال (بالرسل) أو (برسلنا) لاقتضَى التَّعريفُ بالأداةِ والإضافةِ الاستغراقَ وأنَّ جميعَ رُسُلِ اللهِ استُهْزِيءَ بهم، وليسَ هذا المُرادَ، وإنَّما المُرادُ أنَّ بعضَ الرُّسُلِ استُهْزِيءَ بِهِ وهم كثيرونَ وعظيمونَ.

3. يقول تعالى: ﴿قُلْ إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ۝ مَّن يُصْرَفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُۥ ۚ وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْمُبِينُ﴾**[الأنعام: 16]**، الإشارةُ بــذلكَ إلــى معنــى

---

(1)_ أبو حيان، البحر: ج4،ص75؛ والسمين، الدر المصون: ج4،ص527

(2)_ أبوالسعود، إرشاد العقل السليم: ج2،ص359

الصَّرفِ عن العذابِ، وللرحمةِ، واستعمالُ البعيد إيذانٌ بعلوّ المنزلة والدّرجة وهذا مستفادٌ بمعونةِ السِّياقِ لأنه سياق تعظيم لمصير هؤلاء الفائزينَ، وأداةُ التَّعريف في الفوزِ المبينِ للقصرِ، أي أنَّ الرحمةَ والصَّرف عن العذابِ هو الفوز المبين الحقيقي ولا فوز غيره مهما كان[1].

4. يقول تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَـٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَـٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾**[الأنعام: 83]**، في إضافةِ الحجةِ إلى ضميرِ المعظمِ نفسِهِ مرادًا به الله تعالى تعظيمٌ لهذه الحُجَّة وتشريفٌ[2]، وتنكيرُ الدَّرجات دلالةٌ على التكثير، أي درجاتٌ كثيرةٌ، وقد قُرِئَ: (درجاتِ مَنْ نشاء) بالإضافة للموصولِ، ويرى الرازي[3] أنَّ التنكيرَ أدلُّ على تفضيلِ بعضهم على بعض لأنَّهُ يدلُّ على الكثرةِ فقطْ، وأمَّا التعريفُ بالإضافةِ فيدلُّ على الوحدةِ والكثرةِ.

5. يقول تعالى: ﴿قَدْ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ عَمِىَ فَعَلَيْهَا ۚ وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ﴾**[الأنعام: 104]**، في إضافةِ اسمِ الربِّ إلى ضميرِ المُخاطَبين دلالةٌ على كمالِ العنايةِ وتمامِ اللُّطفِ بهم[4]، وهذا مُسْتفادٌ من صيغةِ الرُّبوبيَّةِ لأنَّها تدلُّ على العنايةِ والرِّعَايَةِ.

6. يقول تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَـٰهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ ۖ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾**[الأنعام: 114]**، في إضافةِ اسمِ الربِّ إلى ضميرِ المُخاطَب وهو النَّبي ﷺ تشريفٌ له وتكريم[5].

7. يقول تعالى في جزاء القوم الذين يتذكرون: ﴿لَهُمْ دَارُ ٱلسَّلَـٰمِ عِندَ رَبِّهِمْ ۖ وَهُوَ وَلِيُّهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾**[الأنعام: 127]**، الدارُ هي الجنَّةُ، والسَّلامُ اسمٌ من أسماءِ الله تعالى، وفي إضافةِ الجنَّةِ إليه تشريفٌ لها وتكريمٌ، ويُحْتَمَلُ أيضًا أنْ يكـــونَ المرادُ

---

(1)_ أبوالسعود، إرشاد العقل السليم: ج2،ص425

(2)_ أبوحيان، البحر: ج4،ص176؛ وأبوالسعود، إرشاد العقل السليم: ج2،ص409

(3)_ الرازي، التفسير الكبير: ج14،ص66

(4)_ أبوالسعود، إرشاد العقل السليم: ج2،ص425

(5)_ أبوالسعود، إرشاد العقل السليم: ج2،ص434

السَّلامةُ من كُلِّ الآفات[1].

3.3 من سورة الأعراف:

1. يقول تعالى: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ ۖ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً ۖ وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾**[الأعراف: 34]**، في إضافةِ الأجلِ لضميرهم إفادةٌ لأكملِ التمييزِ، أي أجلهم الخاص بهم[2].

2. ويقول تعالى في معرض الحديث عن مصير المستكبرين عن آياته: ﴿لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾**[الأعراف: 41]**، يرى أبوالسُّعود[3] أنَّ تنكيرَ مِهَادٌ للتَّفخيمِ والتَّهويلِ، وما ذكره صحيح بمعونة السياق لأنَّ المقامَ مقامُ وعيدٍ وتهديدٍ، وفي التَّنكيرِ إبهامٌ يفسحُ المجالَ للفكرِ ليتخيلَ ما يتخيلُ ويتوهمَ ما يتوهمُ من هولٍ وعظمةٍ، ولو عرَّفَ فَقَالَ (المهاد) أو (مهادهم) لكانَ في التَّعريفِ دِلالةٌ على التَّعظيمِ ولكن مِنْ جهةٍ أُخرى، فالتَّعريفُ بالأَداةِ يُفيدُ أنَّ لَهُم المهادَ الحقيقيَّ أو جِنْسَ المهادِ كُلَّهُ وذلكَ مُبالغةً في العذابِ، وبالإضافةِ يكونُ المعنى: لهم مِهادُهُم الذي يستحقُّونَهُ منها فتفيدُ الاستحقاقَ وهذا يقتضي التَّهويلَ.

3. يقول تعالى على لِسانِ صالحٍ عليه السلام مُخَاطِبًا قومَهُ: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا ۘ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾**[الأعراف: 73]**، في إضافةِ النَّاقةِ إلى الله تعالى تشريفٌ لها وتكريمٌ، وقيلَ لأنَّها جاءت من عنده تعالى بلا وساطة ذكرٍ وأنثى، وقيلَ لأنَّه لا مالك لها غيرهُ تعالى[4]، وكلُّ مَا سَبَقَ مُحْتَمَلٌ بلا ترجيحٍ، والغايةُ المُترَتِّبَةُ على هذه الإضافةِ زيادةُ التَّقريرِ في التَّحذيرِ، فإضافتُها له تعالى أدعى إلى الخوفِ وعدمِ الاقترابِ منها،والقولُ نفسُهُ في قولِهِ تعالى: ﴿فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا﴾**[الشمس:13]**.

(1)_ الزمخشري، الكشاف: ج2،ص60؛ والرازي، التفسير الكبير: ج13،ص198

(2)_ أبوالسعود، إرشاد العقل السليم: ج2،ص490

(3)_ أبوالسعود: ج2،ص490

(4)_ الزمخشري، الكشاف: ج2،ص113، وابن عطية، المحرر الوجيز: ج2،ص421

4. ويقول تعالى في معرضِ الحديثِ عن هلاكِ قومِ لوطٍ: ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَرًا فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾**[الأعراف: 84]**، يرى السَّمِينُ[1] أنَّ تنكيرَ مطرٍ للتَّعظيمِ والتَّهويلِ، وذلك تعظيمٌ للعقوبةِ التي حلَّتْ بهم، وما ذهبَ إليهِ صحيحٌ بمعونةِ السِّياقِ لأنَّهُ سياقُ تهديدٍ ووعيدٍ وعذابٍ أليمٍ، ولو عرَّفَ فقالَ: (المطر) أو (مطرنا) لأفادَ التَّعريفُ التَّعظيمَ والتَّهويلَ أيضًا ولكن من جهةٍ مُختَلِفَةٍ، فبالتّعريفِ بالأداةِ يكونُ التَّعظيمُ إذا حُمِلَتْ على استغراقِ الجنسِ وكأنَّ مطرَ العذابِ كُلَّهُ نَزَلَ عليهم، وهذ مُبالغةٌ في التَّهويلِ وليسَ على الحقيقةِ، وأمَّا التَّعريفُ بالإضافةِ فيفيدُ التَّهويلَ والتَّعظيمَ لأنَّهُ أُضيفَ إلى ضميرِ اللهِ تعالى، وعذابُهُ تعالى عذابٌ أليمٌ، وأمَّا التَّنكيرُ فيدُلُّ على التَّعظيمِ والتَّهويلِ من حيثُ الإبهامِ الذي فيهِ، فهوَ عظيمٌ لا يُحاطُ بِهِ ولا تُدْرَكُ حقيقتُهُ...

5. يقول تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلْقُرَىٰ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآئِهَا﴾**[الأعراف: 101]**، الإشارةُ في الآيةِ إلى الأقوامِ التي قصَّ اللهُ خبرَها على النَّبي ﷺ في آياتٍ سابقةٍ، وهم قومُ نوحٍ و هودٍ وصالحٍ ولوطٍ وشعيب، وفي الإشارةِ إليها بالبعيدِ مع تعريفِ القُرى بالأداةِ تفخيمٌ لَهَا ولِمَهْلَكِها[2].

6. ويقول تعالى في وصف بني إسرائيلَ: ﴿فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ قَالُواْ لَنَا هَٰذِهِۦ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ﴾**[الأعراف: 101]**، يرى الزَّمَخْشَري ومَنْ تبعَهُ[3] أنَّ تعريفَ الحَسَنةِ بالأَداةِ مَسْبوقَةً بأداةِ التَّحْقيقِ، وتنكيرَ السَّيئةِ مَسْبوقَةً بأداةِ التَّشْكيكِ لدلالةٍ لطيفة، وهي إفادةُ كثرةِ وقوعِ الحَسَنَةِ وتَعَلُّقِ الإرادةِ بها بالذَّاتِ وهي أمرٌ محبوبٌ يتمنَّاهُ كُلُّ امرىءٍ، وقِلَّةِ وقوعِ السَّيئةِ وعدمِ تَعَلُّقِ الإرادةِ بها بالذَّاتِ، وهذا كُلُّهُ دلالةٌ على سَعَةِ رحمةِ اللهِ تعالى.

7. ويقول تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ ٱلْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ

---

(1)_ السمين، الدر المصون: ج5،375

(2)_ ابن عطية، المحرر الوجيز: ج2،ص434؛ والسمين، الدر المصون: ج5،ص397

(3)_ الزمخشري، الكشاف: ج2،ص136، وأبوحيان، البحر: ج4،ص370؛ والسمين، الدر المصون: ج5،ص428

ٱلدُّنۡيَاۚ وَكَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُفۡتَرِينَ﴾[الأعراف: 101]، يرى أبو السُّعود[1] أنَّ تنكيرَ غضبٍ للتَّفخيمِ، أي غضبٌ لا يُقَادَرُ قَدرُه مُسْتَتْبِع لفنونِ العقوباتِ، وما ذهب إليه صحيح فالسياق يقتضي هذه الدلالة لأنَّ المقامّ مقامُ وعيدٍ وتهديدٍ، ولو عرَّفَ لاقتضى التَّعريفُ الدلالةَ نفسَها ولكن باختلافِ الجهَةِ، فلو قَالَ: سينالُهُم الغَضَبُ، لكانَ المعنى سينالُهُم الغضبُ كلُّهُ حملا للأداةِ على الاستغراقِ وهذا فيهِ تهويلٌ وتعظيمٌ، ولو قالَ: سينالُهُم غضبُنا لأفادتِ الإضافةُ التَّهويلَ والتَّعظيمَ أيضًا من خلالِ إضافةِ الغَضَبِ إلى ضميرِ اللهِ تعالى، وغضبُهُ تعالى ليسَ كأيِّ غَضَبٍ فهو شديدٌ يفوقُ كُلَّ وصفٍ، وأمَّا التَّنكيرُ فيفيدُ ذلكَ من خلالِ الإبهامِ الَّذي يفسَحُ المجالَ أمامَ الفكرِ ليتخيَّلَ مايتخيَّلُ من عَظَمَةٍ وهَوْلٍ لهذا الغَضَبِ.

8. يقولُ تعالى في معرضِ الحديثِ عن بني إسرائيلَ: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٞ وَرِثُواْ ٱلۡكِتَٰبَ يَأۡخُذُونَ عَرَضَ هَٰذَا ٱلۡأَدۡنَىٰ﴾[الأعراف: 169]، الحديثُ في الآيةِ عن بني إسرائيلَ بعدَ انقضاءِ جيلٍ فيه الصَّالحُ والطَّالحُ ومجيءِ جيلٍ لا خيرَ فيه، ورِثُوا دِرَاسَةَ التَّوراةِ ولم يَعْملوا بِحَقِّها، واعتاضوا الحقَّ بِعَرَضٍ من الدُّنيا زائلٍ، وقد أُشِيرَ إلي هذا العرضِ باسمِ الإشارةِ المُسْتَعملِ للقريبِ تَحْقيرًا لِشأنِه وتخسيسًا[2].

4.3 من سورة يونس:

1. يقول تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾[يونس: 25]، الدَّارُ هي الجنَّةُ كما سَبَقَ، وفي إضافتها للسَّلامِ ـ وهو اسم من أسماء الله تعالى ـ تَشْريفٌ لها وتكريمٌ، وقيلَ دلالةً على السَّلامةِ من كُلِّ الآفاتِ[3].

2. يقول تعالى: ﴿وَيَسۡتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَۖ قُلۡ إِي وَرَبِّيٓ إِنَّهُۥ لَحَقّٞۖ وَمَآ أَنتُم بِمُعۡجِزِينَ﴾[يونس: 53]، تَتَحَدَّثُ الآيةُ عن اسْتخبارِ المشركينَ النَّبي ﷺ عنِ المَعَادِ بعدَ الموتِ، أَحَقٌّ هو أَمْ بَاطِلٌ؟ واسْتفهامهم للإنكارِ والاستهزاءِ، وقد وردتْ كلمةُ

(1)_ أبو السعود، إرشاد العقل السليم: ج3، ص33 ــ 34

(2)_ الرازي، التفسير الكبير: ج15،ص46

(3)_ الزمخشري، الكشاف: ج2،ص326؛ وأبوحيان، البحر: ج5،ص146

الحقِّ نكرةً كما هو ظاهرٌ، وجاءت معرفةً في قراءَةِ الأَعْمَشِ[1] (وَيَسْتَنْبِؤُونَكَ أَلْحَقٌّ هُو) ويرى الزَّمَخْشَري[2] أنَّ التعريفَ أدخلُ في الاسْتهزاءِ لِتَضَمُّنِه معنى التَّعريضِ بأنَّه باطلٌ، لأنَّ الأداةَ لتعريفِ الجنسِ فكأنَّهم قالوا: أهو الحقُ لا الباطلُ ولا حق غيره؟

3. ويقول تعالى في قصَّةِ موسى عليه السلام معَ السَّحرةِ: ﴿فَلَمَّآ أَلْقَوْاْ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾**[يونس: 81]**، وفي قراءَةِ ابنِ مَسْعودٍ والأَعْمَشِ وأُبَيٍّ بنِ كَعْبٍ[3] (مَا جِئْتُم بِهِ سِحْرٌ) بتنكيرِ سحر، وذهب ابنُ عطية[4] إلى أنَّ القراءَةَ بالتَّعريفِ أَرْتَبُ وذلك لِتَقَدُّمِ السِّحرِ نكرةً في قولِه تعالى حكايةً عن فرعونَ والسَّحَرةِ: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ مِنْ عِندِنَا قَالُوٓاْ إِنَّ هَـٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾**[يونس: 76]**، والنَّكرةُ إذا أُعِيدَتْ أُعِيدَتْ معرفةً، فتكونُ الأداةُ لتعريفِ العَهْدِ الذِّكريّ، وَخَالفَ أبوحَيَّانَ[5] مُحْتَجًّا بتغايُرِ السِّحرين، فالذي تَقَدَّمَ نكرةً هو من قولِ فرعونَ والسَّحَرَةِ عن الحقِّ الذي جاء به موسى، والذي جاءَ معرفةً هو مِن قولِ موسى عمَّا جاءَ به السَّحَرَةُ، فهُما مُخْتَلِفَانِ ولا يُمكنُ أنْ يكونَ من تَقَدُّمِ النَّكرةِ، وأرى أنَّ أباحَيَّانَ أَصَابَ بقولِه وإنْ لم يُبَيِّنْ نوعَ الأَداةِ، والأَفْضَلُ القولُ بأنَّها لتعريفِ الحقيقةِ والماهيةِ، فمُرادُ موسى عليه السلام أنْ يقولَ لَهم: ليسَ الذي جِئْتُ به شيءٌ من السِّحْرِ ولا مَدْخَلَ له في حقيقة السِّحْرِ، وإنَّما السِّحرُ الحقيقيُّ هو الذي جئتم به ففيه تَتَمَثَّلُ حقيقةُ السِّحْرِ.

5.3 من سورة يوسف:

1. يقول تعالى في معرضِ الحديثِ عن تَخْطيطِ إخوةِ يوسف عليه السلام للتَّخَلُّصِ منه:

---

(1)_ الأعمش هو أبو محمد سليمان بن مِهْران الأسدي بالولاء، تابعي مشهور وعالم بالقراءات والحديث والفرائض، نشأ بالكوفة وتوفي فيها 148هـ.

(2)_ الزمخشري، الكشاف: ج2،ص335

(3)_ ابن مسعود هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود بن غافل الهذلي صحابي جليل ومن السابقين للإسلام وأول من جهر بالقرآن بمكة بعد النبي ﷺ توفي بالمدينة 32هـ. وأبي هو أبو المنذر أبي بن كعب ابن قيس الخزرجي صحابي جليل كان من أحبار اليهود، أسلم وصار من كتاب الوحي توفي بالمدينة 21هـ.

(4)_ ابن عطية، المحرر الوجيز: ج3،ص135؛ والرازي، التفسير الكبير: ج17،ص149

(5)_ أبوحيان، البحر: ج5،ص181 ــ 182

﴿ٱقۡتُلُواْ يُوسُفَ أَوِ ٱطۡرَحُوهُ أَرۡضٗا يَخۡلُ لَكُمۡ وَجۡهُ أَبِيكُمۡ وَتَكُونُواْ مِنۢ بَعۡدِهِۦ قَوۡمٗا صَٰلِحِينَ﴾**[يوسف: 9]**، يرى الزَّمَخْشَري ومَنْ تَبِعَهُ[1] أنَّ تنكيرَ أرضٍ للإبهامِ وعدمِ التَّعيينِ وإفادةِ أنَّها أرضٌ مَنْكورَةٌ مجهولةٌ بعيدةٌ عنِ العمرانِ، ولأجلِ هذا الإبهامِ انْتَصَبَتْ على الظرفية، وَخَالفَ ابنُ عطيَّةَ[2] في ذلكَ فذهبَ إلى أنَّها لَيْسَتْ مُبْهَمَةً وإنَّما هي مُقَيَّدَةٌ بكونِهَا بعيدةً قاصيةً عن أرضِ أبيه التي كانَ فيها، ومعلومٌ أنَّهُ لم يخلُ من الكونِ في أرضٍ، لذا فإنَّ انْتِصَابَها ليسَ على الظَّرفية، وإنَّما على إسْقَاطِ الخافضِ، وأرى أنَّ الصَّوابَ معَ الزَّمَخْشَري، وإنْ كُنْتُ لا أُوافِقُهُ تَمَامًا؛ لأَنَّهُ قيَّدَ الأرضَ بكونها بعيدةً قاصيةً عن العمرانِ، وهذا مفهومٌ من السِّياقِ وليسَ من التنكيرِ، وإنَّما وجهُ الإبهامِ الذي أفادَهُ التنكيرُ أنَّ إخوةَ يوسفَ كانوا في مَرْحلةِ الاقْتراحِ فلمْ يُحَدِّدوا أيَّ أرضٍ سيَطْرَحُونَهُ بها، لذا فلمْ تَكُنْ مُعَيَّنَةً عندهم ولم يتفقوا عليها بعدُ فيكون التنكيرُ قد جاءَ على الأصلِ في عدمِ التَّعيينِ.

2. يقول تعالى في إخوة يوسف ـ بعدَ أنْ رجعوا يحملون قَميصَهُ والدَّمُ عليه ـ: ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٖ كَذِبٖۚ قَالَ بَلۡ سَوَّلَتۡ لَكُمۡ أَنفُسُكُمۡ أَمۡرٗاۖ فَصَبۡرٞ جَمِيلٞۖ وَٱللَّهُ ٱلۡمُسۡتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾**[يوسف: 18]**، ذهبَ الزَّمَخْشَري[3] إلى أنَّ تنكيرَ أمرٍ للتَّفخيمِ، وذهبَ أبوالسُّعود[4] إلى أنَّ التنكيرَ دلالةٌ على كونِهِ مُنْكَرًا لا يُعْرَفُ ولا يُوصَفُ، والذي أراه أنَّه يَحْتَمِلُ الدِّلالتين، أمَّا الثانيةُ فعلى الأصلِ من التَّنكيرِ وهو الإبهامُ وعدمُ التَّعيينِ، فإنَّ يعقوبَ عليه السلام أحسَّ بأنَّهم فعلوا شيئًا وأَخفَوْهُ، ولكنَّه لم يكُنْ يعرفُ هذا الشيءَ الذي أسَرُّوه، وأمَّا الدِّلالةُ على التَّعظيمِ فَمُسْتَفَادَةٌ بِمَعونةِ السِّياقِ، فإنَّ إصرارَ الإخوةِ على أَخْذِ يوسفَ مَعَهم على الرّغمِ من مُمَانَعَةِ يعقوبَ أوَّلَ الأمرِ، ثمَّ مَجيئَهم بقميصِهِ مُلَطَّخًا بالدَّمِ يُؤَكِّدُ أنَّ هذا الأمرَ المُبْهَمَ الذي أخفَوْه أمرٌ عظيمٌ.

3. يقول تعالى: ﴿قَالَتۡ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمۡتُنَّنِي فِيهِۖ وَلَقَدۡ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفۡسِهِۦ

---

(1)_ الزمخشري، الكشاف: ج2، ص421؛ والتفتازاني، المطول: ص237

(2)_ ابن عطية، المحرر الوجيز: ج3، ص222؛ وأبوحيان، البحر: ج5، ص284

(3)_ الزمخشري، الكشاف: ج2، ص426

(4)_ أبوالسعود، إرشاد العقل السليم: ج3، ص373

فَٱسْتَعْصَمَ﴾[يوسف: 32]، هذا مِنْ قولِ امرأةِ العَزيزِ بعدَ أنْ أَعدَّتِ الْمُتَّكَأَ للنِّسْوَةِ وطَلَبَتْ مِنْ يوسفَ أنْ يَخْرُجَ عليهنَّ، فبعدَ أنِ انْبَهَرْنَ به وقَطَّعْنَ أيْدِيَهُنَّ أشارتْ إليه باسمِ الإشارةِ المُسْتَعْمَلِ للبعيدِ مَعَ أنَّهُ كانَ قريبًا منها في المجلسِ نفسه، وقد اخْتُلِفَ في وجهِ ذلكَ فقيلَ: تَعْظيمٌ لهُ وإشارةٌ لبُعْدِ منزلته عندها[1]، وذهبَ الطَّبَريُّ[2] إلى أنَّ ذلكَ بمعنى هذا، ورَأْيه مَبْنِيٌّ على القولِ بتَناوبِ أسماءِ الإشارةِ دونَ دلالةٍ بلاغيةٍ، وللزَّمَخْشَري[3] رأيٌ آخَرُ اسْتَحْسَنَهُ الرَّازي[4]، وهو أنْ تَكونَ الإشارةُ إلى قولِ النِّسوةِ: عَشِقَتْ عَبْدَهَا الكَنْعَانيَّ، فَقَالتْ هو ذلكَ العبدُ الذي تَصَوَّرْتُنَّهُ في أَنْفُسِكُنَّ ثُمَّ لُمْتُنَّني فيه، وجوَّزَ ابنُ عطيَّةَ[5] أنْ تكونَ الإشارةُ إلى حُبِّ يوسفَ والضَّميرُ في (فيه) راجعٌ لِلْحُبِّ فتكونُ الإشَارَةُ للبعيدِ على بَابِها، وَجَوَّزَ أبوحَيَّانَ[6] أنْ تكونَ الإشارةُ إليه بعدَ انْصِرَافِه منَ الْمجلسِ لَمَّا رَأَى فِتْنَتَهُنَّ به فتكونُ الإشارةُ لبعيدٍ على بَابِها، وكُلُّ هذهِ الأقوالِ تُذْهِبُ الدِّلالةَ البلاغيَّةَ اللَّطيفةَ في القولِ الأوَّلِ معَ أنَّ السِّياقَ يُرَجِّحُ القولَ الأوَّلَ، فالظَّاهِرُ أنَّ الإشارَةَ إلى يوسفَ عليه السلام لا إلى الحُبِّ ولا إلى قولِ النِّسوةِ، ولا يُوجَدُ ما يدُلُّ على أنَّ الإشارةَ كانتْ بعدَ خُروجِهِ منَ المجلسِ، فالأولى حملُ الآيةِ على ظاهِرِها بُعْدًا عنِ التَّكلُّفِ، فتكونُ الإشارةُ بالبعيدِ تعظيمٌ له لِما عُرِفَ من منزِلَتِهِ عند امرأةِ العزيزِ وحُبِّها لَهُ.

6.3 من سورة إبراهيم:

1. يقول تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا وَٱجْنُبْنِى وَبَنِىَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ﴾[إبراهيم: 23]، الإشْارةُ في هذه الآيةِ إلى البلدِ وهو مكةُ المُكَرَّمةُ، وقد جاء البلدُ مُعَرَّفًا بالأداةِ، في حين وَرَدَ نكرةً في قولِهِ تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ

---

(1)_ الزمخشري، الكشاف: ج2،ص440؛ وأبو حيان، البحر: ج5،ص35؛ والسمين، الدر المصون: ج6، ص490

(2)_ الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد 310هـ. جامع البيان في تأويل القرآن، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط1 ـ 1992، ج7، ص207

(3)_ الزمخشري، الكشاف: ج2، ص440

(4)_ الرازي، التفسير الكبير: ج18، ص133

(5)_ ابن عطية، المحرر الوجيز: ج3، ص241

(6)_ أبوحيان، البحر: ج5، ص305

ٱجْعَل هَـٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا﴾[البقرة: 126]، وللْمُفَسِّرينَ في سرِّ ذلكَ آراءٌ:

أ- يرى الزَّمَخْشَري[1] أنَّ التَّنْكيرَ في سورةِ البَقَرةِ للتَّبْعيضِ فيكونُ قدْ سألَ الله أنْ يَجْعَلَهُ منْ جُملةِ البلادِ التي يَأْمنُ أهلُها ولا يَخافونَ، وأمَّا في حالةِ التَّعريفِ فيكونُ قدْ سألَ الله أنْ يُخْرِجَهُ منْ صفةٍ كانَ عليها وهي الخوفُ إلى ضدِّها وهي الأمنُ، كأنَّه قال هو بلدٌ مَخوفٌ فاجْعَلْهُ آمنًا.

ب - ذكر الرَّازي[2] وجهينِ في ذلك:

الأوَّلُ - أنْ تكونَ الدَّعْوَتانِ وَقَعَتا مُنْفَصِلَتَيْنِ، فيكونُ التَّنْكيرُ إشارةً إلى البلدِ قَبْلَ أنْ يُصبحَ بلدًا مَعْروفًا ببِناءِ الْكَعْبَةِ، وذلكَ عندما كانَ واديًا غيرَ ذي زرعٍ، فلمَّا بُنِيَتِ الكَعْبَةُ وصَارَ بلدًا مَعْروفًا أشارَ إليهِ بالتَّعريفِ.

الثَّاني - أنْ يَكونَ الْمعنى واحدًا وتكونَ الدَّعْوَتانِ وَقَعَتا في وقتٍ واحدٍ، فيكونُ الدُّعاءُ بالتَّعريفِ على تقديرِ محذوفٍ، أي اجعلْ هذا البلدَ بلدًا آمنًا، كما تقولُ: كانَ اليومُ يومًا حارًا، ويكونُ في ذلكَ مُبالغةً أي منَ البلدانِ الكاملةِ في الأمنِ.

ج - ذَكَرَ أبوحيَّانَ[3] وجهًا آخرَ وهو ألا تكونَ الدَّعْوَتانِ مُنْفَصِلَتَيْنِ وإنَّما وَقَعَتا في وقتٍ واحدٍ قَبْلَ أنْ يكونَ بلدًا معروفًا، ولَيْسَ في الْكَلامِ حذفٌ، وإنَّما قَالَ بالتَّعريفِ على اعتبارِ ما سَيَؤُولُ إليهِ لذا سمَّاهُ بلدًا.

2. يقول تعالى: ﴿رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِى بِوَادٍ غَيْرِ ذِى زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ ٱلْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱجْعَلْ أَفْـِٔدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوِىٓ إِلَيْهِمْ﴾[إبراهيم: 37]، تَتَضَمَّنُ الآيةُ بعضَ دُعاءِ إبراهيمَ عندَ البيتِ الحرامِ ويُلاحَظُ أنَّهُ قالَ أفئدةً بالتَّنكيرِ، ويرى الزَّمَخْشَري[4] ومَنْ تَبِعَهُ أنَّ ذلكَ دلالةً على التَّبْعيضِ أي بعضَ الأفئدةِ، ولو قَالَ: بالتَّعْريفِ بالإضافةِ: أفئدةَ النَّاسِ، لازْدَحَمَ عليه النَّاسُ، حتَّى الهِنْدُ والرُّومُ والتُّرْكُ.

7.3 من سورة الحِجْر:

1. يقول تعالى:﴿الٓرۚ تِلْكَ ءَايَـٰتُ ٱلْكِتَـٰبِ وَقُرْءَانٍ مُّبِينٍ﴾[الحجر:1]، يرى الزَّمَخْشَري

(1)_ الزمخشري، الكشاف: ج2،ص523؛ وأبو حيان، البحر: ج5،ص419؛ والسمين، الدر المصون: ج7،ص111

(2)_ الرازي، التفسير الكبير: ج3،ص60؛ والفيروز آبادي، بصائر ذوي التمييز: ج1،ص147ـ148

(3)_ أبوحيان، البحر: ج1،ص554

(4)_ الزمخشري، الكشاف:ج2،ص524؛ وأبوحيان، البحر: ج5،ص421؛ والسمين، الدر المصون: ج7،ص14

وَمَنْ تَبِعَهُ[1] أنَّ تنكيرَ القُرْآنِ للتَّفخيمِ، أي تلكَ آياتُ الكتابِ الكاملِ في كونهِ كتابًا، وأيُ قُرآنٍ مبينٍ هو؟ وأَرَى أنَّ الزَّمَخْشَري أصابَ في ذلكَ، فالتَّعظيمُ مُسْتفادٌ من ثلاثةِ أُمورٍ: من السِّياقِ لأنَّهُ سياقُ ثناءٍ على القُرْآنِ الكريمِ، ومنَ الإشارةِ بالبعيدِ بمعونةِ السِّياقِ رَفْعًا لمنزلَةِ القُرْآنِ الكريمِ، ومنَ التَّنكيرِ لِما يَحْمِلُهُ من إبهامٍ يفسَحُ المجالَ للفكرِ أن يتخيَّلَ ما يتخيَّلُ من عَظَمَةٍ، ولأنَّ الغالبَ في استعمالِ القُرْآنِ الكريمِ أن يكونَ مُعَرَّفًا بالأداةِ فَخُولِفَ المُعْتادُ جَلْبًا للانتباهِ وتعظيمًا للقرآنِ.

2. يقول تعالى: ﴿وَقَالُوا يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾**[الحجر: 6]**، يرى الزمخشري[2] ومن تبعه أنَّ المجيءَ بالموصولِ في خطابِ النَّبي ﷺ للتَّمَكُّنِ من وَصْفِهِ بِما في حَيِّزِ الصِّلةِ وهو نزولُ الذِّكرِ عليهِ، وَالغَايةُ من ذلكَ الاستهزاءُ بهِ، فَهُمْ لا يُقِرُّونَ بنزولِ الذِّكرِ عليهِ أَصْلا فكيفَ وَهم يَتَّهمونَهُ بالجنونِ؟... أي أنَّ الإتيانَ بالموصولِ حكايةً لقولِ المُشْركينَ لِيَدُلَّ على قَصدِهم ومُرادِهم وهو الاستهزاءُ، وهذا مُسْتفادٌ مِمَّا في حيِّزِ الصِّلَةِ.

8.3 من سورة النَّحْل:

1. يقول تعالى في العَسَلِ: ﴿ يَخْرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ﴾**[النحل: 69]**، في دلالةِ تنكيرِ شِفَاءٍ قولانِ:

أـ التَّبْعِيض لأنَّ المُرَادَ شِفَاءٌ لِبعضِ الأمراضِ لا لِكُلِّ الأمراضِ ولا أصل الشِّفاءِ[3].

بـ التَّفخيم[4]، أي شِفَاءٌ عظيمٌ كَمَا في قولِهِ تَعَالى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾**[الإسراء: 82]**، ويبدو لي أنَّ كلاهُما مُحْتَمَلٌ ويكونُ المعنى: فيه بعضُ الشِّفاءِ، وهذا البَعْضُ كثيرٌ عظيمٌ، وإنَّما كانَ عظيمًا لوجهين: لأنَّهُ شِفاءٌ لأمراضٍ كثيرةٍ، ولأنَّ من هذهِ الأمراضُ ما هو مُسْتَعْصٍ يَصْعُبُ شفاؤُهُ فيشفى

(1)_ الزمخشري، الكشاف: ج2، ص533؛ والرازي، التفسير الكبير: ج19، ص155

(2)_ الزمخشري، الكشاف: ج2، ص535؛ وأبوحيان، البحر: ج5،ص435؛ والتفتازاني، الموطول: ص222

(3)_ الجرجاني، دلائل الإعجاز: ص255؛ والزمخشري، الكشاف: ج2،ص577؛ وابن النقيب، مقدمة تفسيره: ص144؛ والزملكاني، التبيان: ص52؛ والبرهان الكاشف: ص173

(4)_ الزمخشري، الكشاف: ج2، ص577؛ والزملكاني، البرهان الكاشف: ص137؛ والعلوي؛ كتاب الطراز: ج2، ص14

بالعَسَلِ بإذنِ اللهِ تعالى.

وهذا الموطنُ لا يصلُحُ فيه التَّعريفُ، فلو قالَ: (فيهِ الشِّفاءُ)، لأفادَ أنَّ فيهِ أصلَ الشِّفاءِ أو كُلَّ الشِّفاءِ ومِنْ كُلِّ الأمراضِ، وليسَ بصحيحٍ فإنَّ من الأمراضِ ما يشفى بغيرِ العَسَلِ ومنها ما لا يَنْفَعُ فيها العَسَلُ.

9.3 من سورة الإسراء:

1. يقول تعالى: ﴿وَلَا تَتَّخِذُوٓاْ أَيۡمَٰنَكُمۡ دَخَلَۢا بَيۡنَكُمۡ فَتَزِلَّ قَدَمُۢ بَعۡدَ ثُبُوتِهَا﴾**[الإسراء: 82]**، يرى الزَّمَخْشَري ومَنْ تَبِعَهُ[1] أنَّ تنكيرَ القَدَمِ وتوحيدَها دلالةٌ على اسْتِعْظامِ أنْ تَزِلَّ قَدَمٌ واحدةٌ عن الحقِّ بَعْدَ أنْ ثَبَتَتْ عليه فكيفَ بأقدامٍ كثيرةٍ، وخَالفَ أبوحَيَّانَ[2] وذَهبَ إلى أنَّ القَدَمَ هنا يُلاحظُ فيها معنى الجمعِ، والتقديرُ عنده: ولا يَتَّخذْ كُلُّ واحدٍ منكم... فتزلَّ أقدامُكم عن الحقِّ بعدَ أنْ ثَبَتَتْ عليهِ، وبِناءً على هذا الرَّأي يَفُوتُ المعنى البليغُ الذي ذكره الزَّمَخْشَري.

2. يقول تعالى: ﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ لَيۡلٗا مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا﴾**[الإسراء: 82]**، في هذهِ الآيةِ مَسْأَلَتانِ:

أ- إضافةُ العبدِ إلى الله تعالى مُرادًا به النَّبي ﷺ فيها تشريفٌ له وتكريمٌ، وقال العلماءُ: لو كانَ له اسمٌ أشرفُ من هذا لسمَّاهُ بهِ في هذهِ الحال[3].

ب- يرى الزَّمَخْشَريُّ ومَنْ تَبِعَهُ من البلاغيين[4] أنَّ تنكيرَ اللَّيلِ للتَّبعيضِ أي أُسْرِيَ بهِ في جُزْءٍ من اللَّيلِ لا في اللَّيلِ كُلِّه، ويَشْهَدُ لذلك قراءةُ عبدالله وحذيفةَ: (مِنَ اللَّيلِ)، ويرى الرَّازي أنَّ المجيءَ باللَّيلِ أصلا مِنْ أجلِ التَّنكيرِ للفائدةِ السَّابقةِ، وإلا فمنَ المعروفِ أنَّ الإسراءَ لا يكونُ إلا ليلا.

10.3 من سورة الكهف:

1. يقول تعالى في بيانِ مَصيرِ الذين آمنوا وعملوا الصَّالحاتِ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ جَنَّٰتُ

---

(1)_ الزمخشري، الكشاف: ج2،ص590؛ والسمين، الدر المصون: ج7،ص282

(2)_ أبوحيان، البحر: ج5،ص515ـ516

(3)_ أبوحيان، البحر: ج6،ص6

(4)_ الزمخشري، الكشاف: ج2،ص604؛ والرازي، التفسير الكبير: ج20،ص147؛ وأبو حيان، البحر: ج6،ص6؛ والبابرتي، شرح التلخيص: ص219؛ والسيوطي، الإتقان: ص295

عَدْنٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَرُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾[الكهف: 31]، ذهبَ الزَّمَخْشَريُّ[1] إلى أنَّ تنكيرَ أساورَ لإبهامِ أمرِها في الحُسْنِ تفخيمًا لها وتعظيمًا.

2. يقول تعالى في قصَّةِ صَاحبِ الجنَّتَيْنِ: ﴿قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَكَفَرْتَ بِٱلَّذِى خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّىٰكَ رَجُلًا ۞ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى وَلَآ أُشْرِكُ بِرَبِّىٓ أَحَدًا﴾[الكهف: 37،38]، هذا من قولِ الرَّجُلِ المُؤمنِ مُذَكِّرًا صَاحِبَ الجنَّتَيْنِ بالله وناصحًا لهُ، ويُلاحَظُ المجيءُ بالموصولِ مُرادًا به الله عزَّ وجلَّ، وذلك للإشعارِ بعِلِّيَّةِ ما في حيِّزِ الصِّلةِ، وهو كونُ الله خَلَقَه وسوَّاهُ رجلا، فَهَذا أدعى إلى الإيمانِ، كما أنَّ فيهِ إنكارًا للكُفْرِ ودليلا على البَعْثِ[2].

3. يَقولُ تعالى في قصَّةِ موسى عليه السلام وخادِمِه عندَما وَجَدا الخِضْرَ عليه السلام: ﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَآ ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾[الكهف: 65]، وفيها مسألتانِ:

أ_ ذهبَ أبو السُّعود[3] إلى أنَّ تنكيرَ عبدٍ ورحمةٍ وعلمٍ يَدُلُّ على التَّفخيمِ والتَّعظيمِ، ثُمَّ فسَّرَ الرَّحمةَ بالنُّبوَّةِ بِنَاءً على أنَّ التَّنكيرَ يُشْعِرُ بذلكَ، والذي أراهُ أنَّ تنكيرَ العَبْدِ للإفرادِ والوَحدةِ كما أنهُ يفيدُ التفخيمَ، والسِّياقُ يُؤَيِّدُ ذلكَ؛ لأنَّهُ سياقُ امتنانٍ عليهِ وبيانٍ لعلمِه، ويزيدُ هذا التَّفخيمَ إضافتُهُ إلى ضميرِ المُعَظَّمِ جلَّ وعلا بواسطَةِ الجارِّ ونسبةُ تعليمِه إلى الله تعالى، وأمَّا تفخيمُ الرَّحمةِ والعلمِ بالتنكيرِ فالسِّياقُ يؤيدُ ذلكَ أيضًا؛ لأنَّهُ سياقُ امتنانٍ عليهِ وبيانٍ لمنزلتِهِ وحِكْمَتِهِ فلا بُدَّ أن يكونَ المُمْتَنُّ بِهِ أمرٌ عظيمٌ، كما أنَّ إضافَتَهُما إلى الله تعالى بِوَاسطةِ الجارِّ زادَ من هذا التَّفخيمِ، ولو عَرَّفَ فَقَالَ: آتَيْنَاهُ الرَّحمةَ من... وعلَّمْناهُ من لَدُنَّا العِلْمَ، أو وآتيناهُ من رحمتِنا ومن علمِنا، لكانَتِ الدِّلالةُ هيَ التَّفخيمَ أيضًا ولكن باختلافِ الجهةِ، فالتَّعريفُ بالإضافةِ لضميرِ المُعَظِّمِ نفسِهِ يُفيدُ التَّفخيمَ من خلالِ نسبةِ العِلْمِ والرَّحْمَةِ إليهِ تعالى، وأمَّا التَّعريفُ بالإداةِ فمن خلالِ استغراقِ الجنسِ مُبالغَةً إذا حُمِلَتْ عليهِ، وأمَّا التَّنكيرُ

(1)_ الزمخشري، الكشاف: 2، ص673؛ وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: ج4، ص188

(2)_ أبو السعود، إرشاد العقل السليم: ج4، ص190

(3)_ أبو السعود، إرشاد العقل السليم: ج4،ص203

فَيَدُلُّ علـــى التَّفخيمِ من خلالِ الإبهامِ الَّذي يَفْسَحُ المجالَ لِيَتَصوَّرَ المرءُ ما يَتَصَوَّرُ من عَظَمَةٍ ومكانةٍ، وأمَّا دلالةُ تنكيرِ الرَّحمةِ على النُّبوَّةِ فبعيدٌ كلَّ البعدِ ولا وجهَ لهُ.

ب ـ الإضافةُ إليهِ تعالى في (مِنْ عِبادِنا) للتَّشريفِ والتَّكريمِ[1].

4. وقال تعالى في قصَّةِ موسى عليه السلام بعد أنْ رافَقَ الخِضْرَ عليه السلام ورأى ما لم يستطعْ عليهِ صبرًا، وَحَانَ الفِراقُ بينهُما: ﴿قَالَ هَـٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ ۚ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾**[الكهف: 78]**، هذا مِنْ قولِ الخِضْرِ عليه السلام، ويرى الزَّمَخْشَريُّ[2] أنَّ الإشارةَ لأَحَدِ أمرينِ:

أ ـ السَّؤالِ الثَّالثِ عن عدمِ أَخْذِ الخِضْرِ الأجْرَ مُقَابِلَ إقامةِ الجدارِ الواردِ في قوله تعالى على لِسانِ موسى عليه السلام: ﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾**[الكهف: 78]**.

ب ـ قد يُرْمَزُ بالإشارةِ إلى تصويرِ المعاني كأنَّها مَرْئيَّةٌ، وتكونُ الإشارةُ هُنا إلى تَصَوُّرِ فِراقِ بينهما عندَ حلولِ ميعادِه، وكأنَّهُ تَصَوَّرَهُ عندَما قَالَ لـــهُ مـــوسى عليه السلام: ﴿ قَالَ إِن سَأَلْتُكَ عَن شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَـٰحِبْنِي ۖ قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا ﴾ **[الكهف: 76]**.

11.3 من سورة مريم:

1. يقول تعالى: ﴿وَسَلَـٰمٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ وَيَوْمَ يَمُوتُ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾**[مريم: 15]**، تَتَضمَّنُ هذه الآيةُ سلامًا منَ الله تعالى على يحيى عليه السلام، وقد جاءَ السَّلامُ نَكِرَةً في حين جاءَ مَعْرِفَةً في سَلامِ عيسى عليه السلام على نَفْسِهِ في قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّلَـٰمُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾**[مريم: 33]**، وقد توقَّفَ البلاغيونَ والمُفسِّرونَ عندّ هاتين الآيتينِ مُحاولينَ التَّفريقَ بينَ السَّلامينِ فذهبَ الجُرْجَانيُّ[3] إلى أنَّ تعريفَ السَّلامِ في جِهَةِ عيسى إشارةٌ إلى أنَّ سَلامَ الله عليه أخصُّ من يحيى، وأنَّ عيسى عند الله أفضلُ من يحيى، وذهب الزَّمَخْشَـــريُّ[4] إلـــى أنَّ التَّعريفَ بالأداةِ للجنـــسِ،

(1)_ أبو السعود، إرشاد العقل السليم: ج4، ص203

(2)_ الزمخشري، الكشاف: ج2، ص691

(3)_ الجرجاني، دلائل الإعجاز: ص237

(4)_ الزمخشري، الكشاف: ج3، ص17ـ18

والمعنـــى جنسُ السَّلامِ عليَّ وضِدُّهُ عليكم، ويبدو أَنَّهُ لا فرقَ عندَ الزَّمَخْشَريِّ بينَ السَّلامين بناءً على أنَّ معرفةَ الجنسِ ونكرتَهُ سواءٌ، وهو أحدُ الوجوه التي ذكرَها الفيروز أبادي[1]، وقد ذَكَرَ الزَّمَخْشَريُّ والفيروزُ أبادي وجهًا آخرَ وهو أنْ تَكونَ الأداةُ لتعريفِ العهدِ، والمعنى: سلامُ يحيى في المواطنِ الثَّلاثةِ عليَّ.

وقيل[2] إنَّ السَّلامَ لمْ يأْتِ من جهةِ الله تعالى إلا نَكرةً كما في الآياتِ التَّاليةِ: ﴿سَلَـٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾**[يس: 58]**، و﴿سَلَـٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ فِى ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾**[الصافات: 109]**، و﴿سَلَـٰمٌ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾**[الصافات:109]**، و﴿سَلَـٰمٌ عَلَىٰ مُوسَىٰ وَهَـٰرُونَ﴾ **[الصافات: 120]**، و﴿سَلَـٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ﴾**[الصافات: 130]**، و﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَـٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾**[النمل: 59]**، في حين وردَ معرفةً منْ غيرِ الله تعالى كَمَا في سَلامِ عيسى على نَفْسِهِ، وكَما فـــي خِطـــاب موسى عليه السلام لفرعونَ: ﴿وَٱلسَّلَـٰمُ عَلَىٰ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلْهُدَىٰٓ﴾**[طه: 47]**، والسِّرُّ في التَّنكيرِ هو إرادةُ عمومِ التَّحيَّةِ لأنَّ سلامَ الله تعالى مُغْنٍ عنْ كُلِّ سلامٍ، فلا حَاجَةَ للتَّعريفِ؛ ولا يُقْصَدُ به طلبُ ذِكْرٍ أو تَبَرُّكٍ، وأمَّا التَّعريفُ في قصَّةِ عيسى فَلأَنَّهُ ليسَ واردًا على جِهَةِ التَّحيَّةِ منَ الله تعالى، وإنَّما حاصلٌ من جهةِ نفسِهِ فَجِيءَ بالتَّعريفِ إشعارًا بِذِكْرِ الله تعالى لأنَّ السَّلامَ اسمٌ من أسمائِه تَعالى، وفيه أيضًا تَعَرُّضٌ بِطَلَبِ السَّلامةِ.

2. قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَبَتِ إِنِّىٓ أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَـٰنِ فَتَكُونَ لِلشَّيْطَـٰنِ وَلِيًّا﴾ **[مريم: 45]**، هذا مِنْ خِطَابِ إبراهيمَ عليه السلام لأبيهِ ناصحًا وَمُذَكِّرًا، وقد تَوَقَّفَ البلاغيونَ مَليًّا عندَ تنكيرِ العذابِ ودلالتِه، فَذَكرَ الزَّمَخْشَريُّ[3] أنَّ خِطَابَ إبراهيمَ عليه السلام لمْ يَخْلُ مِنْ حُسْنِ أَدَبٍ، واستَدَلَّ على ذلكَ بأمورٍ: عدمِ التَّصريحِ بأنَّ العذابَ لاحقٌ به، وذِكْرِ الخوفِ والمسِّ، وتنكيرِ العذابِ، ويبـــدو أنَّ تنكيـــرَ العذابِ عنـــدَ

(1)_ الفيروز أبادي، بصائر ذوي التمييز: ج1، ص308

(2)_ الرازي، التفسير الكبير: ج21،ص195؛ والسهيلي، نتائج الفكر: ص415ــ416؛ والزملكاني، التبيان: ص 53؛ والبرهان الكاشف: ص138؛ والعلوي، كتاب الطراز: ج2، ص745

(3)_ الزمخشري، الكشاف: ج3، ص22

الزَّمَخْشَريُّ للتَّحْقيرِ والتَّهوينِ، وهو ما رجَّحَهُ القَزْويني[1] مُخالِفًا السَّكّاكِيَّ[2] الذي ذهبَ إلى أنَّ التَّنكيرَ مُحْتَمِلا للتَّحقيرِ والتَّهويلِ أي شيءٌ من العذابِ أو عذابٌ هائلٌ، وتَبِعَ بعضُ البلاغيين[3] السَّكّاكِيَّ في رأيِه، ويبدو لي أنَّ التَّنكيرَ يفيدُ التَّحقيرَ بدليلِ ذكرِ المَسِّ والمَسُّ يكونُ للأمورِ القليلةِ الخفيفةِ، وحملُهُ على هذهِ الدِّلالةِ أولى من حملِهِ على التَّعظيمِ؛ لأنَّ من مُقْتَضَيَاتِ الدِّلالةِ على التَّحقيرِ تهويلَ العَذَابِ وتعظيمَهُ، فقليلُ عذابِ اللهِ عزَّ وجلَّ عظيمٌ لا يُطاقُ، ويكونُ المعنى أنَّ إبراهيمَ يخشى على والدِهِ من أن يمَسَّهُ قليلٌ من عذابِ اللهِ تعالى؛ لأنَّهُ أكبرُ من أن يُطاقَ فكيفَ بعظيمِهِ وأشدِّهِ؟ وهذا فيهِ زيادةُ إنذارٍ وتحذيرٍ.

12.3 من سورة طه:

1. يقول تعالى حكايةً لِدُعاءِ موسى عليه السلام بعدَ تَكْلِيفِهِ بالرِّسَالةِ: ﴿وَٱحۡلُلۡ عُقۡدَةٗ مِّن لِّسَانِي ۝ يَفۡقَهُواْ قَوۡلِي﴾**[طه: 27،28]**، قَالَ عُقْدَةً بالإفرادِ والتَّنكيرِ وهذا يَدُلُّ على التَّبعيضِ عندَ الزَّمَخْشَريِّ ومَنْ تَبِعَهُ[4]، فيكونُ المعنى أَنَّهُ طَلَبَ منَ الله أنْ يَحُلَّ بَعْضَهَا بحيثُ يُفْهَمُ عنهُ فَهْمًا جيِّدًا، ولمْ يَطْلُبْ حلَّها كاملةً.

2. يقول تعالى في سِياقِ الامْتِنانِ على موسى عليه السلام: ﴿إِذۡ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ﴾**[طه: 38]**؛ تَتَضَمَّنُ هذهِ الآيةُ الاسمَ الموصولَ (ما) مُرادًا بهِ ما أُوحِيَ لأُمِّ موسى، وهوَ اسمٌ مُبْهَمٌ يَحْمِلُ دلالةَ التَّفخيمِ[5] حيثُ يَفْسَحُ المجالَ بِإِبْهامِهِ أمامَ الخيالِ والفِكْرِ لِيَنْطَلِقَا في تَصَوُّرِ عظمةِ الشَّيءِ المُوحى بِهِ.

3. ويَقولُ تعالى في سِياقِ الامْتِنَانِ على موسى عليه السلام أيضًا: ﴿وَأَلۡقَيۡتُ عَلَيۡكَ مَحَبَّةٗ مِّنِّي وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾**[طه: 39]**، ذهبَ أبو السُّعودِ[6] إلى أنَّ تنكيرَ مَحَبَّةٍ للتَّفْخِيمِ أي

---

(1)_ القزويني، الإيضاح: ج1،ص129

(2)_ السكاكي، مفتاح العلوم: ص194

(3)_ ابن الناظم، المصباح: ص112؛ والإيجي: ص122؛ والسبكي: ج1،ص312

(4)_الزمخشري، الكشاف: ج3،ص63؛والرازي، التفسير الكبير: ج22،ص48؛ وأبوحيان، البحر: ج6،ص224

(5)_ ابن عطية، المحرر الوجيز: ج10، ص29؛ وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: ج4، ص279

(6)_ أبوالسعود، إرشاد العقل السليم: ج4،ص280

مَحَبَّةٌ عظيمةٌ، ويَزِيدُ هذا التَّفخيمَ إضافتُها لله تَعالى بِواسطَةِ الجارِّ، وما ذكرهُ صحيحٌ ولَوْ عَرَّفَ لاحْتَمَلَ التَّعريفُ الدِّلالةَ نَفْسَهَا فَلَوْ قالَ: (المحبَّة) مُعَرِّفًا بالأداةِ، أوْ (مَحَبَّتي) مُعَرِّفًا بالإضافةِ، لَكَانتْ دلالةُ التَّعريفِ هي التَّفخيمَ، ولكن باختلاف جهةِ التفخيمِ، فالتعريفُ بالأداةِ يفد التفخيم من حيث دلالتُهُ على اسْتِغْراقِ الجنْسِ مُبَالَغَةً ويكونُ المعنى أنَّ الله تعالى أَلْقَى على موسى حُبَّهُ كُلَّهُ أو كُلَّ حُبٍّ نِعْمَةً منه، وأمَّا التَّفخيمُ بالإضافةِ فظاهرٌ لإضافتهِ إلى العظيمِ المُتَعَالي، وأما التَّنكيرُ فمن خلالِ الإبهامِ الَّذي فيهِ.

4. يقولُ تعالى آمِرًا موسى بِإِلْقاءِ العصى بعدَ أنْ اجْتَمَعَ السَّحَرَةُ: ﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوٓاْ إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيْدُ سَٰحِرٍ وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾**[طه: 39]**، في هذه الآيةِ مسألتانِ:

أـ أَنَّهُ أتى بالموصولِ (ما في يَمينكَ) ولَمْ يَقُلْ عَصَاكَ، ويَرَى الزَّمَخْشَريُّ[1] أنَّ ذلكَ لأحدِ الدِّلالتين الآتيتين:

1. تَحْقِيرِ العصى وتَصْغيرِها، أي لا تُبَالِ بِكثرةِ عصيِّهم وحِبَالِهم، وأَلْقِ الْعُوَيْدَ الْفَرْدَ الصَّغيرَ الذي مَعَكَ، فإِنَّهُ بِقُدْرَةِ الله تَعَالى يَلْتَهِمُهَا على فَرْدِيَّتِهِ وكَثْرَتِها وَصِغَرِهِ وَعَظَمَتْها.

2. تَعْظيمِ العَصى، أي لا تَحْفلْ بِعصيِّهم وحِبَالِهم فَمَا مَعَكَ أَعْظَمُ مِنْهُ.

ويَرْتَضي ابنُ المُنيرِ[2] وجهًا آخرَ تَفَرَّدَ بِهِ وهو أنْ يكونَ المَوصولُ لِلْعَهْدِ، وذَلكَ لأنَّ الله تَعَالى أوَّلَ مَا خَاطَبَ موسى قالَ لَهُ: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾**[طه: 17]**، ثُمَّ لمَّا ظَهَرَ لهُ أنَّها آيةٌ وَصَارتِ الحاجَةُ إليها أَتَى بِالمَوْصولِ (ما في يَمينكَ) تَذْكيرًا لَهُ بما عَهِدَ مِنَ الخِطَابِ، وذلكَ لِيَتَيَقَّظَ بهذهِ الصِّفَةِ للوَقْتِ الذي قَالَ الله تَعالى لَهُ ذلكَ.

والذي أَرَاهُ أنَّ الموصولَ يَحْتَمِلُ كُلَّ مَا سَبَقَ؛ وذلكَ لِمَا فيه مِنْ إِبْهَامٍ، ولِي فيها وَجْهٌ آخَرُ وهوَ أنْ يَكونَ المجيءُ بالموصولِ مِنْ أجلِ صِلَتِه، وهيَ كونُ العَصَا بِيَمِينِهِ، فَرُبَّما يَكونُ موسى بِسَبَبِ المَوْقِفِ المَهيبِ وَتَضَارُبِ الأَفْكَارِ تَمَلَّكَهُ الخـوفُ

---

(1)_ الزمخشري، الكشاف: ج3، ص76

(2)_ ابن المنير، ناصر الدين أحمد بن محمـد الإسكندري 683هـ. الانتصـاف فيما تضمنه الكشـاف مـن الاعتزال، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي ــ بيروت، ط2 ــ 2001، ج3، ص76

كما قالَ تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾[طه: 67]، قَدْ نَسِيَ العَصَا وَمَوْضِعَها، وإِنْ كَانَتْ بيدِه يَحُسُّها، إلا أنَّ المَوْقِفَ كانَ أعظمَ مِنْ أَنْ يَشْعُرَ بِها، فَقَالَ بيمينكَ لِيَلْتَفِتَ إلى مَوْضعِها وَيَصْرِفَ بَصَرَهُ عَمَّا أَذْهَلَهُ مِنْ سِحْرِهِم.

ب ـ أَنَّهُ نَكَّرَ (ساحر) ثُمَّ عَرَّفَهُ، وعَلَّلَ الزَّمَخْشَرِيُّ[1] ذلكَ بأنَّ التَّنكيرَ مِنْ أَجْلِ تنكيرِ المُضَافِ، وهو كيدٌ لا مِنْ أجلِ تَنْكيرِه بنفسِه، وَذَلكَ كَقَوْلِ العَجَّاجِ[2]:

في سَعْيِ دُنْيا طَالَما مُدَّت

كأَنَّهُ قَالَ: كَيْدٌ سِحْرِيٌّ وسَعْيٌ دُنْيَوِيٌّ، وأمَّا التَّعريفُ فَلِلْجِنْسِ أي لا يُفْلِحُ هذا الجنسُ حيثُ أَتَى، وَخَالَفَ أبوحَيَّانَ[3] فَذَهَبَ إلى أنَّ التَّعريفَ للعهدِ، فَعَرَّفَ ثانيًا؛ لأَنَّهُ تَقَدَّمَ نَكِرَةً.

13.3 من سورة الأنبياء:

1. يقول تعالى: ﴿وَلَئِن مَّسَّتْهُمْ نَفْحَةٌ مِّنْ عَذَابِ رَبِّكَ لَيَقُولُنَّ يَـٰوَيْلَنَآ إِنَّا كُنَّا ظَـٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: 46]، ذَكَرَ السَّكّاكِيُّ[4] أنَّ تَنْكيرَ نَفْحَةٍ للتَّحْقِيرِ، أي شيءٌ قليلٌ منْ عَذَابِ رَبِّكَ، وَخَالفَ القزويني[5] فَذَهَبَ إلى أنَّ التَّحقيرَ مُسْتَفادٌ من بناءِ الكَلِمَةِ لِلْمَرَّةِ، ومِنْ نَفْسِ الكَلِمَةِ لأنَّها إمَّا مِنْ نَفَحَتِ الرِّيحُ إذا هَبَّتْ أي هَبَّةً أو مِنْ نَفَحَ الطِّيبُ إذا فاحَ أي فَوْحَةً، وَرُدَّ رأيُ القزويني من وجوهٍ:

أ ـ لا مَانِعَ مِنْ تَعَدُّدِ الدَّوالِّ على المعنى الواحدِ، فيكونُ التَّحقيرُ مُسْتَفَادًا مِن البِنَاءِ لِلْمَرَّةِ وَمِنْ نَفْسِ الكلمةِ ومنَ التَّنكيرِ؛ لِلْفَرْقِ بينَ نفحةٍ من العَذَابِ ونَفْحَةِ العَذَابِ[6].

بـ الصَّحيحُ أنَّ بِنَاءَ المَرَّةِ لا يَدُلُّ على التَّحْقيرِ، وإنَّما يَدُلُّ على الإفرادِ فَقَطْ، فالشَّيءُ

---

(1)_ الزمخشري، الكشاف: ج3، ص76

(2)_ الرجز للعجاج، أبوالشعثاء عبدالله بن رؤبة بن لبيد بن صخر السعدي التميمي من مخضرمي الجاهلية والإسلام، راجز مجيد مشهور أسلم وعاش إلى أيام الوليد بن عبد الملك حيث فلج وأقعد إلى أن مات90هـ. ديوانه برواية وشرح الأصمعي، تحقيق سعدي ضاوي، دار صادر ـ بيروت، ط1ـ 1997، ص219 برواية من سعي دنيا؛ والرواية المذكورة في الزمخشري، الكشاف: ج3،ص76

(3)_ أبوحيان، البحر: ج6،ص242

(4)_ السكاكي، مفتاح العلوم: ص193

(5)_ القزويني، الإيضاح: ج1،ص128

(6)_ التفتازاني، المطول: ص235

العظيمُ الواقعُ مَرَّةً واحدَةً لا يُعَدُّ حقيرًا أو قليلا[1]، كَما أنَّ بناءَ المرَّةِ للكَمِّيَّة، والتَّحقيرُ للكيفيَّةِ وقد يُوصَفُ الشَّيءُ المبنيُّ للمرَّةِ بالعَظَمَةِ أو الحَقَارَةِ فيُقالُ: ضَرْبَةٌ عَظيمةٌ، ولو كَانَ في البِنَاءِ دلالةٌ على التَّحقيرِ لَحَدَثَ تَنَاقُضٌ[2].

ج ـ لا ينحصرُ معنى نَفْحةٍ في المَعْنَيَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرَهُما، وإنَّما مِنْ مَعَانيها القِطْعَة[3].

والذي أراه أنَّ التَّحقيرَ مُسْتَفادٌ من التَّنكيرِ بمعونةِ السِّياقِ، فَلَوْ قَالَ نَفْحة العذابِ فَعرَّفَ بالإضافةِ لكانَ فيها تهويلٌ وتَعظيمٌ بشكلٍ مباشرٍ من خلالِ الإضافةِ للعذابِ، وينبني على دِلالةِ التنكير على التحقيرِ دلالةٌ أُخرى يقتضيها السِّياقُ وهي التَّعظيمُ والتَّهويلُ، لأنَّ المعنى لو مسَّ هؤلاءِ الكَفَرَةَ المُكَذِّبينَ قليلٌ مِنْ عَذَابِ الله لَتَوَلَّوْا واعْتَرَفوا بالذَّنْبِ ومَا اسْتَطاعوا لَهُ تَحَمُّلا، لأنَّ هذا القليلَ هائلٌ عظيمٌ في حقيقتِه، فَكيفَ سَيُطيقونَ العَذَابَ الشَّديدَ ؟...

2. يقول تعالى: ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ ۚ أَفَأَنتُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ ۞ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَآ إِبْرَٰهِيمَ رُشْدَهُۥ مِن قَبْلُ وَكُنَّا بِهِۦ عَٰلِمِينَ﴾**[الأنبياء: 50، 51]**، الإشارَةُ بهذا إلى القُرْآنِ الكريمِ للإيذانِ بأَنَّهُ في غايةِ الوضوحِ مِنْ أَمْرِه[4]، وفي إضافةِ الرُّشدِ إلى ضَميرِ إبراهيمَ عليه السلام تعظيمٌ لهذا الرُّشدِ وأَنَّهُ ذو شَأْنٍ عَظيمٍ مِثْلُ صَاحِبِه[5].

3. يقول تعالى: ﴿يَوْمَ نَطْوِى ٱلسَّمَآءَ كَطَىِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ ۚ كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ ۚ وَعْدًا عَلَيْنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾**[الأنبياء: 104]**، يرى الزَّمَخْشَريُّ[6] أنَّ تنكيرَ خَلقٍ لإرادةِ التَّفصيلِ أي أوَّلَ الخلائقِ، كَمَا تَقولُ: هو أوَّلُ رَجُلٍ جَاءَني أي أوَّلُ الرِّجالِ.

4. يقول تعالى في معرضِ الحديثِ عنْ قُدْرَتِهِ جلَّ وعَلا: ﴿ وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً

---

(1)_ السبكي، عروس الأفراح: ج1،ص312

(2)_ الجرجاني محمد، الإشارات والتنبيهات: ص43

(3)_ البابرتي، شرح التلخيص: ص221

(4)_ أبوالسعود، إرشاد العقل السليم: ج4،ص343

(5)_ الزمخشري، الكشاف: ج3،ص122؛ والرازي، التفسير الكبير: ج22،ص180

(6)_ الزمخشري، الكشاف: ج3،ص138؛ والرازي، التفسير الكبير: ج22،ص228؛ والسمين، الدر المصون: ج8،ص213

بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَّٰهُ فِى ٱلْأَرْضِ ۖ وَإِنَّا عَلَىٰ ذَهَابٍۭ بِهِۦ لَقَٰدِرُونَ﴾[الأنبياء: 104]، ذكر الزَّمَخْشَرِيُّ[1] أنَّ تنكيرَ ذَهابٍ هُنا مِنْ أَوْقَعِ النَّكراتِ وأَحَزِّها لِلْمَفْصِلِ، والمعنى على وجهٍ من وجوهِ الذَّهابِ بِهِ وَطَرِيقٍ مِنْ طُرُقِهِ، وفيه إيذانٌ باقْتِدارِ المُذْهِبِ وأَنَّهُ لا يَتَعايَى عليهِ شيءٌ، وهذا التَّنكيرُ أَبْلَغُ في الإبعادِ من قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَآءٍ مَّعِينٍ﴾[الملك: 30]، وذَهَبَ أبو السُّعود[2] إلى أنَّ في التَّنكيرِ دلالةً على كَثْرَةِ طُرُقِ الذَّهابِ بِهِ ومُبَالَغَةً في الإبعادِ.

14.3 من سورة الفرقان:

1. يقول تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِى فِى ٱلْأَسْوَاقِ ۙ لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا﴾[الفرقان: 7]، تَتَضَمَّنُ هذه الآيةُ حكايةَ قولِ الكَفَرَةِ المُكَذِّبينَ بالحقِّ وهُمْ يَسْتهزئون بالرَّسولِ ﷺ وقد أَشاروا إليهِ بهذا اسْتِهَانَةً بِهِ وتَصْغيرًا لِشَأْنِهِ وسُخْرِيةً مِنْهُ[3].

2. يقول تعالى: ﴿قُلْ أَذَٰلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ ٱلْخُلْدِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۚ كَانَتْ لَهُمْ جَزَآءً وَمَصِيرًا﴾[الفرقان: 7]، الإشارةُ بذلكَ إلى السَّعيرِ وما فيها منْ أهوالٍ وعذابٍ أليمٍ أُعِدَّ لمَنْ كَذَّبَ بالسَّاعةِ، وذلكَ في آياتٍ سابقةٍ، وفي الإشارةِ بالبعيدِ إشعارٌ بكونِ السَّعيرِ في الغايةِ القُصوى من الهولِ، وأُضيفَتِ الجَنَّةُ إلى الخُلْدِ مَدْحًا لَهَا وتَعْظيمًا، أو للتَّمييزِ عن جنَّاتِ الدُّنيا[4].

3. يقول تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ ۚ وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا ۝ لِّنُحْيِىَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ مِمَّا خَلَقْنَآ أَنْعَٰمًا وَأَنَاسِىَّ كَثِيرًا﴾[الفرقان: 49]،تَتَحَدَّثُ الآيةُ عن رحمةِ الله تعالى بإنزالِ المطرِ لإحياءِ الأرضِ

---

(1)_الزمخشري،الكشاف: ج3،ص183؛ والرازي، التفسير الكبير: ج9،ص23؛ وأبوحيان، البحر: ج6،ص370

(2)_ أبوالسعود، إرشاد العقل السليم: ج4،ص407

(3)_ الزمخشري، الكشاف: ج3،ص270؛ وأبوالسعود، إرشاد العقل السليم: ج4،ص495ــ496

(4)_ أبوالسعود، إرشاد العقل السليم: ج4،ص498

ومَنْ عليها، وقد جَاءتْ (بلدة وأنعاما وأناسي) نَكراتٍ ويَرى الزَّمَخْشَريُّ وغيرُهُ[1] أنَّ تنكيرَها يُفيدُ التَّبعيضَ والتَّكثيرَ معًا، أي لِنُحييَ بِهِ بعضَ البلادِ ونسقيَهُ بعضَ الأنعامِ والأناسيِّ، وهذا البعضُ كثيرٌ، وذلكَ أنَّ كثيرًا من النَّاسِ يَسْكنونَ قُرْبَ الأوديةِ والأنهارِ فَهُمْ مُسْتَغْنونَ عن سَقي السَّماءِ، ولكنَّ كثيرًا من النَّاسِ مُتباعدونَ في البلادِ عن هذهِ المَنابعِ والأوديةِ، ولا يَعيشونَ إلا بِمَا يُنْزِلُهُ الله رحمةً من السَّماءِ.

4. يقول تعالى: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمۡشُونَ عَلَى ٱلۡأَرۡضِ هَوۡنٗا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلۡجَٰهِلُونَ قَالُواْ سَلَٰمٗا﴾**[الفرقان: 63]**، يُثني الله تعالى في هذه الآيةِ على عبادِهِ المؤمنينَ الذينَ يَمْشونَ بِتَواضعٍ ووَقارٍ ويَعْفُونَ عمَّنَ أَساءَ إليهم، وقد أَضافَهم الله إلى اسمِهِ الرَّحمنِ، وفي هذهِ الإضافةِ تَشْريفٌ لَهُم وتَكريمٌ[2]، وأَرَى أنَّ فيها دلالةً أخرى أَيْضًا، وَهي أَنَّهم أهلُ رحمةِ الله تعالى؛ لِذا أَضافهُم للرَّحمن مِن بينِ سائرِ الأَسماءِ الكريمةِ، وفي ذلكَ أيضًا تَناسبٌ مَعَ صِفاتِهم المذكورةِ، فَهُم رُحَماءُ مُتُواضعونَ يعفونَ عن المُسيءِ...

5. يقول تعالى في صِفاتِ عِبادِهِ المؤمنينَ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبۡ لَنَا مِنۡ أَزۡوَٰجِنَا وَذُرِّيَّٰتِنَا قُرَّةَ أَعۡيُنٖ وَٱجۡعَلۡنَا لِلۡمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾**[الفرقان: 74]**، يرى الزَّمَخْشَريُّ[3] أنَّ تنكيرَ أَعْيُنٍ لأَحَدِ أمرينِ:

أ ـ من أجلِ تَنكيرِ المُضافِ (قُرَّة)؛ لأنَّ المُضافَ لا سَبيلَ إلى تَنْكيرِهِ إلا بتنكيرِ المُضَافِ إليه، وَزادَ أبو السُّعود[4] أنَّ ذلكَ من أجلِ تعظيمِ الْقُرَّةِ.

ب ـ لأنَّهُ أَرَادَ أَعينًا مَخْصُوصَةً وَهيَ أَعْيُنُ المُتَّقينَ.

15.3 من سورة الشعراء:

1. قال تعالى على لِسانِ فرعونَ مُخَاطِبًا موسى عليه السلام: ﴿وَفَعَلۡتَ فَعۡلَتَكَ ٱلَّتِي فَعَلۡتَ وَأَنتَ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾**[الشعراء: 19]**، في المجيءِ بالموصولِ (التي) دونَ تَفْسيرٍ

(1)_ الزمخشري، الكشاف: ج3،ص291؛ والرازي، التفسير الكبير: ج24،ص91

(2)_ الزمخشري، الكشاف: ج3،ص296؛ وأبوحيان، البحر: ج6،ص486

(3)_ الزمخشري، الكشاف: ج3،ص302

(4)_ أبوالسعود، إرشاد العقل السليم: ج5،ص27

إبهامٌ وتفخيمٌ لِلْفِعْلَةِ التي فَعَلَهَا[1]، وهذا الإبهامُ لا يَمْنَعُ كَوْنَها لِلْعَهْدِ لأنَّ مُرادَ فرعونَ بها قتلُ موسى الرَّجُلَ القِبْطيَّ، وموسى عليه السلام كانَ يَعْلَمُ مُرادَهُ لذا قَالَ: ﴿قَالَ فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾[الشعراء: 20]، غيرَ أنَّ المجيءَ بالموصولِ فيه تفخيمٌ وتعظيمٌ وإبهامٌ على الحاضرينَ؛ لِيَتَصَوَّروا ما يَتَصَوَّرونهُ من عَظَمةِ تلكَ الفِعْلةِ المُبْهَمَةِ بالنِّسبةِ لَهُم، وهذا يُؤَكِّدُ أنَّ مسألةَ التَّعريفِ والتَّنكيرِ نِسْبِيَّةٌ، والمَرْجِعُ فيها عِلْمُ المُخَاطَبِ.

16.3 من سورة النمل:

2. يقول تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾[النمل: 6]، يرى الزَّمَخْشَريُّ[2] وغيرُهُ أنَّ تنكيرَ حكيمٍ وعليمٍ للتَّفخيمِ، أي من لدُنِ حكيمٍ أيِّ حكيمٍ وأيِّ عليمٍ؟ أقولُ: وما ذُكِرَ صحيحٌ بمعونةِ السِّياقِ ودونه، وذلكَ أنَّ الحكيمَ العليمَ هُنا هو الله تعالى، وهذا أَمرٌ معروفٌ لدى المُخَاطَبِ، فمُقْتضى الظَّاهرِ أنْ يُعَرِّفَ فيقولَ: (من لَدُنِ الحكيمِ العليمِ) غيرَ أنَّ في التَّنكيرِ مُخَالفةً للظَّاهرِ، وهذا أَدعى لِجَلْبِ الانتباهِ وإثارةِ التَّشويقِ؛ لِيَتَفَكَّرَ المَرْءُ ويَتَصَوَّرَ ما يَتَصَوَّرَ من عَظمةٍ لا تُقادَرُ بِقَدَرٍ لهذا الحكيمِ العليمِ.

3. يقول تعالى في قصَّةِ سليمانَ عليه السلام: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَـٰنَ عِلْمًا ۖ وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى فَضَّلَنَا عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[النمل: 15]، ذكر الزَّمَخْشَريُّ[3] أنَّ تنكيرَ عِلْمٍ إمَّا للتَّبعيضِ والتَّقليلِ، وإمَّا للتَّعظيمِ، أي عِلْمًا غزيرًا سَنِيًّا، والذي أراهُ أنَّها تَحْتَملُ الدِّلالتينِ مَعًا، أمَّا الأولى فَلِتَقْليلِ عِلْمِهما بالنِّسْبَةِ لِعِلْمِ الله تعالى ولِحَقِيقَةِ العِلْمِ، فَمَهْما عَلِمَ المرْءُ وَتَعَلَّمَ وَحَصَّلَ ما حَصَّلَ فإنَّ عِلْمَهُ يبقى قاصرًا قليلا إلى حقيقةِ العِلْمِ، وأمَّا دلالة التَّعظيمِ فلأنَّ السياقَ سياقُ امْتِنَانٍ عليهما فلا بُدَّ أنْ تكونَ النِّعمةُ المُمْتَنُّ بها عظيمةً وإلا فلا وَجْهَ للامْتِنَانِ، وَوَجْهُ الجَمْعِ بينَ المُتَضَادَّيْنِ: التَّقليلِ والتَّعظيمِ، أنَّ قليلَ العِلْمِ الذي أُوتياهُ يَفُوقُ عِلْمَ سِوَاهُما، وعَظيمٌ بالنِّسبةِ لِعِلْمِ

(1)_ ابن الاثير، المثل السائر: ج2،ص29؛ وأبوحيان، البحر: ج7،ص10

(2)_ الزمخشري، الكشاف: ج3،ص353؛والرازي، التفسير الكبير: ج24،ص180

(3)_ الزمخشري، الكشاف: ج3،ص357؛ والسمين، الدر المصون: ج7،ص581

غيرِهما من العبادِ لِذا قالا: (وَفضَّلَنا على كَثيرٍ مِنْ عِبَادِهِ...).

17.3 من سورة القصص:

1. يقول تعالى مُخَاطِبًا النَّبي ﷺ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِى فَرَضَ عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍۚ قُل رَّبِّيٓ أَعۡلَمُ مَن جَآءَ بِٱلۡهُدَىٰ وَمَنۡ هُوَ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾**[القصص: 85]**، المقصودُ بالمعَادِ إمَّا الجنَّةُ وإمَّا مَكَّةُ، وعلى كلا التَّفسيرين فالتَّنكيرُ عندَ الزَّمَخْشَريُّ ومَنْ تَبِعَهُ[1] للتَّفخيمِ، أي: معادٌ وأيُّ مَعَادٍ ليسَ لغيركَ من البَشَرِ، وَوَجْهُ التَّعظيمِ في الجنَّةِ واضحٌ، وأمَّا إذا عَدَدْناهُ مَكَّةَ فذلكَ لأنَّها كَانَتْ آنذاكَ مَعَادًا لهُ شأنٌ ومَرْجعًا لهُ اعْتِدادٌ لِغَلَبَةِ رسولِ الله ﷺ عليهِ وظهورِ عِزِّ الإسلامِ فيه وذُلِّ أهلِ الشِّركِ، وكأنَّ الله وَعَدَهُ وهو في مَكَّةَ في أذًى مِنْ قومِهِ وغَلَبَةٍ أنَّهُ راجعٌ إليها في عِزٍّ وَنَصْرٍ، ورَجَّحَ الرَّازي[2] أنَّ المقصودَ بالمعادِ مَكَّةَ لأنَّ؛ لفظَ المَعَادِ يَدُلُّ على أنَّهُ كانَ فيهِ ثُمَّ خَرَجَ مِنْهُ وَعَادَ إليهِ ثانيةً.

18.3 من سورة العنكبوت:

1. يقول تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمۡلِكُونَ لَكُمۡ رِزۡقٗا فَٱبۡتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزۡقَ وَٱعۡبُدُوهُ وَٱشۡكُرُواْ لَهُۥٓۖ إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾**[العنكبوت: 17]**، يرى الزَّمَخْشَريُّ[3] أنَّهُ نَكَّرَ الرِّزْقَ أولا لدلالةِ التَّبعيضِ، أي: لا يملكونَ شيئًا من الرِّزقِ، ثُمَّ عَرَّفَ ثانيًا لاستِغْراقِ الجنسِ، أي أنَّ الرِّزْقَ كُلَّهُ عندَ الله تعالى فاطْلُبُوهُ منهُ، وذَكَرَ الرَّازي[4] في عِلَّةِ ذلكَ وجهًا آخرَ حَسَنًا وهو أنَّ تَعْريفَ الرِّزقِ للعهدِ لأنَّ الرِّزْقَ من الله تعالى مَعْروفٌ بقولِهِ تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزۡقُهَا﴾**[هود: 6]**، وأمَّا تَنكيرُهُ أولا فلأنَّهُ من جِهَةِ الأوْثانِ المعبودَةِ من دونِ الله تعالى وهو رِزْقٌ غيرُ معلومٍ غيرُ معروفٍ.

وأَرَى وجهًا آخَرَ في التَّنكيرِ مُحْتَمَلا قَويًّا وهو أنَّ التَّنكيرَ لِعَدَمِ التَّعيينِ والتَّحديدِ

---

(1)_ الزمخشري، الكشاف: ج3،ص440؛ والسمين، الدر المصون: ج7،ص123

(2)_ الرازي، التفسير الكبير: ج26،ص22

(3)_ الزمخشري، الكشاف: ج3،ص451

(4)_ الرازي، التفسير الكبير: 25، ص45ـ 46

أي أنَّ هذهِ الأوثانَ المعبودةَ من دونِ الله تعالى لا تملكُ أيَّ شيءٍ من الرِّزقِ قليلا أو كثيرًا عظيمًا أو حقيرًا، ومهما كان نوعُهُ وبأيِّ شَكْلٍ، فهذهِ النَّكرةُ في سِياقِ النَّفي تَتَضمَّنُ نَفْيَ جنسِ الرِّزقِ كُلِّهِ عن الأوثانِ.

19.3 من سورة الروم:

1. يقول تعالى: ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ ۖ لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۞ يَعْلَمُونَ ظَٰهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ ٱلْءَاخِرَةِ هُمْ غَٰفِلُونَ﴾**[الروم: 6،7]**، اختُلِفَ في الظَّاهرِ الذي يعلمونَهُ، قيلَ العلمُ الزَّائلُ، وقيل علومُ الدُّنيا، وقيلَ الذي فيه الظُّهورُ في الأرضِ والعُلوُّ، وقيلَ ما يُعْلَمُ بأوائلِ العُقولِ دونَ تَفْكرٍ، وعلى كُلٍّ فقد وَرَدَتْ هذهِ الكلمةُ نَكِرَةً، فذهب الزَّمَخْشَريُّ[1] إلى أنَّ التَّنكيرَ للإفرادِ، أي يعلمونَ ظاهرًا واحدًا من جُمْلَةِ الظَّواهرِ، وذهب ابنُ المُنيرِ[2] إلى أنَّ التَّنكيرَ للتَّقليلِ الذي يُقَرِّبُهُ من العَدَمِ فَكَأَنَّهُم لا يعلمونَ شيئًا؛ لذا صَحَّ إبدالُ (يعلمونَ) من (لا يعلمونَ).

20.3 من سورة فاطر:

1. يقول تعالى: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ۖ وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾**[فاطر: 2]**، تنكيرُ رَحْمَةٍ للإشاعةِ والإبهامِ، كأنَّهُ قَالَ: أيَّ رَحْمَةٍ كانت سَمَاويَّةً أو أرْضيَّةً فلا أَحدَ يقدرُ على حَبْسِها[3].

2. ويقول تعالى: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾**[فاطر: 4]**، ذهب البلاغيونَ[4] إلى أنَّ تنكيرَ رُسُلٍ للتَّفخيمِ والتَّكثيرِ، أي رُسُلٌ كثيرونَ ذَوو آياتٍ عظامٍ وأعمارٍ طِوالٍ، وما ذَكَرَهُ البلاغيون صوابٌ في إفادةِ التَّنكيرِ للتَّكثيرِ، والتَّفخيمُ بمعونةِ السِّياقِ، لأنَّهُ سياقُ تَسْلِيَةٍ للنَّبي ﷺ وتثبيتٍ لهُ بعدَ أنْ واجَهَهُ قومُهُ بالتَّكذيبِ والعِنادِ، فَأَخْبَرَهُ الله عَزَّ وجلَّ بأنَّ رُسُلا كثيرينَ قَبلَهُ قد جاؤوا

---

(1)_ الزمخشري، الكشاف: ج3،ص473 ــ 474

(2)_ ابن المنير، الانتصاف: ج3، ص473

(3)_ الزمخشري، الكشاف: ج3،ص606؛ وأبو حيان، البحر: ج7،ص286؛ والسمين، الدر المصون: ج9،ص211

(4)_ الزمخشري، الكشاف: ج3،ص608؛ والسكاكي: ص194؛ والقزويني، الإيضاح: ج1،ص128؛ والجرجاني محمد، الإشارات والتنبيهات: ص42؛ والتفتازاني، المطول: ص239

بالآياتِ العِظامِ، فَقُوبِلوا من أقوامِهِم بِمثلِ ما قُوبِلَ به النَّبي ﷺ فَصَبروا وَثَبَتوا على الحَقِّ، كما أنَّ صيغةَ جمعِ الكثرَةِ في رُسُلٍ تَدُلُّ على التَّكثيرِ أيضًا.

3. يقول تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلۡفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلۡغَنِيُّ ٱلۡحَمِيدُ﴾**[فاطر:15]** عرَّفَ الفقراءَ بأداةِ التَّعريفِ لاستِغراقِ الجِنْسِ مُبَالَغَةً، والمُرادُ بيانُ شِدَّةِ فَقْرِ النَّاسِ لله تعالى وكَأَنَّهم وحدَهُم هُم جِنْسُ الفُقراءِ لله تعالى دونَ غيرِهِم، وإن كانت الخلائقُ كُلُّهَا مُفْتَقِرَةٌ إليه، غيرَ أنَّ الفقرَ يتبعُ الضَّعفَ وقد شَهِدَ الله على الإنسانِ بالضَّعفِ في قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا﴾**[النساء: 28]**، ولو نَكَّرَ الفقراءَ لكانَ المعنى بَعْض الفقراءِ وليسَ في التَّنكيرِ ما في التَّعريفِ من مُبَالَغَةٍ[1].

21.3 من سورة يس:

1. يقول تعالى: ﴿يسٓ ۝١ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ ۝٢ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ۝٣ عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾**[يس: 1،2،3]**، ذكر الزَّمَخْشَرِيُّ[2] وأبو السُّعود[3] أنَّ تنكيرَ صِرَاطٍ تفخيمٌ له وتعظيمٌ، أي صراطٌ عظيمٌ لا يُكْتَنَهُ وصفُهُ ولا يُقادَرُ قَدَرُهُ، ويبدو لي أنَّهُ لو عرَّفَ وَقالَ: (على الصِّراطِ المُستقيمِ) لدلَّ التَّعريفُ على التَّعظيمِ والتَّفخيمِ، ولكن باختلافِ الجهةِ، فالتَّنكيرُ يدُلُّ عليها بما فيهِ من إبهامٍ، والتَّعريفُ من حيثُ استغراقُ الجنسِ مبالغةً، وكأنَّهُ يقولُ إنَّ هذا الصِّراطَ الَّذي أنتَ عليه هو كُلُّ الصُّرُطِ..

2. يقول تعالى: ﴿إِنَّ أَصۡحَٰبَ ٱلۡجَنَّةِ ٱلۡيَوۡمَ فِي شُغُلٖ فَٰكِهُونَ﴾**[يس: 55]**، ذكر الزَّمَخْشَرِيُّ ومَنْ تَبِعَهُ[4] أنَّ تنكيرَ شُغُلٍ للتَّفخيمِ والتَّعظيمِ والمعنى: هُم في شُغُلٍ أيِّ شُغُلٍ لا يُكْتَنَهُ وصفُهُ ولا يُقَادَرُ قَدَرُهُ، والذي أراهُ أنَّ السِّياقِ يؤيدُ هذه الدلالةَ، لأنَّ المَقَامَ مقامُ مَدْحٍ وتعظيمٍ لأهلِ الجنَّةِ وما هم فيه من نَعيمٍ، ولو عرَّفَ وقالَ في الشُّغُلِ لدلَّ التَّعريفُ على التَّفخيمُ أيضًا ولكن باختلاف الجهة، فلو قال: (في الشُّغُلِ) لأفاد التَّفخيمَ من الدِلالةِ علـــى الاسْتغراقِ مُبالغَةً، وكأنَّهُ قالَ: هُم في كُلِّ شُغُلٍ أو في شُغُلٍ

---

(1)_ الزمخشري، الكشاف: ج3،ص615؛ والرازي، التفسير الكبير: ج26،ص13

(2)_ الزمخشري، الكشاف: ج4،ص6

(3)_ أبو السعود، إرشاد العقل السليم: ج5،ص290

(4)_الزمخشري، الكشاف: ج4،ص24؛ والرازي، التفسير الكبير:ج26،ص92؛ وأبوحيان، البحر: ج7،ص326

حقيقيٍّ، والسِّياقُ يدُلُّ على أنَّهُ الاشْتغالُ بالنَّعيمِ.

3. يقول تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَـٰبَنِىٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا۟ ٱلشَّيْطَـٰنَ ۖ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ۝ وَأَنِ ٱعْبُدُونِى ۚ هَـٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾**[يس: 60،61]**، يرى الزَّمَخْشَريُّ[1] أنَّ تنكيرَ صراطٍ مستقيمٍ يحتملُ دلالةَ التَّعظيمِ، أي صراطٌ بليغٌ في اسْتقامتِهِ، ويحتملُ أيضًا دلالةَ التَّبعيضِ، أي هذا بَعْضُ الصُّرُطِ المُسْتَقيمةِ، وفي ذلكَ توبيخٌ لهم لِعدولِهم عنهُ وتفاديهِم عن سلوكِهِ.

22.3 من سورة ص:

1. يقول تعالى: ﴿بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ﴾**[ص: 2]**، ذكر الزَّمَخْشَريُّ[2] أنَّ تنكيرَ عِزَّةٍ وشِقاقٍ دلالةٌ على شِدَّتِهما وتَفَاقُمِهما وأنَّ الذينَ كفروا بَلَغوا منَ الشِّقَاقِ مَبْلَغًا عَظيمًا.

2. يقول تعالى: ﴿هَـٰذَا ذِكْرٌ ۚ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَـَٔابٍ﴾**[ص: 49]**، تنكيرُ الذِّكرِ للنَّوعيَّةِ، أي نوعٌ من الذِّكرِ وهو القُرْآنُ الكريمُ وبَابٌ من أبوابِ التَّنزيلِ[3].

23.3 من سورة الزمر:

1. يقول تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْخَـٰسِرِينَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۗ أَلَا ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ﴾**[الزمر: 15]**، في هذه الآيةِ مُبالغَةٌ في التَّنبيهِ على الخُسْرانِ، وذلكَ بالإشارةِ إليها بالبعيدِ إشارةً لبُعْدِ مَنْزِلَةِ هذا الخُسْرانِ، وبالتَّأكيدِ بالضَّميرِ، وبتعريفِ الخُسْرانِ الذي يفيدُ حَصْرَ المبتدإِ في الخبرِ مُبَالغَةً وإشارةً إلى أنَّ ذلكَ هو الخُسْرانُ الحَقيقيُّ[4].

2. يقول تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَـٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ۚ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ **[الزمر: 15]**، تنكيرُ رَجُلٍ في

---

(1)_ الزمخشري، الكشاف: ج4،ص26

(2)_ الزمخشري، الكشاف: ج4،ص73؛ والسمين، الدر المصون: ج9،ص346

(3)_ الزمخشري، الكشاف: ج4،ص101؛ والسيوطي، الإتقان: ص294

(4)_ أبوحيان، البحر: ج7،ص403

الموضعينِ يفيدُ الإفرادَ والوحدةَ[1].

3. يقول تعالى: ﴿وَٱتَّبِعُوٓاْ أَحۡسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُم مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَكُمُ ٱلۡعَذَابُ بَغۡتَةٗ وَأَنتُمۡ لَا تَشۡعُرُونَ ۞ أَن تَقُولَ نَفۡسٞ يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ ٱلسَّٰخِرِينَ﴾**[الزمر: 15]**، تَوَقَّفَ الزَّمَخْشَرِيُّ[2]عندَ دلالةِ تنكيرِ النَّفسِ وتَوْحيدِها معَ أنَّ نفوسًا كثيرةً تقولُ ذلكَ، وذَكَرَ ثلاثَ دلالاتٍ يَحْتَمِلُها التَّنكيرُ:

أ ـ التَّقليلِ والتَّبعيضِ، والمُرادُ بعضُ الأَنْفُسِ وهي نَفْسُ الكافرِ، ورَجَّحَ أبوحَيَّانَ[3] هذا الوجهَ دونَ ذِكْرِ وجهِ التَّرجيحِ.

بـالتَّعظيمِ أي نفسٌ متميزةٌ من الأَنْفُسِ إمَّا بِلِجَاجٍ في الكفرِ شديدٍ وإمَّا بِعذابٍ عظيمٍ.

ج ـ التَّكثيرِ، واقْتَصَرَ عليه أبوالسُّعودِ[4]؛ والتَّكثيرُ هُنا كما في قولِ الشَّاعرِ[5]:

ورُبَّ بَقِيعٍ لَوْ هَتَفْتُ بِجَوِّهِ أَتَاني كَرِيمٌ يَنْفُضُ الرَّأْسَ مُغْضَبا

وهو يُريدُ أفواجًا من الكرامِ لا كريمًا واحدًا.

24.3 من سورة غافر:

1. يقول تعالى في الكافرينَ: ﴿قَالُواْ رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثۡنَتَيۡنِ وَأَحۡيَيۡتَنَا ٱثۡنَتَيۡنِ فَٱعۡتَرَفۡنَا بِذُنُوبِنَا فَهَلۡ إِلَىٰ خُرُوجٖ مِّن سَبِيلٖ﴾**[غافر: 11]**، تَنْكيرُ خروجٍ للنَّوعيَّةِ، أيْ أيِّ نَوْعٍ من الخروجِ سريعٍ أو بطيءٍ[6]، وتَنْكيرُ سبيلٍ للإبهامِ، أيْ أيِّ سبيلٍ كيفما كَانَ[7].

25.3 من سورة الشُّورى:

1. يقول تعالى: ﴿لِّلَّهِ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۚ يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثٗا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ ۞ أَوۡ يُزَوِّجُهُمۡ ذُكۡرَانٗا وَإِنَٰثٗاۖ وَيَجۡعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًاۚ إِنَّهُۥ

(1)_ القزويني، الإيضاح: ج1،ص126؛ والسبكي: ج1،ص309؛ والسيوطي، الإتقان: ص294

(2)_ الزمخشري، الكشاف: ج4،ص139؛ والسمين، الدر المصون: ج9،ص434

(3)_ أبوحيان، البحر: ج7،ص417

(4)_ أبوالسعود، إرشاد العقل السليم: ج5،ص400

(5)_ البيت للأعشى في ديوانه: 115، وسبقت ترجمة الشاعر ص4

(6)_ الزمخشري، الكشاف: ج4،ص159؛ والرازي، التفسير الكبير: ج27،ص42

(7)_ أبوالسعود، إرشاد العقل السليم: ج5،ص411

عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾[الشورى: 50،49]، ذهب الزَّمَخْشَريُّ ومَنَ تَبِعَهُ[1] إلى أنَّ تعريفَ الذُّكورِ للتَّشريفِ والتَّنويهِ خلافًا لتنكيرِ الإناثِ، وخاصَّةً بعدَ أنْ أخَّرَهم عن الإناثِ لمُقْتَضَى، وفي ذلكَ تنبيهٌ على أنَّ الذُّكورَ أفضلُ من الإناثِ.

26.3 من سورة الزُّخْرُف:

1. يقول تعالى مُنْكِرًا على المُشْركينَ الذين نَسَبوا لله اتِّخاذَ البَناتِ: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَىٰكُم بِٱلْبَنِينَ﴾[الزخرف: 16]، ذهبَ أبوالسُّعودِ[2] إلى أنَّ تنكيرَ بناتٍ لِما اعْتُبِرَ فيهنَّ من الحَقَارَةِ، وتَعْريفَ الذُّكورِ لِما اعْتُبِرَ فيهم من الفَخَامَةِ، ولي فيها وجهٌ آخرُ حسنٌ وهو أنَّ تنكيرَ بناتٍ للتَّبعيضِ أي بعضَ البناتِ، وأمَّا تعريفُ البنينَ فَلاسْتِغْراقِ الجنسِ مُبَالَغةً في النَّكيرِ، كَأَنَّهُ قَالَ: أم اتَّخذَ ممَّا يخلقُ بعضَ البَناتِ شريكًا لَهُ، وَخَصَّكُم أنتم بكُلِّ هذا الجنسِ الذي تُفَضِّلُونَهُ وهو الذُّكورُ، وفي هذا زيادةُ إنكارٍ عليهم.

2. يقول تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ۞ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾[الزخرف: 37،36]، إضافةُ الذِّكرِ للرَّحمنِ دلالةً على نُزولِهِ رحمةً للعالمينَ[3]، وتنكيرُ شيطانٍ لإرادةِ عُمومِ الشَّياطين[4]؛ لأنَّ النَّكرةَ في سياقِ الشَّرطِ تَعُمُّ، لذا عاد الضَّميرُ مجموعًا عليهِ في (لَيَصُدُّونَهُم).

27.3 من سورة الجاثية:

1. يقول تعالى: ﴿هَٰذَا هُدًى ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رِّجْزٍ أَلِيمٌ﴾[الجاثية: 11]، ذكر الزَّمَخْشَريُّ[5] أنَّ تنكيرَ هُدًى للتَّعظيمِ والتَّفخيمِ، أي الكامل في

---

(1)_ الزمخشري، الكشاف: ج4،ص237؛ والرازي، التفسير الكبير: ج28، ص186؛ وأبوحيان، البحر: ج7،ص502

(2)_ أبوالسعود، إرشاد العقل السليم: ج6،ص28

(3)_ أبوالسعود، إرشاد العقل السليم: ج6،ص34

(4)_ الزمخشري، الكشاف: ج4،ص256

(5)_ الزمخشري، الكشاف: ج4،ص291؛ والرازي، التفسير الكبير: ج27،ص263؛ وأبوالسعود، إرشاد العقل السليم: ج6،ص58

الهدايةِ، كما تقولُ زيدٌ رجلٌ، أي كاملٌ في الرُّجولةِ، أقولُ: وهذا التَّفخيمُ مُسْتَفَادٌ من الإشارةِ بالقريب إلى القُرآنِ الكريمِ ومن تنكيرِ هُدًى بمعونةِ السِّياقِ، فلو عَرَّفَ الهُدى لكانتِ الدِّلالةُ على التَّفخيمِ أيضًا، لذا يرى النَّحويونَ والبلاغيونَ أنَّ التَّعريفَ في قولكَ زيدٌ الرَّجُلَ لاسْتِغْراقِ خَصَائِصِ الجنسِ مُبَالغَةً، أي هو الكاملُ في صفةِ الرُّجولةِ، والمعنى نَفْسُهُ مُسْتَفَادٌ أيضًا من التَّنكيرِ في الآيةِ وفي مثالِ الزَّمَخْشَريِّ، غيرَ أنَّ جهةَ التَّفخيمِ مُخْتَلفةٌ، فهي في التَّنكيرِ من الإبهامِ الذي يَفْسَحُ المَجَالَ أمامَ الفِكْرِ لِيَتَصَوَّرَ ما يَتَصَوَّرَ من عظَمَةِ المُنَكَّرِ، وفي التَّعريفِ بالأداةِ من حيثُ الاسْتِغْراقُ والإحاطَةُ مبالغةً.

2. يقول تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغْفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْمًۢا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾**[الجاثية: 14]**، ذكر الزَّمَخْشَريُّ ومَنَ تَبِعَهُ[1] أنَّ تنْكيرَ القومِ معَ أنَّهم معروفون وهم المؤمنونَ تفخيمٌ لهم ورفعٌ لشأنهم كَأَنَّه قَالَ: لَيجْزيَ قومًا وأيَّ قومٍ هم، من شأنِهم العفوُ عن المُسيءِ والصَّبْرِ على الأَذَى، وقيلَ[2] المُرادُ بهم الذين لا يَرْجونَ أيَّامَ الله، والذي أراهُ أنَّها تَحْتَمِلُ الأَمْرينِ وأنَّ التَّنكيرَ جِيءَ بِهِ للإبْهامِ لِتَعُمَّ كلا القسمين: الذين آمنوا، فيكونَ فيه تفخيمٌ لهم، والذين لا يرجون أيَّامَ الله، فيكونَ فيه تفخيمٌ لأمرِهِم وعُتُوِّهم، فالنَّكرةُ هُنا وإنْ كانت في سِياق مُوجبٍ إلا أنَّها أفادَتِ العُمومَ.

28.3 من سورة ق:

1. يقول تعالى: ﴿أَفَعَيِينَا بِٱلْخَلْقِ ٱلْأَوَّلِ ۚ بَلْ هُمْ فِى لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾**[ق: 15]**، جاءَتْ هذهِ الآيةُ في معرِضِ إثباتِ البَعْثِ بعدَ الموتِ ورَدِّ الله على مُنْكري البَعْثِ أَنَّهُ لمْ يَعْيَ عن الخلقِ الأوَّلِ، وهو خَلْقُ الإنسانِ من طينٍ، فمِنْ بابِ الأولى أنْ يكونَ قادرًا على الإعادةِ بعدَ الموتِ وهو الخلقُ الجديدُ، وقد جاءَ الخَلْقُ الأوَّلِ مُعَرَّفًا والثَّاني مُنَكَّرًا، وتَعَرَّضَ الزَّمَخْشَريُّ[3] لتنكيرِ الثَّاني فَقَطْ وَذَكَرَ أنَّ دلالةَ التَّنكيرِ فيه

(1)_ الزمخشري، الكشاف: ج4،ص292؛ والرازي، التفسير الكبير: ج28،ص264؛ وأبوحيان، البحر: ج8،ص46

(2)_ الرازي، التفسير الكبير: ج27،ص264؛ وأبوحيان، البحر: ج8،ص46

(3)_ الزمخشري، الكشاف: ج4،ص386؛ وأبوالسعود، إرشاد العقل السليم: ج6،ص125

هي التَّفخيمُ والتَّعظيمُ، أي هو خلقٌ عظيمٌ خارجٌ عن حدودِ العاداتِ حقيقٌ بأنْ يُبْحَثَ عنهُ، وتَعَرَّضَ الرَّازي[1] لتَعْريفِ الأوَّلِ وتَنْكيرِ الثَّاني، وذَكَرَ أنَّ ذلكَ يَحْتَملُ دلالتينِ:

أ ـ عَرَّفَ الأوَّلَ لأنَّهُ خَلْقٌ عَرَفَهُ كُلُّ إنسانٍ وعَلِمَهُ لِنَفْسِه، ونَكَّرَ الثَّاني لأنَّهُ خَلْقٌ لم يَعْرِفْهُ كُلُّ أحدٍ ولم يَعْلَمْهُ لنفسِه، وهم لم يكونوا يَعْلَمونَهُ بلْ كانوا مُنْكرينَ لَهُ.

ب ـ نَكَّرَ الثَّاني لبيانِ إنْكارِهم للْخَلْقِ الثَّاني مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، وكَأَنَّهُم قالوا: أيكونُ لنا خلقٌ ؟ على وجهِ الإنكارِ بالكُلِّيَّةِ.

وذكرَ ابنُ المُنيرُ[2] أنَّ تعريفَ الأوَّلِ للتَّعظيمِ لِيَجْعَلَهُ دليلا على الخَلْقِ الجديدِ، وتنكيرَ الثَّاني للتَّهوينِ، أو للتَّعظيمِ كأنَّهُ أمرٌ أعظمُ من أنْ يرضى الإنسانُ بِكَوْنِهِ مُلْتَبِسًا عليهِ.

29.3 من سورة الطور:

1. يقول تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَآ أَلَتْنَٰهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَىْءٍ ۚ كُلُّ ٱمْرِئٍۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾**[الطور: 21]**، ذكرَ الزَّمَخْشَريُّ[3] أنَّ تنكيرَ إيمانٍ يحتملُ أمرين حسبَ المعنى، فإمَّا أنْ يكونَ المُرادُ به إيمانَ الآباءِ، فيكونُ التَّنكيرُ للتَّخصيصِ والتَّفخيمِ أيْ إيمانٌ خاصٌّ عظيمُ المنزلةِ، وإمَّا أنْ يُرادَ بِهِ إيمانُ الذُّرِّيَّةِ فيكونُ التَّنكيرُ للتَّقليلِ والتَّبعيضِ أي بشيءٍ من الإيمانِ لا يُلْحِقُهُم بمنزلةِ آبائهم، ولكنْ أُلْحِقوا بمنزلةِ آبائهم إكرامًا للآباء.

وذكر الرَّازي[4] وجهًا آخَرَ استَحْسَنَهُ وهو أنْ يَكُونَ تنوينُ إيمانٍ عوضًا من المُضافِ إليهِ، أي أتبعناهُم بسببِ إيمانِهم، والإضافَةُ تُفيدُ التَّقييدَ وأنَّهُ إيمانٌ ليسَ مُطْلَقًا، وإنَّما هو إيمانُ الآباءِ فَقَطَعَ الإضافَةَ مَعَ إرادتِها لِيُعْلَمَ أنَّه إيمانٌ صحيحٌ.

30.3 من سورة القمر:

1. قال تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ فَكَذَّبُواْ عَبْدَنَا وَقَالُواْ مَجْنُونٌ وَٱزْدُجِرَ﴾**[القمر: 9]**، إضافةُ نوح عليه السلام بلفظِ عبدٍ إلى ضميرِ المُعَظِّمِ نَفْسِهِ جــلَّ جلالُه تعظيمٌ لنوحٍ

---

(1)_ الرازي، التفسير الكبير: ج28،ص162

(2)_ ابن المنير، الانتصاف: ج4،ص386

(3)_ الزمخشري، الكشاف: ج4،ص414

(4)_ الرازي، التفسير الكبير: ج28،ص252

وتشريف[1].

2. قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ ۞ فِى مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ﴾**[القمر: 54،55]**، تنكيرُ نَهَرٍ ومَليكٍ للتَّعظيمِ والتَّفخيمِ عند الزَّمَخْشَريِّ ومَنْ تَبِعَهُ[2].

31.3 من سورة الحاقة:

1. قال تعالى: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ حَمَلْنَٰكُمْ فِى ٱلْجَارِيَةِ ۞ لِنَجْعَلَهَا لَكُمْ تَذْكِرَةً وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَٰعِيَةٌ﴾**[الحاقة: 54،55]**، يرى الزَّمَخْشَريُّ[3] أنَّ تنكيرَ أُذُنٍ وتوحيدَها للتَّقليلِ إشارةً لِقِلَّةِ الوعاةِ في المُخَاطَبينَ وتوبيخًا للنَّاسِ على ذلكَ، ودلالةً على أنَّ الأُذُنَ الواحدةَ إذا وَعَتْ وَعَقلتْ فهي السَّوادُ الأعظمُ عند الله تعالى وسواها لا يُبالَى بِهِ.

32.3 من سورة نوح:

1. يقول تعالى في قومِ نـــوحٍ عليه السلام: ﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُواْ فَأُدْخِلُواْ نَارًا فَلَمْ يَجِدُواْ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَنصَارًا﴾**[نوح: 25]**، يرى الزَّمَخْشَريُّ[4] أنَّ تنكيرَ نارٍ إمَّا للتَّعظيمِ أي أُدْخِلوا نارًا عظيمةً، وإمَّا للتَّنويعِ أي أُدْخِلوا نوعًا من النَّارِ حسبَ خَطاياهُم.

33.3 من سورة المرسلات:

1. يقول تعالى: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ كِفَاتًا ۞ أَحْيَآءً وَأَمْوَٰتًا ۞ وَجَعَلْنَا فِيهَا رَوَٰسِىَ شَمِخَٰتٍ وَأَسْقَيْنَٰكُم مَّآءً فُرَاتًا﴾**[المرسلات:25ـ27]**، يرى الزَّمَخْشَريُّ[5] أنَّ تنكيرَ أحياءٍ وأمواتٍ معَ أنَّ الأرضَ كِفاتٌ للجميعِ لدلالةِ التَّفخيمِ، كأنَّهُ قالَ أحياءً لا يُحْصَوْنَ وأمواتًا لا يُعَدُّونَ، وذهبَ إلى أنَّ تنكيرَ رواسٍ وشامخاتٍ وماءٍ لأحدِ دلالتينِ: التَّفخيمِ والتَّبعيضِ لأنَّ في السَّماءِ جبالا وفيها ماءٌ فُراتٌ كما في قولِهِ تعالى:

---

(1)_ الرازي، التفسير الكبير: ج29،ص36؛ وأبوالسعود، إرشاد العقل السليم: ج6،ص162

(2)_ الزمخشري، الكشاف: ج4،ص441 وج3،ص351؛ والرازي، التفسير الكبير: ج30،ص80؛ وأبوالسعود، إرشاد العقل السليم: ج6،ص172

(3)_ الزمخشري، الكشاف: ج4،ص604؛ والرازي، التفسير الكبير: ج30،ص106

(4)_ الزمخشري، الكشاف: ج4،ص642؛ وأبوالسعود، إرشاد العقل السليم: ج6،ص311

(5)_ الزمخشري، الكشاف: ج4،ص680؛ والرازي، التفسير الكبير: ج30،ص274

﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ﴾[النور:43]، في حين ذَهَبَ السَّمينُ وأبوالسُّعودِ[1] إلى أنَّ تنكيرَ أحياءٍ وأمواتٍ للتَّبعيضِ؛ لأنَّ أحياءَ الإنسِ وأَمواتِهم ليسوا بجميعِ الأحياءِ والأمواتِ، أقولُ: والوجهُ الذي ذكراهُ ضعيفٌ لأنَّ الآيةَ تَحْتَملُ التَّعميمَ وإرادةَ جميعِ الأحياءِ والأمواتِ من الإنسِ وغيرِهم، ولا يُوجَدُ دليلٌ على اخْتِصاصِها بالإنسِ فَقَطْ، وبناءً على ذلك فَحَمْلُها على التَّبعيضِ ضعيفٌ جدًا، والأفضلُ أنْ يُحْمَلَ التَّنكيرُ فيهما وفي ما بعدَهما على التَّفخيمِ والتَّكثيرِ، ويكونُ ذلك مُسْتَفادًا بمعونةِ السِّياقِ؛ لأنَّهُ سياقُ امْتِنانٍ على العبادِ وبيانٍ لِقُدْرَةِ الله تعالى.

34.3 من سورة التَّكوير:

1. يقول تعالى في أهوالِ القيامةِ يومَ تُكْشَفُ الصُّحُفُ: ﴿عَلِمَت نَفْسٌ مَّآ أَحْضَرَتْ﴾ **[التكوير: 14]**، يرى الزَّمَخْشَريُّ[2] أنَّ تنكيرَ نفسٍ وتوحيدَها معَ أنَّهُ كُلُّ نفسٍ تعلمُ ما أَحْضَرَتْ في ذلكَ اليومِ، من بابِ عكسِ الكلامِ الذي يُقْصَدُ بِهِ الإفراطُ في ما يُعْكَسُ عنه، كقولكَ لبعضِ قادةِ الجُنْدِ: كم جنديًّا عندَكَ؟ فيجيبُ: رُبَّ فارسٍ عندي، يُريدُ التَّكثيرَ، ولَكنَّهُ يَتَبَرَّأُ منَ الزِّيادةِ، وكقولِ الشَّاعرِ:

قَدْ أَتْرُكُ الْقِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ[3]

وهو يَقْصِدُ الكثرةَ أي كثيرًا ما يفعلُ ذلك، وخَالفَ أبوالسُّعود[4] فذهبَ إلى أنَّ تنكيرَ نفسٍ مفيدٌ لثبوتِ العلمِ المذكورِ لِفردٍ من النُّفوسِ أو لبعضٍ منها إيذانًا بأنَّ ثبوتَهُ لجميعِ أفرادِها قاطبةً من الوضُوحِ والظُّهورِ بحيثُ لا يخفى على أحدٍ، وللرَّمزِ إلى أنَّ تلكَ النُّفوسَ العالمةَ معَ كثرتِها إلا أنَّها ممَّا يُسْتَقَلُّ بالنِّسبةِ إلى جَنَابِ كبريائِهِ جلَّ وعلا، أَقولُ: وتحقيقُ ما ذَهبَ إليه أبوالسُّعودِ أنَّ التَّنكيرَ للتَّكثيرِ، وهو مَضْمونُ كلامِ الزَّمَخْشَريِّ فلا وَجهَ لإعلانِ إبي السُّعودِ مُخَالَفَتَهُ للزَّمَخْشَريِّ مَعَ اتِّحادِ المُرادِ.

---

(1)_ السمين، الدر المصون: ج10، ص637؛ وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: ج6،ص349

(2)_ الزمخشري، الكشاف: ج4، ص680؛ والرازي، التفسير الكبير: ج30، ص274

(3)_ البيت لعبيد بن الأبرص بن عوف الأسدي، أبي زياد شاعر مضري من دهاة العرب وحكمائها في الجاهلية، وهو أحد أصحاب المعلقات، عمر طويلا إلى أن قتله النعمان بن المنذر حين وفد عليه في يوم بؤسه 25 ق هـ. ديوانه، شرح وتحقيق حسين نصار، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ــ مصر، ط1 ــ 1957، ص49

(4)_ أبوالسعود، إرشاد العقل السليم: ج6،ص386

وخُلاصَةُ القولِ ما ذكَرَهُ الْقَوْجَويُّ[1] من أنَّ التَّنكيرَ هنُا للعُمومِ، وفيه دليلٌ على أنَّ النَّكرةَ في الإثباتِ قَدْ تَعُمُّ وتأتي للاسْتِغْراقِ وليس للإفرادِ والنَّوعيَّةِ فَقَطْ، وذلكَ يُعْرَفُ بمعونةِ المَقامِ.

35.3 من سورة قريش:

1. يقول تعالى في قريش: ﴿فَلْيَعْبُدُواْ رَبَّ هَـٰذَا ٱلْبَيْتِ ۝ ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۭ﴾**[قريش 3،4]**، يرى الزَّمَخْشَريُّ ومَنْ تَبِعَهُ[2] أنَّ تنكيرَ جوعٍ وخوفٍ للتَّعظيمِ دلالةً على تَفَاقُمِهما وشِدَّتِهما، أي جوعٍ شديدٍ وخوفٍ شديدٍ، ويبدو لي أنَّ التَّعريفَ يُفيدُ الدِّلالةَ نفسَها ولكن باختلافِ الجهةِ، فلو عَرَّفَ فَقَالَ: (أَطْعَمَهُم منَ الجُوعِ وآمَنَهم منَ الخَوْفِ) لدلَّ التَّعريفُ على التَّعظيمِ إذا حُمِلَ على اسْتغراقِ الجِنسِ مُبالغَةً، أي كُلِّ جنسِ الجوعِ وكُلِّ جِنسِ الخوفِ، ولا أظنُّ أنَّ هذا هو المقصود لأنهم لم يأمنوا من كُلِّ خوفٍ حتَّى لم يبقَ للخوفِ في قُلوبِهم مكانٌ، ولم يُطْعَموا من كُلِّ جوعٍ حتَّى لم يعُدْ فيهم فقيرٌ.

36.3 الخاتمة:

بحمدِ اللهِ تعالى وتوفيقِهِ تمَّتْ هذهِ الدِّراسةُ، وقد خَلَصَتْ إلى عددٍ من النتائج التي يمكنُ إجمالُها بالآتي:

1. الدِّلالةُ الأساسيةُ للمعارفِ هي تعيينُ المقصودِ بها وفصلُهُ من سائرِ جنسِهِ، وأمَّا النَّكراتُ فتدلُّ على بعضٍ مجهولٍ في جملةٍ قد يكونُ واحدًا أو اثنينِ أو ثلاثةً...، وقد يكونُ قليلا أو كثيرًا، وهذا يعني أنَّ التقليلَ والتَّكثيرَ من المعاني الأصليَّةِ للتَّنكيرِ.

2. للمعارفِ وظائفُ نحْويةٌ عامَّةٌ تشتركُ فيها جميعُ المعارفِ، كالابتداءِ بها، ومجيئِهَا صاحبَ حالٍ...، وللنَّكراتِ كذلكَ وظائفُ عامَّةٌ كمجيئِها حالا وتمييزًا...

3. لكلِّ قسمٍ من أقسامِ المعارفِ وظائفُ خاصةٌ يقومُ بها في الجملةِ العربيةِ، وأغلبُهَا

---

(1)_ القوجوي، حاشيته: ج8، ص523

(2)_ الزمخشري، الكشاف: ج4،ص807؛ وأبوحيان، البحر: ج8،ص516؛ والسمين، الدر المصون: ج 11، ص117

لا علاقةَ لهُ بالجانبِ الدِّلاليِّ للتَّعريفِ.

4. اضطربَ النَّحْويونَ في مسألةِ التَّعريفِ والتَّنكيرِ من حيثُ تصنيفُ بعضِ الكلماتِ؛ وذلكَ لاعتمادِهم على معاييرَ دلاليةٍ وأخرى شكليَّةٍ ضمنَ لغةٍ واسعةٍ لا يمكنُ أن تُحَدَّ أو أن تخضعَ كاملةً لمعاييرَ وقواعدَ، وممَّا اضطربوا فيهِ علمُ الجنسِ، والاسمُ المتصلُ بأداةِ الجنسِ، والاسمُ الموصولُ في حالةِ دلالتِهِ على الجنسِ وعلى التَّفخيمِ، فهذهِ الأسماءُ لا تدلُّ على معيَّنٍ؛ لذا يرجِّحُ الباحثُ أن تُصَنَّفَ ضمنَ النَّكراتِ نظرًا إلى الجانبِ الدِّلاليِّ لهذهِ الأسماءِ وإن كانَت تقومُ ببعضِ وظائفِ المعارفِ، ولا بأسَ من تسميتِهَا بالمعارفِ اللفظيَّةِ، تبعًا لابنِ مالكٍ والرَّضيِّ.

وكذلكَ لا بدَّ من أن تُصَنَّفَ شمسٌ وقمرٌ وهلالٌ ضمنَ المعارفِ تبعًا لعبدِ القاهرِ الجرجانيِّ نظرًا للجانبِ الدِّلاليِّ لأنَّها تدلُّ على معينٍ، وإن كانَت من حيثُ الشَّكلُ تتبعُ النَّكراتِ، ولا بأسَ من تسميتِهَا بالنَّكراتِ اللفظيَّةِ.

5. للسياقِ ومقامِ الحالِ أثرٌ كبيرٌ في مسألةِ التَّعريفِ والتَّنكيرِ وتفاوتِ رتبِ المعارفِ، فقد يصبحُ المفوقُ فائقًا في رتبةِ التَّعريفِ بمعونةِ السِّياقِ.

6. تُعدُّ مسألةُ التَّعريفِ والتِّنكيرِ مسألةً نسبيةً تختلفُ من شخصٍ لآخرَ، فقد تكونُ الكلمةُ معرفةً لدى شخصٍ، نكرةً لدى آخرَ، ومعيارُ الحكمِ فيها سبقُ علمِ المخاطبِ.

7. يُؤْخَذُ على البلاغيينَ في مسألةِ التَّعريفِ والتَّنكيرِ:

أ. أنَّهم تناولوا وظائفَ ودلالاتٍ لغويَّةً لا علاقةَ لها بالبلاغةِ، ممَّا جعلَ البحثَ البلاغيَّ عندَهم مصبوغًا بصبغةٍ نحويةٍ إلى حدٍّ كبيرٍ.

ب. كثيرٌ ممَّا ذكروهُ وظائفُ ودلالاتٌ جزئيَّةٌ لا يمكنُ تعميمُهَا، أو أن تكونَ قاعدةً مقيسةً وخاصَّةً ما ذُكِرَ في الاسمِ الموصولِ.

8. ما ذكرَهُ البلاغيُّونَ في دلالاتِ المعرَّفِ بالإضافةِ لا علاقةَ له بالتَّعريفِ؛ لأنَّها دلالاتٌ قائمةٌ في المضافِ إلى المعارفِ وكذلكَ المضافِ إلى النَّكراتِ، ولا وجهَ لنسبةِ هذهِ الدِّلالاتِ إلى التَّعريفِ.

9. أصابَ البلاغيُّونَ إلى حدٍّ كبيرٍ في عرضِ دلالاتِ التَّنكيرِ، وهي دِلالاتٌ بلاغيَّةٌ لطيفةٌ ذاتُ صلةٍ بدلالةِ التَّنكيرِ اللغويَّةِ الأصليَّةِ، إلا أنَّها تتحدَّدُ من خلالِ السِّياقِ، فهي كامنةٌ في التَّنكيرِ، والسِّياقُ يكشفُ عنها، لذا فإنَّه لا وجهَ لإنكارِ بعضِ الباحثينَ المحدثينَ على البلاغيينَ في هذا الجانبِ.
10. للتَّعريفِ مواضعُ لا يصلحُ لها التَّنكيرُ، وللتَّنكيرِ مواضعُ لا يصلحُ لها التَّعريفُ، والبليغُ هو الذي يستخدمُ كلا في موضعِهِ الصَّحيحِ.
11. قد يُنَكِّرُ البليغُ المعرفةَ ويعرِّفُ النَّكرةَ لدلالاتٍ بلاغيَّةٍ لطيفةٍ.
12. التفتَ كثيرٌ من المفسِّرينَ إلى الدلالاتِ البلاغيَّةِ اللطيفةِ للتعريفِ والتنكيرِ من خلالِ تعرُّضهِم لتفسيرِ آياتٍ من القرآنِ الكريمِ تحوي معارفَ ونكراتٍ استعملتْ استعمالا بليغًا لدلالاتٍ مختلفةٍ.

قائمة المصادر والمراجع

ابن الأبـــرص، أبو زياد عبيد بن الأبرص بـــن عـــوف الأســـــدي 25 ق.هـــــ. (1957). **ديوانه**، شرح وتحقيق حسين نصار، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ــ مصر.

ابـــن الأثير، أبو الفتح ضيـــاء الدين نصر الله بـــن محمـــد بـــن محمـــــد ابـــــن عبـــد الكريم الموصلي637هـــ.(1939). **المثل السائـــر فـــي أدب الكاتـــب والشاعر**، تحقيق محمـــد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة مـــصطفى البـــابي الحلبي وأولاده ــ مصر.

ابن الأحنف، العباس بن الأحنف بن الأسود الحنفي اليمامي 192هـــ.(1993). **ديوانه**، شرح مجيد طراد، دار الكتاب العربـــي ــ بيروت.

الأزهري، زين الدين خالد بن عبد الله بـــن أبي بكـــر الشافعـــي905 هـــ.(2000). **شرح التصريح على التوضيح**، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتـــب العلميـــة ــ بيروت.

الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى 900هـــ.(1998). **شـــرحه علـــى ألفية ابن مالك**، وضع هوامشه وفهارسه حسن حمـــد بإشراف إميـــل بديـــــع يعقوب، دار الكتب العلمية ــ بيروت.

الأصفهـــاني، أبـــو الفرج علي بن الحسين بن محمد بـــن أحمد 356 هـــ.(1994). **الأغاني**، إعداد مكتب تحقيق دار إحياء التراث، طبعـــة محققة علـــــى تســـع نسخ مخطـــوطة ومصححة، دار إحياء التراث ــ بيروت.

الأصمعـــي، أبـــو سعيد عبد الملك بن قُرَيْب بـــن عبد الملـــك 216هـــــ.(1993). **الأصمعيات**، تحقيق وشرح أحمد محمد شـــاكر وعبـــد الـــسلام هـــارون، دار المعارف ــ مصر.

الأعشى، أبو بصير ميمون بن قيس بن جندل الوائلـــي7هـــ.(1950). **ديوانه**، شرح وتعليق محمد محمد حسين، مكتبة الآداب ــ القاهرة.

الأفوه الأودي، أبو ربيعة صلاءة بن عمرو بن مالك اليماني54 ق.هـ.(1998). **ديوانه**، شرح وتحقيق محمد التونجي، دار صادر ــ بيروت.

أمين، بكري شيخ.(1984). **البلاغة العربية في ثوبها الجديد علم المعاني**، دار العلم للملايين ــ بيروت.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد 577هـ.(1993). **أسرار العربية**، تحقيق فخر صالح قدارة، دار الجيل ــ بيروت.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد 577هـ.(1998). **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ــ بيروت.

الإيجي، القاضي عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار756هـ.(1991). **الفوائد الغياثية في علوم البلاغة**، دارسة وتحقيق عاشق حسين، دار الكتاب المصري ــ القاهرة.

البابرتي، أكمل الدين محمد بن محمد بن محمود بن أحمد 786هـ.(1983). **شرح التلخيص**، دراسة وتحقيق محمد مصطفى رمضان صوفية، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ــ ليبيا.

البحتري، الوليد بن عبيد بن يحيى الطائي284هـ.(1994). **ديوانه**، شرح وتعليق محمد التونجي، دار الكتاب العربي ــ بيروت.

البدري، علي.(1984). **بحوث المطابقة لمقتضى الحال**، مطبعة السعادة ــ القاهرة.

بدوي، أحمد أحمد.(1950). **من بلاغة القرآن**، دار نهضة مصر ــ القاهرة.

ابن بُرْد، أبو معاذ بشار العقيلي 167هـ.(1991). **ديوانه**، شرح وترتيب مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية ــ بيروت.

بركات، إبراهيم إبراهيم.(1987). **الإبهام والمبهمات في النحو العربي**، دار الوفاء ــ المنصورة.

البغدادي، عبد القادر بن عمر 1093هـ.(1998). **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، قدم له ووضع فهارسه محمد نبيل طريفي، إشراف إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ــ بيروت.

التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي 502هـ.(د.ت). **شرح ديوان الحماسة**، عالم الكتب ــ بيروت.

ابن تغري بردي، أبو المحاسن يوسف الأتابكي الرومي874هـ.(1992). **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، قدم له وعلق عليه محمد حسين شمس الدين ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت.

التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله 792هـ.(د.ت). **مختصر المعاني**، مطبعة عطايا ــ مصر.

التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله 792هـ.(2001). **المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم**، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية ــ بيروت.

ابن ثابت، حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري 54هـ.(د.ت). **ديوانه**، ضبط وتصحيح عبد الرحمن البرقوقي، دار الأندلس ــ بيروت.

جبر، محمد عبد الله.(1983). **الضمائر في اللغة العربية**، دار المعارف ــ بيروت.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد 471هـ.(1988). **أسرار البلاغة**، صححه وعلق حواشيه الشيخ محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية ــ بيروت.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد 471هـ.(1988). **دلائل الإعجاز في علم المعاني**، صححه وعلق حواشيه الشيخ محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية ــ بيروت.

الجرجاني، محمد بن علي بن محمد729هـ.(1982). **الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة**، تحقيق عبد القادر حسين، دار نهضة مصر ــ القاهرة.

الجندي، درويش.(د.ت). **علم المعاني**، دار نهضة مصر ــ القاهرة.

ابن جني، أبوالفتح عثمان الموصلي392هـ.(2003). **الخصائص**، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية ــ بيروت.

ابن جني، أبوالفتح عثمان الموصلي392هـ.(1990). **اللمع في العربية**، تحقيق فائز فارس، دار الأمل ــ الأردن.

ابن جني، أبوالفتح عثمان الموصلي392هـ.(1966). **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ــ القاهرة.

ابن حجر، الحافظ أحمد بن علي العسقلاني 852هـ.(2000). **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، طبعة جديدة عن الطبعة التي حقق أصلها عبد العزيز بن عبد الله ابن باز، ورقم أحاديثها وأبوابها محمد فؤاد عبد الباقي، دار التقوى ــ القاهرة.

الحطيئة، أبو مليكة جرول بن أوس العبسي45هـ.(1987). **ديوانه برواية ابن السكيت**، تحقيق نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي ــ القاهرة.

الحموز، عبد الفتاح أحمد عبد الفتاح.(1984). **التأويل النحوي في القرآن الكريم**، مكتبة الرشد ــ الرياض.

أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي745هـ.(2001). **البحر المحيط**، دراسة وتحقيق عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، وشارك في التحقيق زكريا عبد المجيد النوتي وأحمد النجولي الجمل، قرظه عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية ــ بيروت.

أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي 745هـ.(1984). **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق مصطفى أحمد النماس، د.م.

أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الغرناطي الأندلسي 745هـ.(1988). **النكت الحسان في شرح غاية الإحسان**، تحقيق ودراسة عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ــ بيروت.

الحيدرة اليمني، علي بن سليمان بن أسعد بن إبـــراهيم 599هـــ.(2002). **كـــشف المشكل في النحو**، تحقيق ودراســـة هادي مطر عطية الهلالي، دار عمار ــ الأردن.

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد 370هـــ.(1985). **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم**، دار مكتبة الهلال ــ بيروت.

الخضـــري، الشيـــخ الأزهـــري محمد الشافعي.(1995). **حاشيته على شرح ابـــن عقيل**، ضبط وتصحيح الشيخ محمد البقاعي، بإشـــــراف مكتـــــب البحـــوث والدراسات في دار الفكر ــ بيروت.

الخنساء، تماضر بنت عمرو بن الحارث بن الـــشريد الـــسُّلَمية 24هـــــ.(1985). **ديوانها**، شرح وتحقيق عبد السلام الحوفي، دار الكتب العلمية ــ بيروت.

الدســـوقي، محمد بن أحمد بن عرفة1230هـــ.(2002). **حاشيته على مختصر السعد**، تحقيق خليل إبراهيم خليل، دار الكتـــب العلمية ــ بيروت.

الدماميـــني، محمد بن أبي بكر بن عمر827هـــ.(1983). **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، تحقيق محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، بساط ــ بيروت.

الدمنهوري، أبو المعارف شـــهاب الـــدين أحمـــد بـــن عبـــد المـــنعم بـــن خيـــام المصري1192هـــ.(1931) **شرح الجوهر المكنون**، مطبعة محمـــد علـــــي صبيح ــ مصر.

ابـــن الدمينة، عبد الله بن عبيد الله بن أحمد الخثعمي 130هـــ.(1960). **ديوانه**، تحقيق أحمد راتب النفاخ، مكتبة دار العروبة ــ القاهرة.

ابن ذُرَيْح، قيس بن ذريح بن سنة الكناني مجنون لبنى 68هـــ.(2003). **ديوانه**، اعتنى به وشرحـــه عبد الرحمن المسطاوي، دار المعرفة ــ بيروت.

رؤبة، أبو محمد رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبـــة التميمـــي 145هـــــ.(1979). **مجموع أشعار العرب**، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي، دار الآفاق الجديدة ــ بيروت.

الـــرازي، فخـــر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن606 هـــ.(1990). **التفسير الكبير ومفاتيح الغيب**، دار الفكر ــ بيروت.

الرازي، فخر الدين محمـــد بن عمـــر بن الحسين بن الحسن 606هـــ.(1985). **نهايـــة الإيجاز ودراية الإعجاز**، تحقيق بكـــري شيخ أمين، دار العلـــم للملايين ــ بيروت.

الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضـــل 502هـــ. (د.ت). **محاضـــرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغـــاء**، مكتبـــة الحيـــاة ــ بيروت.

ابن أبي الربيـــع، أبـــو الحـــسن عبيـــد الله بـــن أحمـــد بـــن عبيـــد الله القرشـــي 688هـــ.(1986). **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، تحقيـــق ودراسة عيـــاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي ــ بيروت.

ابن أبي الربيـــع، أبـــو الحـــسن عبيـــد الله بـــن أحمـــد بـــن عبيـــد الله القرشـــي 688هـــ.(1985). **الملخص في ضبط قوانين العربية**، تحقيق ودراسة علـــي بن سلطان الحكمي، د.م.

ابن أبي ربيعة، أبو الخطاب عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة القرشي 93هـــ.(1992). **ديوانه**، قدم لـــه ووضـــع هوامشـــه وفهارسه فايز محمد، دار الكتاب العربي ــ بيروت.

أبو الرضـــا، سعـــد.(1988). **فـــي البنيـــة والدلالـــة**، منـــشأة المعـــارف ــ الإسكندرية.

الرضي، أبو الحسن رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي 686هـــ.(د.ت). **شرح كافية ابن الحاجب**، تحقيق أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية ــ القاهرة.

الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي 384 هـــ.(1982). **رســـالة الحـــدود**، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكرــ عمان.

ابن الرومي، علي بن العباس بن جريج 283هـــ.(1991). **ديوانه**، شرح وتحقيـــق عبد الأمير مهنا، دار ومكتبة الهلال ــ بيروت.

الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الأشبيلـــي النحوي 379هـــ.(1984). **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيـــق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ــ القاهرة.

الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الأشبيلي النحوي 379هـــ.(د.ت). **الواضح فـــي النحو**، تحقيق عبد الكريم خليفة، الجامعة الأردنية ــ الأردن.

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري311هـــ.(1986). **إعراب القـــرآن**، تحقيـــق ودراسة إبراهيـــم الأبيـــاري، دارالكتب العلمية ــ بيروت.

الزجاج، أبو إسحـــاق إبراهيم بـــن الســـري 311هـــ.(1988). **معاني القرآن**، شرح وتحقيق عبده شلبي، عالم الكتب ــ بيروت.

الزجاجي، أبو القاســـم عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي 337هـــ.(1979). **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس ــ بيروت.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي 337هـــ.(1985). **اللامات**، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر ــ دمشق.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الـــرحمـــن بن إســـحاق النهاونـــدي337هـــــ.(1984). **مجالس العلماء**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة حكومة الكويـــت ــ الكويت.

الزركشي، الإمام بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله المصري794هـــ.(1972). **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق محمـــد أبـــو الفـــضل إبـــراهيم، المكتبـــة العصرية ــ بيروت.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي 538هـــ.(1982) **ربيـــع الأبرار ونصـــوص الأخبار**، تحقيـــق سليـــم النعيمـــي، مطبعـــة العاني ــ بغداد.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي 538هـــ.(2001). **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، تحقيق عبدالرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي ــ بيروت.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي 538هـ.(2001). **المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق محمد محمد عبد المقصود و حسن محمد عبدالمقصود، تقديم محمود فهمي حجازي، دار الكتاب المصري ــ القاهرة.

الزملكاني، كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف الأنصاري651هـ.(1964). **التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن**، تحقيق أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، مطبعة العاني ــ بغداد.

الزملكاني، كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف الأنصاري651هـ.(1974). **البرهان الكاشف عن إعجازالقرآن**، تحقيق خديجة الحديثي وأحمد مطلوب، مطبعة العاني ــ بغداد.

السبكي، بهاء الدين أبو حامد أحمد بن علي بن عبد الكافي773هـ.(2001). **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح**، تحقيق خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية ــ بيروت.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل البغدادي 316 هـ.(1988). **الأصول في النحو**، تحقيق عبد الحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة ــ بيروت.

السعران، محمود.(1963). **اللغة والمجتمع رأي ومنهج**، دار المعارف ــ الإسكندرية.

أبو السعود، القاضي محمد بن محمد بن مصطفى الحنفي 982 هـ.(1999). **إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، وضع حواشيه عبد اللطيف عبد الرحمن، دار الكتب العلمية ــ بيروت.

السكاكي، الإمام أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي 626هـ.(1987). **مفتاح العلوم**، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية ــ بيروت.

أبو السمط، مروان بن سلمان بن يحيى بن أبي حفصة 182هـ.(1982). **ديوانه**، تحقيق حسين عطوان، دار المعارف ــ مصر.

السمين، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يوسف بن محمد الحلبي 756هـ.(1986). **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم ــ دمشق.

السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد 581هـ.(1984). **نتائج الفكر في النحو**، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام ــ القاهرة.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنْبَر الحارثي 180هـ.(1991). **الكتاب**، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل ــ بيروت.

السيد الشريف، أبو الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني 816هـ.(د.ت). **التعريفات**، دار الشؤون الثقافيةالعامة ــ بغداد.

السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ابن محمد911هـ.(2004). **الإتقان في علوم القرآن**، ضبطه وصححه وخرج آياته محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية ــ بيروت.

السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ابن محمد911هـ.(1985). **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة ــ بيروت.

السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ابن محمد911هـ.(2000). **البهجة المرضية**، تحقيق أحمد إبراهيم محمد علي، مؤسسة الكتب الثقافية ــ بيروت.

السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ابن محمد911هـ.(1939). **شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان**، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ــ مصر.

السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ابن محمد911هـ.(1988). **معترك الأقران في إعجاز القرآن**، ضبطه وصححه وكتب فهارسه أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية ــ بيروت.

السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ابن محمد911هـ.(1975). **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون وعبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية ــ الكويت.

الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس الهاشمي القرشي 204هـ.(1991). **ديوانه**، جمع وتحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي ــ بيروت.

الشربيني، زين الدين عبد الرحمن بن محمد المصري1014هـ.(1906). **فيض الفتاح على حواشي شرح تلخيص المفتاح**، مطبعة مدرسة والدة عباس الأول ــ القاهرة.

الشريف الكوفي، أبو البركات عمر بن إبراهيم بن محمد 539هـ.(2002). **البيان في شرح اللمع**، تحقيق ودراسة علاء الدين حموية، دار عمار ــ الأردن.

الشنقيطي، أحمد بن الأمين 1331هـ.(1981). **الدرر اللوامع على همع الهوامع**، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية ــ الكويت.

الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الشافعي 1206هـ.(1997). **حاشيته على شرح الأشموني**، ضبط وتصحيح إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية ــ بيروت.

الصعيدي، عبد المتعال.(د.ت). **بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة**، مكتبة الآداب ومطبعتها بالجماميزت ــ القاهرة.

صَفِيِّ الدين الحِلِّي، عبد العزيز بن سرايا بن علي الطائي 750هـ.(2000). **ديوانه**، تحقيق محمد حور، دار الفارس للنشر والتوزيع ــ الأردن.

الضبي، أبو العباس المفضل بن محمد بن يعلى168هـ.(1998). **المفضليات**، تحقيق عمر فاروق الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم ــ بيروت.

الطائي، أبوعدي حاتم بن عبد الله بن سعد الطائي القحطاني، 46 ق.هـ.(1990). **ديوانه**، صنعة يحيى بن مدرك الطائي برواية هشام بن محمد الكلبي، تحقيق ودراسة عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي ــ القاهرة.

طَاشْكُبْري زَادَه، أبو الخير أحمد بن مصطفى بن خليل 968هـ. **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم**، دار الكتب العلمية ــ بيروت، ط1 ــ 1985.

ابن أبي طالب، الإمام علي بن أبي طالب عبد مناف بن عبد المطلب 40هـ.(د.ت). **ديوانه**، جمع وترتيب عبد العزيز الكرم، المكتبة الثقافية ــ بيروت.

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد 310هـ.(1992) **جامع البيان في تأويل القرآن**، دار الكتب العلمية ــ بيروت.

طبل، حسن.(1999). **علم المعاني تأصيل وتقييم**، مكتبة الإيمان ــ المنصورة.

الطيبي، شرف الدين الحسين بن محمد بن عبد الله 743هـ.(1987). **التبيان في علم المعاني والبديع والبيان**، تحقيق هادي عطية مطر الهلالي، عالم الكتب ــ بيروت.

العباسي، الشيخ عبدالرحيم بن أحمد963هـ.(1974). **معاهد التنصيص على شواهد التلخيص**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب ــ بيروت.

عبد الرحيم، عبد الجليل.(1981). **لغة القرآن الكريم**، مكتبة الرسالة الحديثة ــ الأردن.

عبد الرزاق، حسن إسماعيل.(1983). **النظم البلاغي بين النظرية والتطبيق**، دار الطباعة المحمدية ــ الأزهر.

عبد الله، محمود فؤاد محمود.(1999). **أثر ظاهرة التعريف والتنكير في السياق اللغوي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت ــ الأردن.

العجاج، أبو الشعثاء عبد الله بن رؤبة بن لبيد السعدي التميمي 90 هـ.(1997). **ديوانه برواية وشرح الأصمعي**، تحقيق سعدي ضاوي، دار صادر ــ بيروت.

العذري، جميل بن عبد الله بن معمر 82هـ.(1992). **ديوانه**، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي ــ بيروت.

العصام، عصام الدين إبراهيم بن محمد بن عربشاه الحنفي943هـ.(2001). **الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم**، حققه وعلق عليه عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية ــ بيروت.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي 669هـ.(2003). **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق وضبط أنس بديوي، دار إحياء التراث العربي ــ بيروت.

ابن عطية، أبو محمد عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي 546هـ.(1993). **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق عبد السلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية ــ بيروت.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمذاني 769هـ.(2004). **شرحه على ألفية ابن مالك**، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد، مراجعة محمد أسعد النادري، المكتبة العصرية ــ بيروت.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن أبي البقاء الأزجي 616هـ.(2001). **التبيان في إعراب القرآن**، نسخة محققة بإشراف مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر ــ بيروت.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن أبي البقاء الأزجي 616هـ.(1995). **اللباب في علل البناء والإعراب**، حقق الجزء الأول غازي مختار طليمات، وحقق الجزء الثاني عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر ــ بيروت.

العلوي، الإمام يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم اليمني745هـ.(1982). **كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**، أشرف على مراجعته وضبطه وتدقيقه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية ــ بيروت.

عوني، حامد.(1977). **المنهاج الواضح للبلاغة**، مكتبة الجامعة الأزهرية ــ القاهرة.

عيـــد، رجـــاء.(1988). **فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور**، منشأة المعـــارف ـــ الإسكندرية.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفـــار 377 هـــ.(1985). **المـــسائل الحلبيات**، تحقيق حســـن هنـــداوي، دار القلم ـــ دمشق.

الفاكهي، جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي المكي الـــشافعي 972هـــ.(د.ت). **حدود النحو**، ضمن كتابان في حدود النحو دراسة وتحقيق علي توفيق الحمد، دار الأمل ـــ الأردن.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد 207هـ.(1980). **معاني القرآن**، تحقيـــق أحمـــد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، عالم الكتب ـــ بيروت.

الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد175هـ.(1986). **العيـــــن**، تحقيـــــق مهـــدي المخزومـــي وإبراهيـــم السامرائي ، دار الشؤون الثقافية ـــ بغداد.

الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة التميمـــي 110هـــ.(1960). **ديوانـــه**، دار صادر ـــ بيروت.

الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد الشيرازي 817هـ.(2000). **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز**، تحقيق عبد العليم الطحاوي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـــ القاهرة.

فيود، عبـــد الفتاح بسيونـــي.(2004). **علم المعانـــي دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعانـــي**، مؤسسة المختار ـــ القاهرة، ط2 ـــ 2004.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدِيْنَوَرِي 276 هـ.(1989). **تلقين المـــتعلم من النحو**، تحقيق جمال عبد العاطي مخيمر، مطبعة أبناء وهبـــه حـــسان ـــ القاهرة.

ابن قدامـــة، أبـــو محمـــد عبـــد الله بـــن أحمـــد بـــن محمـــد بـــن أحمد المقدسي 630هـ.(1986). **ذم الموسوسين**، تحقيق أبي الأشبال حسن بن أمين آل مندوه، الفاروق الحديثة ـــ القاهرة.

القرشي، الشيخ عباس بن محمد بن عبد علي بن علي النجفي1299هـــ.(1995). **حماسته**، تحقيق خير الدين محمود قبلاوي، وزارة الثقافة ـــ دمشق.

القزويني، الإمام جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر793هـ.(1989). **الإيضاح في علوم البلاغة**، شرح وتعليق وتنقيح، محمد عبدالمنعم خفاجي، الشركة العالمية للكتاب ــ بيروت.

القزويني، الإمام جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر 793هـ.(1932). **التلخيص في علوم البلاغة**، ضبطه وشرحه عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتب العلمية ــ بيروت.

القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف 624هـ.(1986). **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي ــ القاهرة.

قلقيلة، عبده عبد العزيز.(1992). **البلاغة الاصطلاحية**، دار الفكر العربي ــ القاهرة.

القوجوي، محيي الدين شيخ زاده محمد بن مصطفى الحنفي951هـ.(1999). **حاشيته على تفسير البيضاوي**، ضبط وتصحيح محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية ــ بيروت.

ابن كثير، أبو الفداء الحافظ إسماعيل بن عمر القرشي 774هـ.(1998). **تفسير القرآن العظيم**، قدم له عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة دار الفيحاء ــ دمشق.

الكرماني، تاج القراء محمود بن حمزة بن نصر 505هـ.(2005). **العنوان في النحو**، تحقيق حازم سعيد البياتي ومنال صلاح الدين عزيز، دار البحوث للدراسات الإسلامية ــ دبي.

الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني 1094هـ.(1992). **الكليات**، قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة ــ بيروت.

لاشين، عبد الفتاح.(1983). **المعاني في ضوء أساليب القرآن**، المكتبة الأموية ــ القاهرة.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي 672هـ.(1990). **شرح التسهيل**، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر ـ مصر.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي285هـ.(1966 ـ 1979). **المقتضب**، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـ القاهرة.

المتنبي، أبو الطيب أحمد بن الحسين بن مرة الكندي الكوفي 354هـ.(1995). **ديوانه بشرح العلامة اللغوي عبد الرحمن البرقوقي**، حقق النصوص وهذبها وعلق حواشيها وقدم لها عمر فاروق الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم ـ بيروت.

المراغي، أحمد مصطفى 1371هـ.(2002). **علوم البلاغة البيان والمعاني والبديع**، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

امرؤ القيس، امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي 80 ق.هـ.(2000). **ديوانه وملحقاته بشرح أبي سعيد السكري** 275هـ، دراسة وتحقيق أنور أبو سويلم ومحمد علي الشوابكة، مركز زايد للتراث والتاريخ ـ الإمارات.

المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن 421هـ.(1991). **شرح ديوان الحماسة**، نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيل ـ بيروت.

مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري 261هـ.(2001). **صحيحه**، دار ابن الهيثم ـ القاهرة.

مصطفى، إبراهيم.(1959). **إحياء النحو**، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ـ القاهرة.

مطلوب، أحمد.(1980). **أساليب بلاغية**، وكالة المطبوعات ـ الكويت.

المعري، أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي 449هـ.(1990). **سقط الزند**، شرح أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

المغربي، أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن يعقوب 1128هـ.(2003). **مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح**، تحقيق خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية ــ بيروت.

المفتي، الحسن بن عثمان بن الحسين 1059هـ.(1989). **خلاصة المعاني**، تحقيق عبد القادر حسين، دار الاعتصام ــ القاهرة.

ابن مفرغ، يزيد بن زياد بن مفرغ بن ربيعة الحميري 69هـ.(1982). **ديوانه**، جمع وتحقيق عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة ــ بيروت.

ابن الملوح، قيس بن الملوح بن مزاحم العامري 68هـ.(1994). **ديوانه**، شرح وتحقيق رحاب عكاوي، دار الفكر العربي ــ بيروت.

ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم الأنصاري 711هـ.(2003). **لسان العرب**، تحقيق عامر أحمد حيدر ومراجعة عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية ــ بيروت.

ابن المنير، ناصر الدين أحمد بن محمد الإسكندري 683هـ.(2001). **الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال** (ضمن حاشية الكشاف)، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي ــ بيروت.

أبو موسى، محمد محمد.(1988). **البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية**، دار التضامن ــ القاهرة.

ابن ميادة، أبو شرحبيل الرماح بن أبرد بن ثوبان الذبياني المري149هـ.(1982). **ديوانه**، جمع وتحقيق حنا جميل حداد، مراجعة وإشراف قدري الحكيم، مجمع اللغة العربية ــ دمشق.

الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم 518هـ.(1955). **مجمع الأمثال**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار النصر ــ بيروت.

ابن ميمون، محمد بن المبارك بن محمد البغدادي589هـ.(1999). **منتهى الطلب من أشعار العرب**، تحقيق سيدة حامد وزينب القوصي ومنير المدني بإشراف ومراجعة حسين نصار، مطبعة دار الكتب ــ القاهرة.

ناجي، مجيد عبد الحميد.(1984). **الأسس النفسية للأساليب البلاغية**، المؤسسة الجامعيـــة للدراســـات والنشر ــ بيروت.

ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي 686هـــ.(2000). **شرحه على ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ــ بيروت.

ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن محـــمد بن عبد الله بـــن مالك الطائي 686هـــ.(2001). **المصباح في المعاني والبيان والبديع**، تحقيق عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية ــ بيروت.

النحـــاس، أبـــو جعفـــر أحمـــد بـــن محمـــد بـــن إسماعيـــل المـــرادي 338هـــ.(1988). **إعراب القـــرآن**، تحقيـــق زهير غازي زاهد، عالـــم الكتـــب ــ بيـــروت.

نحلة، محمود أحمد.(1999). **التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل**، مكتبة زهـــراء الشرق ــ القاهرة.

ابن ندبة، أبو خراشة خفاف بن عمير بن الحارث السلمي 20هـــ.(1967). **ديوانه**، جمع وتحقيق نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف ــ بغداد.

ابن النقيب، أبوعبد الله محمد بن سليمان البلخي698هـــ.(1995). **مقدمـــة تفـــسيره في علم البيان والمعانـــي والبديـــع وإعجاز القرآن**، كـــشف عنهـــا وعلـــق حواشيها زكريا سعيد علـــي، مكتبـــة الخانجي ــ القاهرة.

الهاشمـــي، السيد أحمد بـــن إبراهيم بـــن مصطفى 1362هـــــ.(2004). **جـــواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع**، تحقيق وشرح محمد التونجي، مؤســـسة المعارف ــ بيروت.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد الأنصاري761هـــ.(1998). **شرح شذور الذهب**، ومعه منتهى الطلـــب بتحقيـــق شرح شذور الذهب ورحلة السرور إلى إعراب شواهد الشذور، تأليف يوسف هبود ومراجعة وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكرـــ بيروت.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد الأنصاري761هـ.(د.ت). **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق ح.فاخوري بمؤازرة وفاء الباني، دار الجيل ــ بيروت.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد الأنصاري761هـ.(1985). **مسألة الحكمة في تذكير قريب في قوله تعالى ﴿إن رحمة الله قريب من المحسنين﴾**، تحقيق عبد الفتاح الحموز، دار عمار ــ الأردن.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد الأنصاري761هـ.(1998). **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر ــ بيروت.

ابن وهب، أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان الكاتب كان حياً 335هـ. (1967). **البرهان في وجوه البيان**، تحقيق أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، جامعة بغداد ــ بغداد.

اليشكري، سويد بن أبي كاهل بن حارثة 60هـ.(1972). **ديوانه**، جمع وتحقيق شاكر عاشور، مراجعة محمد جبار المعيبد، دار الطباعة الحديثة ــ العراق.

ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي 643هـ.(2001). **شرح المفصل**، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ــ بيروت.

الاســـــم: نوح عطاالله فارس الصرايرة.
الكليـــــة: الآداب.
التخصص: لغة عربية، (لغة).
السنة الدراسيـــة: 2007.
العنوان: (المملكة الأردنية الهاشمية ــ محافظة الكرك ــ لواء المزار الجنوبي ــ بلدة مؤتة ــ شمال محطة المياه).
الهاتف الأرضي: 2370396 _ 03.
الهاتــف النقـــال: 0788859286.
البريد الإلكتروني: nooh_sarairah@islamway.net
nooh_sarairah@yahoo.com